معهد تونس للترجمة

جون ر. سورل

العبارة والمعنى

دراسات في نظرية الأعمال اللغويّة

ترجمة

شكري السعدي

مراجعة

شكري المبخوت

مقاربات اللغويين

جون ر. سورل

العبارة والمعنى

دار الكتاب الجديد المتحدة

العبارة والمعنى

«... وما أذهب إليه في المقال الأول هو أننا إذا اتخذنا العمل المضمّن في القول وَحدةً للتحليل فإنا واجدون خمسةَ أساليبَ عامةٍ في استعمال اللغة. فنحن نخبر غيرنا عن حالة الأشياء (التقريريات)، ونسعى إلى حملهم على فعل أشياءَ (التوجيهيات)، ونلتزم بفعل أشياء (الوعديات)، ونعبر عن مشاعرنا ومواقفنا (الإفصاحيات)، ونُحْدِثُ في العالم تغييرات بأقوالنا (الإيقاعيات).... [و] يَفتتح الباب الثاني الموسوم بـ«الأعمال اللغوية غير المباشرة» نقاش العلاقة بين معنى الجملة الحرفي والمعنى المراد بقول المتكلم، يد هذه العلاقات استقصاء في البابين الثالث والرابع وهما في التخييل والاستعارة... م الأبواب الأربعة الأولى بمفهوم معنى العبارات الحرفي سواءٌ كانت كلمات ملا، بَيْدَ أنّ الافتراضات الكامنة وراء الاستعمال الفلسفي واللساني الحاليّ لهذا وم تُفحصُ وتُدقق في الباب الخامس الموسوم بـ«المعنى الحرفي». وفيه أعارض ية القائلة بأن المعنى الحرفي لجملة من الجملِ يمكن أن يُفهَم على أنه المعنى الذي ن لها بقطع النظر عن أيِّ سياق».

جون ر. سورل

فيلسوف أمريكي ولد بدنفر سنة 1932، من أشهر أعلام الفلسفة التحليلية صرين ومن «اللغويين» المنتصرين للغة العادية صُلْبَ هذا التيار. تميّز بميله إلى راء معاصريه وحرصه على تمييز أطروحاته من أطروحات غيره وإن كانت قريبة ذهب إليه ويقول به. يندرج جُلُّ إنتاجه الغزير والمتنوع في أبواب فلسفة اللغة فة الذهن والفلسفة الاجتماعية.

شكري السعدي

أستاذ محاضر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. صدر له: **مقولة ث الدلالية في التفكير اللغوي: بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية** (2013)؛ **ا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة** (2016)؛ وله عدة مقالات وترجمات عن كليزية والفرنسية.

العبارة والمعنى

دراسات في نظرية الأعمال اللّغويّة

معهد تونس للترجمة

جون ر. سورل

العبارة والمعنى

دراسات في نظرية الأعمال اللغويّة

ترجمة
شكري السّعدي

مراجعة
شكري المبخوت

جون ر، سورل - العبارة والمعنى، دراسات **في نظرية الأعمال اللّغويّة**- ترجمة السعدي، شكري - الحجم: 15,5 x 24 سم - عدد الصفحات: 264 صفحة - معهد تونس للترجمة، تونس 2021، سلسلة: **مقالات اللغويين**.

ر.د.م.ك.: 978-9938-877-41-0

فلسفة اللغة - لسانيات - تداولية - عمل لغوي - تخييل - استعارة - إحالة - جون ر، سورل - السعدي، شكري

الأفكار الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة

عن آراء يتبناها معهد تونس للترجمة.

John R. Searle
Expression and meaning
Studies in the theory of speech acts

© CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS 1979

حقوق الترجمة العربية ونشرها وتوزيعها

وزارة الشؤون الثقافية

معهد تونس للترجمة
Institut de Traduction de Tunis

© معهد تونس للترجمة، تونس 2021، ط، 1.

Bloc y، مدينة الثقافة، شارع محمد الخامس- تونس
الهاتف :361 028 70 (216+) / 360 028 70 (216+)
الفاكس : 365 028 70 (216+)
fb: institut de traduction de tunis
الواب : www.itrat.nat.tn
البريد الإلكتروني : tarjamah@itrat.nat.tn

المحتوى

مقدمة المترجم..... 7
الإهداء..... 16
شكر..... 17
مقدمة..... 19
مصادر المقالات..... 27
تصنيف الأعمال المضمّنة في القول..... 29
الأعمال اللغوية غير المباشرة..... 61
منزلة الخطاب التخييلي المنطقية..... 93
الاستعارة..... 113
المعنى الحرفي..... 157
الإحالي والإسنادي..... 177
الأعمال اللغوية واللسانيات الحديثة..... 205
قائمة المصادر والمراجع..... 225
فهرس المصطلحات والأعلام..... 227
ثبت المصطلحات (عربي-فرنسي-إنكليزي)..... 241
المدخل الإنكليزي إلى ثبت المصطلحات..... 253
المدخل الفرنسي إلى ثبت المصطلحات..... 257
المراجع المعتمدة في الترجمة..... 261

مقدمة المترجم

قام تيار الفلسفة التحليلية على مبدإ توضيح الفِكَر والمفاهيم والتّصورات وضبطها وتدقيقها بأدوات أهمّها فحصُ اللغة الحاملة لهذه الفِكَر والمفاهيم والتصورات والتساؤلُ عن كيفية أدائها للمعاني حتى عُدَّ المبحث اللغويّ من أهم المباحث الواقعة في دائرة هذا التيار واعتُبر الإقرار بدور اللغة الفاعل في الفلسفة سمة تصلح بمفردها أحيانا، لتعريف الفلسفة التحليلية باعتبارها «فلسفة لغوية» أو «تحليلا لغويا». وانقسم المشتغلون بالمبحث اللغويّ من الفلاسفة إلى فريقين أوّلهما فريق الصوريين[1] الذين سلكوا مسلك فيتغنشتاين في فلسفته الأولى[2] فانتصروا للغة المثالية القائمة على قواعد المنطق الحديث واعتبروها دون غيرها كفيلة بوصف العالم وصفا متينا ونقل صورته نقلا أمينا وإن اختلفوا بين مشكك في جواز إصلاحها وتدارك ما فيها من نقص وقصور وبين قائل بذلك. وثانيهما فريق اللغويين[3] أو أنصار اللغة العاديّة الذين اتبعوا فيتغنشتاين في فلسفته الثانية[4] وكانوا يرَون أن اللغة العاديّة تامّة في ذاتها كاملة في نفسها لا تحتاج إلى إصلاح ولا تفتقر إلى تهذيب، إذ حسْب الفيلسوف النظرُ في عملها وجريانها وتتبع وجوه تصرفها ومراقبة طرائق استعمالها حتى يقف على ما فيها من النكت واللطائف والدقائق والرقائق مما لا يتضمنه أي لسان اصطناعي أو لغة مبْنيّة.

---

1 - formalistes

2 - Cf. Wittgenstein 1921 / 1974.

3 - linguistes

4 - اطلب فيتغنشتاين، لودفيغ، 1953 / 2007.

وإلى هذا الفريق الثاني ينتسب الفيلسوف الأمريكي جون روجرز سورل. فقد تتلمذ على عَلَمين من أعلامها هما جون ل. أوستن[1] وبيتر ف. ستروسن[2] وتأثر بكتابات معاصريه من أمثال هـ بول غرايس (في تمييزه بين معنى الجملة ومعنى المتكلّم مثلا)[3] ور. م. هار (في تمييزه بين القوة المضمنة في القول والمحتوى القضوي مثلا)[4]. وإليزابيث آنسكومب (فيما يتعلق باتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم)[5]. وكانت آراؤه في اللغة جماع ما أخذه عن معاصريه وما طوّره هو نفسه من مفاهيم. وكان سورل قويّ النفس شديد الشكيمة كثير الاقتراح والإبداع قليل التقليد والاتباع ميالا إلى مقارعة آراء جهابذة أهل عصره لا يكاد يستعرض من مقالاتهم مقالة إلا فحصها ونقدها. وكان إلى ذلك حريصا على أن يجد لنفسه موقعا بين النظريات الكبرى المتصارعة مُصرّا على تمييز أطروحاته من أطروحات غيره وإن كانت قريبة مما يذهب إليه ويقول به.

وكتاب **العبارة والمعنى** هو ثاني اثنين؛ ألّفه سورل بعد كتاب **الأعمال اللّغويّة**[6] وختم به المرحلة اللّغويّة من تفكيره الفلسفي، قبل أن ينتقل في كتابه الثالث الموسوم بـالقصدية إلى مرحلة ثانية مدارها على فلسفة الذهن. ويتضمن **العبارة والمعنى** جملة من المقالات نشرها المؤلّف مُنَجَّمَة ثم جمعها في كتاب واحد استأنف فيه ما كان بدأه في كتابه الأول من بحث في نظرية الأعمال اللّغويّة. فقد عكف في **الأعمال اللّغويّة** على معالجة الجانب الأول من النظرية وهو الجانب القائم على فحص شروط نجاح العمل اللغوي، وانكب في الباب الأول من **العبارة والمعنى** على دراسة الجانب الثاني وهو تصنيف الأعمال اللّغويّة[7] فانطلق من تصنيف أوستن ولاحظ أنّه تصنيف يعروه الخلل والاضطراب من وجوه كثيرة لأنّه لا يستند إلى مبادئ واضحة ولأنّه يخلط على وجه خاص بين الأعمال

1 - John L. Austin

2 - Peter F. Strawson

3 - Cf. Grice 1957, 377-388.

4 - Cf. Hare 1952,18.

5 - Anscombe 1958,56.

6 - سورل، جون، **الأعمال اللّغويّة**، 1969 / 2015، ترجمة أميرة غنيم ومراجعة محمد الشيباني، المركز الوطني للترجمة بتونس.

7 - اطلب موشلر وريبول، 1994 / 2010، 67.

المضمنة في القول، وهي كلية متعالية على الألسنة المخصوصة، والأفعال الدالة على التضمن في القول وهي خاصة في كل لسان. وبيّن، خلافا لمّا ذهب إليه فيتغنشتاين من أنّ الأعمال اللّغويّة غير محصورة العدد، أنّ الكثرة الظاهرة في الأعمال اللّغويّة قابلة للاختزال في أصناف أو مقولات قليلة العدد وأن اللغة شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة اجتماعية أخرى، لا تستعصي على التصنيف، وهو يسلك بهذا مسلك كل علم في رده الكثرة إلى القلة والمتعدد إلى الواحد وما لا ينحصر إلى عدد محدود من العناصر يمكن للذهن الإحاطة به والسيطرة عليه. وانتهى إلى إقرار خمسة أصناف من الأعمال اللّغويّة استنادا إلى جملة من المقاييس أهمّها الغرض من العمل اللغوي، واتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم، والأحوال النفسية المعبر عنها. ولئن رأى سورل لاحقًا أنّ الغرض من هذه الأعمال اللّغويّة إنّما هو الإعراب عما في القلب والإفصاح عما في الضمير بتجلية الأحوال النفسية والهيئات القصدية حتى يُعرِّفَ كلُّ إنسان صاحبَه ما في نفسه من الحاجات فقد أقر لها بوظائف اجتماعية أخرى من قبيل ما تؤديه التقريريات من الإفادة ونقل المعلومات وما تحققه التوجيهيات من التأثير في السّامع بحمله على فعلٍ مَا[1]، وهي وظائفُ لا يعدَم بعضُها الصّلةَ بما علّقه اللسانيون بأركان التخاطب من وظائف لغوية من قبيل الوظيفة التعبيرية المنوطة بالمتكلّم والوظيفة التأثيرية المعلقة بالمخاطب والوظيفة الإحالية التي مدارها الكون الخارجي.

غير أنّ سورل لاحظ أن بعض هذه الأصناف الخمسة يمكن أن يتجاور في القول الواحد فيندرجُ القولُ في أكثرَ من مقولة وذلك عندما يخرج الكلام عن معناه الأصلي فيقول المتكلّم شيئا (معنى الكلمة أو الجملة) ويعني شيئا آخر (معنى القول أو معنى المتكلم) كأن يخبر وهو يريد الأمر ويستفهم وغرضه التمنّي. فمن ثمّ سعى المؤلف في الباب الثاني إلى استخراج القواعد والمبادئ التي تخوّل للسّامع الانتقال من العمل الثانوي إلى العمل الأوّلي أي من المعنى الحرفي الذي تفيده الكلمات وتَسِمُه بنية الجملة الإعرابية ـ ويكون عادة مقصودا هو أيضا لا باعتباره غاية في نفسه ولكن من جهة كونه مطية للمعنى الثاني ـ إلى المعنى الذي هو غاية ما يريده المتكلّم ونهاية ما يرمي إليه.

1 - Searle 1983, 178

ولا يقتصر الفرق بين معنى الجملة ومعنى المتكلّم على الأعمال اللّغويّة بل يتعداه إلى الخطاب التخييلي الذي تستعمل فيه اللغة استعمالا طفيليا على حد عبارة أوستن. فمن ثمّ عكف سورل في الباب الثالث على دراسة الفروق بين الخطاب التخييلي وغيره من ضروب الخطابات كالخطاب الجاد والخطاب الأدبي (الذي يكون في الأكثر تخييليا أيضا) والخطاب القائم على الكذب. وانتهى إلى أن الخطاب التخييلي لا يروم مغالطة المخاطب، خلافا للخطاب القائم على الكذب. وهو لا يقوم على لغة خاصّة تختلف عن لغة الخطاب الجاد ولكنّه يقوم على جملة من المواضعات الأفقية تقطع الصّلات التي تنشئها القواعد العمودية بين الكلمات والكون فتُعطِّلُ العمل العادي للقواعد الرابطة بين الأعمال المضمنة في القول والعالم وتعفي المتكلّم من الالتزام بما تقتضيه أقواله من شروط الصدق. ذلك أن المتكلّم في الخطاب التخييلي يزعم أعمالا لغوية أو يدّعيها أو يتظاهر بها دون أن ينجزها فعلا، فالعمل المضمّن في القول مزعوم وإن كان العمل القولي حقيقيا. ومما ينبغي التنبيه إليه في هذا الباب أن سورل يدرس منزلة الخطاب التخييلي المنطقية بالبحث في شروط صدق الأقوال التخييلية لا بما يطرحه هذا الخطاب من قضايا المنزلة الأنطولوجية للذوات التخييلية وهو محور آخر من محاور الدراسة الفلسفية للخطاب التخييلي[1].

أما الباب الرابع فقد وقفه سورل على دراسة الاستعارة وانطلق فيه من نقد النظريات القائمة ولا سيّما النظرية التي ترد الاستعارة إلى التشبيه ونظرية التفاعل التي تقول بقيام الاستعارة على تفاعل وتوتر بين اللفظة المستعملة استعمالا استعاريا وسياقها الحرفي الحافّ. فبيّن في نقده لنظرية المشابهة التي يرجع القول بها إلى أرسطو أنّ كثيرا من الأقوال الاستعارية لا تقوم على مشابهة البتّة أو هي تقوم على مشابهة موهومة تُكيِّفُها الثقافة والاعتقادات. واستدل في ردّه على نظرية التفاعل التي قال بها ريتشاردز[2] وبلاك[3] على أنّ إحاطة العبارات المستعملة على سبيل الحقيقة بالعبارة المستعملة على سبيل الاستعارة ليس أمرا مطّردا في جميع الاستعارات فلا يشتمل القول الاستعاري على بؤرة استعارية

1 - اطلب مثالا عن هذا النوع من الدراسة في كتاب بارسنز **الأشياء** التي لا وجود لها (Parsons, 1980).

2 - Richards

3 - Black

وإطار حرفي بالضرورة بل قد يتضمن بؤرتين استعاريتين أو أكثر وهو ما لم يقدّره القائلون بنظرية التفاعل. ومما يجدر ذكره أن عناية سورل في هذا الباب انصبت على البحث في عمل الاستعارة وجريانها وذلك بالسعي إلى توضيح المبادئ والقوانين التي تتيح للسامع الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى الاستعاري أي من معنى الكلمة أو الجملة إلى المعنى الذي هو مقصد المتكلّم ولم يُعنَ فيه صاحبه بالبحث في وجه الاستعارة الإبداعي أي في مزيتها وفضلها على الكلام الحرفي وعلى غيرها من الوجوه البلاغية[1].

وقد تناول سورل في الباب الخامس المعنى الحرفي فسعى إلى إبطال الرأي القائل بأن المعنى الحرفي هو معنى الكلام خارج كل سياق دون أن ينكر وجود المعنى الحرفي أو يضعف دوره في التمييز بين المعنى الحقيقي والمعنى الاستعاري، والتفريق بين التخييل واللاتخييل والفصل بين الأعمال اللّغويّة المباشرة وغير المباشرة. ورأى أن المعنى الحرفي لا ينطبق إلا استنادا إلى خلفية من الافتراضات السياقية التي لا تكون متحقّقة في بنية الجملة الدلالية بالضرورة. وهذا المعنى الحرفي هو، في التوجيهيّات مثلا، عبارة عن الكيفيات الإجرائية والطرق المخصوصة والأساليب المعهودة المتعارفة التي يتوقع المخاطب من السّامع توخّيها في الامتثال للأمر، فلا يكون السّامع قد امتثل لقول المتكلم: «أغلق الباب» مثلا باقتلاع الباب وإطاره ولوازمهما من الحائط وإقامة كل ذلك وسط الغرفة ثم تحريكِ الباب حتى يُثَبَّتَ في الإطار.

ولنا أن نشير، عرضا وعلى سبيل المقارنة، إلى أنّ هذه الافتراضاتِ السياقيةَ (أو المقامية) التي يقوم عليها المعنى الحرفي والتي استبعد سورل تحقّقها في البنية الدلالية للجملة هي في النحو العرفاني، عند لانغاكر، جزء من الدلالة اللّغويّة للعبارات إذا قصدنا بالدلالة (أو المعنى) الكيفية التي يفهم بها المتكلّم تلك العبارات. فالظروف والملابسات التي تستعمل فيها العبارات اللّغويّة عادة ما تكون مشحونة بإمكانات دلالية كامنة مختلفة، وتتحقّق هذه الإمكانات باستعمال العبارات الملائمة في المقام المعين. والعبارات إنّما تستغل هذه الإمكانات فيكون المقام جزءا مما يفهمه المتكلّم أي جزءا من معناها.

1 - اطلب موشلر وريبول، 1994 / 2010، 440.

وعلى هذا يكون المعنى المقامي جزءا من معنى العبارة التي يفهمها المتكلّم لأن المقام يوفر إمكانات مخصوصة من المعاني والمتكلّم يفهم تلك المعاني عند فهمه للعبارة المتحقّقة في مقام معين فيدرك العبارة مقترنة بالمعنى الذي يستوجبه المقام، ومن ثم كان المعنى اللغويّ عند لانغاكر يتضمن من البنية الإضافية كل ما يجعل عملية التصوّر (أو المَفْهَمَة) متماسكة وكل ما يدركه المتكلمُ العادي على أنّه مقصود من الكلام[1].

أما الباب السادس فقد خصّصه سورل للنظر في التمييز الشائع بين الاستعمالات الإسنادية للرسوم المحددة واستعمالاتها الإحالية، وهي قضية تدخل في باب إسناد المراجع للأقوال: فإذا كان الاستعمال الإسنادي عامّا مطلقا لا يحدد مرجعا بعينه فإنّ الاستعمال الإحالي مقيَّد يُحيل على مُعيَّن مخصوص لأن للمتكلم علما تفصيليا بالمحال عليه. وقد رأى المؤلفُ أن هذا التمييز متهافت وسعى إلى نقده ببيان أن ما يسمى استعمالا إسناديا هو إحاليٌّ أيضا شأنه في ذلك شأن الاستعمال الإحالي، وأن الاختلاف بين النوعين كامن في دقّة الإحالة ووضوحها تبعا لمّا يكون للمتكلم من الاعتبارات عند إجراء الإحالة. ولتفسير ذلك استعان سورل بمنوال تحليل الأعمال اللّغويّة غير المباشرة ووسعه لتفسير القضايا الإحالية فاستبدل التمييز بين الإحالي والإسنادي بالتمييز المألوف الأثير عنده بين معنى الجملة ومعنى المتكلم. وقياسا على الأعمال اللّغويّة غير المباشرة التي يُميَّز فيها بين العمل الأوّليّ المضمن في القول الذي يقصده المتكلّم والعمل الثانوي الحرفي الذي يُستنتج منه العمل الأوّليّ رأى المؤلف أنّ كل إحالة تجري وفق اعتبار ما، وفرّق في الاستعمالات المسماة إحالية بين اعتبار أوّلي يقصده المتكلّم واعتبار ثانوي غير مقصود في ذاته ولكنّه مطية للاعتبار الأوّليّ، ورأى أن الإحالة قد تنجح وإن لم يكن الرسم المحدَّدُ صادقا حرفيا كقولك في شأن رجل يأتي سلوكا شديد الغرابة في قاعة المحكمة: «قاتلُ السّعيديّ معتوه» وإن تبين لاحقًا أنّه بريء، لأن «قاتل السّعيديّ» اعتبار ثانوي في هذا المقام، والاعتبار الأوّليّ المقصود هو «الرجل الذي نراه كلانا في قاعة المحكمة». واستنتج سورل أنّ ما يميّز الاستعمالات المسماة إسنادية أنّها تجري في الأغلب حسب اعتبار واحد هو الاعتبار الأوّليّ الذي تجري وفقه الإحالة وأنّ ما يميز الاستعمالات

1 - Cf. Langacker 2008, 29-30

المسماة إحالية أنّها تجري وفق اعتبار ثانوي بحيث لا يطابق فيها معنى الجملة معنى المتكلّم في الغالب. وما يمكن الإشارة إليه في هذا الباب أنّ القول بأنّ الاستعمالات الإسنادية لا تعدَمُ الإحالة مؤيدٌ بما ذهب إليه ملنار[1] من أنّ الوحدات المعجمية الاسمية التي لا يخلو منها رسم من الرسوم المحددة وحداتٌ مستقلة إحاليا وبأن لها في ذاتها قوة إحالية دون اعتبار اقترانها بالعبارات الإحالية غير المستقلة كالإشاريات وبقطع النظر عن دقّة الإحالة وتعيّنها[2].

وعقد المؤلف الباب الأخير للنظر في بعض وجوه علاقة فلسفة اللغة باللسانيات ولا سيّما علاقةَ نظرية الأعمال اللّغويّة بعلم الدلالة التوليدي وذلك من خلال فحص مقاربتين من مقاربات الدلالة التوليدية للأعمال اللّغويّة:

ـ أولاهما فرضية الحذف الإنشائي التي قال بها روس[3]، وهي فرضية تقوم على تقدير صدر إنشائي يناسب عند سورل مؤشر القوة المضمنة في القول، وهو عبارة عن فعل إنشائي يتسلط على الجملة في بنيتها العميقة. وقد كانت هذه النظرية في تفاصيلها محل نقد من مؤلفين عديدين أبرزهم لايكن[4] الذي طعن فيها ببيان أنّه يترتب على القول بها التسويةُ في البنية العميقة، ومن ثم في المعنى، بين الجملة المشتملة في بنيتها السطحية على فعل إنشائي ونظيرتها التي تخلو من ذلك الفعل الإنشائي. وحقيقة الأمر بخلاف هذا من قِبَل أن الجملتين المذكورتين تختلفان في شروط الصدق. فالجملة التي يظهر الفعلَ الإنشائي في بنيتها السطحية من قبيل «أقول إن المطر ينزل» صادقة بمجرد التلفظ بها، أما نظيرتُها التي تعدَم الفعل الإنشائيَّ «المطر ينزل» فتكون صادقة أو كاذبة تبعا لوجود ما تنطبق عليه أو عدم وجوده، وهذا ما سماه لايكن بالمفارقة الإنشائية[5]. أما سورل فقد تعلقت همّته بنقد الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية، إذ لم يرَ حاجة إلى تقدير فعل إنشائي في البنية العميقة يناسب العمل اللغويّ المنجز لأن العمل اللغويّ المدلول عليه بذلك الفعل هو من الحقائق البديهية التي

1 - Milner

2 - اطلب موشلر وريبول، 1994 / 2010، 138.

3 - Ross

4 - Lycan

5 اطلب موشلر وريبول، 2010/1994، 114؛ وموشلر وريبول، 2003/1998، 34 ـ 36.

يشترك المتكلّم والسّامع في العلم بها اشتراكهما في العلم بقواعد إنجاز الأعمال اللّغويّة. وانتفاء الحاجة إلى تقدير الفعل الإنشائي في البنية العميقة يشبه من هذه الجهة انتفاء الحاجة إلى تقدير ضمير المخاطب في التوجيهيّات من جهة أن قاعدة المضمون القضوي في نظرية الأعمال اللّغويّة التوجيهية تنص على أن مضمونَ التوجيهية القضويَّ يُسنِد إلى السّامع سلوكا ما في المستقبل، وعلى هذا فإنّه يلزمُ من إلقاء صيغة الأمر إلقاء حرفيا إسنادٌ إلى السّامع على وجه الضرورة.

ـ وثانيتُهما مقاربة مسلّمات المحادثة التي قال بها غوردن[1] ولايكوف[2]. وقد نقد سورل هذه المقاربة في بعض تفاصيلها فدحض على سبيل المثال التعميم القائل بأنّه يلزم من كل سؤال فاسد عن قدرة السّامع على فعل شيء ما طلبٌ منه أن يفعل ذلك الشيء. غير أن أهمّ مطاعنه عليها هو أن ما توصلت إليه هذه النظرية من نتائج لا يعدو أن يكون إعادة صياغة لمّا ينبغي تفسيره فعلا، فهي تقدم ما ينبغي أن يُفسّر على أنّه هو التفسير نفسه وتجعل «المدَّعى عين الدليل»[3] و«المطلوبَ مُقدِّمة في إثبات نفسه بعبارة أخرى»[4] وذلك بـ«نسبة المقدّمات إلى النتيجة بأن لا يكون اللازمُ قولا غيرَ المقدّمات»[5]، وهو ضرب من المصادرة على المطلوب أدرجه أهل المنطق في باب المغالطات.

أما المطعن الذي تشترك فيه المقاربتان فهو أنّ ما تصبو الفرضية الإنشائية ونظرية مسلّمات المحادثة إلى تفسيره من الظواهر تتكفل به نظرية المحادثة التي وضعها غرايس ونظرية الأعمال اللّغويّة التي طوّرها سورل كما تتكفل به قدرات المتكلّم والسّامع العرفانية ومعرفتهما بالعالم، ومن ثمَّ خلَص سورل إلى اعتبار النظريتين مجانبتين للصواب وقضى بعدم الحاجة إليهما.

ويجوز لنا أن نعُدَّ **العبارة والمعنى** حلْقة من أهم الحلَقات في تفكير سورل اللّغوي قبل أن ينتقل إلى مرحلة أخرى من تفكيره مدارُها فلسفة الذهن، فقد صرح المؤلف نفسه بأنّه كان ينوي إدراج باب في **العبارة والمعنى** يتعلق

Gordon – 1

Lakoff – 2

3 – الأحمد نَكَري، **جامع العلوم**، 190 ،III.

4 – ابن تيمية، **الرد على المنطقيين**، 228.

5 – التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون**، 1554 ،II.

بالقصديّة إلا أنّ هذا الباب نما واتّسع ليصبح كتابا برأسه. ذلك أنّ من أهمّ النتائج التي أفضت إليها تجربة سورل اللّغويّة هو الوقوف على حقيقة أنّ فلسفة اللغة ينبغي أن تكون فرعا على فلسفة الذهن، وأنّه لا سبيل إلى حل ما عُدَّ مشكلا مركزيا في فلسفة اللغة، وهو مشكل الإحالة، إلا بجعل نظرية الإحالة «جزءا من نظرية عامة في القصديّة أي نظريةٍ في كيفية ارتباط الذهن بالأشياء في العالم عموما»[1].

لقد اعترضتنا في ترجمة هذا الكتاب مصاعب شتّى وصادفنا فيها عوائق جمة تعرّضنا لها ـ ولتجربتنا في الترجمة عموما ـ بالتحليل والشرح المفصّل في مقال مستقل[2]. ونودُّ في الختام التوجه بجزيل الشكر وخالص عبارات المودة والعرفان إلى الصديق الأستاذ شكري المبخوت الذي كان لآرائه ومقترحاته الأثر البالغ في أن يصير هذا العمل على الصورة التي هو عليها بعد مراجعة استغرقت الساعات الطوال، كما نتوجّه بالشكر إلى الصديق الأستاذ سهيل الشملي لما أفادنا به من آراء تناولت جوانب عديدة من الترجمة ولا سيما ما تعلّق منها بالمصطلحات البلاغيّة.

شكري السّعدي

تنبيه: الأرقام الرومانية والعربية الموضوعة بين معقوفين تعيّن صفحات الطبعة الانكليزيّة الأصليّة.

1 – اطلب مقدمته لهذا العمل.

2 – «تأصيل النص المترجم»، ينشر قريبا ضمن **تجاربهم في الترجمة من العربية وإليها**، بإشراف عزالدين المجدوب، عن مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية.

إلى توماس ومارك

شكر

أشكر مؤسسة جون سيمون غوغنهايم[1] التَّذكارية ومعهد الإنسانيات في جامعة كاليفورنيا ببركلاي[2] على المِنَح التي مكَّنتني من الاشتغال بهذه المقالات وبمواضيع أخرى متعلقة بها. وقد استفدت أيّما استفادة من مناقشة هذه المسائل مع الطلبة والزملاء والأصدقاء، وأنا شاكر فضل هيوبرت دريفوس[3] على وجه الخصوص. والشكر موصول كذلك لسوزان إيزن[4] لاشتغالها بالثَّبتِ وسَفَنَّا روس[5] لاشتغالها بالرَّقْنِ تنظيما وضبطا. وأحب أن أشكر خاصة زوجتي داغمار سورل[6] على عونها ونصحها الدائمين.

---

1 – John Simon Goggenheim

2 – Berkeley

3 – Hubert Dreyfus

4 – Susan Eason

5 – Savannah Ross

6 – Dagmar Searle

إلى توماس ومارك

شكر

أشكر مؤسسة جون سيمون غوغنهايم[1] التَّذكارية ومعهد الإنسانيات في جامعة كاليفورنيا بباركلاي[2] على المِنَح التي مكَّنتني من الاشتغال بهذه المقالات وبمواضيع أخرى متعلقة بها. وقد استفدت أيّما استفادة من مناقشة هذه المسائل مع الطلبة والزملاء والأصدقاء، وأنا شاكر فضل هيوبرت دريفوس[3] على وجه الخصوص. والشكر موصول كذلك لسوزان إيزن[4] لاشتغالها بالثَّبتِ وسَفَنَّا روس[5] لاشتغالها بالرَّقْنِ تنظيما وضبطا. وأحب أن أشكر خاصة زوجتي داغمار سورل[6] على عونها ونصحها الدائمين.

---

1 – John Simon Goggenheim

2 – Berkeley

3 – Hubert Dreyfus

4 – Susan Eason

5 – Savannah Ross

6 – Dagmar Searle

مقدمة

هذه المقالات مواصلة لمسلك في البحث بدأته في كتاب **الأعمال اللّغويّة** (سورل، 2015/1969). وقد كنت في أول الأمرأعتزم أن أجعل أغلبها أبوابا من مُصنَّفٍ أكبر تُضمَّنُ فيه دراسة بعضُ مشكلات نظرية الأعمال اللّغويّة مما لم يُقل فيه قولٌ فصلٌ ـ نحو الاستعارة والتخييل والأعمال اللّغويّة غير المباشرة وتصنيف أنواع الأعمال اللّغويّة ـ داخلَ نظرية عامة للمعنى كنت أرجو أن أبيّن فيها الوجوه التي تقوم وفقها فلسفةُ اللغة على فلسفة الذهن، وعلى نحو خاص الكيفية التي تقوم وفقها بعض ملامح الأعمال اللّغويّة على قصدية الذهن. غير أن الباب الأصلي المتعلق بالقصدية نَما ليصبح الآن مخطوطا مستقلا له حجمُ كتاب. ولمّا بَهَرَ قمرُ القصدية الكواكبَ اللّغويّة بدا من الأصوب نشر هذه الدراسات في سفر مستقل. فمن ثمّ لم يكن الغرضُ من هذا الكتاب جمعَ مقالات لا رابط بينها، ومقصدي الأسنى في هذه المقدمة هو أن أقول شيئا في شأن كيفية تعلقها بعضها ببعض.

من أشهر الأسئلة في كل فلسفة لغوية سؤال صورته: كم توجد من طريقة في استعمال اللغة؟ وقد ذهب فيتغنشتاين إلى أنّه لا يُجاب عن هذا السؤال بقائمة من المقولات المحصورة العدد. «ولكنْ كم يوجد من نوع من الجُمل؟... يوجد **ما لا يُحصى** [*unzählige*] من الأنواع» (1953، الفقرة 23). غير أنَّ من شأن هذه النتيجة التي هي مدعاة للشكّ أن تبعث فينا الارتياب. وما علمت أنَّ أحدا يقول بوجود عدد لا حصر له من أنواع الأنساق الاقتصادية أو نُظم الزواج أو أصناف الأحزاب السياسية. فلِمَ وجب أن تكون اللغة أشد استعصاء على التصنيف من أي مظهر آخر من مظاهر الحياة البشرية الاجتماعية؟ وما أذهب إليه في المقال الأول هو أنّنا إذا اتخذنا العمل المضمَّن في القول (أي العمل التام

الكامل المضمَّنَ في القول بما فيه من قوة مضمَّنة في القول ومضمون قضوي)
[viii] وَحدةً / للتحليل، على نحو ما أظنّ أنّه ينبغي لنا فعلُه لدواع مغايرة كل المغايَرة (اطلب سورل، 2015/1969، الفصلI)، فإنا واجدون خمسةَ أَساليبَ عامّةٍ في استعمال اللغة أي خمسَ مقولات عامّة من الأعمال المضمَّنة في القول. فنحن نخبر غيرنا عن حالة الأشياء (التقريريات)[1]، ونسعى إلى حملهم على فعل أشياءَ (التوجيهيات)، ونلتزم بفعل أشياء (الوعديات)، ونعبر عن مشاعرنا ومواقفنا (الإفصاحيات)، ونُحْدِثُ في العالم تغييرات بأقوالنا (الإيقاعيات).

والمنهج الذي أتوخاه في هذا المقال هو في وجه من الوجوه منهج تجريبي. ذلك أنّي إنّما أنظر في استعمالات اللغة وأجد هذه الأضرُب الخمسة من الأغراض المضمَّنة في القول، وعندما أفحص الخطاب الفعلي أجدُ، أو في الأقل أزعُمُ، أنَّ الأقوالَ يمكن أن تُصنَّفَ حَسَبَ هذه الأبواب. غير أنَّ كلَّ فيلسوف يجد نفسه مُضطرا إلى أن يرى أنّه متى وُجِدت مقولات وجب أن يوجد استنباط للمقولات متعال، ومعنى ذلك أنّه لابد من تفسير نظري ما مداره على العلّة التي من أجلها تُزوِّدنا اللغة بهذه المقولات دون غيرها[2]. وقد أرجأنا تعليل هذه المقولات بالنظر إلى طبيعة الذهن إلى الكتاب القادم. غير أن المشكل الذي يُثار في هذا الكتاب إثارة مباشرة هو أنّ القول الواحدنفسه كثيرا ما يندرج في أكثر من مقولة. فهَبْني قلت لك مثلا: «إنّك تدوس قدمي ياسيدي». فأنت ترى أنّي إذْ أُلقي هذا النوع من الخبر فإني، في أغلب السياقات، لا أنجز عملا تقريريا فحسب، ولكني أطلب منك أيضا على نحو غير مباشر أن تتنحى عن قدمي، بل ربّما كنت آمرك بذلك. وعلى هذا يكون القول التقريري عملا توجيهيا غير مباشر. فكيف يجري مثل هذا القول؟ أي كيف ينتقل المتكلّم والسّامع كلاهما دون أدنى عناء من معنى الجملة التقريري الحرفي إلى معنى القول التوجيهي المضمَّن غير المباشر؟ ويَفتتح المقال الثاني الموسوم بـ «الأعمال اللّغويّة

1 - استعملت في المقال الأصلي مصطلح «تمثيلي»، غير أنّي أفضل الآن مصطلح «تقريري» من قِبَلِ أن كل عمل لغوي ذي مضمون قضوي هو، في وجه من الوجوه، تمثيل.

2 - من البديهي أنّي لا أزعم أنَّ لكلِّ لسان من ألسنة العالم الطبيعية الألفين أو التي تناهز الألفين الوسائل الإعرابيةَ للتعبير عن الأنواع الخمسة كلها. وما أعرفه هو أنّه قد توجد ألسنة لم تطور وسائل إعرابية للوعديات مثلا.

غير المباشرة» ما قد يكون أهمّ أغراض هذه المجموعة وهو العلاقات بين معنى
[ix] الجملة الحرفي ومعنى قول المتكلّم بحيث / يختلف معنى القول عن المعنى الحرفي للعبارة المقولة. وفي الحالة المخصوصة بالأعمال اللّغويّة غير المباشرة يعني المتكلّم ما يقول ولكنّه يعني أيضا شيئا آخر فضلا عن ذلك، والغرض من الباب الثاني هو بيان المبادئ التي تجعل هذا الضرب من التواصل الضمني ممكنا.

ولعل أهمّ نتيجة منهجية تُستخلص من هذا المقال فيما يتعلق باللسانيات المعاصرة هو أننا لا نحتاج إلى افتراض بنى عميقة بديلة ولا إلى مجموعة إضافية من مسلّمات المحادثة لتفسير هذه الحالات، ويُستأنفُ الخوض في هذه العِبَر المنهجية على نحو أظهر وأجلى في المقال الأخير. والعبرة المنهجية الأخرى الأعمّ التي تستخلص من المقالين الأوّلين هو أنّه يجب علينا ألا نخلط بين تحليل الأفعال الدالة على التضمُّن في القول والأعمال المضمَّنة في القول. ذلك أنّه توجد أفعال كثيرة دالة على التضمُّن في القول غيرُ مقيَّدة فيما يتعلق بالغرض المضمَّن في القول، ومعنى ذلك أنّه يمكن أن تكون لها طائفة كبيرة من الأغراض المضمَّنة في القول، فمن ثمَّ لا تفيد على سبيل الحقيقة قوة مضمَّنة في القول. ومن ذلك أنّ «صرَّح» و«لَمّح» و«عرَّضَ» لا تدل على أنواع من الأعمال المضمَّنة في القول بل تفيد الأسلوب أو الطريقة التي يمكن أن ينجز بها عدد لا يستهان به من الأنواع. وأظنّ أنّ الخطأ الوحيد الأكثر شيوعا في نظرية العمل اللّغوي هو الخلط بين سمات الأفعال الدالة على التضمُّن في القول والأعمال المضمَّنة في القول. وتخلط تصنيفاتٌ كثيرة وقفتُ عليها، ومنها تصنيف أوستن (1962)، بين تصنيف الأعمال المضمَّنة في القول وتصنيف الأفعال الدالة على التضمُّن في القول؛ وفي عهد قريب جدا جانبَ بعض الفلاسفة (ومنهم هولدكروفت[1]، 1978 مثلا) الصواب عندما استنتجوا من كون بعض الأفعال نحو «لَمّح» تفيد طريقة غيرَ صريحة على نحو متعمَّدٍ في إنجاز العمل اللغويّ أنَّ بعض ضروب المعنى غير قابلة بالأصالة لأن يُفصَح عنها، ومن ثم فهم يجانبون الصواب عندما يستنتجون أنّهم دحضوا مبدأ الإبانة والتنصيص وهو المبدأ القائلُ بأنَّ كلَّ ما يُمكِنُ أن يُعنى يمكن أن يُقال. غير أنَّ التلميح مثلا ليس جزءا من المعنى من

Holdcroft - 1

قِبَل أن التلميح ليس جزءا من القوة المضمَّنة في القول ولا من المضمون القضوي. فالأعمال المضمَّنة في القول هي في وجه من الوجوه أنواع تصورية طبيعية. وليس لنا أن نتوهّم أنَّ أفعال لغتنا العادية قُدَّتْ لتلائم حقلَ الأعمالِ المضمَّنة في القولِ التصوريِّ في مفاصله الدلالية كما لم يجز أن نتوقع أنّ عبارات لغتنا العادية
[x] التي نستعملها لتسمية النبات والحيوان ووصفهما/ تناسب تمام المناسبة الأنواع البيولوجية الطبيعية.

يَفتتح الباب الثاني الموسوم بـ«الأعمال اللّغويّة غير المباشرة» نقاش العلاقة بين معنى الجملة الحرفي والمعنى المراد بقول المتكلم، وسنزيد هذه العلاقات استقصاء في البابين الثالث والرابع وهما في التخييل والاستعارة. وليس التخييل ولا الاستعارة نوعا مستقلا من العمل اللّغوي بالمعنى الذي يورد فيه المقال الأول أنواع الأعمال اللّغويّة. فهاتان المقولتان تقطعان الكعكة اللّغوية من جهة مختلفة تمام الاختلاف. ومشكل التخييل من جهة فلسفة اللغة إنّما هو هذا: كيف يجوز للمتكلم أن يُلقِيَ جملة لها معنى ما (سواء كان حرفيا أو لا) ولا يكون ملتزما مع ذلك بشروط الصدق التي ينقلها ذلك المعنى. فكيف يختلف الخطاب التخييلي مثلا عن الكذب؟ ومن نفس الجهة يكون المشكل الأهمُّ في الاستعارة هو كيف يمكن للمتكلم أن يعني شيئا يختلف تمام الاختلاف عما تعنيه العباراتُ التي يقولها وأن يُبلِّغَهُ على نحو مطّرد؟ فكيف ننتقل من معنى العبارة الحرفي إلى معنى القول الاستعاري؟ لقد سعيت في كلا البابين إلى شرح المبادئ التي يجري وفقها حقًّا هذان النوعان من استعمال اللغة شرحا مُتَّسِقا، غير أن النتائج تختلف تمام الاختلاف في الحالتين. وعندي أنَّ التخييل مُشكل يسيرٌ بعض اليسر (بالمقاييس المتداوَلة للاستعصاء الفلسفي في الأقل)، أمّا الاستعارة فصعبة، ورغم اطمئناني إلى أنَّ مطاعني على نظريات الاستعارة «القائلة بالمشابهة» ومنافِساتها «القائلة بالتفاعل» مطاعنُ في محلِّها فإني على يقين بأنّ ما أذهبُ إليه من تفسيرٍ هو ناقصٌ في أحسن أحواله. فالظاهرَ أنّي لم أذكر جميع المبادئ التي لها مدخلٌ في إنتاج الاستعارة وفهمها؛ ولعل أهمَّ مبادئي، وهو المبدأ الرابع، ليس «مبدأ» بقدر ما هو مجردُ إقرار بوجود مجموعات من التداعيات التي يقوم كثير منها على أسس نفسية، وهي تداعيات تُتيحُ

جريانَ بعض أنواع الاستعارات وإن لم تقُمْ على أيِّ مشابهات حرفية أو مبادئ اقتران أخرى.

وتسلِّم الأبواب الأربعةِ الأولى بمفهوم معنى العبارات الحرفي سواءٌ كانت
[xi] كلمات أو جُمَلا، بَيْدَ أن الافتراضات الكامنة وراء الاستعمال الفلسفي/ واللسانيِّ الحاليِّ لهذا المفهوم تُفحصُ وتُدقّق في الباب الخامس الموسوم بـ«المعنى الحرفي». وفيه أعارض النظرية القائلة بأن المعنى الحرفي لجملة من الجملِ يمكن أن يُفهَم على أنّه المعنى الذي يكون لها بقطع النظر عن أي سياق مهما كان، وهو المعنى الذي يكون لها فيما يسمى بـ«السياق الصفر»، وخلافا لهذا الرأي أذهب إلى أنّه ليس لمفهوم المعنى الحرفي انطباقٌ إلا على أساس خلفية من الافتراضات والسُّنن لا تُمثَّل هي نفسُها باعتبارها جزءا من المعنى الحرفي. وأرى أيضا أنَّ هذه النتيجة لا تُضعِفُ بأي حال من الأحوال نظامَ التمييزات الدائرة على التمييز بين معنى المتكلّم ومعنى الجملة الحرفي، وهو التمييز بين الأقوال الحرفية والاستعارية والتمييز بين التخييل واللاتخييل والتمييز بين الأعمال اللّغويّة المباشرة وغير المباشرة. وكلُّ ضرب من ضروب التمييز هذه ضروري لتفسير عمل اللغة تفسيرا دقيقا وذلك بالنظر إلى خلفية السُّنن والافتراضات التي تجعلُ مجرَّدَ التواصل ممكنا. ويمكن توضيح مبادئ التمييز توضيحا لا يستهان به ـ وهو تمييز بيانُه من أهم أغراض هذا الكتاب ـ وذلك رغم أنّه توجد طبعا في كل تمييز حالاتٌ بَيْنيَّةٌ كثيرة.

وقد عُدَّتْ الإحالة المشكل المركزيَّ في فلسفة اللّغة منذ فريغه[1]؛ ولست أعني بالإحالة الحملَ أو الصدق أو المصَدَق بل أعني **الإحالةَ** أي العلاقة بين عبارات من قبيل الرسوم المحددة[2] وأسماء الأعلام من جهة، والأشياء التي تستعمل للإحالة عليها من جهة أخرى. وإنّي أرى الآن أنّه كان من الغلط اعتبار هذا المشكل مشكلا مركزيا في فلسفة اللغة من قِبَل أنّنا لن نتوصل

---

1 - Frege

2 - نستعمل عبارة 'الرسم' لا 'الوصف' مقابل عبارة description الإنكليزية لأنها عبارة المناطقة (اطلب على سبيل المثال الجرجاني، **التعريفات**، 111 حيث يميز بين الرسم الناقص والرسم التام). أمّا التمييز بين الرسم المحدد definite description والرسم غير المحدد indefinite description فينسب إلى راسل. ومثال الأول: 'الرجلُ ذو القناع الحديدي'، ومثال الثاني: 'رَجُلٌ' (Cf. Russell, 1912 / 1985, 28) [المترجم].

إلى نظرية ملائمة في الإحالة اللّغويّة حتى يمكننا بيانُ الكيفية التي تكون بها مثل هذه النظرية جزءا من نظرية عامّة في القصدية أي نظريةٍ في كيفية ارتباط الذهن بالأشياء في العالم عموما. غير أنّي أصرف عنايتي إلى بعض المشكلات الحافَّة بالرسوم المحددة في الباب السادس الموسوم بـ«الإحالي والإسنادي» راجيا أن تُتناوَلَ بعضُ المشكلات التي اتضحت معالمها إلى حدٍّ ما في نظرية الإحالة بالأدوات المتاحة في الوقت الحاضر. ذلك أنّه يوجد تمييز لغويّ أساسي بين استعمال الرسوم المحددة استعمالا إحاليا واستعمالها استعمالا إسناديا حسَب رأي غالب في زماننا، وهو فرق من/ الأهمية بحيث تنتج عنه شروط صدق مختلفة [xi] للأقوال بحسب الاستعمال المعنيّ. والذي أذهب إليه هو أنّ هذا التمييز متهافتٌ، والحقُّ أنَّ المعطياتِ اللّغويّةَ شواهدُ على التمييز العامِّ المستعملِ في تضاعيف هذا الكتاب بين معنى العبارات التي يَقولُها المتكلّم والمعنى الذي يقصِدُهُ حيث يمكن أن يتضمَّن المعنى الذي يقصدُه المعنى الحرفيَّ لمّا يقولُه من عبارات كما هو الشأن في هذه الحالة، ولكن ذلك المعنى الحرفيَّ لا يَستوعِبُهُ.

وفي المقال الأخير الموسوم بـ«الأعمال اللّغوية واللّسانيات الحديثة» أسعى إلى أن أُوضح توضيحا لا لُبس معه بعضَ ما يترتب على المقالات السابقة من الاستلزامات المنهجية المتعلقة باللسانيات المعاصرة. وأبيِّنُ أنَّ السُّنَّةَ القائمة على افتراض بُنًى إعرابية عميقة إضافية لتفسير ظواهر العمل اللغويّ كما يمثلها أحسن تمثيل تحليل روس (1970) لجميع جمل لغة طبيعية من قبيل الإنكليزية، وهو تحليل يستند إلى الحذف الإنشائي، وأنَّ السُّنَّة القائمة على افتراض قواعد أو مسلّمات محادثة زائدة كما يمثلها تحليلُ غوردن ولايكوف (1971) للأعمال اللّغويّة غير المباشرة المُستند إلى مسلّمات المحادثة، كلتاهما سُنّتان مجانبتان للصواب؛ وكلتاهما، رغم ما يبدو من تمام اختلاف آليّاتهما الصورية، ترتكبان نفس خطإ تقنين جهاز زائد وغير ضروري على حين أنّ لنا قبلَ ذلك مبادئَ تحليلية موضوعة لدواعٍ مستقلة بنفسها، وهي مبادئ كافية شافية في تفسير المعطيات.

لقد اعترضتني ثلاثة أصناف من المشكلات في فلسفة اللغة في العشرية الماضية منذ نشر كتاب **الأعمال اللّغويّة:** أوّلُها مشكلاتٌ خاصَّةٌ تُثار ضمن

هذا المنوال القائم[1]؛ وثانيها مشكلةُ ترسيخ النظرية بأسرها في فلسفة الذهن، وثالثها تحدي السعي إلى الإتيان بشكلنة ملائمة للنظرية باستعمال معطيات المنطق الحديث ولا سيّما نظرية المجموعات. فهذا الكتاب مُمحّضٌ لأولى هذه المشكلات. وإنّي أعتزم نشر دراسة للمشكلة الثانية في كتاب **القصدية** (يصدر قريبا عن مطبوعات كامبريدج الجامعية[2]). وأنا بصدد الاشتغال مع دانيال فندرفيكن[3] على المشكلة الثالثة في استكشافٍ لأسس منطق الأعمال المضمَّنة في القول.

1 – يقصد بهذا المنوال نظرية الأعمال اللّغويّة [المترجم].

2 – Cambridge University Press

3 – Daniel Vanderveken

مصادر المقالات

قُـدِّمَ أغلب المـواد في هذا السفر أوَّلَ ما قُـدّم في محـاضرات وندوات بباركلاي، وفي محاضرات وملتقيات دُعينا إليها في جامعات أخرى شتى. فقد قُدِّم «تصنيف الأعمال المضمَّنة في القول» بادئ ذي بدء على أنّه محاضرة في مُلتقى معهد اللّسانيات الصيفي ببافالو[1]، نيويورك سنة 1971. ثم كان بعد ذلك موضوعا لمحاضرات مختلفة في أوروبا والولايات المتحدة. وظهر مطبوعا أول مرة في **اللغة والذهن والمعرفة، دراسات مينوسوتا في فلسفة العلم**، السفر VII، نشر كيث غندرسن، مطبوعات جامعة مينوسوتا، 1975، صص. 344 ـ 69[2]. وظهر أيضا في السنة نفسها في مجلة **اللغة والمجتمع**[3] بعنوان «**تبويب الأعمال المضمَّنة في القول**»[4]

وظهر مقال «الأعمال اللّغويّة غير المباشرة» أول مرّة في **الإعراب والدلالة**، المجلد 3، **الأعمال اللّغويّة**، نشر بيتركول وجري مورغن، المطبوعات الجامعية 1975[5]. وكان أيضا موضوعا لمحاضرة ملتقى معهد اللسانيات الصيفي بأمهرست[6] سنة 1974.

---

1 - Buffalo

2 - *Language, Mind and Knowledge, Minnesota Studies in the Philosophy of Science*, vol. VII, ed. Keith Gunderson, Univ. of Minnesota Press, 1975, pp. 344-69.

3 - *Language and society*

4 - « A Classification of Illocutionary Acts ».

5 - *Syntax and Semantics* Vol. 3, *Speech Acts*, Peter Cole and Jerry Morgan (eds.), Academic Press 1975.

6 - Amherst

وقُدِّمَ قسم من مقال «المعنى الحرفي» أول مرة ضمن فريق عمل الأعمال اللّغويّة في مؤتمر اللسانيات الدُّوَلي بفيينا صيفَ سنة 1977 وكذلك في ملتقى الأعمال اللّغويّة بدوبوغوكو[1] في المَجَرّ الذي تلا مؤتمر فيينا مباشرة. ونشر أول مرة في **المعرفة**[2]، السفر 13، العدد I، تموز 1978، صص. 207 ـ 24.

ونشر مقال «منزلة الخطاب التخييلي المنطقية» أول مرة في **التاريخ الأدبي الجديد**[3] 1974ـ 1975، السفر VI، صص. 319 ـ 32 وقد كان موضوع محاضرات في جامعات شتى بما في ذلك ميونوستا وفرجينيا[4] ولوفان[5].

وقُدِّم مقال «الاستعارة» أوّلَ الأمر في ملتقى في هذا الغرض بجامعة إلينوا[6] سنة 1977. وسيصدر قريبا ضمن أعمال ملتقى **الاستعارة والفكر**، نشر أندرو أورتوني[7]، مطبوعات جامعة كامبريدج، 1979./

وكُتِبَ مقال «الإحالي والإسنادي» في الأصل لعدد خاص من **المُوحِّد**[8] في موضوع الإحالة والصدق، فورثكومنغ يصدر قريبا، 1979.

وكان مقال «الأعمال اللّغويّة واللسانيات الحديثة» المحاضرة الافتتاحية لندوة جامعة نيويورك للعلوم في موضوع اللسانيات التنموية واضطرابات التواصل. وقد نشر في **حوليات** الجامعة، 1975، السفر 263، نشر دوريس آرنسن[9] وروبرت و. ريبر[10] صص. 27 ـ 38.

---

1 - Döbögokö
2 - *Erkenntnis*
3 - *New Literary History*
4 - Virginia
5 - Louvain
6 - Illinois
7 - Andrew Ortony
8 - The Monist
9 - Doris Aaronson
10 - Robert W. Rieber

[1]

الباب الأول

تصنيف الأعمال المضمَّنة في القول

I – مقدمة

إنَّ الغرضَ الأصليَّ من هذا المقال هو تبويب الأعمال المضمَّنة في القول إلى أصنافٍ أو أنماط أساسية تبويبا معلَّلا. وهو الجواب عن هذا السؤال: كم يوجد من نوع من الأعمال المضمَّنة في القول؟

ولمّا كان على أيِّ مسعًى من هذا القبيل إلى وضع تصنيفٍ أنْ يُدخِلَ في الاعتبار تبويبَ أوستن للأعمال المضمَّنة في القول إلى الأصناف الخمسة الأساسية من الحُكْميَّات والتَّبْيينيَّات والإنفاذيات والسلوكيات والوعديات فإن الغرض الثاني من هذا المقال هو تقويمُ تصنيف أوستن حتى نُبيِّنَ ما فيه من وجوه الكفايةِ ووجوه النقص والقصور. أضف إلى ذلك أنّه لمّا كان من الراجح أن تكون للفروق الدلالية الأساسية آثارٌ إعرابيَّةٌ فإن الغرض الثالث من هذا المقال هو بيانُ كيفيةِ تحقُّقِ هذه الأنواع الأساسية المختلفة المضمَّنة في القول في إعراب لسانٍ طبيعيٍّ مثلِ العربية.

وسأفترض مُسبَّقًا، فيما سيأتي، إلماما بالمنوال العام لتحليل الأعمال المضمَّنة في القول المقدَّمة في أعمال مثلِ **كيف نصنع الأشياءَ بالكلماتِ؟** (أوستن، 1962)، **والأعمال اللّغويّة** (سورل، 2015/1969) و«رأيُ أوستن في الأعمال القولية والأعمال المضمَّنة في القول» (سورل، 1968). وسأفترض على نحو خاص الإلمامَ

بالتمييز بين قوة القول المضمَّنة فيه ومضمونهِ القضويِّ على النحو الذي يُرمَز إليه بـ **ق** (ض)

فالغاية من هذا المقال هي تصنيف مختلف أنواع **ق**.

II – مختلِفُ أنواع الفروق بين مختلِفِ أنواع الأعمال المضمّنة في القول.

يقتضي أيُّ جهد تصنيفي من هذا النوع معاييرَ لتمييز عملٍ من الأعمال
[2] المضمَّنة في القول (أو نوع منها) من عمل (أو نوع) آخر/ . فما هي المعاييرُ التي تخوِّلُنا أن نقولَ إنّ قولا من بين أقوال ثلاثة متحقّقة هو نقلُ خبرٍ وإنّ الثانيَ توقعٌ والثالثَ وعدٌ؟ وعلينا أن نعرفَ أولا الكيفيّة التي تختلفُ بها أنواعُ **الوعد** و**التوقع** و**نقلِ الخبر**، إلخ... بعضُها عن بعض حتى نضع أجناسا من درجة عليا. وعندما يسعى المرء إلى الإجابة عن هذا السؤال يكتشفُ أنّه توجد مبادئ كثيرة للتمييز تختلف تمام الاختلاف. معنى ذلك أنّه توجد أنواع مختلفة من الفروق التي تجوِّزُ لنا القولَ إن قوة هذا القول تختلف عن قوة ذلك القول. ولهذا السبب كانت استعارةُ القوة في عبارة «القوة المضمَّنة في القول» مضلّلة من قِبلِ أنّها توحي بأنّ قُوًى مختلفةً مضمَّنة في القول تقعُ مواقعَ مختلفةً في مسترسِلٍ واحدٍ من القوة. والحقّ أنّه توجد مسترسِلات كثيرة متميزة يأخذ بعضها برقابِ بعض. ومما يتصل بهذا من أسباب الخلط أننا ننزعُ إلى الخلط بين الأفعال المضمَّنة في القول وأنواع الأعمال المضمَّنة في القول. من ذلك أننا نميلُ إلى الظنّ بأنّه متى كان فعلان مضمنان في القول غير مترادفين فلا بد أن يفيدا ضربين مختلفين من الأعمال المضمَّنة في القول. وسأسعى فيما يلي إلى أن أُبقِيَ على تمييز واضح بين الأفعال الدّالة على التضمّن في القول والأعمال المضمَّنة في القول. فالأعمال المضمَّنة في القول جزء من اللغة باعتبارها مقابلةً للألسنة الخاصة. أمّا الأفعال الدّالة على التضمّن في القول فهي دوما جزء من ألسنة مخصوصة كالعربية والفرنسية والإنكليزية وما إليها. فالفروق بين الأفعال الدّالة على التضمّن في القول دليل جيِّد إلى الفروق بين الأعمال المضمَّنة في القول لكنّه ليس البتّة دليلا موثوقا به.

ويظهر لي أنّه يوجد (في الأقل) اثنا عشر وجها ذا بال من الوجوه التي يختلف فيها بعض الأعمال المضمَّنة في القول عن البعض الآخر، وأنا ذاكرها لك في عُجالة.

1. **الفروق في الغرض (أو الهدف) من (نوع) العمل.** يمكن أن يُعَيَّنَ الغرضُ من الأمر أو الهدف منه بقولنا إنّه سعْيٌ إلى حمل السّامع على فعل شيء. والغرض من الوصف أو الهدف منه أن يكون تمثيلا (صادقا أو كاذبا، دقيقا أو غير دقيق) لمّا عليه شيء ما. والغرضُ من الوعد أو الهدفُ منه هو التزام المتكلّم بفعل شيء ما. وتناسب هذ الفروق الشروط الأساسية في تحليلي للأعمال المضمَّنة في القول في الباب الثالث من **الأعمال اللّغويّة** (سورل، 1969/2015). وأظنّ، في حاصل الأمر، أنّ الشروط الأساسية هي بمثابة القاعدةِ المُثلى للتصنيف، على ما
[3] سأسعى إلى بيانه. ومن المهمّ/ أن نلاحظ أن مصطلحي «الغرض» و«الهدف» لا يُقصدُ بهما أنّ لكل عمل مضمَّن في القول قصدا إلى التأثير بالقول مقترنا به في التعريف، وليس المصطلحان قائمين على هذا الرأي. فليس لكثير من أهمِّ الأعمال المضمَّنة في القول، بل ربما ليس لمعظمها، قصدٌ أساسي إلى التأثير بالقول يقترن تعريفا بالفعل الموافق لها. من ذلك أن الأخبار والوعود ليست، تعريفا، سعيا إلى إحداث تأثير بالقول في السّامعين.

وأسمّي الغرض من نوع العمل المضمَّن في القول أو الهدف منه **غرضه المضمَّن في القول**. والغرضُ المضمَّن في القول جزء من القوة المضمَّنة في القول ولكنّه ليس القوة نفسها. وعلى هذا فإنّ الغرض المضمَّن في القول من الطلب هو عينُ الغرض من الأمر، مثلا. فكلاهما سعي إلى حمل السّامعين على فعل شيء ما. بَيْدَ أنّ القوتين المضمنتين في القول تختلفان اختلافا بينا. ولقائل أن يقول على سبيل التعميم إنّ مفهوم القوة المضمَّنة في القول هي مُحصَّلَةُ عدة عناصر ليس الغرضُ المضمَّن في القول إلا واحدا منها وإن كنت أرى أنّه أهمّها.

2. **الفروق في اتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم.** حقُّ بعض الأعمال المضمَّنة في القول أن تجعلَ الكلماتِ (وعلى وجه أدقَّ مضمونَها القضوي) توافق العالم، باعتبار ذلك جزءا من الغرض المضمَّن في القول لتلك الأعمال، وحق البعض الآخر أن يجعل العالم يوافق الكلمات. ويقع التقرير في الصنف الأول، أما الوعد والطلب فيقعان في الصنف الثاني. وأفضل ما يُبيِّنُ هذا التمييز، فيما أعلمُ، جاءت

به إليزابيث آنسكومب (1957). فهب رجلا قصدَ متجرا كبيرا مصطحبا قائمةَ مشترياتٍ أعطتها إياه زوجته وقد كُتِبَ فيها كلمات: «لوبيا وزبدة وقَدِيدُ خنزير وخبز». وهب مُخبِرا كان يتبعه ويُدَوِّنُ كلَّ ما يأخذه وهو يتجول بعربة التسوق وينتقي هذه المواد، فإنّه تكون للمشتري والمُخبر قائمتان متماثلتان عند خروجهما من المتجر. غير أن وظيفة كل قائمة منهما تختلف عن الأخرى تمام الاختلاف. فالغاية من القائمة في حالة المشتري هي، إن جاز القول، جعلُ العالم يوافق الكلمات؛ ذلك أنّه يُتوَقَّعُ من الرجل أن يجعل أعماله تطابق القائمة. أمّا في حالة المُخبر فإنّ الهدف من القائمة هو جعل الكلمات تطابق العالم. ومما قد يزيد ذلك عندك بيانا ملاحظةُ دور «الغلط» في كلتا الحالتين. فإذا/ عاد [4] المُخبر إلى بيته وتبيّن فجأة أنَّ الرجل اقتنى أضلاع خنزير عوضا عن قَدِيد الخنزير فما عليه إلا أن يمحُوَ عبارة «قديد خنزير» ويكتب «أضلاع خنزير». ولكن إذا رجع المشتري إلى بيته ونبهته زوجته إلى أنّه قد اشترى أضلاع خنزير وكان عليه أن يقتنيَ قديد خنزير فإنّه لا يسعه أن يستدرك الغلطَ بأن يمحوَ «قديد خنزير» من القائمة ويكتبَ «أضلاع خنزير».

فالقائمةُ تقدِّمُ في هذين المثالين المضمونَ القضوي للعمل المضمَّنِ في القول، وتحدد القوة المضمَّنة في القول الكيفية التي يُفْتَرَضُ أن يرتبط وفقها هذا المضمون بالعالم. وأقترح تسمية هذا الفرق **فرقا في اتجاه المطابقة**. فلقائمة المُخبر اتجاهُ مطابقةٍ من **الكلمة إلى العالم** (وهذا شأن الخبر والوصف والتقرير والتفسير)؛ ولقائمة المُشتري اتجاهُ مطابقةٍ من **العالم إلى الكلمة** (وهو شأن الطلب والأمر والنَّذْرِ والوعد). وأمثّل اتجاه المطابقة من الكلمة إلى العالم بسهم نازل على هذا النحو ↓ وأمثل اتجاه المطابقة من العالم إلى الكلمة بسهم صاعد على هذا النحو ↑. واتجاه المطابقة ناجم دوما عن الغرض المضمَّن في القول. ولو أمكننا أن نقيمَ تصنيفنا بأكمله على هذا التمييز في اتجاه المطابقة لكان ذلك بديعا جدّا، غير أنّه لا يسعني أن أجعله أساس التمييزات المطلقَ وإن كان له شأن عظيم في تصنيفنا.

3. **الفروق في الأحوال النفسية المعبر عنها**. إنَّ مَنْ يُخبِرُ بأنَّ **ض** أو يفسر ذلك أويقرره أو يزعمه إنّما **يعبر عن اعتقاده أنَّ ض**؛ ومَنْ يَعِدُ بفعل **ف** أو يَنْذِرُه أو يهدد به أو يلتزم به إنّما **يعبر عن قصدِه فعلَ ف**؛ ومَنْ يأمرُ**س** بفعل **ف** أو يوجهه إلى

فعله أو يطلب منه فعلَه إنّما **يعبر عن رغبة** (**أو إرادة أو تمنٍّ**) **في أن يفعل س المطلوب ف**؛ ومَنْ يعتذر عن فعل **ف يعبر عن أسفه لأنّه فعل ف**. إلخ. فالمتكلم، وهو ينجز عملا مضمنا في القول ذا مضمون قضوي، يعبر في **الأكثر** الأعمّ عن موقف ما أو حالة ما إلخ. بإزاء ذلك المضمون القضوي. وأنت ترى أن هذا يظل صحيحا وإن لم يكن المتكلّم صادقا، فهو وإن لم يكن يشعر بما يعبر عنه من اعتقاد أو رغبة أو قصد أو أسف أو طيب نفس، فلا أقلَّ من أنّه يعبر عن اعتقاد أو رغبة أو قصد أو أسف أو طيب نفس عند إنجازه العمل اللغوي. وأمارَةُ ذلك من جهة اللغة أنّه لا يجوز لغويا (وإن لم يكن في ذلك مُناقضَة) أن تجمع بين الفعل الإنشائي الصريح ونفي/ الحالة النفسية المعبر عنها. فلا يجوز أن تقول: «أقولُ [5] إنَّ **ض** ولكنني لا أعتقد أنَّ **ض**»، و«أعِدُ بأنْ **ض** ولكنني لا أنوي أنْ **ض**». وأنت ترى أن هذا لا يصح إلا في الاستعمال الإنشائي المسند إلى المتكلم. فلقائل أن يقول: «قال إنَّ **ض** ولكنّه لا يعتقد حقّا أنَّ **ض**»، و«وعدَ بأنْ **ض** ولكنّه لم يكن ينوي حقّا أنْ يفعل ذلك» إلخ. والحالة النفسية المعبَّرُ عنها عند إنجاز العمل المضمَّن في القول هي **شرط الإخلاص**[1] في العمل على نحو ما حلَّلناه في الباب الثالث من كتاب **الأعمال اللّغويّة**.

ولو سعى المرء إلى تصنيف الأعمال المضمَّنة في القول تصنيفا يقوم برمّته على مختلف الأحوال النفسية المعبر عنها (الفروق في شروط الإخلاص) لأمكنه أن يَمضيَ في ذلك شوطا بعيدا. وعلى هذا فإنّ **الاعتقاد** لا يجمع الإخبارَ والتقرير والتعليق والتفسير فحسب بل يضمُّ أيضا الافتراض والتصريح والاستنتاج والاستدلال. ويتناولُ **القصدُ** الوعدَ والنذر والتهديد والالتزامَ. وتشمل **الرغبةُ** أو **الإرادةُ** الطلبَ والأمرَ والتوجيهَ والسؤال والدعاء والتوسل والتضرع

1 – ترجمنا عبارة sincerity condition بـ«شرط الإخلاص» لا بـ«شرط الصدق» الذي يقابل عبارة truth condition وذلك لأن العبارة الأولى تفيد الهيئة الذهنية والحالة النفسية الكامنة وراء كل عمل لغوي، أما العبارة الثانية فتفيد نوعا مخصوصا من شروط الاستيفاء conditions of satisfaction وهو النوع المتعلق بالتقريريات. ومقترحُ غنيم في ترجمة كلمة sincerity بـ«الصدق في النية» (اطلب سورل، 1969 / 2015، 354) جيدٌ لولا أنَّ النية (أو القصد) حالة نفسية مختصة عند سورل بالوعديات، وشرط الإخلاص في العمل اللغويّ عامٌّ يشمل الاعتقادَ الكامن وراء الخبر أو التقرير، والإرادةَ (أو الرغبة) الكامنة وراء الأمر إلخ. [المترجم].

والاستعطاف. أما طيب النفس فلا يجمعُ هذا القدرَ الكبير من الأحوال، ففيه التهنئةُ والمباركةُ والترحيبُ وأحوالٌ أخرى قليلةٌ.

وسأرمز فيما يلي إلى الحالة النفسية المعبر عنها بالحرف الأول الغليظ للفعل المجرد الموافق؛ وعلى هذا يرمز ع إلى اعتقد، و ر إلى أراد و ن إلى نوى وقصد، إلخ.

فهذه الأوجه الثلاثة ـ أي الغرض المضمَّن في القول واتجاه المطابقة وشرط الإخلاص ـ تبدو لي أهم الوجوه، وسأقيمُ أكثر تصنيفي عليها، بيد أنّه توجد وجوه أخرى كثيرة تحتاج إلى تدبّر.

4. **الفروق في القوة أو الشدة التي يقدم بها الغرض المضمَّن في القول.** لقولك: «أرى أن تذهب إلى السينما» ولقولك: «ألحُّ عليك في أن تذهب إلى السينما» غرضٌ واحد مضمَّنٌ في القول، ولكنّه يقدم على نحوين مختلفين من الشدة. وهذا شأن القولين «أقسم برب الكعبة أن بلالا سرق المال» و«أظنّ أن بلالا سرق المال». فقد توجد في الوجه الواحد من الغرض أو الهدف المضمَّن في القول درجاتٌ مختلفة من الشدّة أو الالتزام.

5. **الفروق في منزلة المتكلّم والسّامع أو مرتبتيهما باعتبارهما مؤثرتين في القوة المضمَّنة في القول.** إذا سأل اللواءُ الجنديَّ أن ينظِّفَ الغرفة فالغالب على الظنّ أن يكون هذا توجيها أو أمرا؛ وإذا سأل الجنديُّ اللواءَ أن ينظِّف/ الغرفةَ فالراجحُ [6] أن يكون هذا اقتراحا أو عرضا أو طلبا، ولكنّه لا يكون أمرا أو توجيها. ويوافق هذا الجانب شرطا من الشروط التمهيدية فيما حلّلْتُه في الباب الثالث من كتاب **الأعمال اللّغويّة**.

6. **الفروق في كيفية ارتباط القول بمصالح المتكلّم والسّامع.** لننظر على سبيل المثال في الفروق بين التفاخر والتفجع، وكذلك بين التهنئة والتعزية. ذلك أن المرء يفهم الاختلاف في هذين الزوجين على أنّه اختلاف قائم بين ما هو في مصلحة المتكلّم والسّامع، على الترتيب، وما ليس كذلك. وهذا الجانبُ ضربٌ آخرُ من الشروط التمهيدية حسَب التحليل المضمَّن في كتاب **الأعمال اللّغويّة**.

7. **الفروق في العلاقة بسائر الخطاب.** تستعمل بعض العبارات الإنشائية في ربط القول بسائر الخطاب (وكذلك بالسياق المجاور). فلتنظر مثلا في قولك:

«أُردُّ» و«أستنتج» و«أستخلص» و«أعترض». فهذه العبارات تفيد ربط القول بقول آخرَ وبالسياق المجاور. ويبدو أن الجوانب التي تُبرزها تتضمَّن في معظمها أقوالا تدخل في قسم الأخبار. ذلك أنّه فضلا عن مجرد تقرير قضية من القضايا فقد نقررها على سبيل الاعتراض على ما قاله شخص آخرُ، أو على سبيل الردِّ على مسألة سابقة، أو على سبيل استنتاجها من بعض المقدمات البيِّنة، إلخ. وتُؤدِّي عبارات «بيْدَ أنَّ» و«فضلا عن ذلك» و«من ثمَّ» وظائفَ ربط الخطاب هذه كذلك.

8. **الفروق في المضمون القضوي التي يحددها مؤشر القوة المضمَّنة في القول.** تتضمَّن الفروق بين نقل الخبر والتوقع، مثلا، حقيقة أن التوقع ينبغي أن يتعلق بالمستقبل، أمّا نقل الخبر فقد يتعلق بالماضي أو الحال. وتوافق هذه الفروقُ الفروقَ في شروط المضمون القضوي على ما هو مبيَّنٌ في كتاب **الأعمال اللّغويّة**.

9. **الفروق بين الأعمال التي ينبغي أن تكون دوما أعمالا لغوية والأعمال التي يجوز أن تكون كذلك ولكن لا يلزَم إنجازها باعتبارها أعمالا لغوية.** من ذلك أنّه يمكن للمصنِّف أن يصنف الأشياء بقوله: «أصنف هذا باعتباره واقعا تحت **أ** وهذا باعتباره واقعا تحت **ب**». غير أن المصنِّف لا يحتاج إلى أن ينبس ببنت شفة حتى يصنِّفَ، فله أن يقتصر على جعل جميع **الألِفات** في خانة **أ** وجميع **الباءات** في خانة **ب**. وكذا القول في التقدير والتشخيص والاستنتاج. فقد أقدِّر وأشخِّص وأستنتج بقولي: «أقدر» و«أشخص»/ و«أستنتج»، بيد أنّه [7] ليس من اللازم أن أفُوهَ بكلمة حتى أقدر وأشخص وأستنتج. فقد أكتفي بالوقوف أمام بناية وأقدرُ علوَّها، أو أشخِّصُك في صمت على أنّك فُصَاميٌّ من الرَّعاع، أو أستنتجُ أن الرجل الذي يجلس حَذوي سكرانُ ثَمِلٌ. ولا لزوم في هذه الحالات لعمل لغوي ولوكان عملا لغويا باطنيا.

10. **الفروق بين الأعمال التي تتطلب لإنجازها مؤسسات غير لغوية وتلك التي لا تتطلب ذلك.** يوجد عدد لا يستهان به من الأعمال المضمَّنة في القول يتطلب مؤسسات غير لغوية، وتقتضي عموما موقعا خاصّا للمتكلم والسّامع في هذه المؤسسات لكي يُنجَز العملُ. وعلى هذا لا يكفي أن يقول قائل ما لسامع ما: «أباركك» أو «أخرِجُك من الملة» وما جرى هذا المجرى حتى يباركه أو يخرجه من الملة أو يدخلَه فيها أو يحكم بإدانته أو يعلن عن تسلل

المهاجم أو يصرح بأن الثلاثةَ ورقةٌ غيرُ رابحة أو يعلنَ الحرب، فلا بد أن يكون له موقع في مؤسسة غير لغوية. ويتحدث أوستن أحيانا كما لو أنّه يذهب إلى أن جميع الأعمال المضمَّنة في القول على هذه الشاكلة، ومن البيِّن أنّها ليست كذلك. فأنا لا أحتاج كي أُخبِرَ بنزول المطر أو أعدَ بالمجيء لزيارتك إلا إلى الامتثال لقواعد اللغة. ولا يتطلب ذلك أيَّ مؤسَّسة غيرِلغوية. ولا بد من تمييز هذا الوجه المتعلق ببعض الأعمال اللّغويّة التي تتطلب مؤسسات غيرَ لغوية، من الوجه 5 أَيْ تطلُّب بعض الأعمال المضمَّنة في القول أن تكون للمتكلم، وربما للسامع أيضا، منزلةٌ ما. فغالبا ما تَمنح المؤسسات غير اللّغويّة منزلةً على نحو يناسب القوة المضمَّنة في القول، إلا أنّ الفروق في المنزلة لا تصدُرُ جميعها عن المؤسسات. وعلى هذا فإن اللص المسلح، بحكم حيازته سلاحا ناريا، قد **يأمر** الضحايا برفع أيديهم عوضا عن طلب ذلك منهم مثلا أو التوسل إليهم أو استعطافهم، ولكنَّ منزلته ههنا لا تصدُرُ عن موقع له في مؤسسة بل من حيازته السلاح.

11. **الفروق بين الأعمال التي يكون للفعل المضمَّن في القول الموافق لها استعمال إنشائي والأعمال التي ليس للفعل الموافق لها ذلك الاستعمال.** لأكثر الأفعال الدالة على التضمُّن في القول استعمالات إنشائية، وذلك نحو «أخبر» و«وعد» و«أمر» و«استنتج». غير أنّه لا يمكن للمرء أن ينجز على سبيل المثال عملَيْ التفاخر والتهديد بقوله: «وأنا بهذا أتفاخر» أو «وأنا بهذا أهدد». فما كلّ الأفعال الدالة على التضمُّن في القول أفعال إنشائية./

[8] 12. **الفروق في أسلوب إنجاز العمل المضمَّن في القول.** تُستعمل بعض الأفعال الدالة على التضمُّن في القول لوسم ما يمكن تسميته بـ**الأسلوب** المخصوص الذي يمكن أن ينجز به العمل المضمَّن في القول. وعلى هذا فإنّه لا ضرورة لأن ينطوِيَ الفرقُ بين الإعلان والإسرار مثلا على أيِّ فرق في الغرض المضمَّن في القول أو المضمون القضوي، بل ينطوي على**فرق في أسلوب** إنجاز العمل المضمَّن في القول فحسب.

III - المآخذ على تصنيف أوستن

قدم أوستن الأصناف الخمسة التي وضعها على نحو أوَّلي جداً،فكانت منطلقا للنقاش أكثر منها جملة من النتائج المقرّرة. فهو يقول: «إني لا أُقدِّم أيًّا من هذا على أنّه نهائيٌّ البتة» (أوستن، 1962، ص. 151). وأظنّ أن هذه الأصناف تمثل منطلقا جيّدا للنقاش، ولكني أظنّ أيضا أن التصنيف يحتاج إلى مراجعة جدية لاشمتاله على وجوه عديدة من النقص. وإليك الأصنافَ الخمسة التي وضعها أوستن:

الحُكْميّات: وهي «تقوم على النطق بحكم رسمي أو غير رسمي بناء على أدلة أو أسباب تتعلق بقيمةٍ أو حقيقةٍ ما دامتا تقبلان التمييز». ومن أفعال هذا الصنف: أطلق سراحه، واعتقله وحسَب ووصف وحلَّل وقدَّر وأرَّخ ورتَّب وقوَّم وعرَّفَ.

الإنفاذيات: ومنها «الحكم لمجرى عمل ما أو الحكم عليه، أو الدفاع عنه...» وهو «الحكمُ بأنَّ شيئا ما يجب أن يكون على هيئة ما، باعتباره متميزا عن الحكم بأنّه على هيئة ما». ومن ذلك أمر وأوعز ووجه وتوسّل وتضرع وأوصى واستعطف ونصح. ومن الأمثلة الظاهرة أيضا «طلَبَ» لكن أوستن لم يورده في القائمة. وعلى غرار ما تقدم يذكرأوستن في قائمته أيضا: عيّنَ وعزل وسمَّى ونقض واختتم الجلسة وافتتحها، وكذلك أعلن رسميا وحذَّر وصرَّح رسميا ووهَبَ.

الوعديّات: يخبرنا أوستن بأنَّ «الْمَقْصَدَ الْأَسْنَى وَالْغَرَض الأهمَّ من الوعديات هو إلزامُ المتكلّم بأن يسلك سلوكا ما». ومن أظهر الأمثلة على ذلك وعد ونذَرَ وتعهَّد واتفق وتعاقد وضمِن واعتنق وأقسم.

التبيينيّات: «تُستعمل في أعمال الشرح والتبيين بما فيها من بسط الآراء وتمشية الاستدلالات وتوضيح الاستعمالات والإحالات». ويقدم أوستن عدة أمثلة عليها، ومنها: أثبت وأنكر وأكد/ ومثَّل وأجاب ونقل وقبل واعترض وسلَّم ووصف وصنَّف وشخَّص[1] وسمَّى. [9]

1 - يفيد الفعل identify وما تصرف منه التعرُّفَ على شيء وتحديدَ هُويَّته وتمييزَه عن غيره، وهو المقصود بالتعيين

السلوكيات: يتضمَّن هذا الصنفُ الذي لم يكن أوستن راضيا عنه البتّة (وقد سماه صنفا «مُشاكسا») «مفهومَ ردّ الفعل على سلوك الآخرين وما يؤول إليه أمرُهُم، ومفهومَ الموقفِ والتعبيرِ عن الموقف من سلوك شخص آخر فيما مضى أوفيما يوشكُ أن يأتي».

ومن الأمثلة التي يوردها أوستن: اعتذر وشكر وشجب وواسى وهنّأ وبارك له ورحَّب وهلَّلَ ونقد وباركه ولعن وشرب لصحته وشرب على نخبه. ومن الغريب أنّه يذكر أيضا: بارى وتحدَّى واحتجَّ وبارز.

وأول ما يمكن ملاحظته في شأن هذه القائمات أنّها ليست تصنيفا للأعمال المضمَّنة في القول، ولكنها تصنيف لأفعال إنكليزية دالة على التضمُّن في القول. ويبدو أن أوستن قد قدَّرَ أنَّ تصنيف مختلف الأفعال هو في نفسه تصنيف لضروب الأعمال المضمَّنة في القول وأن الفعلين غيرَ المترادفين ينبغي أن يفيدا عملين مختلفين مضمنين في القول. غير أنّه لا داعي إلى الظنّ بأن الأمر يجري على هذا النحو. فبعض الأفعال، مثلا، يفيد الكيفية التي ينجز بها العمل المضمَّن في القول وذلك نحوُ «صرَّح»، على ما سيأتي بيانه. فقد يصرِّحُ المرء بالأمر والوعد ونقل الخبر، بيد أن التصريحَ ليس عديل الأمر والوعدِ ونقل الخبر دوما. ونقول، في شيء من الاستباق، إن التصريحَ ليس اسما لنوع من العمل المضمَّن في القول ولكنّه اسم للطريقة التي تُنجز بها بعض الأعمال المضمَّنة في القول. ذلك أن التصريحَ لا يكون أبدا مجرد تصريح، فلا بد أن يكون أيضا خبرا أو أمرا إلخ.

تماما، إذ «الشخص» و«العين» مترادفان في الدلالة على الذات والجوهر والجسم (اطلب السعدي، 2013، 181 ـ 182) غير أننا جعلنا «عيَّن» وما تصرف منه مقابلا لـ designate وdenote وما جرى مجراهما، وقابلنا identify بـ«شخَّص» في الأكثر و«عرَّف» في الأقل لأن اللفظة الأعجمية تفيد في الأصل التعرُّفَ لا التعريف الذي يقتضي تحديد المُعرَّفِ لفظيا. وقد وجدنا أن ستروسن يستعمل في كتاب **الأفراد** (Strawson, 1959/1996, 253) لفظ identification مرادفا لـ individuation الذي يشير معجم خياط (1988، 350) ومُعْجَم لالاند (Cf. Lalande, 1926 / 1996, 505) إلى أنَّ ابن سينا كان أول من أدخله في اصطلاحات الفلاسفة. وقد لاحظ ريكور (Cf. Ricœur, 1990, 39, n. 1) أنَّ لفظ identification أكثرُ تداولا في الإنكليزية منه في الفرنسية، واقترح من ثم استعمال لفظ individualisation المرادف لـ individuation (اطلب Strawson, 1959 / 1973, 45) والمألوفَ في الفرنسية مقابلا للمصطلح الإنكليزي المذكور. وقد قابلناهُ في العربية بالـ«تشخيص» المأخوذ من نفس المادة التي استعملها ابن سينا في كتاب **المنطق** [المترجم].

ومع التسليم بأن القائمات تتعلق بأفعال دالّة على التضمُّن في القول ولا تتعلق ضرورةً بمختلف الأعمال المضمَّنة في القول فإنّه يبدو لي أنّه يمكن أن نوجه إليها هذه الوجوه من النقد:

1. الوجه الأول، وهو من باب المماحكة البسيطة والجديرة مع ذلك بالملاحظة، أنّ الأفعال المذكورة لا تبلغ كلُّها مبلغ الأفعال الدالة على التضمُّن في القول، ومن ذلك «تعاطف» و«اعتبر» و«عنى» و«قصد» والفعل الناقص المفيد للتنفيس «shall». وخذ على ذلك «قصَد» مثلا: فهو ليس إنشائيا كما هو واضح. وقولك: «أقصِدُ» لا يعني أنّك قصدت. وهو لا يفيد عملا مضمنا في القول وإن كان مسندا إلى الغائب: فقولك: «قصَدَ كذا» لا ينقل عملا لغويا. ومن البديهي أنّه يوجد عملٌ مضمَّن في القول هو **التعبير عن القصْد**، ولكن المركب الفعلي الدال على التضمُّن في القول هو: «عبّر عن قصد» لا «قصَد». وليس القصد عملا لغويا البتة، أما التعبير عن القصد فهو عمل لغوي عادة لا دوما./

2. وأخطرُ أوجه القصور في التصنيف هو هذا: لا يوجد مبدأ أو جملة من المبادئ الواضحة أو المتينة يُبْنَى على أساسها التصنيفُ. ذلك أن أوستن لم يستعمل الغرض المضمَّن في القول، على نحو واضح لا لبس فيه، باعتباره أساسا لتعريف الصنف إلا في الوعديات. وتبدو التَّبيينيَّات، في الحدود التي يكون فيها التعريف واضحا، مُعَرَّفة بالنظر إلى علاقات الخِطاب (الوجه 7 عندي). وتبدو الإنفاذيات، في جزء منها على الأقل، مُعرَّفَةً بالنظر إلى ممارسة السلطة. وتندسّ في أعطاف هذا التصنيف اعتباراتُ المنزلة (الوجه 5 عندي المذكور آنفا) وكذلك الاعتباراتُ المؤسَّسِيَّةُ (الوجه 10 عندي). ولا تبدو لي السلوكيات معرفة تعريفا جيدا البتّة (على نحو ما أنا متيقن من أنّ أوستن كان سيوافقني عليه) ولكنّها تبدو متضمنة لمفهومي المصلحة أو المفسدة لكُلٍّ من المتكلّم والسّامع (الوجه 6 عندي) كما تتضمَّن التعبير عن المواقف (الوجه 3 عندي).

[10]

3. ولـمّا لم يكن للتصنيف مبدأ واضح ولـمّا كان يوجد خلط دائم بين الأعمال المضمَّنة في القول والأفعال الدالة على التضمُّن في القول فقد كان التداخلُ بين الأصناف شديدا وعدمُ التجانس في بعض الأصناف كبيرا. وليس المشكل في وجود حالاتٍ بَيْنِيّةٍ ـ فالراجحُ أنَّ كل تصنيف يتناول

العالَمَ الواقعي يصادف حالاتٍ بينَ بينَ ـ ولا هو مجرد أن تكون لبعض الحالاتِ النادرة الخصائصُ المُعرِّفَةُ لأكثرَ من صنف واحد، بل المشكلُ أنَّ عددا لا يستهان به من الأفعال يوجد في منتصف الطريق تماما بين صنفين متنافسين لأن مبادئ التصنيف غيرُ مُتَّسِقَةٍ. فلننظر على سبيل المثال في الفعل «وصف»، وهو فعل على جانب عظيم من الأهمية في أي نظرية في الأعمال اللّغويّة. فأوستن يورده باعتباره من الحُكميات والتبيينيات في حال واحدة. ومن اليسير تبين سبب ذلك بالنظر إلى تعريفه لهما: فالوصف قد يكون في حال واحدة نطقا بحكم وتبيينا. غير أنّ كل «تبيين يتضمَّن بسطا للآراء» يمكن أن يكون أيضا، في الوجه المخصوص الذي يحمل عليه أوستن هذا المصطلح «نطقا بحكم رسمي أو غير رسمي بناء على أدلّة أو أسباب». والحقّ أن نَظرة إلى قائمة التبيينيات عنده (صص 161 ـ 162) تكفي لبيان أنّ أكثر الأفعال عنده تطابق تعريفه للحُكميات كما يطابقها «وصف». ولتنظر في «أثبت» و«أنكر» و«أخبر» و«صنَّف» و«شخَّصَ» و«استخلص» و«استنتج» تجِدْ أن هذه الأفعالَ جميعَها ذُكِرَت/ باعتبارها تبيينيّات، بَيْدَ [11] أنَّه كان منَ اليسير تماما ذكرُها باعتبارهَا حُكميّات أيضا. والحالات القليلة التي من البيِّن أنها ليست حُكميّات هي حالات لا يتصل فيها معنى الفعل إلا بعلاقات الخطاب، وذلك من قبيل «بدأ بـ» و«انتقل إلى»، أو هي حالات لا تعلُّقَ لها بأدلّة أو أسباب، وذلك نحوُ «سلّم» و«أهمل» و«سمَّى» و«عرَّف». ولكنَّ هذا لا يكفي حقّا لتبرير وجود صنف مستقل لا سيّما أن كثيرا من هذه الأفعال نحو «بدأ بـ» و«انتقل إلى» و«أهمل» لا تفيد بتاتا أعمالا مضمَّنة في القول.

4. ولا يقتصر الأمر على وجود تداخل مبالغ فيه بين الصنف والآخر بل توجد في بعض الأصناف ضروب من الأفعال مختلفة تمام الاختلاف. وعلى هذا النحو يورد أوستن «بارى» و«تحدى» و«بارز» مع «شكر» و«اعتذر» و«أسِف» و«رحَّب» على أنّها سلوكيات. بيد أن «بارى» و«تحدَّى» و«بارز» تتعلق بأعمال السّامع اللاحقة، فهي تلائم «أمر» و«وجَّه» و«نهى» وذلك على الأساسين الإعرابي والدلالي جميعا، على ما نبيِّنه فيما بعدُ. غير أنّنا عندما نبحث عن العائلة التي تشتمل على «أمَر» و«وجَّه» و«حثَّ» نجد أنّها ذُكِرَت على أنّها

إنفاذيات مع «نقض» و«وظَّف» و«حطَّ درجته» بَيْدَ أنَّ هذه الأفعال تقع في صنفين مختلفين تمام الاختلاف، على ما نبيِّنُه فيما بعدُ أيضا.

5. وتتعلق بهذه الاعتراضات الصعوبةُ الإضافية التي مُفادها أن الأفعال المذكورة في الأصناف لا تستوفي كلُّها التعريفاتِ المقدمةَ وإن حملنا التعريفات على التجوُّز والتسمُّح اللّذين كان أوستن يقصدهما قصدا بينا. وعلى هذا فإن «سمَّى» و«عيَّن» و«أخرج من الملة» ليست «حكما لسلوك ما أو حكما عليه» بَلْهَ أن تكون «دفاعا» عنه، بل هي **ضروب من الإنجاز** على ما كان يمكن أن يقوله أوستن نفسه، **لا ضروب من الدفاع** عن أي شيء كان. ومعنى ذلك أنّه لا يمكننا أن نذهب إلى أن التسمية والتعيين دفاع على النحو الذي قد نذهب معه إلى أنّ أمْر بعضهم بفعل شيء ما أو توجيهه إليه أو حثّه عليه هي جميعا من حالات الدفاع. فأنا أُعيِّنك رئيسا ولا أُدافع عن أن تكون أو تصير رئيسا، بل **أجعلك** رئيسا.

وجملة القول أنه توجد (في الأقل) سِتَّةُ إشكالات متعلقة بتصنيف أوستن. وبالانتقال تصاعديا في ترتيب الأهمية نقول:/ يوجد خلط مستمر بين الأفعال [12] والأعمال؛ وليست كل الأفعال أفعالا دالة على التضمُّن في القول؛ ويوجد تداخل أكثر مما يجب بين الأصناف؛ ويوجد كثير من عدم التجانس داخل الأصناف؛ ولا يستوفي كثيرٌ من الأفعال المذكورة في الأصناف تعريفَ الصنف، والأهم من ذلك أنّه لا يوجد مبدأ قارٌّ للتصنيف.

ولا أظنّني قد أقمت البرهان السّاطع على هذه الاتهامات الستة جميعها، ولن أسعى إلى ذلك في حدود هذا المقال الذي له أغراض أخرى. بيد أنّي أظنّ أن شكوكنا المتعلقة بتصنيف أوستن ستكون على قدر أكبر من الوضوح والقوة بعد أن أكون قد قدمت بديلا عنه. وما أقترحه هو أن نتخذ الغرضَ المضمَّن في القول ولوازمَه، واتجاهَ المطابقة وشروطَ الإخلاص المعبَّر عنها أساسا لبناء تصنيف. وستقع وجوه أخرى - دور السلطة وعلاقات الخطاب إلخ.- مواقعها اللائقة بها في هذا التصنيف.

IV - التصنيف البديل

أقدّم في هذا القسم قائمة فيما أعتبره الأصناف الأساسية للأعمال المضمَّنة في القول. وسأتناول في أعطاف ذلك بإيجاز وجه الاتصال بين تصنيفي وتصنيف أوستن.

التقريريّات. الغرض من عناصرقسم التقريريات أو الهدف منها هو تعهد المتكلّم (بدرجات متفاوتة) بكون شيء ما على هيئة ما وبصدق القضية المعبر عنها. ويمكن تقويم جميع عناصرقسم التقريريات تقويما يتضمَّن **الصدق والكذب.** ويجوز أن نرمز إلى هذا القسم على نحو ما يأتي مستعملين علامة التقرير عند فريغه لوسم الغرض المضمَّن في القول المشترك بين جميع عناصر هذا القِسْم، وكذلك الرموز التي استخدمناها فيما تقدم:

⊦↓ع (ض).

واتجاه المطابقة هو من الكلمات إلى العالم؛ والحالة النفسية المعبر عنها هو اعتقاد (أنَّ **ض**). ومن المهم أن نؤكد أنَّ القصدَ من كلمات مثل «الاعتقاد» و«التعهد» ههنا هو الدلالةُ على أبعاد، فهي في وجه من الوجوه قابلة للتحديد أكثرُ منها محدَّدةً. وعلى هذا يوجد/ فرقٌ بين **القول بـأنَّ ض** أو **افتراض أنَّ ض** وبين **تأكيد** [13]
أنَّ **ض** أو **القَسَم** رسميا بأن **ض**. وقد تقارب درجةُ الاعتقاد والتعهد الصفرَ بل قد تبلُغه، بَيْد أنّه من البيِّن أو سيكون من البيِّن أنَّ **افتراض أنَّ ض والقول على سبيل الجزم بأنَّ ض** هما من نفَس القبيل على نحو لا يشبه معه الواحدُ منهما الطَّلبَ. وإذا أقررنا بوجود **التقريريات** باعتبارها قسما برأسه يقوم على مفهوم الغرض المضمَّن في القول فإن وجود عددٍ لا بأس به من الأفعال الإنشائية التي تفيد ضروبا من التضمُّن في القول تبدو قابلة للتقويم من جهة الصدق والكذب وليست هي مع ذلك مجرد «أخبار»، يمكن تفسيره بيسر بالنظر إلى أنّ هذه الأفعال تدل على سمات القوة المضمَّنة في القول زيادة على الغرض المضمَّن في القول. وإذْ قد عَرَفْتَ هذا فلتنظر على سبيل المثال إلى «تفاخر» و«شكا» ترَ أنّهما يفيدان كلاهما التقريريات مع السمة الإضافية التي مفادها أن لهما علاقة ما بمصلحة المتكلّم (الشرط 6 فيما تقدم). وكذلك فإنّ «استخلص» و«استنتج» من التقريريات مع السمة الإضافية التي مؤدّاها أنّهما يسمان علاقات معلومة بين عمل التقرير

المضمَّن في القول وسائر الخطاب أو سياق القول (الشرط 7 فيما تقدم). ويشمل هذا القسم جُلَّ تبيينيات أوستن وكذلك كثيرا من حُكميَّاته لسبب أرجو أن يكون قد صار الآن جليّا وهو أنّ لها جميعا نفسَ الغرض المضمَّن في القول وأنّها لا تختلف إلا في سمات أخرى من القوة المضمَّنة في القول. وأبسط اختبار للتقريريات هو هذا: هل يمكن أن تُعرِّفَه على سبيل الحقيقة بكونه (من بين أمور أخرى) صادقا أو كاذبا؟ بيد أنّي أضيف على الفور أنَّ هذا لن يقدم الشروط الضرورية ولا الشروط الكافية، على ما نقف عليه عندما نتناول القسم الخامس عندي.

وستكون هذه المسائل المتعلقة بالتقريريات أوضحَ، فيما أرجوه، عندما أتناول القسم الثاني عندي، وهو الذي أسميه على مضض

التوجيهيّات. يقوم غرضُ التوجيهيّات المضمَّنُ في القول على سعي (متفاوت الدرجات، وهو من ثمَّ وعلى نحو أدق مُحَدَّدُ ما يقبلُ التحديدَ المتضمِّنِ للسعي) من المتكلّم إلى حمل السّامع على فعل شيء ما. وقد تكون «مساعيَ» بسيطة جدا كما هو الحال عندما أدعوك إلى فعل شيء ما أو أَعْرِضُ عليك فعلَ شيء، أو قد تكون مساعيَ شديدة القوة مثلما هو الشأن حين أَلِحُّ عليك في فعل شيء ما. وباتخاذ علامة التعجب مؤشرا للغرض المضمَّن في القول/ المتعلق [14]
بعناصر هذا الصنف عموما نتحصل على هذا التمثيل الرمزي:

!↑ر (يفعل س ف).

واتجاه المطابقة هو من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص هو الإرادة (أو الطمع في الشيء أو الرغبة فيه). والمضمون القضوي هو دوما أن يُنجز السّامع **س** عملا ما **ف** في المستقبل. والأفعال الدالة على أفراد هذا القسم هي **سأل وأمر ووجّه وطلَبَ وتضرَّع وتوسَّل وابتهل واستعطف** وكذلك دعا **وأجاز ونصح.** وأظن أيضا أنّه من البيِّن أن **بارى وتحدى وبارز** التي يوردها أوستن على أنّها سلوكيات هي من هذا القسم أيضا. وكثير من إنفاذيات أوستن هي من هذا القسم أيضا. والاستفهام فرع عن قسم التوجيهيات من جهة أنّه سعي من **م** إلى حمل **س** على الجواب أي على تحقيق عمل لغوي.

الوعديات. لا أرى اعتراضا على تعريف أوستن للوعديات، وسآخذه ببساطة كما هو مع احتراز بسيط مؤدّاه أن كثيرا من الأفعال التي يوردها على أنّها أفعالٌ وعديات ليست من هذا القسم في شيء، وذلك من قبيل الفعل الناقص المفيد للتنفيس «shall» و**قصدوفضّل** وغيرها. فالوعديات هي تلك الأعمال المضمَّنة في القول التي يكون غرضها إلزام المتكلّم (بدرجات متفاوتة، مرة أخرى) بتحقيق عمل ما في المستقبل. وباستعمال «و» لأفراد هذا القسم عموما نتحصل على هذا التمثيل الرمزي:

و ↑ ن (يفعل م ف).

واتجاه المطابقة هو من العالم إلى الكلمة، وشرط الإخلاص هو القصد. والمضمون القضوي هو دوما أن يُحقّق المتكلّم م عملا ما **ف** في المستقبل. ولما كان اتجاه المطابقة واحدا في الوعديات والتوجيهيات فقد كان يمكن أن يمدنا بتصنيف آنَقَ لو استطعنا أن نبين حقّا أنّهما عنصران من صنف واحد. وليس في وسعي فعلُ ذلك لأنّه إذا كان الغرضُ من الوعد تعهُّدَ المتكلّم بفعل شيء (وليس بالضرورة السعيَ إلى حمل نفسه على فعله) فإن الغرض من الطلب هو السعي إلى حمل السّامع على فعل شيء (وليس بالضرورة السعيَ إلى إلزامه بفعله أو إجباره عليه). ولكي نجعل الصنفين صنفا واحدا قد يلزَمُ أن نبيِّن أنَّ الوعد هو حقّا نوع من الطلب يتوجه به المرء إلى نفسه (أشار عليَّ بهذا جوليان بويد[1])، أو قد يلزَمُ أن/ نبيِّنَ أنَّ الطلب يقيِّدُ السّامع بوجوب فعل شيء [15]
(أشار عليَّ بهذا ويليام ألستن[2] وجون كيرنز[3]). ولم يُمْكِنِّي تمشيةُ أيٍّ واحد من هذين التحليلين فوجدت نفسي إزاء حلّ غير أنيق يقوم على صنفين مستقلين لهما نفس اتجاه المطابقة.

أما الصنف الرابع فأسمّيه،

الإفصاحيّات. الغرض المضمَّن في القول لهذا القسم هو الإفصاح عن الحالة النفسية المعينة في شرط الإخلاص المتعلق بهيئة أشياء معينة في المضمون القضوي.

---

1 - Julian Boyd

2 - William Alston

3 - John Kearns

وأمثلة الأفعال الإفصاحية هي «شكر» و«هنّأ» و«اعتذر» و«عزّى» و«أَسِف» و«رحَّبَ». وأنت ترى أنّه لا وجود لاتجاه مطابقة في الإفصاحيات. فالمتكلمُ وهو يُحقّق عملا إفصاحيا لا يسعى إلى جعل العالم يوافق الكلمات ولا إلى جعل الكلمات توافق العالم، بل إن صدق القضية المعبر عنها يكون مفترضا على نحو مسَبَّق. وعلى هذا فليس مرادي عندما أعتذر عن دوسي قدمك مثلا أن أزعم أنَّ قدمك قد دِيست ولا أن أجعلها تُداس. وتنعكس هذه الحقيقة انعكاسا جليا في إعراب (الإنكليزية) بكون باب الأفعال الإفصاحية في استعمالها الإنشائي لا يجامع المركبات الموصولية بـ**أنْ**، بل يقتضي النقل إلى مصدر (أو إلى نوع آخر من الأسماء). فلا يقال:

* أعتذر أنّي دست قدمك؛

بل الصواب أن يقال في الإنكليزية:

أعتذر عن دوسي قدمك

ولا يصح أن تقول أيضا:

* أهنئك أنّك فزت بالسباق

ولا أن تقول:

* أشكرك أنّك دفعت إلي المال.

بل عليك أن تقول:

أهنئك بفوزك بالسباق (هنيئا لك الفوز بالسباق)

و

أشكرك على دفعك المال إليّ (شكرا على دفعك المال إليّ). [16]

والذي أراه أن الحقائق الإعرابية من لوازم انتفاء اتجاه المطابقة في الإفصاحيات. وصدق القضية المعبر عنها في العمل الإفصاحي مفترض مسَبَّقا. وعلى هذا يجب أن يكون التمثيل الرمزي لهذا القسم على النحو التالي:

ءØ (ح) (م/س + خاصيّة)

حيث تفيد «ء» الغرضَ المضمَّن في القول المشترك بين جميع الإفصاحيات، وحيث «Ø» رمز صفري يدل على انتفاء اتجاه المطابقة، و ح متغيِّرٌ يتناول مختلِف الأحوال النفسية الممكنة المعبَّر عنها عند تحقيق الأعمال المضمَّنة في القول من

هذا القسم، ويسنِدُ المضمون القضوي خاصيّة ما (وليس بالضرورة عملا) إمّا إلى المتكلّم م أو إلى السّامع س. ذلك أنّه لا يمكنني أن أهنئك بفوزك في السباق فحسب بل كذلك بطلعتك البهية. غير أنّه لا بد للخاصّيّة المفصَّلة في المضمون القضوي للإفصاحيات من أن تتعلق بِـ م أو س. فلا يسعني أن أهنِّئك بقانون الحركة الأول عند نيوتن[1] دون بعض الافتراضات الشديدة الخصوصية.

ولو أمكننا إدراجُ جميع الأعمال المضمَّنة في القول في هذه الأقسام الأربعة لكان ذلك من باب الاقتصاد ولزاد من رِفْدِ منوال التحليل العام المعتمَد في كتاب **الأعمال اللّغويّة**، بيد أنّه يبدو لي أن التصنيف يظل ناقصا. ذلك أنّه يبقى قسم لا بأس به من الحالات تتحقّق فيه هيئةُ الأشياء[2] التي تمثلها القضيةُ المعبَّر عنها أو تدخل في الوجود بواسطة مؤشر القوة المضمَّنة في القول، وهي حالات يُدخِلُ فيها المرء هيئة الأشياء في الوجود بتصريحه بوجودها، وهي، في وجه من الوجوه، حالات «يكون فيها القول إيجادا». ومن أمثلة هذه الحالات «أستقيل» و«قد عزلناك» و«أُخرِجك من الملة» و«أسمّي هذه السفينة الحربية البارجة قرطاجنّة» «وأعيّنك رئيسا» و«بناء على هذا تُعلَن الحرب». وقد قُدِّمت هذه الحالات على أنّها أبوابٌ وأمثلةٌ في أولى النقاشات المتعلقة بالإنشائيات. غير أنّه يبدو لي أنّها لم توصف في الأدبيات الوصف الملائم بعدُ، وعادة ما يُساء فهم علاقتها بأنواع أخرى من الأعمال المضمَّنة في القول. ولنُسمِّ هذا القسمَ

الإيقاعيات. إنّها لميزة مُعرِّفة لهذا القسم أن يُحدث الإنجاز الموفّق لفرد من أفراده المطابقة بين المضمون القضوي/ والواقع، فالإنجاز الموفّق يضمن مطابقة [17] المضمون القضوي للعالم. فإذا أنجزتُ بنجاح عمل تعييني رئيسا فأنت رئيس؛ وإذا أنجزتُ بنجاح عمل تسميتك مرشحا فأنت مرشح؛ وإذا أنجزتُ على

Newton - 1

2 - المقصود بهيئة الأشياء state of affairs / état de choses في عُرف الفلاسفة التحليليين ما تركب من شيئين أو أكثر لا على سبيل الانفراد والانعزال ولكن على سبيل النسبة والعلاقة. وتسمى هيئة الأشياء التي لها وجود فعلي واقعة fait / fact إيجابية، وهيئة الأشياء الممكنة الوجود واقعة سلبية، ومن كليهما يتألف الواقع. والواقعة في الوجود هي نظير القضية في اللغة كما أن الشيء objet / object هو النظير الأنطولوجي للاسم في اللغة عندهم [المترجم].

نحو موفق عمل إعلان حالة الحرب فهي إذن الحرب. وإذا أنجزت بنجاح عمل تزويجك فأنت متزوج.

وتحجبُ عنا البنيةُ الإعرابية السطحية لكثير من الجمل المستعملة في تحقيق الإيقاعيات هذا الوجهَ لأنّه لا يوجد فيها أي تمييز إعرابي سطحي بين المضمون القضوي والقوة المضمَّنة في القول. وعلى هذا لا يبدو أنّ قول القائل: «قد عزلتُك» وقوله: «أستقيلُ» يتيحان التمييز بين القوة المضمَّنة في القول والمضمون القضوي، غير أنّي أظنّ في حقيقة الأمر أنّ بنيتهما الدلالية في استعمالهما لتحقيق الإيقاعيات هي:

أعلن: انتهت خدمتُك (بموجب هذا).

أعلن: انتهت وظيفتي (بموجب هذا).

ولا تُحدث الإيقاعياتُ تغييرا في منزلة الشيء أو الأشياء المحال عليها أو في وضعها إلا بموجِبِ كونِ العمل الإيقاعيّ قد تحقق بنجاح. وهذه السّمة في الإيقاعيات تميزها من الأصناف الأخرى. ولم تُفهم هذه السمة في الإيقاعيات حق الفهم في تاريخ تناول هذه المسائل منذ أن قدم أوستن أول مرة تمييزه بين الإنشائيات والوصفيّات. وكان يُقَدَّرُ في التمييز الأصلي بين الوصفيّات والإنشائيات أن يكون تمييزا بين ملفوظات هي أقوال (القول الوصفي، الخبر، التقرير، إلخ.) وملفوظات هي أفعال (الوعد، الرهان، التحذير، إلخ.). وما أسميه إيقاعيّات كان مندرجا في قسم الإنشائيات. والموضوعُ الرئيسي لعمل أوستن لمّا نضج تفكيره **كيف نصنع الأشياء بالكلمات** إنّما هو بيانُ تهافت هذا التمييز. فكما أنّ قولَ بعض الأشياء يُكَوِّنُ التزوُّجَ («عمل إنشائي»)، وقول بعض الأشياء يُكَوِّنُ الوعد («عمل إنشائي» آخر) فإن قولَ بعض الأشياء يُكَوِّنُ الإخبارَ (ما يفترض أنّه «قول وصفي»). والمشابهة في محلها على نحو ما تَبينه أوستن وما يزال كثير من الفلاسفة قاصرين عن تبينه./ فالإخبارُ كالوعد [18] والرهان والتحذير وما جرى هذا المجرى في كونه تحقيقا لعمل مضمَّن في القول. فكلُّ قول يقوم على تحقيق عمل مضمَّن في القول أو أكثر.

ويعملُ مؤشّرُ القوة المضمَّنة في القول للجملة في المضمون القضوي ليدل، فيما يدل، على اتجاه المطابقة بين المضمون القضوي والواقع. واتجاه المطابقة في

التقريريات هو من الكلمات إلى العالم، وهو في التوجيهيات والوعديات من العالم إلى الكلمات؛ وليس في الإفصاحيات اتجاهُ مطابقة تشتمل عليه القوة المضمَّنة في القول لأن وجود المطابقة مفترض على نحو مسبق. فلا يمكن للقول أن ينطلق ما لم توجد قبل ذلك مطابقة. غير أننا نكتشف في الإيقاعيات علاقة مخصوصة كل الخصوصية. ذلك أن إنجاز العمل الإيقاعي ينشئ مطابقة بمجرد نجاح الإنجاز. فكيف يجوز هذا؟

وأنت ترى أن جميع الأمثلة التي نظرنا فيها حتى الآن تقتضي مؤسسة غير لغوية أي نظاما من القواعد التكوينية فضلا عن القواعد التي تقوم عليها اللغة حتى يتحقق العمل الإيقاعي تحقّقا موفّقا. ولا يكفي في الأكثر الأعم تمكُّنُ المتكلّم والسّامع من القواعد التي تقوم عليها الكفاية اللّغويّة لإنجاز عمل إيقاعي. فلا بد، زيادة على ذلك، من وجود مؤسسة غير لغوية ولابد للمتكلم والسّامع أن يقعا من هذه المؤسسة موقعين مخصوصين، فإنّه لا يسع المرء أن يُخرج من الملة أو يُعيِّنَ أو يهب أملاكه ويُوَرّثها أو يعلن الحرب إلا بوجود مؤسسات مثل الكنيسة والقانون والملكية الخاصة والدولة وما للمتكلم والسّامع من موقع مخصوص في هذه المؤسسات. ويُستثنى من المبدإ القائل بأن كلّ عمل إيقاعي يقتضي مؤسسة غير لغوية قسمان: أولهما أنّه توجد إيقاعيات خارقة للطبيعة. فعندما يقول الرَّبُّ، مثلا، «ليكن نور» فهذا عمل إيقاعي. وثانيهما أنّه توجد إيقاعيات تتعلق باللغة نفسها كما في قول القائل على سبيل المثال: «أُعَرِّف وأختصر وأسمي وأدعو وأُلَقِّبُ». ويتحدث أوستن أحيانا كما لو كانت جميع الإنشائيات و(في عموم النظرية، جميعُ الأعمال المضمَّنة في القول) تقتضي مؤسسة غير لغوية، غير أنّه من البيِّن أن الأمر ليس على هذا النحو. فالإيقاعيات صنف مخصوص جدّا/ من الأعمال اللّغويّة. ونرمز إلى بنيتها على هذا النحو: [19]

إ↕Ø (ض)

حيث تدل إ على الغرض الإيقاعي المضمَّن في القول؛ واتجاه المطابقة هو من الكلمات إلى العالم ومن العالم إلى الكلمات في حال واحدة لِـمَا للإيقاعيات من خاصية مميزة؛ ولا وجود لشرط الإخلاص، فمن ثم نجد الرمز الصفري في خانة شرط الإخلاص؛ ونستعمل المتغير القضوي المعهود «ض».

والسبب في لزوم وجود سهم دال على علاقة المطابقة بأي حال ههنا هو أن الإيقاعيات تسعى حقّا إلى جعل اللغة تطابق العالم. ولكنها لا تروم ذلك بوصف هيئة حاصلة للأشياء (خلافا للتقريريّات) ولا بالسعي إلى جعل شخص ما يُحْدث هيئة للأشياء في المستقبل (خلافا للتوجيهيّات والوعديّات).

ويأخذ بعض أعضاء قسم الإيقاعيات برقاب أعضاء قسم التقريريات. وعلّة ذلك أننا لا نقتصر في بعض السياقات المؤسسية على إثبات الوقائع بل نحتاج إلى سلطة لتُقِرَّ قرارا يتعلق بماهية الوقائع بعد استكمال إجراء تقصِّيها. فلا بد للنزاع أن يحسم في آخر الأمر فيفضيَ إلى قرار، ولهذا كان لنا قضاة وحكام. فالقاضي والحَكَم كلاهما يدعي دعاوى تتعلق بالوقائع؛ «أنت متسلل»، «أنت مذنب». ومن البيِّن أنّه يمكن تقويم هذين الزعمين من جهة المطابقة من الكلمة إلى العالم. فهل كان حقّا متسللا؟ وهل اقترف الجُرم حقا؟ من الممكن تقويمهما من جهة المطابقة من الكلمة إلى العالم، غير أنَّ لكليهما قوةَ الإيقاعيات في حال واحدة. فإذا أعلن الحكم عن تسللك (وثُبِّت ذلك بعد الاعتراض عليه) فأنت متسلل لدواع تتعلق بكرة القاعدة بقطع النظر عن الوقائع المتعلقة بهذه الحالة، وإذا صرح القاضي بأنّك مذنب (وأُقِرَّ ذلك عند الاستئناف) فأنت مذنب لدواع قانونية. وليس في هاتين الحالتين أيُّ سرٍّ أو لغز. فمن شأن المؤسسات أنّها تقتضي أن تُصدِر أنواعٌ مختلفة من السلَط أعمالا مضمَّنة في القول لها قوة الإيقاعيات، ذلك أنَّ بعض المؤسسات تتطلب أن تَصدُر الدعاوى التقريرية في قوة الإيقاعيات حتى يمْكنَ حسمُ النزاع في شأن صدق الدعوى في موضع من المواضع، وحتى يمكنَ أن تجري الخطوات المؤسسية اللاحقة المتوقفة على تسوية مسألة الوقائع:/ فالسجين يُطلق سراحه أو يُودَع السجن، والفريق المنافس يتراجع، والهدف يُسجَّلُ. ولنا أن نسمِّي هذا القسمَ «الإيقاعيات التقريرية»، وهي تشارك التقريرياتِ في شرط الإخلاص خلافا لسائر الإيقاعيات. وقد يكذب القاضي وهيئة المحلفين والحَكَم بحسب المنطق، بيد أن من يعلنُ الحرب أو يُعيِّنُك في منصب لا يمكنه أن يكذب عند إنجازه عمله المضمَّن في القول. ومن ثم فإن التمثيل الرمزي لقسم الإيقاعيات التقريرية هو هذا: [20]

إ↓↕ع(ض)

حيث تدل إن على الغرض المضمَّن في القول من إصدار تقرير له قوة العمل الإيقاعيّ، ويدل السّهم الأول على اتجاه المطابقة التقريري والثاني على اتجاه المطابقة الإيقاعي، وشرط الإخلاص هو الاعتقاد، وتمثل «ض» المضمون القضوي.

V - بعض مظاهر التصنيف الإعرابية

لقد صَنَّفْتُ حتى الآن الأفعال المضمَّنة في القول واستعملت حقائق تتعلق بالأفعال للبرهنة والتمثيل. وأودّ أن أتناول تناولا صريحا في هذا القسم بعضَ المسائل المتصلة بإعراب الإنكليزية. وإذا كان للتمييزات المبينة في القسم IV دلالةٌ حقيقية فالراجح أن تكون لها استتباعات إعرابية متنوعة، وأقترح الآن أن ننظر في البنية العميقة للجمل الإنشائية الصريحة في كل صنف من الأصناف الخمسة؛ ومعنى ذلك أنّي أرومُ النظر في البنية الإعرابية للجمل المشتملة على الاستعمالات الإنشائية للأفعال المناسبة الدالة على التضمُّن في القول في كل واحد من الأصناف الخمسة. ولما كانت الجمل التي سننظر فيها جميعُها مشتملة على فعل إنشائي في المركب الإسنادي الأصلي وعلى مركب إسنادي فرعي فإنّي سأختزل البنى الشجرية المعهودة على هذا النحو: لجملة «أتوقع أنّ زيدا سيضرب عمرا»، على سبيل المثال، البنية العميقة التي يظهرها الرسم I. وسأختزل ذلك على هذا النحو ليس غيرُ: أتوقع + زيد سيضرب عمرا. وسأستعمل الأقواس للإشارة إلى العناصر الاختيارية أو العناصر التي لا تكون ضرورية إلا لقسم محدود من الأفعال المعنية. وكلما أمكن الاختيار بين/ عنصرين فإنّي [21] سأجعل خطا بين العنصرين، وذلك نحو أنا/أنت.

التقريريات. البنية العميقة لباب الجمل التقريرية نحو «أُخبِرُ بأنَّ المطر ينزل» أو «أتوقع أنّه سيأتي» هي: أنا فعل (أنَّ) + ج، ليس غيرُ. وليس لهذا القسم، من حيث هو قسم، قيود أخرى وإن كان من الجائز أن يكون للأفعال المخصوصة قيود أخرى في العقدة السفلى ج. فمن ذلك أنَّ «أتوقعُ» يقتضي أن يكون مُحوِّرُ الفعل في ج السفلى حرفَ تنفيس يمحِّضُ الفعل للاستقبال، وعلى كل حال فإنّه لا يقتضي ما يقلب معناه ماضيا.

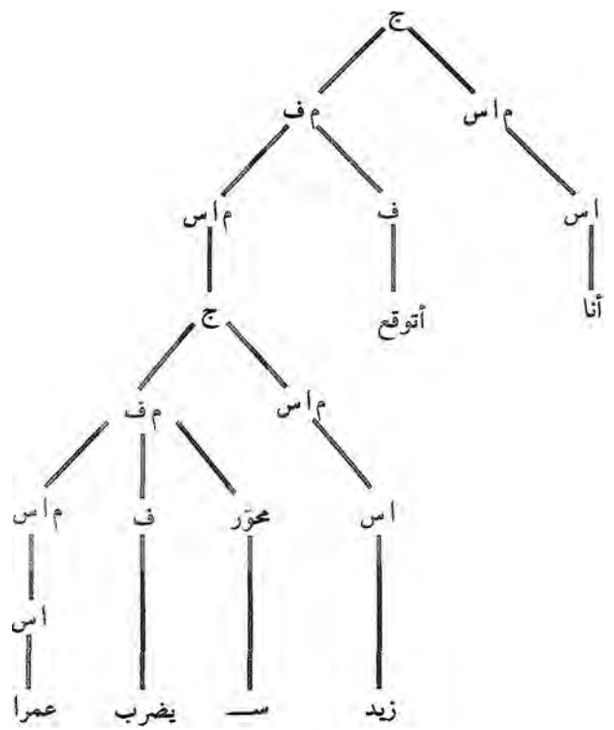

الرسم I.

أمّا الأفعال التقريرية من قبيل «وصف» و«سمّى» و«صنّف» و«شخّص» فلها بنية إعرابية مختلفة شبيهةٌ بكثير من الأفعال الإيقاعية، وأنا ناظر فيها فيما سيأتي.

التوجيهيّات. للجمل التي هي من قبيل «آمرك بالذهاب»/ و«ألزمك [22] بأن تنتصب ساكنا» هذه البنية العميقة:

أنا فعل أنت + أنت فعل إرادي مستقبل (م اس) (مخصص الفعل).

وعلى هذا فإنّ «آمرُك بالذهاب» هي عبارة عن تحقق البنية السطحية لـ«آمر أنت + أنت ستذهب» مع حذف م اس المكافئ لضمير المخاطب المكرَّر. وأنت ترى أن حجة إعرابية أخرى على إدراجي «بارى» و«تحدى» و«بارز» في قائمة الأفعال التوجيهية عندي، وعلى اعتراضي على إدراج أوستن إياها مع

«اعتذر» و«شكر» و«هنّأ» إلخ.، هي أنّ لها نفسَ الصورة الإعرابية التي للأفعال التوجيهية النموذجية: «أمر» و«وجّه» و«طلَبَ». وشبيه بذلك «دعا» و«نصح» (في وجه من وجوهه) في أنَّ لهما إعرابَ التوجيهيات. ولـ«أباح» أيضا إعرابُ التوجيهيات وإن لم تكن الإباحة، على وجه الدقة، سعيا إلى حمل أحد على فعل شيء ما، بل مُفادُها فكّ ما كان موجودا قبل فعله من قيود، فهي من ثَمَّ نفي مضمَّن في القول لتوجيه ذي مضمون قضوي سلبي، وصورته المنطقية هي: ~!(~ ض).

الوعديات. للجمل التي من قبيل «أعدك بأن أدفع إليك المال» و«أتعهد بالولاء للعَلَم» و«أقسم أن أثأر» هذه البنية العميقة:

أنا فعل (أنت) + أنا فعل إرادي مستقبل (م اس) (مخصص الفعل).

وعلى هذا تكون الجملة «أعدك بأن أدفع إليك المال» عبارة عن تحقق البنية السطحية لـ«أنا أعد أنت + أنا سأدفع إليك المال» مع حذف الـ م اس المكافئ لضمير المتكلّم المكرَّر. ونفهم الفرق في الإعراب بين قولنا: «أعدك بالمجيء يوم الأربَعاء» و«آمرك بالمجيء يوم الأربَعاء» على أنّه فرق بين كون ضمير المتكلّم هو فاعل «المجيء» في البنية العميقة للجملة الأولى، وكون ضمير المخاطب هو فاعل «المجيء» في البنية العميقة للجملة الثانية، على ما يتطلبه الفعلان «وعد» و«أمر» على الترتيب. وأنت ترى أنّه ليس لكل الوعديات النموذجية ضميرُ مخاطَب يكون مفعولا به يتعدى إليه الفعل الإنشائي بحرف الجر. فليست البنية العميقة في الجملة «أتعهد بالولاء للعَلَم»: «أنا أتعهدُ لك أنت العلم + سأكون مواليا».

بل البنية العميقة هي:
أنا أتعهدُ + سأكون مواليا للعلم./

[23] وإذا كانت توجد حجج إعرابية محض على تطلّب الأفعال التوجيهية النموذجية نحو «أمر» و«وجه» وكذلك صيغة الأمر لضمير المخاطب باعتباره فاعلا للبنية العميقةفي العقدة السفلى ج، فإني لا أعرف حجة إعرابية تُبيِّن أن الوعديات تتطلب ضمير المتكلّم باعتباره فاعلا للبنية العميقة في عقدتها

السفلى ج. والحقّ أنّه علينا أن نؤوِّل من جهة الدّلالة جملا مثل «أَعِدُ بأنَّ هشاما سيكون هنا يوم الأربَعاء» على أنّها تعني:

أعد أنّي **سأعمل على** أن يكون هشام هنا الأربعاء القادم،

ما دمنا نؤول القول على أنّه وعد حقيقي، ولكني لا أعرف حججا إعرابية خالصة تبين أن البنية العميقة للجملة الأولى تشتمل على العناصر المكتوبة بحروف غليظة في الجملة الثانية.

الإفصاحيات. من شأن الإفصاحيات أن تقتضي، على ما ذكرت متقدما، نقلا مصدريا للفعل في العقدة السفلى ج. تقول:

أعتذر عن دَوْسي قدمك
أهنئك بالفوز في السباق
أشكرك على إعطائي المال.
البنية العميقة لهذه الجمل هي:
أنا فعل أنت + أنا/أنت م ف←تحويل إلى مصدر.

ونكرر ما ذكرناه من أن تفسير وجوب المصدر هو عدم وجود اتجاه مطابقة. فلا تجوز الصيغُ التي تقبل عادة الأسئلة المتعلقة باتجاه المطابقة والمركباتُ الموصولية بـ**أنْ** والأفعالُ في صيغها غير المصرفة. ومن ثم كان امتناع هذين القولين[1]:

* أهنّئك أنّك فزت بالسباق
I congratulate you that you won the race
* أعتذر أنّي دست قدمك.
I apologize to step on your toe

وليس كلُّ تحويل جائز إلى الاسم تحويلا إلى المصدر؛ والمهم أن هذا التحويل ينبغي ألاَّ يُفضيَ إلى مركَّبات موصولية بـ**أنْ** أو إلى مركبات مصدريّة، وعلى هذا يجوز أن تَقول:

1 - في الإنكليزية، والظاهر أنّها ممتنعان أيضا في العربية [المترجم].

أعتذر عن السلوك السيِّئ
أو
أعتذر عن سوء سلوكي/

[24] ولكنك لا تقول:

* أعتذر أنّي سلكت سلوكا سيئا

I apologize that I behaved badly

* أعتذر بأن سلكت سلوكا سيئا

. I apologize to behave badly

وقبل الخوض في الإيقاعيات أحب أن أستأنف الآن النظر في الأفعال التقريرية التي لها إعراب يختلف عن النماذج التي تقدم ذكرها. فقد ذكرت أن للتقريريات النموذجية هذه الصورة الإعرابية:

أنا فعل (أنَّ) + ج.

غير أننا إذا نظرنا في أفعال تقريرية نحو «شخَّص» و«سَمَّى» و«وصف» وكذلك «بوَّب» و«صنَّف» و«عَيَّنَ» وجدنا أنّها لا تطابق هذا المنوال البتة. فلتنظر في «سمَّى» و«وصف» و«شخَّص» في جمل مثل:

أسميه كذابا،
وأشخص حالته على أنّها التهاب الزائدة الدودية،
وأصف يحي بأنّه فاشيٌّ.

وصور هذه الجمل عموما هي:

أنا فعل م اس$_1$ + م اس$_1$ محمول.

ولا يجوز أن تقول:

*أسمي أنّه كذاب
*أُشخِّصُ أنَّ حالته هي الزائدة الدودية (ومن باب العناد أن يجد بعض طلبتي هذه الصيغة مقبولة)

*أصف أنّ يحي فاشيٌّ.

ويبدو من ثم أنّه توجد جملة من القيود شديدة الصرامة تقيِّدُ قسما هامّا من الأفعال التقريرية لا تشاركه فيها النماذج الأخرى. فهل من شأن هذا أن يبرر لنا استنتاجنا أنّ هذه الأفعال قد صُنِّفت خطأ على أنّها تقريريات مع «أخبر» و«قرَّر» و«زعم» و«توقع» وأننا نحتاج إلى قسم مستقل خاص بها؟ وقد يقول قائل إنّ وجود هذه الأفعال يؤيد زعم أوستن أننا نحتاج إلى قسم مستقل للحُكميات منفصل عن التبيينيات، بيد أنّه لا جَرَم أن هذه ستكون نتيجة غريبة جدا نستخلصها ما دام أوستن يورد أكثر الأفعال التي ذكرناها فيما تقدم باعتبارها تبيينيات. فهو يُدرج/ [25] «وصف» و«بوَّبَ» و«عيَّن» و«سمى» على أنّها تبيينيات و«شخص» و«وصف وصفا معرِّفا» على أنّها حكميات. واشتراك كثير من التبيينيات والحُكميات في الإعراب لا يبرر الحاجة إلى الحكميات باعتبارها قسما قائما برأسه إلا بشيء من التكلف والتعسف. غير أن السؤال يظل قائما بقطع النظر عن تصنيف أوستن: فهل نحتاجُ إلى مقولة دلالية مستقلة لتفسير هذه الظواهر الإعرابية؟ لا أظنّ ذلك، بل أظنّ أنّه يوجد تفسير أبسط بكثير لتوزيع هذه الأفعال. ذلك أننا غالبا ما نصرف عنايتنا في الخطاب التقريري إلى بعض مواضيع الحديث، فلا يتعلق الأمر بالمضمون القضوي الذي نقرره فحسب بل بما نقوله عن **الشيء** أو **الأشياء** المحال عليها في المضمون القضوي: إذ لا يتعلق الأمر بما نخبر به أو نزعمه أو نعرِّفه أو نقرره فحسب بل بالكيفية التي نصف بها **ذلك** أعني بعض ما تقدمت الإحالة عليه من مواضيع الحديث ـ أو نسميه أو نشخصه أو نُعَيِّنُه. فإذا تعلق الأمر على سبيل المثال بالتشخيص أو الوصف فإنّما يتعلق دوما بتشخيص شخص أو تشخيص حالته، وبوصف منظر طبيعي أو حفل أو شخص إلخ. وتمدنا هذه الأفعال التقريرية المضمَّنة في القول بأداة نميّز بها بين موضوع الحديث وما يقال عن ذلك الموضوع. ولكن هذا الفرق الإعرابي الحقيقي لا يدل على فرق دلالي على جانب من الأهمية يبرر نشأة مقولة قائمة بنفسها. وأنت ترى، تأييدا لحجتي ههنا، أنَّ الجملَ التي يجري فيها الوصف والتشخيص إلخ. حقّا نادرةٌ في النوع الإنشائي الصريح، وأنّها على خلاف ذلك معهودة في الصيغ الإخبارية المتداولة التي تميز قسم التقريريات أيما تمييز.

فهذه الأقوال جميعها:

هو كذّاب
هو مصاب بالتهاب الزائدة الدودية
هو فاشيٌّ

أخبارٌ على النحو المعهود المتعارف، بإلقائها نسمّي ونشخص ونصف وكذلك نتّهم ونُعَيِّنُ ونُعرِّفُ. وصفوة القول أنّهُ توجد عادة صورتان إعرابيتان للأفعال التقريرية المضمَّنة في القول تُعنَى إحداهما بالمضمون القضوي، وتُعنى الثانية بالشيء أو الأشياء المحال عليها في المضمون القضوي، إلا أنّ كلتيهما تقريريتان من جهة الدلالة./

[26] **الإيقاعيات.** أذكر هذه الصورة الإعرابية

أنا فعل م اس$_1$ + م اس$_1$ محمول.

تمهيدا لإقامة دليل على وضع مقولة دلالية مستقلة خاصة بها وكذلك لأنّ كثيرا من الأفعال الإيقاعية لها هذه الصورة. ويبدو حقّا أنّه توجد صور إعرابية مختلفة للإنشائيّات الصريحة المتعلّقة بالإيقاعيّات. وأظنّ أن هذه الأقسام الثلاثة هي أهمّ الأقسام:

1 - أجدك مذنبا فيما اتهمت به
أعلن أنّكما الآن زوج وزوجة
أعيّنك رئيسا
2 - وبناء على هذا تُعلن الحرب
أُعلن عن تأجيل اللقاء
3 - أنت معزول
أستقيل
أُخرجك من الملة.

وتكون البنية الإعرابية العميقة لهذه الأنواع الثلاثة تباعا على النحو التالي:

1 - أنا فعل م اس$_1$ + م اس$_1$ محمول.

وهذا ما يناسب في أمثلتنا:

أجدك + أنت مذنب فيما اتهمت به
أعلن أنّكما + أنتما الآن زوج وزوجة
أعينك + أنت رئيس

2 - أنا أعلن + ج.

وهذا ما يناسب في أمثلتنا:

أنا/نحن أعلن/نعلن (بناء على هذا) + حالة الحرب قائمة
أنا أُعلن + اللقاء مؤجل.

وهذه الصيغة هي أَقْيَسُ صيغ الإيقاعيات[1]: فالمتكلّم صاحبُ السلطة يُحْدِث هيئة أشياء يُفَصِّلُها المضمون القضوي بأن يقول فعلا: أُعلِنُ وجود هيئة الأشياء. وجميعُ الإيقاعيات بهذه الصفة من جهة الدلالة وإن كانت العناية بموضوع الحديث في القسم1 تُحْدِثُ تغييرا في الإعراب، وهو نفس الإعراب الذي وقفنا عليه في أفعال تقريرية نحوِ «وصف» و«عرَّفَ» و«سمَّى» و«شخَّص»؛ أما في القسم3/ فالإعراب يزيد من حجب البنية الدلالية. [27]

3 - إنَّ إعراب هذه الجمل هو أكثر الأعاريب تضليلا، وما ذاك إلاّ

أنا فعل (م اس)

على مانجد في أمثلتنا:

أعزِلك
أستقيل
أُخرجك من الملة.

بيد أنَّ البنية الدلالية لهذه الجمل تبدو لي نفس البنية التي للقسم 2. فإذا ألقيت قولك: «أنت معزول»، على سبيل تحقيق عمل تعزل به شخصا لا على سبيل نقل القول، فإنّك تعني بذلك:

أعلن + انتهى عملك.

---

1 - «وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل، هو الماضي، نحو: «بعت»، و«اشتريت»» (الأستراباذي، **شرح الكافية**، 11 ،IV - 12) [المترجم].

وكذلك يعني قولك: «وبناء على هذا أستقيل»:

أعلن بناء على هذا + انتهى عملي.

ويعني قولك «أُخرجك من الملة»

أعلن + لم تعد واحدا من المسلمين.

ويبدو لي تفسيرُ البنية الإعرابية البسيطة المُربِكةِ في هذه الجمل راجعا إلى أنّ بعض الأفعال تتضمَّن في استعمالها الإنشائي القوة الإيقاعية والمضمون القضوي معا.

VI - استنتاجات

نقف الآن موقفا يمكِّننا من استخلاص بعض النتائج العامة.

1 - ليس الكثير من الأفعال التي نسمّيها أفعالا دالة على التضمُّن في القول مؤشرا للغرض المضمَّن في القول ولكنّه مؤشر لبعض السمات الأخرى للعمل المضمَّن في القول. ولتنظر في «ألحَّ» واقترح». فقد ألحَّ عليك في أن نذهب إلى السينما وقد أقترح عليك أن نذهب إلى السينما؛ ولكني قد ألح أيضا في أن الجواب يوجد في الصفحة السادسةَ عشْرَةَ وقدأقترح أنّه يوجد في الصفحة السادسةَ عشْرَةَ. فيكون الزوج الأول من التوجيهيات والثاني من التقريريات. فهل يدل هذا على أن الإلحاح والاقتراح عملان مضمنان في القول مختلفان تمام الاختلاف عن التقريريات والتوجيهيات أو، ربما، على أنّ كليهما من التقريريات والتوجيهيات؟ أظنّ أن الجواب عن كلا/ السؤالين هو بالنفي. ذلك أن [28] «ألحَّ» و«اقترح» يُستعملان لوسم درجة الشدّة التي يقدّم بها الغرض المضمَّن في القول، ولا يسمان البتّة غرضين مستقلين مضمنين في القول. وكذلك لا تسم الأفعال «صرَّح» و«لمَّح» و«أسَرَّ» أغراضا منفصلة مضمَّنة في القول بل تسم أسلوبَ تحقيق العمل المضمَّن في القول أو طريقة تحقيقه. ورغم ما قد يبدو في هذا من المفارقة فإن هذه الأفعال دالة على التضمُّن في القول ولكنها لا تفيد أنواعا من الأعمال المضمَّنة في القول. وإنّما لهذا السبب وغيره وجب علينا أن نميز تمييزا لطيفا تصنيف الأعمال المضمَّنة في القول عن تصنيف الأفعال الدالة على أعمال مضمَّنة في القول.

2 - سعيت في القسم VI إلى تصنيف الأعمال المضمَّنة في القول؛ وسعيت في القسم V إلى استجلاء بعض السمات الإعرابية للأفعال الدالة على فرد من كل صنف من الأصناف، ولكنّي لم أسعَ إلى تصنيف الأفعال الدالة على أعمال مضمَّنة في القول، ولو فعلت لظهر ما يلي فيما أرى:

(أ) أولا: لا تسم بعض الأفعال الغرض المضمَّن في القول البتّة بل تسم بعض الجوانب الأخرى، على ما تقدمت الإشارة إليه قريبا؛ ومن ذلك «ألحَّ» و«اقترح» و«صرَّح» و«أسرَّ» و«ردَّ» و«أجاب» و«قاطع» و«لاحظ» و«صاح» و«تدخل».

(ب) تسم أفعالٌ كثيرة الغرضَ المضمَّن في القول وبعضَ الجوانب الأخرى، فمن ذلك أنَّ «تفاخر» و«تفجَّعَ» و«هدّد» و«انتقد» و«اتهم» و«حذَّر» تضيف جميعها سمة الحسن أو القبح إلى غرضها الأوّليّ المضمَّن في القول.

(ج) تسم أفعال قليلة أكثر من غرض واحد مضمَّن في القول، فمن ذلك أنّ **الاحتجاج** يتضمَّن التعبيرَ عن الرفض وطلبَ التغيير في حال واحدة.

ولـ**سَنِّ قانون من القوانين** منزلةُ الإيقاعيات (يصبح المضمون القضوي قانونا) ومنزلةُ التوجيهيات (فالقانون توجيهي في مقصده) في حال واحدة. وتدخل الأفعال الدّالّة على الإيقاع التقريري في هذا الباب.

(د) يجوز أن يكون لأفعال قليلة أكثرُ من غرض واحد مضمَّن في القول. فانظر في «حذَّر» و«نصح» تجد أن لكليهما إعرابَ التوجيهيات أو إعرابَ التقريريات. وعلى هذا:

أحذرك من أن تقترب من زوجتي! (توجيهي)

أحذرك من أن الثور على وشك الهجوم (تقريري)

أنصحك بالذهاب (توجيهي)/

ليعلم[1] المسافرون، بناء على هذا، أن القطار سيتأخر (تقريري) [29]

1 - استُعمل الفعل advise في هذا المثال في معنى الإفادة والإخبار لا في معنى النصح. والمثال في الأصل الإنكليزي هو: Passengers are hereby advised that the train will be late [المترجم].

وعلى هذا النحو يبدو لي أن التحذير والنصح قد يكونان إمّا بأن يقال لك **إنّ** شيئا ما حصل (باعتبار ما ينفعك وما لا ينفعك) أو أن يُطلب منك **أن** تفعل شيئا يتعلق به (لأنّه ينفعك أو لا ينفعك) ويجوز الأمران معا، ولكنّ هذا ليس بواجب.

3 - وإليك أهمَّ نتيجة تُستخلص من هذا الكلام: لا يوجد عدد لا حصر له أو غيرُ معين من الألعاب اللّغويّة أو من استعمالات اللغة، على ما ذهب إليه فيتغنشتاين (على تأويل من التأويلات الممكنة) وكثيرون غيرُه. بل منشأ وهْم لا محدودية الاستعمالات اللّغويّة إنّما هو لبس شديد مداره على تحديد المعاييرَ التي بها نميِّزُ لعبة لغوية أو استعمالا لغويا من لعبة أو استعمال آخرين. فإذا اتخذنا الغرض المضمَّن في القول مفهوما أساسيا نصنف استعمالات اللغة بناء عليه فإنّه يكون لنا عدد محصور بعض الحصر من الأشياء الأساسية التي نصنعها باللغة: فنحن نخبر الناس بحال الأشياء، ونسعى إلى حملهم على فعل أشياء، ونلتزم بفعل أشياء، ونعبر عن مشاعرنا ومواقفنا، ونحدث تغييرا بواسطة إلقاء أقوالنا. وغالبا ما نصنع أكثر من أمر من هذه الأمور في حال واحدة وقول واحد.

[30]

الباب الثاني

الأعمال اللّغويّة غير المباشرة

مقدمة

إنّ أبسط أحوال المعنى هي تلك التي يلقي فيها المتكلّم جملة فيعني ما يقول على وجه الدقة وعلى سبيل الحقيقة. ويقصد المتكلّم في مثل هذه الأحوال إلى أن يُحدث في السّامع أثرا ما مضمَّنا في القول، وهو يقصدُ إلى إحداث هذا الأثر بحمل السّامع على تبيُّن قصده إلى إحداثه، ويرمي إلى حمل السّامع على تبين هذا القصد بمقتضى معرفة السّامع بالقواعد المسيرة لقول الجملة. بيد أنّه من المعروف أن أحوال المعنى ليست كلُّها على هذا النحو من البساطة. ذلك أن معنى قول المتكلّم ومعنى الجملة يتباينان على أنحاء شتى في التلميح والتعريض والتهكم والاستعارة، إذا اقتصرنا على ذكر بعض الأمثلة القليلة. ومن الأقسام المهمة في هذه الأحوال قسم يلقي فيه المتكلّم جملة فيعني ما يقول ولكنّه يعني مع ذلك شيئا آخر. من ذلك أن المتكلّم قد يُلقي جملة صورتها «أريد منك أن تفعل هذا» على سبيل الطلب من السّامع أن يفعل شيئا. ويُقصَدُ بهذا القول الخبرُ قصدا عرضيا، ولكن يُقصَدُ به أيضا الطلبُ في المقام الأول، وهو طلبٌ يؤدَّى بطريق الإخبار. ويجوز في مثل هذه الأحوال أن تُلقى الجملة المشتملة على مؤشرات القوة المضمَّنة في القول لضرب من الأعمال المضمَّنة في القول لأداء نمط آخر من الأعمال المضمَّنة في القول فضلا عن الضرب الأول. وثمة أيضا

أحوال يجوز أن يُلقي فيها المتكلّم الجملة وأن يعني ما يقول وأن يعني أيضا عملا آخر مضمنا في القول ذا مضمون قضوي مختلف. ومن ذلك أن المتكلّم قد يلقي هذه الجملة: «هل الملح في متناولك؟» لا يقصد بها مجرّدَ الاستفهام بل طلبَ مناولة الملح.

ومن المهم أن نؤكد في هذا الضرب من الحالات أنَّ المقصود من إلقاء القول هو الطلب، أي أنّ المتكلّم يقصد إلى أن تحصُل عند السّامع معرفةٌ بأنَّ طلبا ألقي إليه، وهو يقصدُ إلى إيجاد هذه المعرفة/ بحمْل السّامع على تبيُّن قصده إلى [31]
إيجادها. ويجب تمييزَ هذه الحالات التي يكون فيها للقول قوتان مضمنتان فيه أدقَّ تمييز من الحالات التي يقول فيها المتكلّم للسامع مثلا إنّه يريدُ منه القيام بعمل ما، فيفعلُ السّامع ذلك لأن المتكلّم أراد منه فعله وإن لم يُلْقِ إليه أيَّ طلب البتّة ولم يقصِدْ إليه ولم يُفهِم منه ذلك. والحالات التي سنتناولها هي الأعمال اللّغويّة غير المباشرة، وهي حالات يُنجزُ فيها عمل مضمَّن في القول إنجازا غير مباشر بإنجاز عمل آخر.

والمشكل الذي تثيره الأعمال اللّغويّة غير المباشرة هو مشكل كيفية جواز أنْ يقول المتكلّم شيئا ما فيعنيَ ذلك الشيء، وأن يعني مع ذلك شيئا آخر. ولما كان المعنى قائما في بعض وجوهه على قصد إحداث الفهم عند السّامع فإن جانبا لا بأس به من هذا المشكل هو عبارة عن الكيفية التي يجوز بمقتضاها للسامع أن يفهم العمل اللغويّ غير المباشر والحالُ أن الجملة التي يسمعها ويفهمها تعني شيئا آخر. وما يزيد المشكل تعقيدا أنَّ بعض الجمل تبدو مستعملة استعمالا يكاد يكون وضعيا باعتبارها طلبا غير مباشر. وتتطلب جملة من قبيل «هل الملح في متناولك؟» أو «أكون لك من الشاكرين لو تنحيت عن قدمي» بعضَ البراعة لتصور مقام لا يكون قولهما فيه طلبا.

وقد ذهبتُ في سورل (1969/2015: الفصل3) إلى أن كثيرا من هذه الأقوال وأشباهها يمكن أن تفسّر بأن الجمل المعنية تتعلق بها للأعمال اللّغويّة التي تستعمل تلك الجمل لتحقيقها على نحو غير مباشر من شروط الإنجاز الموفق ـ أعني الشروط التمهيدية وشروط المضمون القضوي وشروط الإخلاص ـ وإلى أن استعمالها لتحقيق الأعمال اللّغويّة غير المباشرة يقوم على بيان استيفاء شرط أساسي بتقرير شرط من الشروط الأخرى أو الاستفهام عنه. وقد اقتُرِحت مُذَّاك

تفسيراتٌ شتى تتضمَّن أمورا من قبيل تقنين «مسلّمات المحادثة» أو البنى العميقة البديلة. ويبدو لي أن الجوابَ الذي قُدِّمَ أولَ ما قُدِّمَ في سورل (1969/2015) جوابٌ ناقص، وأُحِبُّ أن أزيد من بسط القول فيه ههنا. والفرْضيةُ التي أروم الدفاع عنها إنّما هي هذه: يُبْلِغُ المتكلمُ السّامعَ، في الأعمال اللّغويّة غير المباشرة، أكثر مما يقول فعلا وذلك بالتعويل/ على ما يشتركان فيه من معلومات خلفية [32]
لغوية وغير لغوية في حال واحدة، فضلا عن القدرات العامة العقلية والاستدلالية التي للسامع. ونقول، حتى نزيد الأمر تدقيقا، إنَّ الجهازَ الضروري لتفسير الجانب غير المباشر من الأعمال اللّغويّة غير المباشرة يتضمَّن نظريةً في الأعمال اللّغويّة، وبعضَ المبادئ العامة للتعاون في المحادثة (وقد تناول بعضَها غرايس (1975))، واشتراكَ المتكلّم والسّامع في المعرفة الخلفية بالوقائع، وكذلك قدرةَ السّامع على الاستنباط. وليس من الضروري افتراضُ وجود أيِّ مسلّمات محادثة (لا باعتبار زيادتها على نظرية الأعمال اللّغويّة ولا باعتبارها جزءا من نظرية الأعمال اللّغويّة) أو أيِّ قُوًى طلبية مضمرة أو غير ذلك من الأمور المبهمة. بيد أنّنا سنقف على أنّ المواضعة تضطلع بدور بالغ الخصوصية في بعض الأحوال.

وعلاوة على ما لمشكل الأعمال اللّغويّة غير المباشرة من جدوى في نظرية المعنى والأعمال اللّغويّة فإنّ له أهمية فلسفية لسبب آخر. فقد شاع الظنُّ في علم الأخلاق بأن لكلمات من قبيل «الخير» و«الحقّ» و«الواجب» إلخ.، في وجه من الوجوه، معنًى طلبيّا[1] أو «مُرشِدا إلى العمل». ومأتى هذا الرأي أن جُملا من قبيل «يجب عليك فعلُ هذا» كثيرا ما تقال على وجهٍ يُطلب معه من

1 - فضلنا ترجمة عبارة imperative meaning في هذه الفقرة بـ«معنى طلبي» على ترجمتها بـ«معنى الأمر» لأن المقصود بالعبارة إرشادُ المأمور إلى فعل وتوجيهه إليه كما هو ظاهرُ كلام المؤلف، فلا يقتصر معنى العبارة المذكورة على ما تفيده صيغة الأمر الصرفية من «معنى أصلي» مداره على طلب القيام بالفعل على وجه الاستعلاء بل يشملُ أيضا المعانيَ الأخرى «غيرَ الأصلية» نحوَ الالتماس والدعاء والنصح والإرشاد وما جرى هذا المجرى، وهي معان يجمع بينها طلب المتكلّم من السّامع إنجاز الفعل وإن اختلف وجه الطلب وسبيله. ولئن كانت «الوظيفة المثلى للجملة الواردة على هيئة الأمر imperative form هي حمل شخص على إنجاز فعل ما» (Cruse, 2006, 84) فإن المكونات الطرازية لمعنى الأمر [= المعنى الطلبي] مشتركة بين أكثر الأعمال اللّغويّة التي تفيدها صيغة الأمر (اطلب تفصيلها في المرجع المذكور، ص 85). ويدلّك على أن معنى العبارة الإنكليزية لا يرادف الوجوب ضرورة أن ما أشار إليه المؤلف من تصور شائع في علم الأخلاق لا يقصر معناها على مفهوم الواجب بل يعلقه بمفاهيم أخرى من قبيل الخير والحق [المترجم].

السّامع أن يفعل شيئا. ولكن لا يترتب على جواز قول هذه الجمل باعتبارها توجيهيات[1] أنَّ لـ«يجب» معنى طلبيّا أكثر مما يترتب على جواز قولك «هل تستطيع أن تُدرِكَ الملح»؟، على سبيل طلب مناولة الملح، أنَّ لِـ**تستطيعُ** معنى طلبيا. ويقوم كثير من وجوه الخلط في فلسفة الأخلاق الحديثة على قصور عن فهم طبيعة هذه الأعمال اللّغويّة غير المباشرة. وللموضوع فائدة أخرى عند اللسانيين لمّا يلزم عنه من نتائج إعرابية، بَيْدَ أنّي لن أُعنَى بها إلا عَرَضا.

عينة من الحالات

[33]

لنبدأ بالنظر في حالة معهودة من الظاهرة العامة [للدلالة] غير المباشرة:

1 - الطالب ش: لنذهب إلى السينما هذه الليلة

2 - الطالب ص: عليَّ أن أدرس استعدادا لامتحان.

يمثل قول (1) عرْضا بحكم معناه، لا سيّما بالنظر إلى معنى لام الأمر. وعموما يُكوِّن إلقاء جمل لها هذه الصورة إلقاء حرفيا عرْضا، كما في:

3 - لنتناول بيتزا هذه الليلة

أو:

4 - لنذهب للتزحلق على الجليد هذه الليلة.

والمعهود أنّ من شأن قول 2 في السياق الذي تقدم ذكره قريبا أن يكون رفضا للعرض، ولكنّه ليس رفضا بمقتضى معناه. فما هو بحكم معناه إلا خبر عن ص. وليس الخبر الذي يرد على هذه الصورة، عموما، رفضا لعرض وإن قيل ردا على عرض. وعلى هذا لو قال ص:

5 - لا بد أن آكل الذُّرَة المحمَّصةَ هذه الليلة

1 - يتضمّن قسم الأعمال «التوجيهية» المضمنة في القول أعمالَ الأمر والإيعاز والطلب والتوسل والتضرع والدعاء والاستعطاف والتوجيه والنهي وغيرها. لتفسير هذا المفهوم اطلب سورل (1975)،الباب الأول من هذا السفر).

أو:

6 - عليَّ أن أربط خيوط حذائي

لا يكون قولٌ من هذين القولين رفضا للعرض في السياق العادي. فمن ثم يُثار هذا السؤال: كيف يعرف **ش** أن القول رفض للعرض؟ وهذا السؤال جزء من سؤال صورته: كيف يمكن لـ**ص** أن يقصد من القول 2 أو يعنيَ به رفض العرض؟ ولنقدم بعض المصطلحات حتى نصف هذه الحالة. فلنقل إنّ العمل **الأوّليّ** المنجز المضمَّن في قول **ص** هو رفض عرض **ش** وإنّ **ص** فعل ذلك بإنجاز عمل **ثانوي** مضمَّن في القول يقوم على خبر مُفاده أن عليه أن يُعد لامتحان. فهو يحقق العمل الثانوي المضمَّن في القول بإلقاء جملة يكون معناها **الحرفي**على نحو يمثل إلقاؤها حرفيا/ تحقيقا لهذا العمل المضمَّن في القول. ومن ثم فقد نقول [34] أيضا إنّ العمل الثانوي المضمَّن في القول حرفي وإنّ العمل الأوّليّ غير حرفي. ولنفترض أننا نعرف الكيفية التي يفهم بها **ش** من إلقاء الجملة العمل الثانوي الحرفي المضمَّن في القول. فالسؤال هو هذا: كيف يَفْهَمُ العملَ الأوّليّ غير الحرفي المضمَّن في القول انطلاقا من فهم العمل الثانوي الحرفي المضمَّن في القول؟ وهذا السؤال بعضٌ من سؤال أشمل صورته: كيف يمكن لـ **ص** أن يعني العمل الأوّليّ المضمَّن في القول وهو لم يزد عن إلقاء جملة تدل على العمل الثانوي المضمَّن في القول، من قِبَلِ أنَّ قصْدَ العملِ الأوّليّ المضمَّن في القول هو (في جانب كبير منه) قصدٌ إلى حصول الفهم المناسب عند **ش**؟

ويمكن أن تَجريَ إعادةُ بناء وجيزة للمراحل الضرورية لاشتقاق العمل الأوّليّ المضمَّن في القول من العمل الحرفي المضمَّن في القول على النحو التالي (ومن البديهي أنّه ما من أحد يقطع عن وعي المراحل المذكورة في هذا الاستدلال، في المحادثة العادية):

المرحلة 1: عَرضتُ على ص عرضا، فردَّ بإلقاء خبر مُفاده أن عليه أن يدرس استعدادا لامتحان (وقائع المحادثة).

المرحلة 2: أفترض أن ص يتعاون في المحادثة وأن المقصود بملاحظته، من ثم، أن تكون مناسبة (مبادئ التعاون في المحادثة).

المرحلة 3: يجب أن يكون الجواب المناسب جواب قبول أو رفض أو عرضا آخر أو تبسطا في الكلام إلخ. (نظرية الأعمال اللّغويّة).

المرحلة 4: غير أن قوله الحرفي لم يكن واحدا من هذه الأجوبة، ومن ثم لم يكن جوابا مناسبا (استنتاج من المرحلتين 1 و3).

المرحلة 5: وعلى هذا فالراجح أنّه يعني أكثر مما قال. وبتقدير أن ملاحظته مناسبة فلا بد أن يختلف غرضه الأوّليّ المضمَّن في القول عن غرضه الحرفي (استنتاج من المرحلتين 2 و4)[1].

وهذه المرحلة على قدر عظيم من الأهمية. فليس للسامع سبيل إلى فهم الأعمال غير المباشرة المضمَّنة في القول ما لم تكن له خُطَّة استدلالية يعرف بها متى تختلف الأغراض الأوّليّة المضمَّنة في القول عن الأغراض الحرفية المضمَّنة في القول./

[35] المرحلة 6: أعرف أن الدراسة استعدادا لامتحان تستغرق عادة وقتا طويلا قياسا إلى العشية الواحدة، وأعرف أن الذهاب إلى السينما يستغرق عادة وقتا طويلا قياسا إلى العشية الواحدة (معلومات خلفية متعلقة بالوقائع).

المرحلة 7: وعلى هذا فالراجح أنّه لا يستطيع أن يذهب إلى السينما ويدرس استعدادا للامتحان في حال واحدة وفي عشية واحدة (استنتاج من المرحلة 6).

المرحلة 8: من شروط قبول العرض التمهيدية، ومن شروط جميع الوعديات هو القدرة على تحقيق العمل المحمول في شرط المضمون القضوي (نظرية الأعمال اللّغويّة).

المرحلة 9: وعلى هذا أعرف أنّه قال شيئا محصله أنّه لا يستطيع، على الأرجح، أن يقبل العرض قبولا يوافق ما قاله (استنتاج من المراحل 1و7 و8).

المرحلة 10: ومن ثم فالراجح أنّ غرضه الأوّليّ المضمَّن في القول هو رفض العرض (استنتاج من المرحلتين 5 و9).

وقد يبدو عرض هذا كله في عشر مراحل ضربا من ضروب التقعر، ومع ذلك فالمثال لم يستوف حقَّه من الوصف بعدُ: فأنا لم أتناول على سبيل المثال دورَ افتراض الإخلاص أو الشروطَ غيرَ الصارمة المتعلقة بمختلف المراحل. وأنت

1 - لتفسير مفهوم «الغرض المضمن في القول» وعلاقته بالقوة المضمنة في القول اطلب سورل (1975، الباب الأول من هذا السفر).

ترى أيضا أن النتيجة قائمة على الاحتمال، وهي كذلك وينبغي أن تكون كذلك، وعلة ذلك أن الجواب ليس رفضا للعرض بالضرورة. فقد كان من الممكن أن يستأنف ص كلامه قائلا:

7 - عليَّ أن أدرس استعدادا لامتحان، لكن لنذهب إلى السينما على أية حال أو:

8 - عليَّ أن أدرس استعدادا لامتحان، ولكن سأفعل ذلك عندما نعود من السينما.

وتقوم الخُطَّةُ الاستدلالية أولاً على بيان أنَّ الغرض الأوّليّ المضمَّنَ في القول ينأى عن الغرض الحرفي، وثانيا على بيان ماهية الغرض الأوّليّ المضمَّن في القول.

والمذهب في هذا الباب هو أن الجهاز النظري المستخدم لتفسير هذه الحالة يكفي لتفسير عموم ظاهرة الأعمال غير المباشرة المضمَّنة في القول. ويتضمَّن هذا الجهاز المعلومات الخلفية المشتركة ونظرية الأعمال اللّغويّة وبعض المبادئ العامة في المحادثة. وقد فسرنا هذه الحالة، على نحو خاص، دون/ [36] أن نحتاج إلى افتراض أن الجملة 2 ملتبسة أو أنّها «ملتبسة في السياق» أو أنّه من الضروري افتراض وجود أي مسلمة من «مسلّمات المحادثة» حتى نفسر فهم س للعمل الأوّليّ المضمَّن في القول. وأهم فرق بين هذا المثال وما سنتناوله من الأمثلة هو أن لجميع الأمثلة التي سنتناولها **شكلاً** عاما يعدَمُه هذا المثال. وسأبرز هذه العمومية باستعمال الخط الغليظ لوسم الملامح الشكلية في البنية السطحية للجمل المعنية. وقسم التوجيهيات هو أكثر الأقسام فائدة للدراسة في حقل الأعمال المضمَّنة في القول غير المباشرة وذلك لأنَّ مقتضيات الأدب في المحادثة العادية تجعل من الخرق، عادة، إلقاءُ جُمَلِ أمر عارية (وذلك نحو «اُخرُج من الغرفة») أو إنشائياتٍ صريحة (نحو «آمرك بالخروج من الغرفة»)، ومن ثم فإنّنا نطلب وسائلَ غير مباشرة نَبلُغُ بها غاياتِنا المضمَّنة في القول (هل لك أن تتفضل بالخروج من الغرفة؟). وَالتأدُّبُ في التوجيهيات هو أهمُّ ما يَحفِزُ إلى الاستعمال غير المباشر[1].

1 - «وَقَدْ يَجِي الْإِخْبَارُ مَوْضِعَ الطَّلَبْ ... تَحَرُّزًا عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ أَدَبْ» (السيوطي، عقود الجمان في علم المعاني والبيان، 61) [المترجم].

بعض الجمل المستعملة «بالوضع»
في تحقيق التوجيهات غير المباشرة

فلنبدأ بذكر قائمة قصيرة في بعض الجمل التي يمكن أن تُستعمل على نحو عاديّ تماما في تحقيق ضروب من الطلب غير المباشر وغير ذلك من التوجيهيات مثل الأوامر. وتنزَع هذه الجملُ بطبيعتها، في مستوى سابق للنظرية، إلى التجمّع في بعض الأصناف[1].

المجموعة1: جمل تتعلق بقدرة س على تحقيق ع:

هل يُمكِنُك أن تُدرِكَ الملح ؟
هل يمكنك أن تُناوِلني الملح؟
هل **في وسعك أن** تكون أكثر هدوءا؟
في وسعك أن تكون أكثر هدوءا
يمكنك الانصراف الآن (**ويجوز أن يكون هذا أيضا إذنا = لك أن** تنصرف الآن)/
أقادر أنت على بلوغ الكتاب على الرّف الأعلى؟
أعندك صرفُ دينار؟

المجموعة 2 جمل تتعلق برغبة م أو إرادته أن يفعل س العمل ع

أودّ منك أن تنصرف الآن
أريدك أن تصنع لي هذا، يا حسامُ.
أكون لك من الشاكرين لو أردت / أمكنك أن تصنع لي هذا
أكون لك من الشاكرين عظيم الشكر لوأردت / أمكنك أن تساعدنا
أفضل ألا تعود إلى هذا الصنيع
أكون شاكرا لمعروفك لو تفضلت بإرجاع المال إلي قريبا
أرجو أن تصنع ذلك
أتمنى ألا تفعل ذلك

1 - أستعمل فيما يلي الحروف س و م وع اختصارا لـ«لسامع» و«المتكلّم و«الفعل» أو «العمل».

[37]

المجموعة3: جمل تتعلق بفعل س لـ ع:

يـرتدي الضباط من الآن فصاعدا ربطة العنق عند العشاء
هل سـتقلع عن إحداث هذا الضجيج البغيض؟
هلاّ تفضلت، بالتنحى عن قدمي
ألن تتوقف عن إحداث هذا الضجيج في أقرب وقت؟
ألن تأكل حبوبك؟

المجموعة 4: جمل تتعلق برغبة س في فعل ع أو بعزمه على فعله:

أتحب أن تكتب لي خطاب توصية؟
أتريد أن تناولني المطرقة على الطاولة هناك؟
هل ترى مانعا من الكف عن إحداث مثل هذه الجلبة؟
أيُريحك أن تأتي يوم الأربعاء؟
أيزعجك كثيرا أن تدفع إليَّ المال الأربعاء القادم؟

المجموعة 5: جمل تتعلق بدواعي فعل ع:

عليك أن تكون أكثر أدبا مع أمّك /
عليك أن تخرج حالاً
هل من اللازم أن تستمر في الطَّرْق على هذا النحو؟
هل أنت مضطر إلى أكل كُلِّ هذا القدر من المعكرونة؟
أيجب عليك أن ترتدِيَ ربطة عنق يحي؟
من الأفضل لك أن تنصرف الآن
أليس من الأفضل لك أن تنصرف الآن؟
لم لا نتوقف هنا؟
لم لا تجرب ذلك ولو مرة؟
لم لا تبقى هادئا؟
من الأفضل لك (لنا جميعا) أن تخرج من الغرفة
لا ضَيْرَ في أن تخرج الآن
قد يكون من المفيد أن تصمت
من الأفضل أن تُعطِيَني المال الآن
نِعْمَ الرأيُ أن تخرج من المدينة

[38]

سنكون جميعا في أحسن حال لو خفضت الصوت قليلا

ويشتمل هذا القسمُ أيضا على عدة أمثلة ليس لها شكل عام، لكن من البيِّن أنّها قد تُلْقى، في السياق المناسب، على أنّها ضروب من الطلب غير المباشر، وذلك نحو:

إنّك تدوس قدمِي
لا أستطيع أن أرى شاشة العرض والقُبَّعةُ على رأسك

ويجوز أن يكون من هذا الباب أيضا قولنا:

كم مرَّةً طلبت منك (يجب عليّ أن أطلب منك) ألاّ تأكل بأصابعك؟
كان لزاما عليَّ أن أطلب منك مائة مرةٍ ألاّ تأكلَ وفمك مفتوح
لقد طلبت منك ألفَ مرة لا مرةً واحدة ألا ترتدي قبّعتك في البيت

المجموعة 6: جمل تُضَمِّنُ عنصرا من هذه العناصر داخل عنصر آخر؛ وكذلك جمل تُضَمِّنُ فعلا توجيهيا صريحا دالا على التضمُّن في القول في سياق من هذه السياقات.

[39] **هل يزعجك كثيرا أن أطلب منك / إن كان في وسعك أن** تكتب لي خطاب توصية؟

هل يكون من باب التكليف بما لا يطاق إذا قلت إنّه في وسعك أن تحدث ضجيجا أقل؟

أيمكنُني أن أطلب منك أن تنزِعَ قبّعتك؟

أرجو ألا ترى مانعا من أن أطلب منك إن كان في مقدورك أن تتركنا وحدنا

أكون لك من الشاكرين لو كان في استطاعتك أن تُحدث ضجيجا أقل[1].

وهذا قسم واسعٌ جدّا من قِبَلِ أنَّ أكثر أفراده يُبنَى باستبدال بعض عناصر الأقسام الأخرى.

1 - هذا الشكل مُضَمَّنٌ في المجموعة 2 أيضا.

بعض الحقائق المفترضة

لنبدأ بالإشارة إلى عدّة حقائق بارزة تتعلق بالجمل المذكورة. ولن يتفق الجميع على أنّ ما سيأتي ذكرُه حقائقُ؛ فالحقّ أن أكثر التفسيرات المتاحة تقوم على نفي تقرير أو أكثر من هذه التقريرات. غير أن كل حقيقة من الحقائق التي سيأتي بيانها قد تبدو، في المستوى الحدسي السابق للنظرية، ملاحظة صائبة في شأن الجمل المشار إليها. والرأي عندي أنّه يجب ألا نتخلى عن هذا الحدس إلا إذا كنا إزاء حجج مخالفة دامغة. وسأبيّن في خاتمة المطاف أنّه يمكن تقديم تفسير يوافق جميع هذه الحقائق.

الحقيقة 1: ليس للجمل المذكورة قوة طلبيّة هي جزء من معناها. ينكر الفلاسفة واللسانيون هذه المسألة أحيانا، غير أنّ إمكان ربط القول الحرفي لشكل من هذه الأشكال، دون تناقض، بنفي أي قصد طلبيّ يقدم برهانا ساطعا عليها، وذلك نحو قولك:

أودّ منك أن تصنع لي هذا يا بلال، ولكني لا أسألك فعله ولا ألتمس منك فعله ولا آمرك به ولا أطلب منك فعله/

[40] إنّما أسألك يا بلال: لم لا تأكلُ اللوبيا؟ ولكن أريد منك أن تفهم أنّي بسؤالي هذا لا أطلب منك أن تأكل اللوبيا؛ فأنا أريد فقط أن أعرف ما يدعوك إلى أن ترى أنّه عليك ألا تأكلها.

الحقيقة 2: لا لبس في الجمل المشار إليها بين القوّة الطلبيّة المضمَّنة في القول وقوة غير طلبيّة مضمَّنة في القول. أظنّ أن هذا ظاهر من جهة الحدس، ومهما يكن من أمر فإن إعمال موسى أوكام[1] الإعمالَ المعهودَ المتعارَف يُلزِمُ من رام ادعاء أن هذه الجُملَ ملتبسة بإظهار البيِّنة، فلا تُكَثَّرَ المعاني أكثر من اللازم. وأنت ترى أيضا أنّه لا فائدة من قولنا إنّها «ملتبسة في السياق» لأنَّ غايةَ ما يفيدَه هذا الرأيُ هو أنَّ المرءَ لا يستطيع أن يذكر دائما ما يعنيه المتكلّم بإلقائه الجملة انطلاقا مما تعنيه تلك الجملة، وهذا غير كاف في إثبات التباس الجملة.

1- موسى أوكام Occam's razor إشارة إلى مبدإ الاقتصاد الأنطولوجي القائل بأنه يجب ألاَّ تُكَثَّرَ الذواتُ أكثر من اللازمِ [المترجم].

الحقيقة 3: رغم الحقيقتين 1 و2 فإن الجمل المعنية تستعمل لإصدار التوجيهات في العادة وفيما هو معهود متعارف بل تستعمل على نحو وضعي كما سأبين. بين هذه الجمل والأعمال التوجيهية المضمَّنة في القول علاقةُ اطِّراد لا نجدها بين قول القائل: «عليَّ أن أدرس استعدادا لامتحان» وبين رفض العرض. وحجة أخرى على أنّها تستعمل في المعهود المتعارف لإصدار الأوامر هو أن أكثرها تصاحبه عبارة «من فضلك» سواءٌ كان ذلك في آخر الجملة أو قبل الفعل، وذلك نحو:

أريد منك أن تكف عن إحداث هذا الضجيج، من فضلك

أيمكنك، من فضلك، أن تقرضني دينارا؟

فإذا ضُمَّت عبارة «من فضلك» إلى جملة من هذه الجمل فإنّها تَسِمُ على نحو صريح وحرفي الغرض الأوّليّ المضمَّن في القول على أنّه توجيهي، وإن لم يكن معنى سائر الجملة الحرفيِّ توجيهيا.

وإنّما ينشأ الإشكال في هذه الأمثلة بمُجرَّد تركيب الحقائق 1 و2 و3 بعضها إلى بعض.

الحقيقة 4: ليست الجمل الموأ إليها مسكوكاتٍ بالمعنى المعهود المتعارف[1].

[41] ومن أمثلة المسكوكات المألوفة عبارةُ «قضى/ نحبه» في قولك: «قضى التميميُّ نحبه». وأقوى ما أعرفه من الدلائل على أن هذه الجملَ ليست بمسكوكات هو أنّها تقبل أجوبة حرفية تقتضي أنّها قيلت حرفيا، وذلك عندما تستعمل باعتبارها توجيهيات غير مباشرة. وعلى هذا فإن قول القائل: «لِمَ لا تبقى هادئا يا هشام؟» يقبل هذا القولَ جوابا عنه: «حسنا، توجد عدة أسبابَ لئلا يبقى المرء هادئا يا سلمى، أوّلها. . . ». وقد تُستثنى من هذا المواضع التي يُذكر فيها [الفعلان المساعدان] «تريد» would و«تستطيع» could في الأعمال اللّغويّة غير المباشرة، وسأنظر فيها فيما بعدُ.

1 - وإن كانت توجد بعض المسكوكات من هذا القبيل، ومنها على سبيل المثال عبارة «ما قولك في» على النحو الذي تستعمل به في العرض والطلب: «ما قولك في الذهاب إلى السينما هذه الليلة؟» و«ما قولك في أن تزيدني شيئا من الجِعَةِ؟»

وحجةٌ أخرى على أنّها ليست مسكوكات هي أنَّ ترجمة الجمل المدروسة ترجمة حرفية تُفضي غالبا، لا دائما قطعا، إلى جمل لها ما للأمثلة العربية من طاقة كامنة في العمل غير المباشر المضمَّن في القول، خلافا لترجمة قولك: «قضى التميميُّ نحبه» إلى ألسنة أخرى فإنّها لن تُفضي إلى جملة معناها «مات التميميُّ». وعلى هذا فإن قول القائل مثلا: «Could you help me ? » و« Pourriez-vous m'aider ? » و «Können Sie mir helfen ? » ومعناه «أيمكنك مساعدتي؟»، يمكن أن يُلقى على سبيل الطلب غير المباشر في الإنكليزية والفرنسية والألمانية، تباعا. وسأتناول فيما بعدُ قضيةَ السبب الذي يجعل بعض هذه الأمثلة يُتَرجَمُ بطاقة من الطاقات الكامنة مكافئة للقوة غير المباشرة المضمَّنة في القول، وبعضَها الآخر لا يترجم على هذا النحو.

الحقيقة 5: قولنا إنّها ليست مسكوكات لا يعني أنّها ليست قياسا مطردا. جميع الأمثلة المذكورة قياس مطرد في الإنكليزية الحالية، وما يزيد المرء دهشة أنّها تُستعمل على سبيل الطلب قياسا مطردا. وليس للمكافئ أو المرادف الذي ليس بقياس مطرد نفسُ طاقة العمل غير المباشر المضمَّن في القول الكامنة، في الأكثر الأعمّ. وعلى هذا فقولك: «أتريد أن تناولني المطرقة هناك على الطاولة ؟» يمكن أن يُلقى على سبيل الطلب، ولكنَّ قولك: «أحقّا ترغب الآن في أن تناولني المطرقة هناك على الطاولة ؟» قول له طابع شكلي مزعوم من شأنه أن يبطل ترشحه لأداء الطلب غير المباشر، في كل السياقات تقريبا. زد على ذلك أنّه ليس لقولك: «أقادر أنت على أن تناولني تلك المطرقة؟» ـ وإن كان قياسا مطردا ـ نفسُ طاقة الطلب غير المباشر الكامنة التي لقولك: «أيمكنك أن تناولني تلك المطرقة؟» وكون هذه الجمل **قياسا مطردا، وكونها تستعمل باعتبارها توجيهيات قياسا مطردا** أمر على جانب عظيم من الأهمية لدورها في الأعمال اللّغويّة غير المباشرة. وسيأتي بسط الكلام في العلاقات بين هذه الحقائق.

الحقيقة 6: للجمل المذكورة مواضع تؤدى فيها أداء حرفيا ولا تَكُونُ فيها ضروبا من الطلب غير المباشر. وعلى هذا فإن قول القائل: «أيمكنك أن تدرك/ [42] الملح؟» يمكن أن يُلقى على سبيل مجرد الاستفهام عن قدرتك (يقوله على سبيل المثال جابرُ عظام يروم معرفة تحسن علاج الإصابة في ذراعك). و«أريد

منك أن تخرج» قول يمكن أن يُلقيَه قائله على سبيل مجرد الإخبار عن إرادته دون أي قصد توجيهي. وربما لم تبدُ بعض أمثلتنا مستوفية لهذا الشرط من أول وهلة، وذلك نحو:

لِمَ لا نتوقف هنا؟

لِمَ لا تبقى هادئا؟

غير أنّه من اليسير أن نبنيَ بشيء من الخيال مقامات لا يكون فيها إلقاءُ هاتين الجملتين من باب التوجيهيات بل يكون استفهاما صريحا. فهب بعضهم قال: «علينا ألا نتوقف هنا» فإنّ قول القائل: «(و) لِمَ لا نتوقف هنا؟» يكون استفهاما مناسبا دون أن يكون مع ذلك اقتراحاً بالضرورة. وكذلك إذا فرغ بعضهم من قول: «لا شكّ أنّي أكره إحداث كلّ هذا الضجيج» فإن قول القائل: «(حسنا، فـ)لِمَ لا تبقى هادئا (إذن)؟» يكون جوابا مناسبا دون أن يكون بالضرورة أيضاطلبا منه أن يبقى هادئا.

ومن المهم أن نشير إلى أنّ تنغيم هذه الجمل حين تقال على سبيل الطلب غير المباشر يختلف غالبا عن تنغيمها حين يقتصر قولها على قوتها الحرفية المضمَّنة في القول، وغالبا ما يكون منوالُ التنغيم المنوالَ المميز للتوجيهيات الحرفية.

الحقيقة 7: حين تُلقى هذه الجمل على سبيل الطلب يبقى لها معناها الحرفي فتقال بهذا المعنى الحرفي وعلى أنّ لها هذا المعنى. وقد وقفت على زعم بعضهم بأنّ لها معانيَ مختلفة «في السياق» عندما تقال على سبيل الطلب، وعندي أنّه زَعْمٌ بيِّنُ الفساد. فمن يقولُ: «أريدُ منك أن تفعل هذا» يعني على سبيل الحقيقة أنّه يريد منك أن تفعله. والمسألة هي أنّه لا يعني ما يقول فحسب بل يعني شيئا آخر أيضا، كما هو شأنُ الكلام غير المباشر دوما. فليس ما يُزادُ في الحالات غير المباشرة معنى إضافيا أو مختلفا للجملة ولكنّه معنى إضافيٌّ للمتكلم. والدليل على أنّه تبقى لهذه الجمل معانيها الحقيقية حين تقال على سبيل الطلب غير المباشر أنّ الجوابات المناسبة لإلقائها على وجه حرفيّ جوابات مناسبة أيضا لإلقائها على سبيل العمل اللغويّ غير المباشر (كما أشرنا إليه في تناولنا للحقيقة 4)، وذلك نحوُ قول القائل:/

أيمكنك أن تناولني الملح؟ [43

لا، آسِف، لا أستطيع، إنّه بعيد هناك على حافّة المائدة

نعم، أستطيع، (ها هو).

الحقيقة 8: مما يترتب على الحقيقة 7 أنّ العمل الحرفي المضمَّن في القول ينجز أيضا حين تُلقى جملة من هذه الجمل بغرض التوجيهيات الأوّليِّ المضمَّن في القول. يُصدر المتكلّم في كل حالة من هذه الحالات توجيها بأن يُلقيَ استفهاما أو خبرا. غير أنّ كونَ قصده الأوّليّ المضمَّن في القول توجيهيا لا يغير حقيقة كونه يُلْقِي استفهاما أو خبرا. ودليلٌ آخرُ على الحقيقة 8 هو أنّ الحكاية اللاحقة للأقوال يمكن أن تَنقُل نقلا أمينا العمل الحرفي المضمَّن في القول.

وعلى هذا فإن قول القائل مثلا: «أريد منك أن تخرجَ الآن يا بلال» يمكن حكايته بقول القائل: «أخبَرَني بأنه يريد مني أن أخرج فخرجت». وكذلك فإن قول القائل: «أيمكنك أن تُدْرِكَ الملح؟» يمكن حكايته بالقول: «سألني عمَّا إذا كنت أستطيع أن أَبْلُغَ الملح». وكذا شأنُ قولِ من قال: «أيمكنك أن تصنع هذا لأجلي يا هشامُ؛ أيمكنك أن تصنع هذا لأجلي ولِأجل سَنِيَّةَ ولأجل الأبناء؟» فإنّه يمكن أن يُحكى بالقول: «سألني عمَّا إذا كنت أستطيع أن أصنع ذلك لأجله ولِأجل سَنِيَّةَ ولأجل الأبناء».

وأنكر بعضهم هذا الرأي أحيانا. وقد وقفت على زعمهم بأنّ الأعمال الحرفية المضمَّنة في القول لا تَسْلمُ من الفساد والتهافت أو أنّها لا «تُبَلَّغُ» حينَ تُستعمل الجملة لإنجاز عمل أولي غير حرفي مضمَّن في القول. أمّا في أمثلتنا فالأعمال الحرفية المضمَّنة في القول تُبَلَّغُ دائما، ويعروها الفساد والتهافت أحيانا، لا في مطلق الأمروعمومه. فمن ذلك أن قول القائل: «أيمكنك أن تدرك الملح؟» على سبيل العمل اللغويّ غير المباشر يجوز أن يكون فاسدا متهافتا من قِبَل أنّ المتكلّم م قد يكون عارفا بالجواب مسبقا. ولكن حتى هذه الصورةُ ليست **بالضرورة** فاسدة متهافتة. (تأمل مثلا قولهم: «أيمكنك أن تعطيني صرف دينار؟»). وحتى عندما يكون القول الحرفي فاسدا فإن العمل اللغويّ غير المباشر لا يتوقف على فساده.

تفسير باعتماد نظرية الأعمال اللّغويّة

[44] إن الفرق بين المثال المتعلق بعرض/ الذهاب إلى السينما وسائر الأمثلة الأخرى هو أن الأمثلة الأخرى مطردة. وما نحتاج إليه، من ثم، إنّما هو وصف مثال على نحو يبين كفاية الجهاز المستعمل في المثال الأول لتفسير سائر الأمثلة المذكورة وتفسيرطابع الاطراد فيها أيضا.

وعندي أنّ نظرية الأعمال اللّغويّة تمكننا من تقديم تفسير بسيط للكيفية التي يمكن أن تستعمل بها هذه الجمل التي لها قوة مضمَّنة في القول هي جزء من معناها، لإنجاز عمل له قوة مختلفة مضمَّنة في القول. ولكل نوع من الأعمال المضمَّنة في القول جملة من الشروط الضرورية لإنجاز العمل إنجازا ناجحا موفقا. وسأقدم لبيان ذلك شروط نوعين من الأعمال يقعان تحت جنسَيْ التوجيهيات والوعديات (سورل، 1969 /2015: الفصل 3).

وتُبَيِّنُ المقارنة بين قائمة شروطِ نجاح الأعمال المضمَّنة في القول من صنف التوجيهيات وبين قائمتنا في أنواع الجمل المستعملة لتحقيق توجيهيات غير مباشرة أنَّ المجموعات 1ـ6 من هذه الأنواع يمكن اختزالها في أنواع ثلاثة هي: ما له علاقة بشروط النجاح المتعلقة بتحقيق العمل التوجيهي المضمَّن في القول، وما له علاقة بدواعي[1] إنجاز العمل، وما يُضَمِّنُ عنصرا في عنصر آخر. وعلى هذا

1 – راعينا في ترجمة reasons بالـ«دواعي» التفريقَ الشائع في فلسفة العمل التحليلية بين الداعي reason (أو الباعث motive) وبين السبب cause، وهو تفريق ينسب إلى فيتغنشتاين ويتناوله على سبيل المثال مقال دونالد ديفدسن Donald Davdison الموسوم بـ«الأعمال والدواعي والأسباب» « Actions, reasons and causes » (اطلب Davidson, 1980 / 2002, 3–19). والفرق بينهما إجمالا أن الداعيَ في علاقته بالعمل داخلي نفسي تصوري منطقي يتعلق بحالة من أحوال النفس التي يسميها الفلاسفة مواقف قضوية كالقصد والإرادة والرغبة والاعتقاد؛ وأنّ السبب في علاقته بالحدث خارجي ملاحَظ موضوعي تجريبي وذلك من قبيل علاقة تسخين الماء بتبخره أو رمي الحجر بانكسار الزجاج اطلب (على سبيل المثال / Engel, in Davidson 1980 1993, IX– XV). ويؤيد هذا التمييز قول لاينز في كلامه على ما يسميه ذواتا من الدرجة الثالثة: إنها «يمكن أن تكون دواعي لا أسبابا» (Lyons, 1977, p. 445). ولئن كان سورل يرى، خلافا لكثيرين من فلاسفة العمل، أن الدواعي يمكن أن تكون أسبابا فإن ذلك لا يعفينا من ضرورة الفصل بين الأمرين في اللفظ وإلا لعسُر علينا ترجمة قوله التالي مثلا: « Here the «because» clause does not give a reason or a cause for its being the case that he is home », (Searle, 1979, p. 168).

واستعمال ألفاظ «الداعي» و«الداعية» و«الباعث» في المواقف القضوية التي تمثل الأشكال الأساسية

لمّا كانت قدرة س على إنجاز ع (المجموعة 1) شرطا تمهيديا، وكانت رغبةُ م في أن ينجز س العملَ ع (المجموعة 2) شرطَ الإخلاص، وكان إسنادُ ع إلى س (المجموعة 3) شرطَ المضمون القضوي، فإن كلَّ المجموعات 1ـ3 تتعلق بشروط النجاح في/ الأعمال التوجيهية المضمَّنة في القول. ولما كانت إرادةُ فعلِ شيء هي أفضلُ الدواعي التي تدعو إلى فِعْلِه وأَمْثَلُها فإن المجموعة 4 تماثل المجموعة 5 لتعلقهما كلتيهما بدواعي فعل ع. وليست المجموعة 6 قسما خاصا إلا من باب التجوُّز والتسمُّح من قِبَلِ أن عناصرها إمّا أفعال إنشائية وإمّا مضمَّنة بعدُ في الصنفين الآخرين أي شروط النجاح والدواعي. [45]

	التوجيهيات (الطلب)	الوعديات (الوعد)
الشرط التمهيدي	س قادر على إنجاز ع	م قادر على إنجاز ع يريد س من م أن ينجز ع
شرط الإخلاص	يريد م من س أن يفعل ع	ينوي م فعل ع
شرط المضمون القضوي	يسند م إلى س العمل ع في المستقبل	يسند م إلى م العمل ع في المستقبل
الشرط الأساسي	يُعَدُّ سعيا من م إلى حمل س على فعل ع	يُعَدُّ التزاما من م بفعل ع

للقصدية متواتر في التراث، ومما جاء في ذلك قول الكفوي في الكليات (650): «وَاخْتلف الْعُقَلَاء فِي أَن الْحَالة الَّتِي تظهر في قلبنا قبل أَن نَفْعل شَيْئا أَو نتركه حَتَّى تَقْتَضِي الْفِعْل أَو التّرْك مَا هِيَ؟ فَقَالَ قوم من محققي الْمُعْتَزلَـة: إِنَّهَا هِيَ الداعية، وَمن النَّاس من قَالَ: الْمَيل والإرادة حَالَة زَائِدَة على هَذِه الداعية»؛ وقول التهانوي في الكشاف (132، I): «وعند بعضهم الاعتقاد أو الظنّ هو المسمّى بالداعية»؛ وقول الرازي في بعض رسائله (ص: 40): «وذلك أنّ اللذّة إنّما تكون إذًا نَيْلة بمقدار بلاغ ألم المؤذي الباعث عليها الداعي إليها، ومَن ملك شيئا وقدر عليه ضعف فيه هذا الباعث الداعي وهدأ وسكن سريعاً» [المترجم].

فإذا تناسينا إلى حينٍ الحالات التي يتضمَّنُ فيها عنصر عنصرا آخر، ونظرنا في قائماتنا ومجموعات الشروط التي وضعناها لاحت التعميمات التالية للعيان على نحو طبيعي:

التعميم 1: يمكن للمتكلم م أن ينجز طلبا غير مباشر (أو غيره من التوجيهيات) إما بالاستفهام عن حصول شرط تمهيدي يتعلق بقدرة السّامع س على فعل العملع وإما بتقرير ذلك.

التعميم 2: يمكن لـ م أن يحقق توجيها غير مباشر إما بالاستفهام عن حصول شرط المضمون القضوي وإمّا بتقرير ذلك.

التعميم 3: يمكن لـ م أن يحقق توجيها غير مباشر بتقرير حصول شرط الإخلاص، ولا يكون ذلك بالاستفهام عن حصوله أو لا.

التعميم 4: يمكن لـ م أن يحقق توجيها غير مباشر إمّا بتقرير وجود دواع قوية أو عالية إلى فعل ع وإما بالاستفهام عن ذلك إلا إذا كان الداعي أن س يريد فعل ع أو يرغب في فعله إلخ.، وفي هذه الحالة لا يسعه إلا أن يستفهم هل يريد س فعل ع أو يرغب في فعله إلخ.؟

وما يفسر طابع الاطراد في العلاقة بين الجمل في المجموعات 1ـ6 والقسم التوجيهي للأعمال المضمَّنة في القول إنّما هو وجود هذه التعميمات. وأنت ترى أن هذه تعميماتٌ لا قواعدُ. فقواعد الأعمال اللّغويّة (أو بعضها) قد ذكرناه فيما تقدم من قائمة الشروط. فمن قواعد قسم الأعمال اللّغويّة التوجيهي، على سبيل المثال، أن يكون التوجيه فاسدا إذا لم يكن السّامع قادرا على إنجاز العمل، بيد أنّه ليس من قواعد الأعمال اللّغويّة أو المحادثة، يقينا، أن يكون المرء قادرا على إنجاز توجيه بالاستفهام عن الشرط التمهيدي أحاصل هو أم لا؟ والمهمة النظرية هي بيان الكيفية التي يكون بها هذا التعميم مترتبا على القاعدة، وكذلك على بعض المعلومات الأخرى أي المعلومات الخلفية الواقعية وعلى المبادئ العامة للمحادثة.

ومهمتنا التالية هي السعي إلى وصف مثال من الطلب غير المباشر وصفا له، في الأقل، نفس درجة التحذلق الذي توخيناه في وصفنا لرفض العرض. ولننظر في/ أبسط أنواع الحالات: يقول **ش** لـ**ص** وهما جالسان إلى مائدة العَشاء: «هل [46]

يمكنُك أن تُناولني الملح؟» على سبيل الطلب من **ص** أن يناوله الملح. فكيف يعرف **ص** أن **ش** يطلُبُ منه أن يناوله الملح، وأنه لا يقتصر على مجرد سؤاله عن قدرته على مناولته الملح؟ وأنت ترى أنّه ما كلُّ كلام يصلح لأن يكون طلبا لمناولة الملح. وعلى هذا لو قال **ش**: «يتألف الملح من كلوريد الصوديوم» أو قال: «يُستخرَج الملح من شط الجريد»، دون سابق تواطؤ واتفاق مخصوصين، فمن المستبعد جدا أن يحمِلَ **ص** أيّا من هذين القولين على محمل طلب مناولةِ الملح. وأنت ترى، فضلا عن ذلك، أنّه لا يلزم **ص**، في مقام المحادثة العادية، أن يمضي في أيِّ عملية استدلال واعية لاستخلاص النتيجة التي مُفادها أن قول القائل: «هل يمكنك أن تناولني الملح؟» طلب لمناولة الملح، فهو لا يزيد عن فهمه على أنّه طلب. وربما كانت هذه الحقيقة من أقوى الدواعي الحاملة على القول بنتيجة فاسدة مؤدّاها أنّه لا بدّ، في وجه من الوجوه، أن تكون لهذه الأمثلة قوة طلبية هي جزء من معناها أو أنّها «ملتبسة في السياق» أو ما جرى هذا المجرى. وما يلزمنا فعله هو تقديم تفسير موافق لجميع الحقائق 1ـ8 على ألا نقع في خطأ تقنين قوى طلبية مضمرة أو مسلّمات المحادثة. ويمكن أن تجري إعادة بناء هيكل المراحل الضرورية لـ**ص**، حتى يستخلص النتيجة من القول، على هذا النحو تقريبا:

المرحلة 1: سألني ص[1] عمّا إذا كانت لي القدرة على مناولته الملح (واقعةٌ محادثة).

المرحلة 2: أفترض أنّه يتعاون في المحادثة وأن لقوله من ثم غاية ما أو غرضا ما (مبادئ التعاون في المحادثة).

المرحلة 3: ليس إطار المحادثة على صورة تُبِينُ عن عناية نظرية بقدرتي على مناولة الملح (معلومات خلفية متعلقة بالوقائع).

المرحلة 4: زد على ذلك أنّه من الراجح أنّه يعرف مسبقا أن الجواب عن الاستفهام هو بِنَعَمْ (معلومات خلفية متعلقة بالوقائع). (وتيسر هذه المرحلة الانتقال إلى المرحلة 5 ولكنها ليست أساسية).

---

1 – وقع المؤلف في السهو، وكان ينبغي أن يقول: «سألني **ش**» لأن **ش** هو السائل كما مر في التمهيد لوصف مثال الطلب غير المباشر وكما يظهر من المرحلة 7 فيما يأتي. ذلك أن المراحل العشر المحللة تتعلق بالاستدلال الذي يجريه ص حتى يصل إلى أنَّ ش يطلب منه أن يناوله الملح انطلاقا من سؤال **ش** إياه عن قدرته على مناولته الملح [المترجم].

المرحلة 5: فالراجح من ثم أن قوله ليس مجرد استفهام. والأرجح أن له غرضا ما مضمرا مضمنا في القول (استنتاج من المراحل 1 و2 و3 و4). فما عساه يكون؟

[47] **المرحلة 6:** من الشروط التمهيدية لأي عمل توجيهي مضمَّن في القول/ قدرةُ س على إنجاز العمل المسند في شرط المضمون القضوي (نظرية الأعمال اللّغويّة).

المرحلة 7: وعلى هذا فقد سألني **ش** سؤالا يلزم من الجواب عنه بالإيجاب أنَّ الشرط التمهيدي لطلبه مني مناولته الملح شرط مستوفًى (استنتاج من المرحلتين 1 و6).

المرحلة 8: نحن الآن نتعشى، ومن عادة الناس استعمال الملح في العشاء، يناوله بعضهم لبعض ويسعى بعضهم إلى حمل البعض الآخر على مناولته إياه، إلخ. (معلومات خلفية).

المرحلة 9: لقد ألمع إذن إلى استيفاء شرط تمهيدي للطلب تُرجِّح شروط الامتثال له ترجيحا قويا أنّه إنّما يريد مني أن أنجزه (استنتاج من المرحلتين 7 و8).

المرحلة 10: ومن ثم، ونظرا إلى عدم وجود أي غرض آخر مرجح مضمَّن في القول، فأغلب الظن أنّه يطلُبُ مني أن أناوله الملح (استنتاج من المرحلتين 5 و9).

والفرضية المقدمة في هذا الباب هي أن جميع الأمثلة يمكن أن تحلل على نحو متشابه. والسبب في أنّه يمكنني أن أسألك مناولتي الملح، حسب هذا التحليل، بقولي: «هل يمكنُك أن تُناولني الملح؟» وليس بقولي: «يتألف الملح من كلوريد الصوديوم» أو«يُستخرَج الملح من شط الجريد» هو أن قدرتك على مناولتي الملح شرط تمهيدي لطلب مناولة الملح منك على نحو لا تكون معه الجملتان الأخريان من طلب مناولة الملح بسبيل. غير أنّه من البين أن الجواب ليس كافيا في نفسه لأنّه ما كلُّ سؤال عن قدرتك طلب. ومن ثم يحتاج السّامع إلى طريقة يعرف بها متى يكون القول مجرد استفهام عن قدرته، ومتى يكون طلبا يُلقى بواسطة سؤاله عن قدرته. ومبادئ المحادثة العامة (وكذلك المعلومات الخلفية المتعلقة بالوقائع) إنّما تدخل في الاعتبار في هذا الموطن.

والسِّمتان الخطيرتان، في رأيي على كل حال، هما: أولا، خطة لبيان وجود غرض مضمر مضمَّن في القول وراء الغرض المضمَّن في القول الذي يشتمل عليه معنى الجملة؛ وثانيا: أدوات لتَبيُّن الغرض المضمر المضمَّن في القول ما هو؟ وتُبيِّنُ السمة الأولى بمبادئ المحادثة العاملة في معلومات السّامع

[48] والمتكلم؛ وتُشتق السمة الثانية/ من نظرية الأعمال اللّغويّة وكذلك من المعلومات الخلفية. وتُفسَّرُ التعميماتُ بأنَّ كل واحدة منهما تُشير إلى خطة يمكن بها للسامع أن يتبين كيف يختلف الغرض الأوّليّ المضمَّن في القول عن الغرض الثانوي المضمَّن في القول.

والباعث الأهم ـ وإن لم يكن الباعث الوحيد ـ على استعمال هذه الصيغ غير المباشرة إنّما هو التأدب. وأنت ترى في المثال الذي ذكرناه منذ قليل أن صيغة «هل يمكنك» صيغة تأدب من وجهين في الأقل. أولهما أن **ش** لا يَدَّعي معرفة قدرة **ص** خلافا لمّا يكون عليه الحال لو ألقى جملة أمر؛ وثانيهما أن الصيغة تترك لـ **ص** ـ أو، في الأقل، يبدو أنّها تترك له ـ أن يختار الرفض لأن الاستفهام الذي يجاب عنه بنعم أو بلا يجوز فيه الجواب بـ**لا**. فمن ثم يمكن أن يُظهَر الامتثال في مظهر الفعل الاختياري لا في مظهر طاعة الأمر[1].

بعض المشكلات

من المهمّ أن أؤكد أنّي لم أبرهن بأي وجه من الوجوه على الدعوى التي ادعيتها في هذا الباب، ولم أزد حتى الآن على اقتراح منوال تحليل موافق للوقائع. وبتقدير أنّه يمكن أن تُتَبيّن نجاعةُ هذا المنوال في التحليل في حالات أخرى كثيرة فإن مشكلات عديدة تظل قائمة:

المشكلة1: إن المعضلة الوحيدة في التحليل الذي ذكرناه منذ قليل إنّما هي هذه: إذا كانت الآلياتُ التي تُقْصَدُ بها الأعمالُ اللّغويّةُ غيرُ المباشرة وتُفهَمُ، على ما ذهبت إليه، آلياتٍ عامّةً كلَّ العموم ـ لها صلة بنظرية الأعمال اللّغويّة ومبادئ التعاون في المحادثة والمعلومات الخلفية المشتركة ـ وكانت غيرَ مقيَّدة بأي شكل إعرابي مخصوص، فلِمَ كان بعض الأشكال الإعرابية أنجع من البعض الآخر في العمل؟ ولِمَ جاز أن أطلب منك فعل شيء بقولي: «أيمكنك أن تناولني ذلك الكتاب عَلى الرَّفِّ الأعلى؟» ولم يجز ذلك، أو لم يكن سائغا مأنوسا، بقولي: «أحقّا أنت الآن قادر على أن تناولني ذلك الكتاب على الرَّفِّ الأعلى؟»/

1 – أنا مدين لدوروتيا فرانك Dorothea Franck بتحليل هذه المسألة.

[49] ومن البين أنّه يوجد فرق في الطاقة الكامنة في العمل غير المباشر المضمَّن في القول حتى في أزواج من قبيل:

أتريد فعل ع؟

أترغب في فعل ع؟

و:

أيمكنك فعل ع؟

هل أنت قادر على فعل ع؟

فأنت ترى مثلا أن قبول الفرد الأول من كل زوج لعبارة «من فضلك» أيسر من قبول الثاني. ومع التسليم بأنه لا فردَ من هذين الزوجين مرادف للآخر مرادفة تامة، وبأن جميع هذه الجمل تستعمل استعمالا ما على سبيل الطلب غير المباشر، فإنّه يبقى من الأهمية بمكان أن نفسر الفروق في طاقتها الكامنة في العمل غير المباشر المضمَّن في القول. فكيف جاز، في حاصل الأمر، أن يجري بعض الجمل مجرى الصيغ القياسية المطردة في الطلب مع أنّها ليست البابَ في الطلب؟

إليك الطرفَ الأوّلَ من الجواب: لا جَرَم أن نظرية الأعمال اللّغويّة ومبادئ التعاون في المحادثة تقدم إطارا يمكن أن تُقصَد فيه الأعمال غير المباشرة المضمَّنة في القول وتُفهَم. غير أن بعض الصيغ في هذا الإطار تنزَعُ إلى الرسوخ رسوخَ الوضع الأول على أنّها الصيغ القياسية المطردة للأعمال اللّغويّة غير المباشرة، فتكتسبُ استعمالات وضعية باعتبارها، مثلا، صيغَ تأدُّبٍ مستعملة في الطلب، مع بقاء معانيها الحرفية.

ولا خلاف اليوم، على ما أرجوه، في وجوب التمييز بين المعنى والاستعمال، غير أن الناس أقل إجماعا على إمكان وجود مواضعاتِ استعمالٍ ليست مواضعاتِ معنًى. وما أذهبُ إليه هو أنَّ «هل تستطيعُ» و«أيمكنُك» و«أريدُ منك أن» وصيغٌ أخرى كثيرة هي طرقٌ معهودة متعارفة في الطلب (فمن هذا الوجه ليس من الغلط أن نقولَ إنّها مسكوكات)، غيرِ أنّه ليس لها مع ذلك معنى الأمر (ومن هذا الوجه يكون من الغلط أن نقولَ إنّها مسكوكات). والتأدب هو

أبرز البواعث إلى عدم المباشرة في الطلب، وتنزَع بعضُ الصيغ نزوعا طبيعيا إلى أن تصبح الطرق المؤدَّبة المتواضع عليها في إنجاز الطلب غير المباشر.

[50] فإن صح هذا التفسير فقد يكون في وجه من الوجوه سبيلا إلى/ تعليل الفروق في الصيغ اللّغويّة غير المباشرة بين لسان وآخر. وليست الآليات خاصة بهذا اللسان أو ذاك، ومع ذلك فإن الصيغ القياسية في لسان من الألسنة لا تحتفظ دائما بالطاقة الكامنة في العمل اللغويّ غير المباشر عندما تترجم من لسان إلى آخر. وعلى هذا يجري قولك: «هل يمكنك أن تناولني ذلك الكتاب؟» مجرى الطلب غير المباشر في العربية ولكن ترجمته إلى التشيكية «Můžete mi podat tu Knížku?» تبدو شديدة الغرابة إذا قيلت على سبيل الطلب في التشيكية.

أمّا الطرف الثاني من الجواب فهو هذا: لا بد للجملة أن تكون بادئ ذي بدء قياسا مطردا حتى يقوى ترشُّحُها لأن تقال على سبيل العمل اللغويّ غير المباشر. ذلك أنّه من اليسير كل اليسر تصورُ ملابسات يُلقى فيها قولنا: «أقادر أنت على بلوغ ذلك الكتاب على الرَّف الأعلى؟» على سبيل الطلب. ولكن من بالغ العسر تصور حالات يمكن أن يستعمل فيها قولك: «أحقّا أنت الآن قادر على بلوغ ذلك الكتاب على الرَّفِّ الأعلى؟» ذلك الاستعمال. فما العلة في هذا؟

أظنّ أنّ تفسير هذه الحقيقة قد يُردُّ إلى حكمة أخرى من حكم المحادثة لها صلة بالكلام على سبيل القياس المطرد. والغالب أن المتكلّم إذا تكلم بما يخالف القياس المطردقدَّر السّامعون أنّه لا بُدَّ من داع مخصوص يحمله على ذلك، ومن ثم تُعطَّلُ افتراضات كثيرة تتعلق بالكلام العادي. وعلى هذا إذا تكلم متكلم بالوحشي المهجورفقال: «ما لكم تَكَأْكَأْتُم عليَّ تكأكؤكم على ذي جِنَّة؟» فالغالب على الظنِّ أنّ السّامعين لن يجيبوه إجابتهم عن قوله: «ما لكم اجتمعتم حولي اجتماعكم حول مجنون؟»

وفضلا عن الحِكَم التي اقترحها غرايس يبدو أنّه توجد حكمة أخرى من حكم المحادثة يمكن التعبير عنها على هذا النحو: «تكلم على سبيل القياس

المطرد ما لم يدع داعٍ مخصوص إلى خلاف ذلك»[1]. ولهذا السبب يُعَطَّلُ جانب كبير من افتراضات المحادثة العادية التي يقوم عليها إمكان الأعمال اللّغويّة غير المباشرة في الحالات التي لا تكون قياسا مطردا.

فمن ثم يكون الجواب عن المشكلة 1 من شقين. ذلك أنّه لا بد للجملة أن تكون قياسا مطردا حتى يحصل أدنى ما يقوى به ترشحها لأن تستعمل على سبيل العمل اللغويّ غير المباشر. غير أن بعض الصيغ في قسم الجمل التي هي قياس مطرد ينزع إلى الرسوخ باعتباره أدوات معهودة متعارفة لأداء الأعمال اللّغويّة غير المباشرة. وتستعمل بعض الصيغ بالوضع على سبيل الطلب المتأدب في حالة/ التوجيهيات التي يكون فيها التأدب الباعث الرئيسي على استعمال الصيغ غير [51] المباشرة. أمّا أنواع الصيغ المنتقاة فالغالبُ على الظن أن تختلف من لسان إلى آخر.

المشكلة 2: لِـمَ لا يوجدُ تناظر بين شرط الإخلاص والشروط الأخرى بحيث يمكن للمرء أن ينجز طلبا غير مباشر بالاقتصار على تقرير استيفاء شرط الإخلاص لا بالاستفهام عنه، في حين أنّه يمكنه أن ينجز توجيهيات غير مباشرة إمّا بتقرير استيفاء المضمون القضوي والشروط التمهيدية وإمّا بالاستفهام عنها؟

وعلى هذا فإن قولك: «أريد منك أن تصنع هذا» يجوز أن يكون طلبا، وليس كذلك قولك: «هل أريد منك أن تصنع هذا؟» فالأول يقبل عبارة «من فضلك» أما الثاني فلا. ويحصل لا تناظر شبيه بهذا في حالة الدواعي، فقولك: «أتريد أن تتركنا وحدنا؟» يجوز أن يكون طلبا، وليس كذلك قولك: «تريد أن تتركنا وحدنا»[2]. وهنا أيضا يقبل الأول عبارة «من فضلك» أما الثاني فلا. فما السبيلُ إلى تفسير هذه الحقائق؟

والجواب في رأيي أنّه من الغريب في الملابسات العادية أن نسأل غيرنا عن أحوالنا النفسية الأوّليّة الخاصة بنا، ومن الغريب أيضا الإخبار عن أحوال الغير

1 - يمكن اعتبار هذه الحكمة أيضا توسيعا لحكمة الكيف عند غرايس.

2 - أثبت المصنف في هذا الموضع هامشا يناسب القول الإنكليزي الأصلي «You want to leave us alone» وترجمته: «لا يصدق هذا الرأي على معنى من معاني want أي «أراد» سابقٍ من جهة أصول الكلمات، وهو معنى «احتاج»» [المترجم].

النفسية الأوّليّة عند مخاطبتهم. ولما كنتَ لا تقف في العادة موقفا يضاهي موقفي للإخبارعما أريده وأعتقده وأنويه وما جرى هذا المجرى، ولما كنتُ لا أقف عادة موقفا يضاهي موقفك للإخبار عما تريده وتعتقده وتنويه وما إلى ذلك، فإنّه من الغريب في الأكثر الأعم أن أسألك عن أحوالي أو أن أخبرك عن أحوالك. وسنقف قريبا على أن عدم التناظر هذا يتعدى إلى الإنجاز غير المباشر لأنواع أخرى من الأعمال اللّغويّة.

المشكلة 3: هذا الباب وإن لم يقصد به أن يتعلق بالصيغ الإعرابية في الإنكليزية فإن لبعض الجمل في قائماتنا من الأهمية ما يجعلها تستحق تعليقا خاصا. وحتى لو تبين أن هذه الحالات الخاصة مسكوكات طلبية حقّا وذلك نحو: «ما قولك في ...؟» فإن هذا لا يغير شيئامن مُجْمَل وجوه استدلالي؛ فهولا [52] يزيد عن نقل بعض/ الأمثلة من قسم الأعمال اللّغويّة غير المباشرة إلى قسم المسكوكات الطلبية.

ومن الصيغ اللافتة للنظر «لِمَ لا مع فِعْل»[1] كما في قولك: «لم لا نتوقف هنا؟» فلهذه الصيغة كثير منَ القيود الإعرابية التي للجمل الطلبية، خلافا لصيغة «لم لا تفعل؟»[2] فمن ذلك أنّها تتطلب فعلا إراديا. وعلى هذا لا يجوز أن تقول: «*لم لا تشبه جدتك؟ إلا إذا اعتقدت أن المرْء يمكن أن يشبه غيرَه على سبيل العمل الإرادي، على حين أنّه يجوز لك أن تقول: «لم لا تقلد جدتك؟» زد على ذلك أن هذه الصيغة تتطلب، على غرار جمل الأمر، ضميرا منعكسا عندما يكون لها ضمير مخاطب يقع موقعا لمفعول به كما في قولك: «لِـمَ لا تغسل نفسَك؟»[3] فهل تدل هذه الحقائق على أنّ صيغة «لِـمَ لا ... ؟» (وصيغ «لِـمَ ... ؟») طلبية في معناها؟ لا أظنّ ذلك؟ والطريقة التي يجري بها قولنا «لِـمَ لا؟» في تحليلي هي هذه: «يتحدى المتكلّم م بسؤاله «لم لا نتوقف هنا؟»، على سبيل اقتراح التوقف في ذلك الموضع، السّامعَ س إلى أن يذكر الدواعي

why not plus verb - 1

Why don't you ? - 2

3 - رغم أن العربية تؤثر التعبير عن الانعكاس في مثل هذا السياق بتاء الزيادة من صيغة افتعل كما في «اغتسل»، فإن عبارة «غسل نفسه» ـ وما تصرف منها ـ مستعملة أيضا. ومصداقها ما جاء في شرح **ديوان الحماسة** للمرزوقي(160)، وهو قوله: «فكنَّ يغسلن أنفُسهن وثيابهن ويتطهرن آمناتٍ» [المترجم].

إلى ترك فعل ما بناء على افتراض ضمني مُفادُه أن انتفاء الدواعي إلى ترك فعل ما هو في نفسه داع إلى فعله، ويكون اقتراح فعله حينئذ إنجازا غير مباشر موافقا للتعميم القائل بأن الإلماع إلى داع إلى فعل شيء هو سبيل إلى إصدار توجيه غير مباشر إلى فعله. وتعضد هذا التحليل حقائق عدّة أولها أنّه يمكن أن تُلقى هذه الصيغة إلقاء حرفيّا فلا تقال على سبيل العرض، على نحو ما وقفنا عليه فيما تقدم؛ وثانيها أنّه قد يجاب عن العرض بجواب يناسب الإلقاء الحرفي كأن يقال مثلا: «حسنا، توجد عدة دواع لعدم التوقف هنا. أولا ... »، وثالثها أنّه يمكن حكايةُ قول من هذه الأقوال دون نقل أيِّ قوًى توجيهية مضمَّنة في القول، وذلك نحو قول القائل: «سألني لم كان ينبغي ألا نتوقف هناك»[1]. ووُرود «ينبغي»[2] أو «يجب»[3] العمليتين (لا «ينبغي» أو «يجب» النظريتين[4]) ههنا كاف في لزوم فعل إرادي.

وثمّة أمثلة أخرى مُشكلةٌ مصدرها مجيءُ «يريد»[5] و«يستطيع»[6] في الأعمال اللّغويّة غير المباشرة. فلتنظر على سبيل المثال في القولين «أتريدُ أن تناولني الملح؟»[7] و«أتستطيعُ أن تناولني ذلك الكتاب؟»[8] فليس من اليسير أن تحلِّل هاتين الصيغتين وأن تصف على وجه الدقة كيفية اختلافهما في المعنى عن «هل لك أن تناولني الملح؟»[9] و«هل تقدرعلى/ أن تناولني ذلك الكتاب؟»[10] [53]
فمن أين لنا مثلا ما يُسمَّى بالمركب بـ«لو» الذي يقال لنا أحيانا إن الاستعمال الشرطي لهذه العبارات يتطلبه؟ فهَبْنا حملنا المُرَكَّب بـ«لو» على معنى «لو

1 – He asked me why we shouldn't stop there.
2 – should
3 – ought
4 – العملية تفيد الضرورة والوجوب والإلزام المعنوي، والنظرية تفيد التوقع والرجحان [المترجم].
5 – would
6 – could
7 – Would you pass me the salt?
8 – Could you hand me that book?
9 – Will you pass me the salt?
10 – Can you hand me that book?

سألتُك فِعل ذلك»، فعلى هذا يكون قولك: «أتريدُ أن تناولني الملح؟» اختصارا لقولك: «أتريدُ أن تناولني الملح لوسألتك أن تناولنيه؟»

وهذه المقاربة منشأ لإشكالين في الأقل، أولهما أنّها لا تبدو مُتَّجهة البتّة في «يستطيع» من قِبَل أنَّ قدراتك وإمكاناتك لا تتوقف على ما أُطلب منك فعله، وثانيهما أنّها لا تفي بالغرض حتى بالنسبة إلى «يريد» من جهةِ أنّه ليس لقولك: «أتريدُ أن تناولني الملح إن سألتك أن تناولنيه؟» نفسُ طاقة العمل غير المباشر المضمَّن في القول الكامنة التي يحملها مجرَّدُ قولك: «أتريدُ أن تناولني الملح؟» فمن البيِّن أنّ لكلتا الصيغتين استعمالا على سبيل التوجيه غير المباشر، ولكن من البين أيضا أنّهما غير متكافئتين. زد على ذلك أن الحالات التي يكون فيها لصيغتي «يريد» و«يستطيع» الاستفهاميتين حقّا استعمال مباشر تبدو مختلفة تمام الاختلاف عن الحالات التي نظرنا فيها وذلك نحو قولك: «أتريد التصويت لمرشح الحزب الديموقراطي؟» أو «أتستطيع أن تتزوج متطرِّفة؟» ولتلاحظ على سبيل المثال أن الجواب المناسب عن أحد هذين القولين يجوز أن يكون مثلا: «ما هي شروط ذلك؟» أو«بحسَب الظروف». غير أن هذين الجوابين لا يناسبان قولك: «أتريدُ أن تناولني الملَح؟» إلا مع التكلف والتعسف، وذلك فيما مرَّ بنا من مشهد عاديّ لمائدة العشاء.

ويبدو أنَّ «يستطيع» قابلة للتحليل بالنظر إلى «يريد» مع الإمكان أو القدرة. وعلى هذا يكون معنى قولك: «أتستطيع أن تتزوج متطرفة؟» قريبا من معنى «أيكون في إمكانك أن تتزوج متطرفة؟» وتحلل «يريد» تقليديا، شأنها في ذلك شأن «يروم»[1]، إما على أنّها تفيد الإرادة أو الرغبة وإمّا على أنّها فعل ناقص دال على الاستقبال.

ويبدو الإشكال في معاملة هذه الصيغ صورة من الإشكال العام المتعلق بطبيعة الشرط، ولا يدل بالضرورة على وجود أي معنى طلبي. ولو كان لزاما علينا أن نسلم بأن لـ«يريد» و«يستطيع» معنى طلبيا لكنا مجبرين أيضا، فيما يبدو، على التسليم بأن لهما معنى الوعديات كذلك من قِبَل أن قولك: «هل أستطيع مساعدتك؟» وقولك: «أتريدُ مزيدا من الخمر؟» كلاهما عرْض

1 – will

في المعهود المتعارف. وعندي أنَّ هذه النتيجة غير مقبولة إذ أنّه يلزمُ منها تكثيرٌ
[54] للمعاني لا حاجة بنا إليه، وهي تنقُضُ مبدأ موسى أوكام[1]/ المتعلق بالتصورات.
فمن باب الاقتصاد التسليم بأنّ «يستطيع» و«يريد» من مُتَّحِد المعنى في قولك:
«أتستطيع أن تناولني الملح؟» و«هل أستطيع مساعدتك؟» و«هل تريد أن
تُكفَّ عن إحداث هذا الضجيج؟» و«أتريدُ مزيدا من الخمر؟». بيد أن تحليل
هذه الصيغ تحليلا يفي بالغرض حقّا يتوقف على تحليل الشرط تحليلا كافيا
شافيا. وأجود تحاليل صيغ الطلب غير المباشر وأقواها أنَّ المركب بـ«إن»
المحذوف هو «إن تفضلت» أو «إن شئت» الدالتان على التأدب.

توسيع التحليل

أودّ ختم هذا الباب ببيان أنَّ ما اقتُرح فيه من مقاربة عامة يَجري على ضروب
أخرى من الاستعمال غير المباشر زيادة على مجرد التوجيهيات. والأمثلة الواضحة
التي كثيرا ما يُستشهد بها في الأدبيات تُقدِّمها شروط الإخلاص. ويمكن
للمرء في الأكثر الأعمّ إنجازُ أيِّ عمل مضمَّن في القول بتقرير استيفاء شرط
الإخلاص في ذلك العمل (لا بالاستفهام عنه). وعلى هذا تجد مثلا:

أنا آسف لأنّي فعلت ذلك (**اعتذار**).
أظنّ/أعتقد أنّه في الغرفة المجاورة (**تقرير**).
أنا في غاية السرور بفوزك (**تهنئة**).
أنوي أن أسعى جاهدا في المرة القادمة أيها المدرب (**وعد**).
أنا شاكر فضلك على مساعدتك (**شكر**).

غير أنّي أظنّ أنَّ أغنى مخزون للأمثلة من غير التوجيهيات هو مخزون تقدمه
الوعديات، وتُظهِرُ دراسة أمثلة الجمل المستعملة لإنجاز الوعديات غير المباشرة
(لا سيّما العرض والوعد) تقريبا نفس المناويل التي وجدناها عند دراسة
التوجيهيات. فلتنظر في هذه الجمل التي يمكن أن تقال كل واحدة منها
لإنجاز عرض غير مباشر (أو وعد في بعض الأحوال).

1 - اطلب ص. 71 ، هـ 1 فيما تقدم [المترجم].

I - جمل تتعلق بالشروط التمهيدية:

أ - أنَّ م قادر على إنجاز العمل:
أيمكنني مساعدتك؟
يمكنني أن أصنع لك ذلك
يمكنني أن أحصل لك على ذلك
هل أستطيع أن أمدّ لك يد المساعدة؟/

[55] ب - أن يريد س من م إنجاز العمل:
أترغب في المساعدة؟
أتريدين أن أنصرف الآن يا سلمى؟
ألا تريد أن أجلب لك المزيد عندما آتي في المرة القادمة؟
أكنت تفضل لو أنني جئت يوم الثلاثاء؟

II - جمل تتعلق بشرط الإخلاص:

أنوي أن أصنع لك ذلك
أعتزم أن أصْلحه لك الأسبوع القادم.

III - جمل تتعلق بشرط المضمون القضوي:

سأصنع لك ذلك
سأعطيك إياه عندما تزورنا في المرة القادمة.
هل أعطيك المال الآن؟

IV - جمل تتعلق برغبة المتكلّم م أو باستعداده لفعل العمل ع:

أريد أن أساعدك ما استطعت إلى ذلك سبيلا
أنا مستعد لصنع ذلك (إن شئت).

V - جمل تتعلق بدواع (أخرى) إلى أن يفعل المتكلّم م العمل ع:

أظنّ أنّه من الأفضل أن أتركك وحدك
أليس من الأفضل أن أساعدك بعض المساعدة؟
تحتاجين إلى مساعدتي يا سَنِيَّة.

وأنت ترى أن ماقلناه فيما تقدَّمَ عن الأحوال النفسية الأساسية يصدق على هذه الأمثلة أيضا: فللمرء أن ينجز عملا غير مباشر مضمَّن في القول بالإخبار عن أحواله النفسية لا بالاستفهام عنها؛ وله أن يُنجز عملا غير مباشر مضمَّن في القول بالاستفهام عن وجود الأحوال النفسية عند سامعه لا بالإخبار عنها.

وعلى هذا يمكن أن يكون قولك: «أتريد مني أن أنصرف؟» عرضا للانصراف، وليس كذلك قولُك: «تريد مني الانصراف» (وإن جاز ذلك في الاستفهام المؤكِّد[1] «تريد مني الانصراف، أليس كذلك؟»). وأيضا فإنَّ قولك: «أريد أن أُعِينَك» يمكن أن يُلْقَى على سبيل العرض، وليس كذلك قولُك: «هل أريد أن أُعِينَك؟»

ويشتمل قسم الوعديات غير المباشرة أيضا على عدد كبير من الجُمَلِ القائمة على الافتراض:

إذا رغبت في المزيد من المعلومات فما عليك إلا أن تخبرني./

[56] إذا كان في إمكاني مساعدتك فسأكون في غاية السرور بأن أمد لك يد العون.

إذا احتجت إلى أي مساعدة فاتصل بي في المكتب.

يتعلق المقدَّمُ[2] في الحالات الافتراضية إما بشرط من الشروط التمهيدية وإما بوجود داع إلى فعل ع كما في قولك: «إذا كان من الأفضل لي أن آتيَ يوم الأربعاء فما عليك إلا أن تعلمني بذلك». ولتلاحظ أيضا وجود حَالات متكررة من الاستعمال غير المباشِر فضلا عن الجمل الافتراضية. وعلى هذا فإن قولك مثلا: «أظنُّ أنّه علي أن أَمُدَّ لك يد المساعدة» يمكن أن يُلقى على

1 - «الاستفهام المؤكِّد» هي الترجمة التي اقترحها علينا شكري المبخوت مقابل المصطلح الإنكليزي tag question الذي يترجم عادة بـ«الاستفهام عن المساعد». ووجه اختيارها أن هذه الصيغة تستعمل فيما يبدو على سبيل حمل المخاطَب على الإجابة ردا للشّك أو إنكار محتملين، وهما من المقامات التي تتطلب توكيدا. وقد وجدنا في بعض المعاجم اللسانية المختصة ما يؤيد هذا الرأي (Cf. Crystal, 2008, 476) [المترجم].

2 - المُقدَّمُ أو الشرط antecedent هو الطرف الأول من القضية الشرطية عند المناطقة، وتقابله جملة الشرط عند النحاة. ويسمى الطرف الثاني في القضية الشرطية «التالي» أو «المشروط» consequent عند المناطقة، ويقابله جواب الشرط عند النحاة [المترجم].

سبيل العرض غير المباشر الذي يُؤدّى بطريق إلقاء تقرير غير مباشر. وتوحي لنا هذه الأمثلة بهذه التعميمات الإضافية:

التعميم 5: يمكن للمتكلم م أن يصدر عمل وعد غير مباشر إمّا بالاستفهام عن حصول الشرط التمهيدي المتعلق بقدرته على القيام بالعمل ع وإما بتقرير ذلك.

التعميم 6: يمكن لـ م أن يصدر عمل وعد غير مباشر بالاستفهام عن حصول الشرط التمهيدي المتعلق برغبة السّامع س أو إرادته أن يفعل م العملَ ع، ولا يكون ذلك بتقرير حصوله.

التعميم 7: يمكن لـ م أن يصدر عمل وعد غير مباشر بتقريرحصول شرط المضمون القضوي، وبالاستفهام عن حصوله في بعض الصور.

التعميم 8: يمكن لـ م أن يصدر عمل وعد غير مباشر بتقريرحصول شرط الإخلاص، ولكن لا يكون ذلك بالاستفهام عن حصوله.

التعميم9: يمكن لـ م أن يصدر عمل وعد غير مباشربتقرير وجود دواع وجيهة أو قوية إلى فعل ع أو بالاستفهام عن ذلك، إلا إذا كان الداعي يتمثل في أنَّ م يريد فعل ع أو يرغب في فعله، وفي هذه الحالة لا يسعه إلا أن يخبرَ بأنّه يريد فعل ع، ولا يمكنه الاستفهام عن ذلك.

وأودّ أن أختم بتأكيد أن مقاربتي لا تطابق أيَّ منوال تفسيري متداول. فمنوال الفيلسوف هو، في العادة، بيانُ جملة من الشروط الضرورية والكافية منطقيا للظواهر المُرادِ تفسيرها؛ ومنوال اللساني هو، في العادة، بيانُ جملة من القواعد البنيوية من شأنّها توليدُ الظواهر المُرادِ تفسيرها. وأراني عاجزا عن الاقتناع بمناسبة أي واحد من هذين المنوالين للمشكلة التي نحن بصددها. وتبدو لي المشكلة شبيهة في وجه من الوجوه بمشكلات التحليل الابستيمولوجي للإدراك التي يُلتمسُ فيها تفسير الكيفية التي يتبيّنُ بها المُدرك/ شيئا اعتمادا [57] على مُعطًى حسي ناقص. فسؤالك: كيف لي أن أعرف أنّه ألقى طلبا وهو لم يزد عن أن سألني عن قدراتي؟ قد يُشبهُ سؤالك: كيف لي أن أعرف أنّها كانت سيارة وكلُّ ما أدركتُهُ إنّما هو وميضٌ واجهني في الطريق؟ وإذا كان ذلك كذلك فرُبَّما لا يكون الجوابُ عن مشكلتنا بقولك: «إنّ لي مجموعة من البديهيات يمكن أن يُستنتج منها أنّه ألقى طلبا» ولا بقولك: «إنّ لي مجموعة من القواعد الإعرابية المولدة لبنية طلبية عميقة للجملة التي ألقاها».

[58]

الباب الثالث

منزلة الخطاب التخييلي المنطقية

I

أظُنُّ أنَّ التكلُّم بلغة ما أو الكتابة بها يقوم على تحقيق أعمال لغوية من نوع مخصوص كل الخصوصيّة تسمى «الأعمال المضمَّنة في القول». وتشمَل هذه الأعمالُ الإخبارَ والاستفهام والأمر والوعد والاعتذار والشكر وما جرى هذا المجرى. وأظنُّ أيضا أنّه توجد مجموعة مُطَّردة من العلاقات بين معاني الكلمات والجمل التي نقولها وبين ما نحقّقه في قولنا لهذه الكلمات والجمل من أعمال مضمَّنة في القول[1].

بيد أن وجود الخطاب التخييلي يطرح على كل من يرى هذا الرأي إشكالا عويصا. ويجوز لنا أن نصوغ الإشكال في صورةٍ مُفارَقة. فكيف يصحُّ في الآن نفسه أن تكون للكلمات ولعناصر أخرى في قصة تخييلية معانيها المعهودةُ المتعارفة وألا تُراعى مع ذلك القواعدُ المرتبطةُ بتلك الكلمات والعناصرِ الأخرى والمحددةُ لمعانيها: وكيف يجوز في حال واحدة أن يدل لفظ «أحمر» على معنى أحمر في قولنا: «القبعة الحمراء الصغيرة»، وألا تُجرى مع ذلك قواعد التضايف بين لفظ «أحمر» ومعنى أحمر؟[2] وما هذه إلا

---

1 – للتَّبَسُّطِ في نظرية متصلة بهذه العلاقات اطلب سورل (2015/1969، لا سيّما الفصول 3 ــ 5).

2 – باعتبار «القبعة الحمراء الصغيرة» Little Red Riding Hood اسم علم لشخصية خيالية هي بطلة القصة المعروفة، وفي هذا مناقضةٌ لمّا هو مراعًى في أدبيات الدلالة الفلسفية من اعتبار وجود المدلول في الخارج شرطا لصحة الدلالة (Cf. Wittgenstein 1921 / 1974, 6. 53) [المترجم].

صياغةٌ أوليةٌ لمسألتنا، وعلينا أن نزيد من التعمق فيها قبل التوصل إلى صياغتها صياغة دقيقة. بيد أنّه من الضروري إجراءُ بعض التمييزات الأساسية قبل الشروع في ذلك.

التمييز بين التخييل والأدب: بعض الآثار التخييلية آثار أدبية، وليس بعضها الآخر كذلك. وأكثر الآثار الأدبية في زماننا تخييلية، غير أنّه لا سبيل إلى اعتبار جميع الآثار الأدبية تخييلية. فأغلب مجلاّت القِصص المُصوَّرة والنُّكت أمثلة للتخييل لا للأدب. وبخلاف ذلك يوصف كتابا **بدم بارد**[1] و**جحافل الليل**[2] بكونهما أدبا ولكنهما ليسا تخييليين./ ولما كانت أكثر الآثار الأدبية تخييلية [59]
جاز التباس حد التخييل بحد الأدب. غير أن وجود أمثلة عن التخييل ليست بأدب وأمثلة عن الأدب ليست بتخييل كاف في الدلالة على أن هذا غلط. ولو لم يوجد نحوُ هذه الأمثلة لكان ذلك أيضا غلطا لأن متصور الأدب يختلف عن متصور التخييل. وعلى هذا فإن عبارة «الكتاب المقدس باعتباره أدبا» تشير إلى موقف محايد لاهوتيا، ولكن عبارة «الكتاب المقدس باعتباره تخييلا» عبارة متحيزة[3].

وسأسعى فيما يلي إلى تحليل متصور التخييل لا متصور الأدب. والحقّ أنّي لا أظنّ أنّه يمكن تقديم تحليل للأدب بالمعنى الذي سأحلل به التخييل، وذلك لأسباب ثلاثة مترابطة.

---

1 – *In Cold Blood*

2 – *Armies of the Night*

3 – لـ«خيال» و«الأدب» معانٍ أخرى لن أخوض فيها. فـ«الخيال» يعني الكذب في وجه من الوجوه كما في قولك: «كانت إفاداتُ المتَّهم من نسج الخيال»، ولا يعني «الأدبُ»، في بعض الوجوه، سوى النص المطبوع كما في قولك: «الأدبيّات المتعلقة بالغموض الإحالي وافرة وفرة عظيمة» [المؤلف].

وتناسبُ الجملةُ الأولى من هذا الهامش قولَ المؤلف «...erature» which I will be discussing». أي ما ترجمته « لـ«خيال» و«الأدب» معانٍ أخرى سأخوض فيها»، والثابت أنّه قد سقطت من هذه الجملة أداة النفي not التي توجد في صيغة المقال الأولى (Cf. Searle, 1974–5, 320) وتظهر في إصدارات أخرى للمقال نفسه (Cf. French & al. , 1981, 242)، وتُقِرُّها الترجمة الفرنسية (Cf. Searle, 1982, 102)، فيكونُ الأصلُ « ...which I will not be discussing». وهو موافق لمّا أثبتناه. والسياق يشهد بهذا المعنى، فقد تناول المؤلف بعض معاني المصطلحين في المتن وذكر في الهامش أنه لن يبسُط الكلام في المعاني الأخرى واكتفى بالإلماع إلى بعضها [المترجم].

أولها أنّه لا توجد سمة أو جملة من السمات تشترك فيها كل الآثار الأدبية ويمكن أن تُكوِّنَ الشرط الضروريَّ والكافيَ لأنْ يَكُون الأثر أثرا أدبيا. فالأدب مفهوم من باب الشَّبَهِ العائليِّ على حدّ اصطلاح فيتغنشتاين.

وثانيها أنّي أظنّ (رغم أنّي لن أسعى إلى تبيين ذلك ههنا) أن «الأدب» اسمٌ لجملة من المواقف التي نتخذها في شأن قطعة من الخطاب، وليس اسما لخاصيّة داخلية في قطعة الخطاب، رغم أن سبب اتخاذنا للمواقف التي اتخذناها سيكون لا محالة في جزء منه على الأقل، تابعا لخصائص الخطاب وليس اعتباطيا تماما. وعلى وجه التقريب فإنّ كوْنَ أثرٍ من الآثار أدبا أَوْ لَا راجع إلى حكم القراء، وكونه تخييلا أَوْ لَا راجع إلى حكم المؤلف.

وثالثها أن الأدبيَّ وغير الأدبيِّ مسترسلان، وليس ذلك لعدم وجود حدود دقيقة بل لعدم وجود حدود كافية البتة. فقد كتب ثيوسيديديس[1] وغيبون[2] آثارا تاريخية ربّما اعتبرناها آثارا أدبية وربما لم نعتبرها كذلك. ومن البيِّن أن قصصَ شرلوك هولمز[3] لكانون دويل[4]/ آثارٌ تخييلية، غير أن مسألة اعتبارها [60]
جزءا من الأدب الإنكليزي مسألة تخضع لاختلاف الأحكام.

التمييز بين خطاب التخييل والخطاب المجازي: من البيِّن أن القواعد الدلالية في الخطاب المجازي تُغيِّرُ أو تُعلَّق على نحوٍ ما كما تُغيَّر القواعد الدلالية في الخطاب التخييلي أو تعلق على نحْوٍ ما علينا تحليله لاحقا. غير أنّه من الواضح كذلك أن ما يحدث في الخطابِ التخييلي يختلف اختلافا تاما عن الوجوه المجازية ويستقل عنها. فقد تقع الاستعارة في أثر غير تخييلي كما تقع في أثر تخييلي. ولنقل، حتى تكون لنا مصطلحات نستخدمها، إن الاستعمالات المجازية للعبارات «غير حرفية» وإنّ الأقوال التخييلية «غير جادة». وحتى نتجنب مظهرا شهيرا من مظاهر سوء الفهم فليس المقصود بهذه المصطلحات أن كتابة رواية تخييلية أو قصيدة ليست نشاطا جادا، بل المقصود، مثلا، أن مؤلف الرواية إذا

---

1 – Thucydides

2 – Gibbon

3 – Sherlock Holmes

4 – Conan Doyle

أخبرنا بأن المطر ينزل في الخارج فإنّه لا يلتزم جديا بالرأي القائل إنّ المطر ينزل في الخارج فعلا زمن الكتابة. فإنّما التخييل غير جاد بهذا المعنى. وإليك بعضَ الأمثلة: إذا قلتُ الآن «إني بصدد كتابة مقال عن مُتَصوَّر التخييل» فإن هذا القول جاد وحرفي معا. وإذا قلتُ «إن هيغل[1] بضاعة كاسدة في سوق الفلسفة» فإن هذا القول جاد ولكنّه غير حرفي. وإذا قلت مستهلا قصة: «كان في قديم الزمان وسالف العصر والأوان ملِك حكيم يعيش في مملكة بعيدة وله بنت جميلة... » فإن قولي حرفي ولكنّه غير جاد.

والغاية من هذا الباب هي استقصاء الفرق بين الأقوال التخييلية والأقوال الجادة، وليست الغايةُ البحث في الفرق بين الأقوال التخييلية والأقوال الحرفية، فهذا تمييز آخر مستقلّ تماما عن الأول.

بقيت ملاحظة أخيرة قبل الشروع في التحليل. فلكل مجالِ بحثٍ عباراتُه الجاهزة التي تُتيحُ لنا التوقفَ عن التفكير قبل أن نكون قد ظفرنا بحلّ لمشاكلنا. ومثلما يجدُ علماء الاجتماع وغيرُهم من الذين يُنعِمون النظر في التغيُّر الاجتماعي أنَّه في وِسعهم أن يتوقفوا عن التفكيرباستظهار عبارات من قبيل «ثورة التوقعات المتزايدة»، فكذلك يكون من اليسير الكفُّ عن التفكير في منزلة الخطاب التخييلي المنطقية بترديد شعارات من قبيل «تعليق الإنكار» أو/ عبارات من قبيل «المحاكاة». فمثلُ هذه المفاهيم تتضمَّن مشكلتنا [61]
ولا تتضمَّن حلّها. وأنا أريد، بصورة من الصور، أن أقول على وجه الدقة إنّ ما لا أُعلِّقُهُ عندما أقرأ كاتبا جادا لعبارات غير جادة من أمثال تولستوي[2] وتوماس مان[3] هو الإنكار وعدم التصديق. فمِجَسَّاتُ إنكاري أَحَدُّ إزاء دوستويفسكي[4] منها تُجاه صحيفة **حوليّات سان فرانسيسكو**[5]. وأودُّ، في وجه آخر، أن أقول إنّي «أُعلِّق الإنكار»، ولكنَّ الإشكال هو في تحديد الكيفية

Hegel – 1

Tolstoy – 2

Thomas Mann – 3

Dostoevsky – 4

San Francisco Chronicle – 5

وتدقيق السبب. وقد ذهب أفلاطون، حسب تأويل خاطئ شائع، إلى أنَّ التخييل يقوم على الكذب. فلِمَ يكون مثل هذا الرأي مجانبا للصواب؟

II

لنبدأ بمقارنة مقطعين اخترا اتفاقا لتوضيح التمييز بين التخييل واللاتخييل. فالأول، وهو اللاتخييل، مقتطف من صحيفة نيويورك تايمز[1] (15 كانون الأول 1972) وقد كتبته إلين شانهان[2]:

واشنطن، كانون الأول 14ـ رفضت اليوم مجموعة من المسؤولين الحكوميين الاتحاديين والمحليين وفي الولايات فكرة الرئيس نيكسون[3] القائلة بأن تُوفِّرَ الحكومة الاتحادية المعونة المالية التي من شأنها أن تمكن الحكوماتِ المحليةَ من تخفيض الضرائب على الملكية.

أما الثاني فهو مقتطف من رواية عنوانها **الأحمر والأخضر** كتبتها إيريس مردوخ ويُستهَلُّ بقولها:

عشَرة أيام أخرى مجيدةٍ دون خيل! بهذا حدّث نفسَه الملازم أندرو شيز وايت[4] الذي عُيِّنَ حديثا في كتيبة خَيَّالة الملك إدوارد[5] الممتازة وهو يتسكَّع مسرورا في حديقة في ضواحي دَبْلِنْ ظهرَ يومِ أحد مشمس في نَيسانَ سنة ألف وتسعمائة وستين[6].

وأولُ ما نلاحظه في كلا المقطعين أن جميع أشكال ورود الكلمات في رواية الآنسة مردوخ حرفيةٌ تماما مع جواز استثناء لفظة واحدة هي **يتسكَّع**. فالمؤلفان

New York Times – 1

Eileen Shanahan – 2

Nixon – 3

Andrew Chase-White – 4

King Edwards Horse – 5

Iris Murdoch, *The Red and the Green* (New York, 1965), p.3 – 6. فهذا المثال وغيرُه من أمثلة التخييل المعتمدة في هذا المقال اختيرت كما اتَّفَقَ، عن قصد، لاعتقادنا أنَّ نظريات اللغة ينبغي أن تعالج النصوصَ مهما كانت، لا أن تَقتصِرَ على معالجة أمثلة مُنتقاةٍ خصّيصا.

[62] كلاهما يتكلمان (يكتبان) حرفيا. فما هي الفروق إذن؟ لنبدأ بالنظر في/ المقطع المأخوذ من صحيفة «نيويورك تايمز». فالآنسة شانهان تلقي تقريرا. والتقرير ضرب من الأعمال المضمَّنة في القول يخضع لبعض القواعد الدلالية والتداولية البالغة الخصوصية. وهذه القواعد هي:

1 - القاعدة الأساسية: يلتزم ملقي التقرير بصدق القضية المعبر عنها.

2 - القواعد التمهيدية: يجب أن يكون المتكلّم في موقف يُمَكِّنُه من الإتيان بأدلّة صدق القضية المعبر عنها أو مبررات ذلك الصدق.

3 - يجب ألا تكون القضيةُ المعبر عنها بيِّنة الصدق عند المتكلّم والسّامع كليهما في مقام القول.

4 - قاعدة الإخلاص: يلتزم المتكلّم بالاعتقاد في صدق القضية المعبر عنها[1].

لاحظ أن السيدة شانهان مسؤولة عن مراعاة جميع هذه القواعد. فإذا فشِلت في مراعاة أي قاعدة منها قلنا إن تقريرها متهافت. وإذا قصَرت عن استيفاء الشروط التي تعينها القواعد قلنا إنّ ما قالته كاذب أو غالط أو باطل، أو إنّ الأدلة الكافية على ما قالت تُعوزها، أو إنّ هذا غيرُ ذي جدوى لأنّنا عرفناه جميعا على كل حال، أو إنّها كانت تكذب لأنّها لم تعتقد في ذلك فعلا. فهذه هي الطرق التي يمكن أن تجري بها التقريرات، على النحو المعهود، جريانا فاسدا عندما يعجز المتكلّم عن اتِّباع المعايير التي تضبطها القواعد. فالقواعد تضع القوانين الداخلية لنقد القول.

ولكن لاحظ أنّه لا قاعدة من هذه القواعد تنطبق على المقطع المأخوذ من كتاب الآنسة مردوخ. فليس قولها التزاما بصدق القضية التي مُفادها أنّ ملازما عُيِّن حديثا في وحدة تُسمى خَيَّالةَ الملك إدوارد ويُسمَّى أندرو شيز وايت، تسكَّع في حديقته وحدَّث نفسه بأنْ ستكون له عشرةُ أيام أخرى مجيدة دون خيل ظهر يوم أحد مشمس في نَيسانَ سنة ألف وتسعمائة وستين. فمثل هذه القضية قد تكون صادقة وربما لا تكون كذلك، ولكن ليس للآنسة [63] مردوخ أي التزام/ فيما يتعلق بصدقها. زد على ذلك أنها لمّا لم تكن ملتزمة

1 - للمزيد من شرح هذه القواعد وأمثالها شرحا مفصلا كاملا، اطلب سورل (2015/1969)، الفصل الثالث.

بصدقها فإنها ليست مجبرة على الإدلاء بالحجج على ذلك الصدق. وفضلا عن ذلك قد توجد أدلة على صدق مثل هذه القضية وربما لا توجد، وقد تكون للمؤلفة أدلة وربما لا يكون لها ذلك. ولكنَّ كُلَّ هذا ليس من عملها اللغويّ في شيء، وهو عمل لا يُلزمها بأن تكون لها حجج. وعلاوة على ذلك فإنّه لـمّا لم يكن ثمة أيُّ التزام بصدق القضية لم يكن ثمة مُوجِب للسؤال عن سبق علمنا بصدقها أو عدمه، وهي لا تعتبر غير صادقة إن هي حقّا لم تعتقد في وقت من الأوقات أن مثل هذه الشخصية التي تفكر في الخيل في ذلك اليوم بدبلن قد وجدت فعلا.

وبذا نكون قد وصلنا إلى لُبِّ المشكل: فالآنسة شانهان تُلْقِي تقريرا، والتقريرات تُعَرَّف بالقواعد التكوينية لنشاط التقرير؛ ولكن ما عسى أن يكون نوعُ العمل المضمَّنِ في القول الذي تنجزه الآنسة مردوخ؟ وكيف يمكن، على وجه الخصوص، أن يكون تقريرا وهو لا يراعي أيَّ قاعدة خاصة بالتقريرات. فإذا كان معنى الجملة التي قالتها الآنسة مردوخ يتعين بالقواعد اللّغويّة المرتبطة بعناصر تلك الجملة، على ما ذهبتُ إليه، وإذا حَددت هذه القواعدُ القولَ الحرفي للجملة بكونه تقريرا، وإذا كانت المتكلمة تنشئُ قولا حرفيا للجملة، على حد ما أكَّدْتُه، فلا شكّ عندئذ في أن الجملةَ تقريرٌ. غير أنّها لا يمكن أن تكون تقريرا من قِبَلِ أنّها لا تُراعي تلك القواعد الخاصة بالتقريرات والمكونةَ لها.

ولنبدأ بالنظر في جواب فاسد عن السؤال، وهو جواب قدمه بعض المؤلفين فعلا. فالآنسة مردوخ - أو أي روائي آخر - لا تنجز، حسَب هذا الجواب، عمل إلقاء التقرير المضمَّن في القول بل تنجز عمل سرد قصة أو كتابة رواية. وتشتمل المقالات الصَّحفية، بحسب هذه النظرية، على صنف من الأعمال المضمَّنة في القول (الخبر، التقرير، الوصف، التفسير) ويشتمل الأدب التخييلي على صنف آخر من الأعمال المضمَّنة في القول (كتابة القصص والروايات والقصائد والمسرحيات، إلخ.). فلكاتب الأثر التخييلي أو قائله رصيده الخاص من الأعمال المضمَّنة في القول المساويةِ للمعهود المتعارف من هذه الأعمال كالاستفهام والطلب والوعد/ والوصف وما جرى هذا المجرى، وذلك فضلا عن هذه الأعمال [64] نفسها. وأظنّ أنّ هذا التحليل فاسد؛ ولن أخصص حيزا كبيرا للبرهنة على

بطلانه لأنّي أُفَضِّلُ تخصيص هذا الحيِّز لتقديم تحليل بديل، ولكنّي أودُّ، من باب بيان فساده، أن أذكر إشكالا عويصا يعترض سبيل كلِّ من طلب مثل هذا التحليل. فالعمل (أو الأعمال) المضمَّن في القول المنجزُ في الجملة تابع لمعنى الجملة في الأكثر الأعم. فنحن نعرف مثلا أنّ قولنا: «زيد قادر على أن يركض ميلا» هو تحقيق لنوع من العمل المضمَّن في القول، وأن قولنا: «زيد قادر على أن يركض ميلا؟» هو تحقيق لنوع آخر من العمل المضمَّن في القول لعلمنا بأن صيغة الجملة الخبرية تفيد معنى مختلفا عن صيغة الجملة الاستفهامية. غير أنّه إذا استعملتِ الجمل في أثر تخييلي لتحقيق أعمال لغوية مختلفة تمام الاختلاف عن الأعمال التي تُحدَّد بمعانيها الحرفية، فإنّه ينبغي أن تكون لهذه الجمل معان أخرى. وعلى هذا فمن يَزعُم أن التخييل يشتمل على أعمال مضمَّنة في القول تختلف عن اللاتخييل يَلزمه القولُ بأن الكلماتِ تعدَمُ معانيَها المتعارفَة في الآثار التخييلية. فهذا الرأي متهافت من أول وهلة، في الأقل، من جهة أنّه لو صحَّ لتعذر علينا فهم الأثر التخييلي دون أن نتعلم مجموعة جديدة من المعاني لكل الكلمات ولعناصر أخرى يتضمنها الأثر التخييلي. ولمّا جاز أن ترِد أيُّ جملة في الأثر التخييلي، فإنّ على المتكلّم أن يتعلم اللغة مجددا حتى يكتسب القدرة على قراءة أي أثر تخييلي من قِبَل أنّه يكون لكل جملة عندئذ معنيان: معنى تخييلي ومعنى غير تخييلي. وفي وسعي أن أتصور مختلف الطرق التي يمكن أن يَرُدَّ بها القائل بالرأي الذي نتناوله على هذه الاعتراضات. ولكن لمّا كانت هذه الطرق جميعا مساوية في عدم وجاهتها للرأي الأصلي القائل بأن التخييل يحتوي صنفا جديدا كل الجدَّة من الأعمال المضمَّنة في القول، فلن أبسط فيها القول ههنا.

ولنعد إلى الآنسة مردوخ. فإذا لم تكن تنجز عملا مضمنا في القول وهو عمل كتابة رواية لأنّه لا وجود لعمل من هذا القبيل، فما هو، على وجه الدقة، العمل الذي تأتيه في المقطع المستشهد به؟ يبدو لي الجواب واضحا وإن لم يكن من
[65] اليسير/ التعبير عنه بدقة. فمن الجائز القول إنّها تزعم إلقاء تقرير، أو إنّها تتصرف كما لو كانت تلقي تقريرا، أو إنّها تتظاهر بأنّها تلقي تقريرا، أو إنّها تحاكي إلقاء التقرير. وأنا لا أعول كثيرا على أي واحد من هذه المركبات الفعلية. ولكن لنتناولْ «زعَم» باعتباره لا يَقِلُّ عن غيره جودةً. فعندما أقول إن الآنسة

مردوخ تزعم إلقاء تقرير، فمن الأهمية بمكان التمييز بين وجهين مختلفين تمام الاختلاف لـ«زعَم». فأن تزعم، على الوجه الأول، أن تكون على هيئة ما أو فعل شيء ما لست تفعله حقّا هو أن تدخل في شكل من الخداع، ولكن أن تزعم، على الوجه الثاني، فعلَ شيء أو أن تكون على هيئة هو أن تنخرط في عمل وذلك كما لو كنتَ تفعل شيئا أو كنت على هيئة دون أن تكون لك أيُّ نية في الخداع. فإذا زعمتُ أنّي نيكسون حتى أحمِل الاستخبارات السرية على السماح لي بولوج البيت الأبيض فأنا أزعم بالمعنى الأول؛ وإذا زعمت أنّي نيكسون باعتبار ذلك جزءا من لعبة الأحاجي فذلك هو الزعم بالمعنى الثاني. والزعم بالمعنى الثاني هو المقصود في الاستعمال التخييلي للكلمات. فالآنسة مردوخ تباشر شِبْهَ عملٍ غير مخادع يقوم على زعم رواية سلسلة من الأحداث. وعلى هذا فإن أول استنتاجاتي هو التالي: يزعم مؤلف الأثر التخييلي تحقيق سلسلة من الأعمال المضمَّنة في القول من النوع التقريري عادة[1].

واعلم أنّ زعَم فعل قصدي: ومعنى ذلك أنّه واحد من تلك الأفعال التي تنطوي على متصوَّر القصد مُندمجا فيها. فلا يمكن أن يقال عن إنسان حقّا إنّه زعم فعل شيء إلا إذا قصد أن يزعم فعله. وعلى هذا يقودنا استنتاجُنا الأول مباشرة إلى استنتاجنا الثاني: لا بد أن يكون المقياس المشخِّصُ الذي يكون به نصّ من النصوص أثرا تخييليا أوْ لا كامنا في مقاصد المؤلف المضمَّنة في القول. فلا وجود لخاصية نصيّة إعرابية أو دلالية يمكن أن تشخِّص نصا باعتباره أثرا تخييليا. ذلك أنّ ما يجعله أثرا تخييليا هو، في وجه من الوجوه، الموقف المضمَّن
[66] في القول الذي يقفه المؤلف منه، وهذا الموقف ذو/ صلة بما للمؤلف من المقاصد المركبة المضمَّنة في القول عندما يكتب الأثر أو يؤلفه.

وقد وُجِدَت مدرسةُ نَقَدَةِ أدب كانوا يرون أنّه لا ينبغي أن نعتدَّ بمقاصد المؤلف عند دراستنا للأثر التخييلي. وربّما كان ثمة مستوى من مستويات القصد يكون فيه هذا الرأيُ غيرُ المألوف مقبولا، وربما لم يَجُز النظر إلى بواعث

1 - يشتمل الصنف التقريري للأعمال المضمنة في القول على الخبر والتقرير والوصف والتعريف والتشخيص والتفسير، وكثيرا مما سوى ذلك. ولتفسير هذه المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بها اطلب سورل (1975م، الباب الأول من هذا السفر).

المؤلف المضمرة عند تحليل عمله، غير أنّه يكون من غير المعقول، في أكثر المستويات بساطة، أن نتوهَّمَ أنّه يمكن للناقدِ تجاهلُ مقاصد المؤلف كلَّ التجاهل، وذلك من قِبَلِ أنَّ مجرد تشخيص النص على أنّه رواية أو قصيدة أو حتى على أنّه نصٌّ هو، في حد ذاته، رأي متعلق بمقاصد المؤلف.

لقد بَيَّنْتُ إلى حد الآن أن مؤلِّف الأثر التخييلي يزعم إنجاز أعمال مضمَّنة في القول لا ينجزها في الحقيقة. ولكن ها هو السؤال الذي يلح علينا إلحاحا: ما الذي يجعل هذه الصورة الخاصة من الزعم ممكنة؟ جملة الأمر أنَّ مجرد إتاحة اللغة البشرية إمكان التخييل، هو حقيقة غريبة وفريدة وعجيبة من حقائقها. ومع ذلك فإنّنا لا نجد نحن جميعا أي صعوبة في تبيُّن الآثار التخييلية وفهمها. فكيف أمكن هذا؟

لقد حرّرنا، في تناولنا لمقطع الآنسة شانهان في النيويورك تايمز، جملةً من القواعد التي تجعل، عند مراعاتها قولَها تقريرا (صادقا وغير متهافت). وإنّي أرى من المفيد أن ننظر إلى هذه القواعد باعتبارها قواعدَ تربط الكلماتِ (أو الجملَ) بالعالم. لننظر إليها على أنّها قواعدُ عموديّة تقيم علاقات بين اللغة والواقع. وعلى هذا فإنّ ما يجعل التخييل ممكنا في رأيي إنّما هو جملةُ مواضعات غيرِ دلالية من خارجِ اللغة تقطع ما تنشئه القواعد التي تقدمت الإشارة إليها من صلة بين الكلماتَ والعالم. ولنتصور مواضعات الخطاب التخييلي باعتبارها مجموعة من مواضعات أفقية تقطع الصلات التي تنشئها القواعد العمودية. فهي تُعلِّقُ المستلزَمات العادية التي تنشئها هذه القواعد. وليست هذه المواضعات الأفقية قواعد للمعنى، فهي ليست جزءا من كِفاية المتكلّم الدلالية. ومن ثم فهي لا تبدّل معنى أي كلمة من الكلمات أو أي عنصر آخر من عناصر اللغة ولا تغيره. بل إنَّ من شأنِ هذه المواضعات أن تُمكِّن المتكلمَ من استعمال
[67] الكلمات بمعانيها الحرفية دون الالتزام بما تتطلبه تلك المعاني عادة./ ومن ثَمَّ يكون استنتاجي الثالث على هذا النحو: إن الأعمال المزعومة المضمَّنة في القول والمقوِّمة لأثر التخييل يُتيحها وجودُ جملة من المواضعات تعطِّلُ العمل العادي للقواعد الرابطة بين الأعمال المضمَّنة في القول والعالم. وإذا استعملنا مصطلحات فيتغنشتاين، في هذا المعنى، قلنا إن رواية القِصص هي حقّا لعبة لغوية قائمة برأسها؛ وهي تقتضي كي تُلعبَ جملة من المواضعات المستقلة،

رغم أن هذه المواضعات ليست قواعدَ للمعنى؛ وليست هذه اللعبة اللّغويّةُ مساوية للألعاب اللّغويّة المضمَّنة في القول ولكنها متطفلة عليها.

وربما ازداد هذا الأمر وضوحا إذا قابلنا التخييل بالكذب. ذلك أنّي أظنّ أن فيتغنشتاين كان على خطإ حين ذهب إلى أنَّ الكذب لعبة لغوية ينبغي أن تُتعلم كما تُتعلم أي لعبة أخرى[1]. فأنا أرى هذا من الغلط لأن الكذب يقوم على خرق قاعدة من القواعد المنظمة لتحقيق الأعمال اللّغويّة، وكل قاعدة منظمة تحتوي في داخلها على مفهوم الخرق. ولما كانت القاعدةُ تُعرِّف ما يُكوِّنُ خرقا فليس من الضروري تعلُّمُ اتباع القاعدة أولا ثم تعلم عُرْفٍ مستقل ينقُض القاعدة بعد ذلك. ولكن التخييل هو، بضدّ ذلك، أدقّ من الكذب كثيرا وأشدّ تعقيدا. وقد يبدو لمن لا يفهم مواضعات التخييل القائمة بنفسها أن التخييل كذب ليس غيرُ. وما يميز التخييل عن الكذب هو وجود جملة من المواضعات المستقلة تُمكِّن المؤلفَ من تكلُّفِ إلقاء أخبار يَعْرِف أنّها ليست صادقة وإن لم تكن له نية الخداع.

لقد تناولنا المسألة المتصلة بما يتيح للمؤلف استعمال الكلمات استعمالا حرفيا دون أن يلتزم مع ذلك بما يطابق القواعد التي تتعلق بمعنى تلك الكلمات الحرفي. وكل جواب عن هذه المسألة يجعل السؤال الموالي يلح علينا: ما هي الآليات التي يستدعي بها المؤلفُ المواضعاتِ الأفقيةَ؟ أي ما هي الطرق التي يسلكها؟ فإذا كان المؤلف لا ينجز حقّا أعمالا مضمَّنة في القول، على ما ذكرت، ولكنّه يزعم إنجازها فحسب، فكيف يحصل هذا الزعم؟ إنّها لسمة عامة في مُتَصوَّر الزعم أن يمكن للمرء ادِّعاءُ إنجاز عمل من الدرجة العليا أو
[68] عمل مركب بأن ينجز حقّا أعمالا من درجة أقلّ/ أو أعمالا أقلّ تعقيدا هي أجزاء مقومة للعمل من الدرجة العليا أو العمل المركب. وعلى هذا يمكن للمرء مثلا أن يتظاهر بضرب أحد بأن ينجز فعلا حركات الذراع والجُمْع المميزة للضرب. فالضرب مزعوم، أما حركة الذراع والجُمْع فحقيقية. ويشبه ذلك أن يزعم الأطفال سياقة سيارة رابضة بأن يجلسوا فعلا على مقعد السائق ويحركوا المقود ويدفعوا محول السرعة وهكذا دواليك. ويصدُق نفس المبدإ على كتابة

1 - فيتغنشتاين (1953، فقرة 249).

الأثر التخييلي. فالمؤلف يَدَّعي إنجاز أعمال مضمَّنة في القول بأن يقول (يكتبَ) جملا فعلا. و**العمل المضمَّن في القول**، في مصطلحات **الأعمال اللّغويّة**، مزعوم، أمّا **عمل القول** فحقيقي. وبحسب مصطلحات أوستن يزعم المؤلف إنجاز أعمال **مضمَّنة في القول** بأن ينجز حقّا أعمالا صوتية وتنبيهية. فالأعمال القولية في التخييل لا تتميز عن أعمال الخطاب الجادّ القولية، ولهذا السبب لا توجد خاصيّة نصية من شأنها أن تُشخِّصَ قطعة من الخطاب على أنّها أثر تخييلي. بل إن إنجاز العمل القولي مع قصد استحضار المواضعات الأفقية هو قوام إنجاز العمل المضمَّن في القول المزعوم.

ومن ثم يكون الاستنتاج الرابع في هذا القسم تبسّطا في الاستنتاج الثالث: إنّ الإنجازات المزعومة للأعمال المضمَّنة في القول، وهي قوام كتابة الأثر التخييلي، تقوم على تحقيق أعمال قولية تحقيقا فعليا مع قصد استحضار المواضعات الأفقية التي تعطّل الالتزامات المعهودة المضمَّنة في القول.

وتزداد هذه المسائل وضوحا إذا نظرنا في حالتين خاصتين من حالات التخييل: السردُ المسند إلى المتكلّم والمسرحياتُ. وقد ذكرتُ أن المؤلف، في السرد المعهود المسند إلى الغائب من قبيل ما تمثله رواية الآنسة مردوخ، يزعم تحقيق أعمال مضمَّنة في القول. ولكن لننظر في هذا المقطع المقتطف من شرلوك هولمز:

كان ذلك سنة خمس وتسعين عندما جعلتني صدفة لا فائدة من الخوض فيها، أنا والسيد شرلوك هولمز نقضي بعض الأسابيع في مدينة من مدننا الجامعية
[69] الكبيرة، وقد حدثت لنا في ذلك الوقت مغامرة صغيرة ولكنّها/ مفيدة أنا ذاكرها لك بُعيدَ هذا[1].

فالسيد آرثر كونان دويل، في هذا المقطع، لا يزعم إلقاء تقريرات فحسب، **بل هو يزعم أنّه** جون واطسن[2] وهو طبيب وضابط متقاعد من الحملة الأفغانية يلقي تقريرات عن صديقه شرلوك هولمز. ومعنى ذلك أنّ المؤلف

1 - A. Conan Doyle, *The Complete Sherlock Holmes* (Garden City, N. Y., 1932), II, 596.

2 - John Watson

كثيرا ما يزعم، في السرد المنسوب إلى المتكلم، أن يكون شخصا آخر يلقي تقريرات.

وتمدّنا النصوص المسرحية بمثال مخصوص ومُهمٍّ على الرأي الذي أقول به في هذا الباب. وليس المؤلف ههنا هو الذي يزعم ولكنَّ الشخصيات هي التي تزعم في الأداء المسرحي الفعلي. ومعنى هذا أن نصّ المسرحية يقوم على جملة من شبه التقريرات، ولكنّه يقوم في أكثره على سلسلة من التوجيهات الجادة إلى الممثلين في شأن كيفية وجوب زعم إلقاء تقريرات وتحقيق أعمال أخرى. فالممثل يدَّعي أنّه شخصٌ آخرُ غيرُ الذي هو فعلا، وهو يدَّعي تحقيق الأعمال اللّغويّة وأعمالٍ أخرى لتلك الشخصية. والكاتب المسرحي يصور الأعمال الفعلية والمزعومة وأقوال الممثلين، ولكنّ إنجاز الكاتب المسرحي في كتابة نص المسرحية هو أشبه بكتابة وصفة للزعم من كونه انخراطا في شكل من أشكال الزعم نفسه. والقصة التخييلية هي تمثيل مزعوم لهيئة من هيئات الأشياء، أمّا المسرحية، أعني المسرحية الممثلة، فليست **تمثيلا** مزعوما لهيئة الأشياء بل هي هيئة الأشياء المزعومة نفسها، فالممثلون يزعمون أنّهم الشخصياتُ. وعلى هذا الوجه، لا يزعم مؤلف المسرحية عموما إلقاء تقريرات بل يقدم توجيهات متعلقة بكيفية في أداء الزعم يتَّبِعها الممثلون بعد ذلك. ولننظر في المقطع التالي المقتطف من مسرحية **الصندوق الفضي** لغالسوورذي[1]:

الفصل I، المشهد I، يرتفع الستار عن غرفة أكل آل بارثويك، وهي غرفة واسعة حديثة مؤثثة تأثيثا حسنا؛ ستائر النوافذ مسدلة، والنور الكهربائي يُضيء، وقد وُضعت على الخوان الكبير المستديرصينيَّةٌ عليها الويسكي، وأنبوب معقوف وصندوقُ سجائرَ فضِّيٌّ. الساعةُ تجاوزت منتصفَ الليل. يُسمعُ حَسيسٌ وراء الباب. يفتحُ البابُ فجأة؛ يبدو جاك بارثويك[2] وكأنه يقع متهالكا في الغرفة .../

1 - Galsworthy's *The Silver Box*

2 - Jack Barthwick

[70] جاك: مرحبا! لقد عُدتُ إلى المنزل سا--- (**متحديا**)[1]

ومن المفيد مقارنة هذا المقطع بمقطع الآنسة مردوخ. فقد قلت إن مردوخ تروي لنا قصة، ولكي تفعل هذا فهي تزعم إلقاء سلسلة من التقريرات في شأن أناس من دَبْلِنْ سنة 1916. وما نتخيله عند قراءة المقطع هو رجل يتسكع في حديقته ويفكّر في الخيل. أما غالسوورذي فهو لا يمدنا، عندما يكتب مسرحيته، بسلسلة من التقريرات المزعومة المتعلقة بالمسرحية، بل يقدم لنا سلسلة من التوجيهات عن الكيفية التي يجب أن تجري عليها الأمور فعلا على الركح عندما تُمَثَّلُ المسرحية. وعندما نقرأ المقطع المأخوذ من مسرحية غالسوورذي نتخيل رُكحا، يرتفعُ الستار، الركح مؤثَّث على غرار غرفة الأكل، وما إلى ذلك. ويبدو لي أن القوة المضمَّنة في القول في نص المسرحية شبيهة بالقوة المضمَّنة في القول في وصفة طبخ كعكة. فهي جملة من التعليمات تتعلق بكيفية عمل شيء، أعني كيفيةَ تمثيل المسرحية. ويظهر عنصر الزعم عند التمثيل: فالممثلون يزعمون أنّهم أفراد عائلة بارثويك وأن يفعلوا كذا وكذا وأن يشعروا بكذا وكذا من المشاعر.

III

ينبغي أن يعيننا تحليلُ القسم السابق، إذا كان صحيحا، على حلِّ بعض الألغاز التقليدية المتعلقة بأنطولوجيا الأثر التخييلي. فهَبْني قُلتُ: «إنّ السيدة شرلوك هولمز لم توجد البتّة لأن هولمز لم يتزوج البتة، ولَكن وُجِدت السيدة واطسن لأن واطسن تزوج، رغم أنّ السيدة واطسن توفيت بُعَيْدَ زواجهما». فهل ما قلته صادق أم هل هو كاذب؟ أم هل هو يعدَمُ قيمة الصدق؟ أم ماذا؟ لا نحتاج، للإجابة عن هذا السؤال، إلى أن نميز بين الخطاب الجاد والخطاب التخييلي فحسب، على حد ما كنتُ أصنَعُ، بل نحتاج أيضا إلى تمييز هذين الخطابين كليهما عن الخطاب الجاد المتعلق بالتخييل. فإذا نظرنا إلى المقطع الذي تقدّم ذكره باعتباره خطابا جادّا فلا شكّ أنّه غير صادق من قِبَل أنّه لم يوجد واحد من هؤلاء القوم (واطسن، هولمز، السيدة واطسن) قطّ. وإذا نظرنا إليه

1 - John Galsworthy, *Representative Plays* (New York, 1924), p. 3.

[71] باعتباره خطابا **متعلقا** بالتخييل/ كان ذلك الخبر صادقا لأنّه ينقل نقلا دقيقا تاريخ زواج الشخصيتين التخييليتين هولمز وواطسن. وليس ذلك الخبر نفسه تخييلا لأنّي لست مؤلف الآثار التخييلية المذكورة. لم يوجَد هولمز وواطسن البتة، ولا يعني هذا طبعا أن نُنكر أنّهما وجدا تخييليا وأنه يمكن أن نتحدث عنهما بهذه الصفة.

إذا نظرنا إلى القول الذي تقدم ذكره على أنّه خبرٌ متعلق بالتخييل فإنّه يجري على منهاج القواعد التكوينية لإلقاء الأخبار. وأنت ترى، على سبيل المثال، أنّه في وسْعي التحقق من الخبر السالف الذكر بالرجوع إلى آثار كونان دُويِل. ولكن لا مجال للكلام في شأن قدرة كونان دُويِل على التحقق مما يقوله عن شرلوك هولمز وواطسن عندما يكتب القِصص لأنّه لا يلقي أيّ خبر في شأنهما بل يزعم ذلك فحسب. ولكن لـمّا خلق المؤلف هاتين الشخصيتين التخييليتين، جاز لنا نحن، من الجهة الأخرى، إلقاء أخبار صادقة في شأنهما باعتبارهما شخصيتين تخييليتين.

ولكن كيف يمكن للمؤلف أن «يخلُق» شخصيات خيالية كأنّما اختُلِجَت من رقيق الهواء؟ لنعد، إجابة عن هذا السؤال، إلى المقطع المأخوذ من رواية إيريس مردوخ. فالجملة الثانية تستهل بقولها: «بهذا حدَّث نفسَه الملازمُ أندرو شيز وايت». وأنت ترى أن مردوخ تَستعمل في هذا المقطع اسم علم، وهو نموذج العبارة الإحالية. ومثلما تزعم في الجملة كلّها إلقاء التقرير، فهي تزعم في هذا المقطع أنّها تحيلُ (وهو عمل لغوي آخر). ومن شروط تحقيق العمل اللغويّ الإحالي تحقيقا ناجحا وجوبُ وجود شيء يُحيل عليه المتكلم. وعلى هذا فهي، بزعمها الإحالة، تدَّعي أنّه يوجدُ شيء يحالُ عليه. ومتى شاركنا في هذا الزعم ادَّعَينا نحن أيضا أنّه وُجد ملازمٌ اسمه أندرو شيز وايت عاش في دَبْلِنْ سنة 1916. والإحالة المزعومة هي التي تخلُق الشخصية التخييلية، والزعم المشترك هو الذي يخوِّلُنا الحديثَ عن الشخصية على نحو ما جاء في المقطع المتقدم ذكره والمتعلق بشرلوك هولمز. والبنية المنطقية لكل هذا معقَّدة، ولكنها ليست غامضة. وبزعم الإحالة على شخص (ورواية مغامراته) تخلُق الآنسة مردوخ شخصية تخييلية. وأنت ترى أنّها لا تُحيل فعلا على شخصية تخييلية لأنّه لا وجود [72] قبْليا لمثل هذه الشخصية؛ بل هي تخلُق شخصا تخييليا بزعمها/ الإحالةَ على

شخص. فإذا حدَث أن خُلِقت تلك الشخصية التخييلية فإننا، نحن الذين نقف خارجَ القصة التخييلية، يمكن أن نحيل فعلا على شخص تخييلي. وأنت ترى أني، في المقطع المتقدم ذكره والمتعلق بشرلوك هولمز، قد أحلت فعلا على شخصية تخييلية (من ذلك مثلا أن قولي يجري على منهاج قواعد الإحالة). إنّي لم **أزعم** الإحالة على شرلوك هولمز حقيقي، ولكني **أحلت حقّا** على شرلوك هولمز التخييلي.

ومن السمات المُهِمَّة في الإحالة التخييلية أنْ ليست كل الإحالات في الأثر التخييلي أعمالا إحالية مزعومة، عادة؛ فبعضها إحالات حقيقية كما هو حال المقطع المأخوذ من رواية السيدة مردوخ الذي تحيل فيه على دبلن، وكما هو حال شرلوك هولمز إذ يحيل كونان دويل على لندن، وكما هو شأن المقطع المذكور عندما يحيل إحالة مقَنَّعة إما على أكسفورد أو كمبريدج ولكنّه لا يذكر إحداهما على التعيين («مدينة من مدننا الجامعية الكبيرة»). وتشتمل أكثر القصص التخييلية على عناصر غير تخييلية: فزيادة على الإحالات المزعومة على شرلوك هولمز وواطسن، توجد في الروايات التي بطلها شرلوك هولمز إحالات حقيقية على لندن وشارع بيكر ومحطة بادينغتن[1]. وأيضا فإنّ قصة بيار وناتاشا في رواية **الحرب والسلام** قصة تخييلية عن شخصيات تخييلية، ولكن روسيا المذكورة في **الحرب والسلام** هي روسيا الحقيقية، والحرب ضد نابليون هي الحرب الحقيقية ضد نابليون الحقيقي. فما هو الضابط في تمييز ما هو تخييلي ممّا ليس كذلك؟ يمدنا بالجواب دراستنا للفروق بين رواية الآنسة مردوخ ومقال الآنسة شانهان في صحيفة نيويورك تايمز. ذلك أنّ الضابط فيما يلتزم به المؤلف هو ما يُعدُّ غلطا. فإذا لم يوجد نيكسون قطُّ كانت الآنسة شانهان (وكذلك نحنُ) واقعين في الغلط. ولكن إذا لم يوجد قطُّ شخص يسمى أندرو شيز وايت فإن الآنسة مردوخ ليست واقعة في الغلط. وأيضا، إذا كان شرلوك وواطسن يذهبان من شارع بيكر إلى محطة بادينغتن سالكين سبيلا ممتنِعا جغرافيا فإنّنا سنقف على أنّ كونان دويل قد غلِطَ، وإن لم يكن قد غلِطَ إن لم يوجد واحد من قدامى المحاربين في الحملة الأفغانية ينطبق عليه وصف

Paddington – 1

جون واطسن الطبيب. وبعض الأجناس التخييلية تعرَّف، في بعض الوجوه، بالالتزامات غير التخييلية المضمَّنة في الأثر التخييلي. ومعنى ذلك أن الفرق بين
[73] الروايات المنتسبة إلى المذهب الطبيعي والقصص العجيبة/ وآثار الخيال العلمي والقصص السريالية يُحدَّد في بعض الوجوه بمدى التزام المؤلف بتمثيل حقائق الأشياء، سواء كانت وقائع خاصة تتعلق بالأماكن من قبيل لندن ودبلن وروسيا أو وقائع عامة تتصل بما يسُوغ للناس فعله وبالهيئة التي عليها العالَم. ومثال ذلك أنّه لو ارتحل بِلّي بيلغريم[1] إلى كوكب ترالفامادور[2] اللامرئي في جزء من الثانية فإنّه يجوز لنا أن نقبل ذلك لموافقته عنصرَ الخيال العلمي في رواية **المذبح الخامس**[3]. ولكن إن صادفنا نصّا يأتي فيه شرلوك هولمز نفس العمل فإنّنا سنقف، في الأقل، على أن ذلك النصّ لا يوافق مدونة المجلدات التسعة الأصلية لقصص شرلوك هولمز.

ويميل منظّرو الأدب إلى إبداء ملاحظاتٍ مبهمة عن كيفية خلق المؤلِّف لعالَم خيالي، عالَم الرواية أو شيء كهذا. وأظنّ أننا نقف الآن موقفا يمكِّننا من جعلِ هذه الملاحَظات ذات معنى. فالكاتب يخلُق شخصيات خيالية بزعمه الإحالة على الناس ورواية أحداث في شأنهم. وفي حالة التخييل الواقعي المنتسب إلى المذهب الطبيعي يحيل الكاتب على أماكن وأحداث حقيقية مازجا هذه الإحالات بإحالات تخييلية مُتيحا بهذا اعتبار القصة الخيالية امتدادا لمعرفتنا الحاصلة. ويضع المؤلف مع القارئ جملة من صور الفهم تتعلق بالمدى الذي تقطع فيه مواضعاتُ التخييل الأفقية روابطَ الخطاب الجادِّ العمودية. وما دام المؤلف مراعيا للمواضعات التي استحضرها أو (في حالة أشكال الأدب الثورية) المواضعات التي سنَّها فإنّه يظل داخل تلك المواضعات لا يخرج عنها. وإذا تعلق الأمر **بإمكان** الوجود فإن كل شيء جائز: فللكاتب أن يخلُق ما شاء من الشخصيات والأحداث. أمّا إذا تعلق **بمقبولية** الوجود فإن للانسجام الاعتبارَ الأول. بيد أنّه لا يوجد مقياسٌ كلِّيٌّ للانسجام: فما يعد انسجاما في أثر من آثار الخيال العلمي لا يعد انسجاما في أثر منتسب إلى المذهب الطبيعي.

Billy Pilgrim – 1

Tralfamadore – 2

Slaughterhouse Five – 3

وما يعد انسجاما هو في وجه من الوجوه تابع للعقد بين المؤلف والقارئ حول المواضعات الأفقية.

ويدرج مؤلِّف القصة الخيالية أحيانا في قصته أقوالا لا هي بالخيالية ولا هي جزء من/ القصة. وبالنظر في مثال شهير نرى أن تولستوي يستهل رواية **أنّا كارينينا** بقوله: «العائلات السعيدة جميعها سعيدة على النحو نفسه، أما العائلات الشقية فشقية على أنحاء متميزة مختلفة فيما بينها». وهو قول لا أراه تخييليا بل جادا. فهو تقرير صادق. وهو جزء من الرواية ولكنّه ليس جزءا من القصة التخييلية. وعندما استشهد نابوكوف في مستهل رواية **آدا** بتولستوي، متعمدا تحريف كلامه، قائلا: «كل العائلات السعيدة مختلفة بصور متفاوتة؛ وكل العائلات الشقية متشابهة على نحو يزيد وينقص». فهو يعارض على نحو غير مباشر تولستوي (ويتهكّم به). وكلا التقريرين صادق وإن كان تقرير نابوكوف قائما على تحريف تهكمي لكلام تولستوي. وتقتضينا هذه الأمثلة ومشاكلها إجراءَ تمييز أخير، تمييزٍ بين الأثر التخييلي والخطاب التخييلي. فليس من الضروري أن يقوم الأثر التخييلي بأكمله على الخطاب التخييلي، وهو لا يقوم بأكمله، في الأكثر الأعم، على ذلك. [74]

IV

يُغفِل التحليل السابق الإجابة عن مسألة واحدة ذات بال: لِمَ تكلُّفُ هذا العَنَتِ؟ أي لِمَ هذا الاهتمام بالنصوص المشتملة على الكثير من الأعمال اللّغويّة المزعومة، وهذا الاجتهادُ في شأنها؟ ولن يُفاجأ القارئ الذي فَهِم، إلى هذا الحد، استدلالي بأن يسمعني أقول: إنّي لا أظنّ أنّه يوجد جواب بسيط عن هذا السؤال، بل لا أظنّ أنّه يوجد جواب وحيد عنه. وقد يتعلق جزء من الإجابة بالدّور الخطير الذي يؤديه الخيال في الحياة البشرية، وهو دور كثيرا ما لا يُقدَّر حق قدره، ويتعلق أيضا بدورلا يقل عن الأوّل خطورة تؤدّيه منتجات الخيال المشتركة في الحياة البشرية الاجتماعية. وينشأ مظهر من مظاهر الدور الذي تؤديه مثل هذه المنتجات من حقيقة أن الأعمال اللّغويّة الجادة (أي غير التخييلية) يمكن أن تنقلها نصوص تخييلية، وإنْ لم يكن العمل اللغويّ المنقول بواسطة

النصوص التخييلية ماثلا في النص. وتؤدي الآثارُ التخييلية المهمة كلها تقريبا «رسالةً» أو «رسائل» تُنقل **بواسطة** النصّ ولكنها ليست **في** النصّ. ولا نجد تمثيلا صريحا للأعمال اللّغويّة الجادة إلا في قصص الأطفال التي تشتمل على خواتيم من قبيل: «وعبرة القصة هي ... » أو عند الكتّاب أصحاب النزعة التعليمية المُملّة من أمثال تولستوي، وهذه الأعمال اللّغويّة هي المقصَد (أو المقصَد الأسنى) الذي ينقله النص التخييلي. وقد شرح نُقادُ الأدب على/ أسس قُدَّت على قَدِّ الأغراض والحالات الخاصة كيف يَنقُل المؤلِّف عملا لغويا جادا عبر إنجاز الأعمال اللّغويّة المزعومة التي هي قوام الأثر التخييلي. ولكن لا توجد إلى الآن نظرية عامة للآليات التي تَنقُلُ بها الأعمالُ المزعومة المضمَّنة في القول مثلَ هذه المقاصد الجادة المضمَّنة في القول. [75]

الباب الرابع

الاستعارة

صياغة المشكل

إذا سمعت بعضهم يقول: «سلمى كتلة من جليد» أو «سمير خنزير» فالغالب على الظن أنّك ستذهب إلى أنّ المتكلّم لا يريد بقوله الحقيقةَ ولكنّه يتكلم على سبيل الاستعارة[1]. والراجح أيضا أنّك لن تجد كبير عناء في الوقوف على مقصَده. ولو قال: «سلمى عدد أولي يقع بين 17 و23» أو «بلال باب إسطبل» فربما بقيتَ على رأيك الأول في أنّه يتكلم على سبيل الاستعارة، ولكن الوقوف على مقصَده يكون أشد صعوبة. إنّ وجود مثل هذه الأقوال ـ أي الأقوال التي يعني فيها المتكلّم على سبيل الاستعارة شيئا مختلفا عما تعنيه الجملة حرفيا ـ يطرح عددا من الأسئلة على كل نظرية في اللغة والتواصل: فما هي الاستعارة؟ وكيف تختلف في الآن نفسه عن الأقوال الحرفية والأشكال الأخرى من الأقوال المجازية؟ ولِمَ نستعمل العبارات على سبيل الاستعارة بدل أن نقول ما نعنيه على نحو دقيق وحرَفي؟ وكيف تجري الأقوال الاستعارية؟ أي كيف يمكن للمتكلم أن يبلّغَ السّامع عندما يتكلم على سبيل الاستعارة ما دام يقول ما لا يقصد؟ ثم لماذا يسُوغُ بعض الاستعارات ولا يَسوغُ بعضها الآخر؟

---

1 - ننبـه إلى أن البلاغة الغربية تدرج في باب الاسـتعارة ما تعده البلاغة العربية تشـبيها بليغا كقولك «زيد أسد» [المترجم].

وإنّي أرى أن نتناول، في هذه الدراسة، المجموعة الأخيرة من الأسئلة ـ أي الأسئلة الدائرة على مشكل كيفية جريان الاستعارة ـ وذلك لأهميتها في ذاتها، وأيضا لأنّه لا يبدو لي أنّنا سنهتدي إلى الجواب عن الأسئلة الأخرى إلا إذا أجبنا عن هذا السؤال الأساسي. غير أننا نحتاج إلى صياغة السؤال صياغة أدقّ قبل الشروع في فهمه.

إن مشكل تفسير جريان الاستعارة هو حالة خاصة من المشكل العام المتصل بتفسير التباين بين المعنى الذي يريده المتكلّم ومعنى الجملة أو الكلمة، أي أنّه حالة خاصة من حالات المشكل المتعلق بكيفية جواز أن يقول المرء
[77] شيئا وأن يعنيَ شيئا آخر، إذ/ ينجَح في إبلاغ مراده رغم أن المتكلمَ والسّامع كليهما يعرفان أن معانيَ الكلمات التي قالها المتكلّم لا تعبر عن مراده تعبيرا دقيقا وحرفيا. ومن الأمثلة عن الفجوة بين قول المتكلّم ومعنى الجملة الحرفي التَّهكمُ والأعمال اللّغويّة غير المباشرة. فليس مراد المتكلّم في كل واحدة من هاتين الحالتين هو معنى الجملة، ومع ذلك فإنّ ما يقصده يتوقف بطرق شتّى على معنى الجملة.

ومن المهم، بادئ ذي بدء، تأكيدُ كون مشكل الاستعارة يتناول العلاقات بين معنى الكلمة والجملة من جهة، والمعنى الذي يريده المتكلّم أو معنى القول من جهة أخرى. ويسعى كثير ممن كتب في هذا الغرض إلى تحديد العنصر الاستعاري للقول الاستعاري في الجملة أو العبارات التي تُقال. وهم يظنون أنّه يوجد نوعان من المعنى في الجملة: المعنى الحرفي والمعنى المجازي، بيْد أنّه ليس للجمل والكلماتِ إلا ما لها من المعاني. وإن شئتَ الدقة قلتَ إنّنا متى تكلّمنا على معنى الكلمة أو العبارة أو الجملة الاستعاري فكلامنا على ما يمكن أن يقوله المتكلّم لإبلاغ مراده على نحو يعدِلُ فيه عما تعنيه الكلمة أو العبارة أو الجملة فعلا. فنحن نتكلم، من ثَمّ، على مقاصد المتكلّم الممكنة. وحتى عندما نتناول الكيفية التي يمكن أن يُسند بها تأويلٌ استعاري إلى الجملة العارية من المعنى ـ من قبيل مثال شومسكي[1] « الفِكَرُ الخضراء التي لا لون لها تنامُ هائجة» ـ فإنّ حديثنا هو عن الكيفية التي يمكن بها للمتكلم أن يقولَ عليها

Chomsky - 1

الجملة وأن يعنيَ بها شيئا وإن كانت حرفيا مُحالةً فاسدة المعنى. وحتى نحصل على طريقة مختصَرة في التمييز بين ما يريده المتكلّم حين يقول الكلمات والجمل والعبارات من جهة وبين ما تفيده الكلمات والجمل والعبارات من جهة أخرى فإني أسمي الأول **معنى قول المتكلم**، والثاني **معنى الكلمة أو الجملة**. والمعنى الاستعاري هو دوما معنى قول المتكلم.

[78] ولا بدّ من وجود بعض المبادئ التي يكون المتكلّم بحَسَبها/ قادرا على أن يعنيَ أكثر مما يقول أو يعنيَ شيئا آخر غير الذي يقول حتّى يتيسَّرَ له إبلاغُ مرادِه باستعمال الأقوال الاستعارية والأقوال التهكمية والأعمال اللّغويّة غير المباشرة، بحيث يتيسرُ للسامع فهمُ ما يعنيه المتكلّم مستعملا معرفته بتلك المبادئ. والعلاقة بين معنى الجملة ومعنى القول الاستعاري أقربُ إلى الانتظام منها إلى المصادفة والارتجال. ومهمتنا في بناء نظرية للاستعارة هي السعي إلى وضع المبادئ التي تربط معنى الجملة الحرفي بمعنى القول المجازي. ولـمّا كانت المعرفة التي تمكّن الناسَ من استعمال الأقوال الاستعارية وفهمَها تُجاوز معرفتهم بالمعاني الحقيقية للكلمات والجمل فإنّ ما نطلبه من مبادئ لا يندرج كلُّه أو جلُّه في نظرية للكفايةِ الدلالية على النحو الذي تُتَصَوَّرُ به تقليديا. ذلك أن مشكل نظرية الاستعارة عند السّامع هو تفسير الكيفية التي يمكن أن يفهم بها معنى قول المتكلّم باعتبار أنّ كل ما يسمعه هو جملة بما فيها من معنى الكلمة والجملة. والمشكل عند المتكلّم هو تفسير الكيفية التي يتيسر له بها أن يعنيَ شيئا مختلفا عن معنى الكلمة والجملة في الجملة التي يقولها. وفي ضوء هذه الأفكار يمكن أن نعيد صياغة سؤالنا الأصلي: كيف تجري الاستعارات؟ على هذا النحو: ما هي المبادئ التي تُتيحُ للمتكلمين صياغة الأقوال الاستعارية والسّامعين فهمها؟ وكيف يمكن صياغة هذه المبادئ على نحو يوضِّح الكيفية التي تختلف بها الأقوال الاستعارية عن أنواع أخرى من الأقوال لا يطابق فيها معنى المتكلّم المعنى الحرفي.

ولـمّا كان جانب من مهمتنا يقوم على تفسير الكيفية التي تختلف بها الأقوال الاستعارية عن الأقوال الحرفية كان لزاما علينا أن نتوصل إلى تعريف للأقوال الحرفية نتخذه منطلقا. ويذهبُ جلُّ الكُتّاب الذين قرأت لهم في موضوع الاستعارة ـ بل كلُّهم ـ إلى أننا نعرف الكيفية التي تجري بها

الأقوالُ الحرفية. ولا يرون أنّ حَقَّ مُشكِلِ الأقوال الحرفية أن يُتَناوَل في دراستهم للاستعارة. وضريبة هذا أنّ دراساتهم تَصِف الأقوال الاستعارية غالبا بطرق تقصُرُ عن تمييزها من الأقوال الحرفية.

والحقّ أن تفسير الحَمْلِ الحرفي تفسيرا دقيقا هو مشكل بالغ الصعوبة
[79] والتعقيد واللطافة./ ولن أسعى إلى شيء من قبيل التلخيص الشامل لمبادئ القول الحرفي، بل سأجتزئ بالتعليق على السمات الضرورية لمقارنة القول الحرفي بالقول الاستعاري. وسأقصر أيضا أكثر دراستي للأقوال الحرفية والأقوال الاستعارية جميعا على حالات بسيطة جدا وعلى جمل مستعملة في عمل التقرير اللغوي، وذلك طلبا للسهولة والبساطة.

تَصَوَّرْ مُتكلِّما يُلْقي إلقاء حرفيا جملةً من قبيل:

1. سلمى طويلة
2. القطّ على الحصير
3. صار الجو حارّا ههنا

فأنت ترى أن معنى الجملة الحرفي في كل مثال من هذه الأمثلة يحدِّد، ولو بعضَ التحديد، جملة من شروط الصدق. ولـمّا كانت المؤشرات الوحيدة للقوة المضمَّنة في القول (اطلب سورل، 1969 / 2015) في هذه الجمل تقريرية، فإنّ قول جملة من هذه الجمل قولا حرفيا جادا يُلزِمُ المتكلّم بالإقرار بوجود مجموعة شروط الصدق التي يحددها معنى تلك الجملة زيادة على محدّدات شروط الصدق الأخرى. وأنت ترى، فضلا عن ذلك، أنّ الجملة في كل مثال تقتصر على تحديد مجموعة معينة من شروط الصدق المتعلقة بسياق مخصوص. وعلة ذلك أنّ في كل واحد من هذه الأمثلة عنصرا إشاريا ما من قبيل صيغة المضارع الدالة على الحال واسم الإشارة «ههنا»، وورود رسوم محدَّدة متوقفة على السياق من مثل «القط» و«الحصير».

فعناصر الجملة المتوقفَةُ على السياق في هذه الأمثلة تتحقّق تحققا صريحا في بنية الجملة الدلالية: إذ يمكن للمرء أن يرى العبارات الإشارية ويسمعها. غير أن هذه الجملَ شأنُها في ذلك شأن أكثر الجمل، لا تُحدِّد مجموعة شروط الصدق إلاّ على أساس خلفية من الافتراضات التي لا تتحقّق صراحة في بنية

الجملة الدلالية. وهذا أظهر في (1) و(3) لاشْتمالهما على لفظي «طويلة» و«حارا» النسبيين، وهما ما يسميه قدامى النحاة الألفاظ «الوصفية». ولا تُحدِّد هذه الألفاظُ مجموعةً معينة من شروط الصدق إلا على أساس خلفية من الافتراضات
[80] المبنية على الحقائق والمتعلقة بنوع الأشياء/ التي يحيل عليها المتكلّم في سائر الجملة. زد على ذلك أن هذه الافتراضات ليست متحقّقة تحقّقا صريحا في بنية الجملة الدلالية. وعلى هذا يجوز أن توصفَ المرأة عن صواب بأنّها «طويلة»، بيد أنّها إذا كانت أقصر من زرافة جاز أن توصف عن صواب بأنّها «قصيرة».

ورغم أن توقف تنزيل معنى الجملة الحرفي على بعض الافتراضات الخلفية المبنية على الحقائق والتي ليست جزءا من المعنى الحرفي هو أمر أظهر في الجمل المشتملة على الألفاظ النعتية، فإنّ الظاهرة عامّة كل العموم. فالجملة (2) لا تحدد إلا مجموعة معينة من شروط الصدق باعتبار عدد من الافتراضات المتعلقة بالقطط والحُصُر وعلاقة الاستعلاء. غير أن هذه الافتراضات ليست جزءا من مضمون الجملة الدلالي. وهَبْ، مثلا، القطّ والحصيرَ على الهيئة المكانية المعهودة لقط ـ على ـ حصير، وأن القطّ والحصير كليهما، فحسب، في الفضاء الخارجي، خارج أي حقل جاذبية يمكن أن يقال، قياسا إليه، إنّ شيئا ما «على» شيء آخر أو «فوقَه». فهل مازال القطّ **على** الحصير؟ إن الجملة، في هذا السياق، لا تحدد مجموعة معينة من شروط الصدق بدون بعض الافتراضات الأخرى. أو هبْ جميعَ القطط أصبحت فجأة أخف من الهواء، وأن القطّ صار يحلق في الهواء والحصير لاصقة ببطنه. فهل مازال القطّ على الحصير؟

إنّنا لا نتردد في معرفة شروط صدق قولنا: «الذبابة في السّقف»، ولكننا نتردد في معرفة شروط صدق قولنا: «القطّ في السّقف»، وليس لهذا الاختلاف علاقة بالمعنى، بل هو ذو صلة بالكيفية التي تمكّننا بها معلوماتُنا الخلفيةُ المبنية على الحقائق من تنزيل معاني الجمل. ويمكن القول إجمالا إنّ الجملة لا تحدِّد، في أغلب الأحوال، إلا مجموعة من شروط الصدق المتعلقة بمجموعة من الافتراضات غير المتحقّقة في مضمون الجملة الدلالي. وعلى هذا فحتى في الأقوال الحرفية التي يطابق فيها معنى المتكلّم معنى الجملة، يكون على المتكلّم أن يُسهم في القول الحرفي أكثر من مجرد إسهامه في مضمون الجملة الدلالي، وذلك لأن هذا المضمون الدلالي لا يحدِّد إلا مجموعة من شروط

الصدق المتعلقة بمجموعة من الافتراضات التي يفترضها المتكلم، وإذا أُريدَ للتواصل النجاحُ فلا بد أن يُشاركه السّامع في افتراضاته (للتبسّط في هذه المسألة، اطلب سورل، 1978، الباب الخامس من هذا الكتاب)./

[81] وأنت ترى، في جملة الأمر، أن مفهوم التشابه يضطلع بدور ذي بال في أي تحليل للقول الحرفي. وعلّة هذا أنّ المعنى الحرفي لأي لفظ عام، بتحديده لمجموعة من شروط الصدق، يحدد أيضا مقياس تشابه بين الأشياء. فأن تَعْرف أن لفظا عاما يصدق على جملة من الأشياء هو أن تعرف أنّ هذه الأشياء متشابهة بالنظر إلى الخاصية التي يعينها هذا اللفظ. فكل النّساء الطوال متشابهات بالنظر إلى كونهن طوالا، وكل الغرف الساخنة متشابهة بالنظر إلى كونها ساخنة، وكل الأشياء المربعة متشابهة بالنظر إلى كونها مربعة، وقس على هذا ما شاكله.

ولتلخيص هذا النقاش الموجز لبعض مظاهر القول الحرفي توجد سماتٌ ثلاث سنحتاج إلى أن نكون منها على ذُكر في شرحنا للقول الاستعاري. أُولاها أن المتكلّم في القول الحرفي يعني ما يقول. ومُفادُ هذا أنّ معنى الجملة الحرفي ومعنى قول المتكلّم واحد؛ وثانيتها أن معنى الجملة، في الأكثر الأعم، لا يحدِّد إلا مجموعة من شروط الصدق المتعلقة بمجموعة من الافتراضات الخلفية، وهذه ليست جزءا من مضمون الجملة الدلالي. وثالثتها أن مفهوم التشابه يضطلع بدور ذي بال في أي تحليل للحَمْل الحرفي.

فإذا التفتنا إلى الحالات التي يكون فيها معنى القول ومعنى الجملة مختلفين ألفيناها متنوعة تنوعا شديدا. وعلى هذا فإن 3، مثلا، يمكن أن تُقال لا لإخبار بعضهم بأنّ الحرارة تزداد في مكان التكلم (قول حرفي) فحسب، بل يمكن أن تَستعملها لتطلب من بعضهم أن يفتح نافذة (عمل لغوي غير مباشر)، أو لتتذمر من شدة البرد (قول تهكمي)، أو لتُعلِّق على السِّبابِ المتعالي أثناء خصومة بصدد الوقوع (قول استعاري). وسنحتاج في تحليلنا للقول الاستعاري إلى تمييزه، لا من القول الحرفي فحسب، بل، أيضا، من تلك الصور الأخرى التي نعدِل فيها عن القول الحرفي أو نتجاوزه على نحو ما. ولما كان ما يعنيه المتكلّم في الأقوال الاستعارية يختلف عما يقوله (في معنى من معاني «قال»)، فإنّنا سنحتاج عموما في أمثلتنا عن الاستعارة إلى جملتين: أولاهما الجملة المقولة على سبيل

الاستعارة وثانيتهما جملة تعبر حرفيا عما يعنيه المتكلّم عندما يقول الجملة الأولى/
[82] على سبيل الاستعارة. وعلى هذا تناسب الاستعارة (**عارة**) 3:

3. (**عارة**)صار الجوُّ حارا ههنا
القول الشارح (**شار**) 3
3. (**شار**) الخصومة الجارية أصبحت تنحو منحى السب والشتم أكثر فأكثر
4. (**عارة**) سلمى كتلة من جليد
4. (**شار**) سلمى شخص بارد العاطفة عديم الإحساس
5. (**عارة**) تسلقت الصَّاري الزَّلِق[1] إلى قمته (ديسرائيلي)[2]
5. (**شار**) أصبحت وزيرا أوّلَ بعد لأيٍ
6. (**عارة**) رشيد غوريلا
6. (**شار**) رشيد فظٌّ شكِسُ الطِّباعِ ميّالٌ إلى العنف

وأنت ترى أنّنا نحسّ في كل مثال أنّ القولَ الشارح قاصر بعض القصور، وأنّ هنالك شيئا قد ضاع. ومن مهامنا تفسير ما ينتابنا من الإحساس بعدم الرضا عن الأقوال الشارحة للاستعارات ولو كانت استعارات ركيكة. بيد أن الأقوال الشارحة ينبغي أن تقارب، في وجه من الوجوه، ما عناه المتكلّم لأن تقرير المتكلّم الاستعاري في كل حالة يكون صادقا إذا كان التقرير المناسب له والذي يستعمل جملة «شار» تقريرا صادقا، وإذا كان كذلك فقط. فإذا انتقلنا إلى أمثلة أدقّ وألطف احتد إحساسُنا بقصور القول الشارح. فكيف نشرح القول التالي؟

7. (**عارة**) ظلت حياتي قائمة ـ سلاحا مشحونا ـ
في الزوايا ـ إلى أن جاء يومٌ
مرّ فيه المالك ـ فعرَفني ـ
وجرَفني ـ (إميلي ديكنسن[3])؟

1 – الصاري الزلق greasy pole / mât de cocagne عبارة عن لعبة شعبية تقوم على تسلّق عمود مطلي بمادة لزجة تمنع المتسلق عادة من الوصول إلى أعلى العمود الذي تعلق فيه أنواع مختلفة من الهدايا [المترجم].

2 – بنيامين ديسرائيلي Benjamin Disraeli (1804–1881) سياسي بريطاني ذو أصول يهودية، تولى الوزارة الأولى مرّتين [المترجم].

3 – Emily Dickinson

فلا شكّ أن قدرا كبيرا يضيع من القول الشارح:

7. (**شار**) كانت حياتي قوة لم تخرج إلى الفعل، وإن كان خروجها أمرا يسيرا (سلاحا مشحونا)، في بيئة متواضعة (الزوايا) إلى أن جاء (مرَّ) الحبيب الموعود
[83] (المالك)/ في وقت ما (يوم)، فتبيَّنَ قوتي (عرفَني) وأخذني (جرفني) معه.

بيد أن القول الشارح أو ما يشبهه، حتى في هذه الحالة، ينبغي أن يعبر عن جانب كبير من معنى قول المتكلّم لأن شروط الصدق واحدة.

ونشعر أحيانا بأننا نعرف على وجه الدقّة ما تعنيه الاستعارة، ولا نقدر مع ذلك على صياغة جملة **شار** حرفية لأنّه لا وجود لعبارات حرفية تؤدي معناها. وعلى هذا فحتى في مثال بسيط من قبيل:

8. (عارة) حرثت السفينة البحر

فقد لا نكون قادرين على بناء جملة قول شارح بسيطة رغم أنّه لا غموض في القول الاستعاري. والحقّ أنّ الاستعارات غالبا ما تصلح لسد مثل هذه الثغرات الدلالية. وفي حالات أخرى قد توجد طائفة لا حصر لها من الأقوال الشارحة. فعندما يقول روميو مثلا:

9. (**عارة**) جولييت هي الشمس

قد يكون ثمة جملة من الأشياء يمكن أن يعنيها. ولكن ونحن نتذمر من قصور الأقوال الشارحة لنُذَكِّر بأن القول الشارح علاقة متناظرة. فقولنا إن القول الشارح للاستعارة قول ركيك يعني أيضا أن الاستعارة قول شارح ركيك لقولها الشارح. زد على ذلك أنّه لا ينبغي أن نشعر بالحرج لكون بعض أمثلتنا عبارة عن استعارات بالية أو ميّتة. والاستعارات الميّتة مهمة لدراستنا على نحو خاصّ لأن الاستعارات الميتة، إذا استعملنا أسلوب الطباق، ما زالت تعيش. فقد ماتت بفعل استعمالها المستمر، ولكن استمرار استعمالها أمارة على أنّها تلبي حاجة دلالية ما.

وإذا اقتصرنا على أبسط الأمثلة المتضمنة لموضوع ومحمول أمكننا القول إنّ الصورة العامة للقول الاستعاري هي أن المتكلّم يقول جملة صورتها «و هو ح» ويعني استعاريا و هو ر. وعلى هذا نحتاج، في تحليل الحمل الاستعاري،

إلى التمييز بين ثلاث مجموعات من العناصر. أوَّلُها وجودُ عبارةِ الموضوع «و»
[84] والشيء أو الأشياء المستعملة في الإحالة عليه؛/ وثانيها وجودُ عبارةِ المحمول «ح» المَقولةِ والمعنى الحرفيِّ لتلك العبارة مع ما يناسبها من شروط الصدق وكذلك الماصَدَق إن وُجِد، وثالثها وجودُ معنى قول المتكلّم «و هو ر» وشروطِ الصدق التي يحددها ذلك المعنى. ويقوم مشكل الاستعارة في أبسط صوره على محاولة التوصّل إلى تعريف العلاقات بين المجموعات الثلاث و، ح، ر[1]، كما يقوم على ضبط معلومات ومبادئ أخرى يستعملها المتكلمون والسّامعون، والغرض من ذلك تفسيرُ الكيفية التي يمكن بها للقائل أن يقول «و هو ح» ويعنيَ «و هو ر»، والكيفية التي يمكن أن يُبلَّغَها ذلك المعنى من المتكلّم إلى السّامع. غير أنّه من البديهي أنَّ هذا ليس كلَّ ما ينبغي فهمه في شأن الأقوال الاستعارية. فالمتكلّم لايقتصر على مجرد تقرير أنّ و هو ر، وينبغي تفسير تأثير الاستعارة الخاص بالنظر إلى الكيفية التي لا يقتصر بمقتضاها المتكلّم على مجرد تقرير أنّ و هو ر، وبالنظر إلى السبب الذي يجعله يختار في المقام الأول هذا الطريق الملتوي لتقرير أنّ و هو ر. ولكنّنا في هذه المرحلة ما زلنا في بدايات الأمور. وأقلّ ما ينبغي أن تفسره نظرية الاستعارة هو الكيفية التي يمكن بها للقائل أن يقول «و هو ح» ويعنيَ و هو ر ويُبَلِّغ ذلك في آن واحد.

ولنا الآن أن نذكُر فرقا من الفروق بين الأقوال الحرفية والاستعارية بالتطبيق على هذه الأمثلة البسيطة. ففي حالة القول الحرفي يكون معنى المتكلّم ومعنى الجملة واحدا، وعلى هذا فإنّ التقرير الذي يُلقى في شأن الشيء المحال عليه يكون صادقا إذا استوفى شروط الصدق التي يحددها معنى اللفظ العام الذي يقتضي تطبيقه مجموعة من الافتراضات الخلفية المشتركة، وإذا استوفى تلك

1 - من المهم تجنب أيِّ خلط بين الاستعمال والتنصيص عند الكلام على هذه المجموعات. وسنتكلم تارة على الكلمات، وتارة أخرى على المعاني، وطورا ثالثا على المُحالات عليها والماصَدَقات، وطورا آخر على شروط الصدق [المؤلف].

وخلاصة الفرق بين الاستعمال والتنصيص أنّك، في الاستعمال، تورد العبارة وتقصد بها ما تكون العبارة علامة عليه وهو مسماها في الخارج عموما؛ وأنّك، في التنصيص، تريد العبارة نفسها من حيث هي علامة لغوية. ومثال الاستعمال قولك «تونسُ مدينة كبيرة»، تريد الموضع الجغرافي المعروف؛ ومثال التنصيص قولك: «تتألف «تونسُ» من ثلاثة مقاطع» تريد العبارة عينها لا مسماها الذي تحيل عليه [المترجم].

الشروط فقط. ولا يحتاج السّامع، كي يفهم القول، إلى أيّ معرفة خارجة عن معرفته بقواعد اللغة ووعيه لشروط القول، ومجموعةٍ من الافتراضات الخلفية المشتركة. غير أن شروط صدق التقرير في القول الاستعاري لا تحدّدها شروطُ
[85] صدق الجملة/ ولفظِها العام. ويحتاج السّامع، كي يفهم القول الاستعاري، إلى شيء يُجاوِزُ معرفته باللغة ووعيَه لشروط القول، ومجموعةَ الافتراضات الخلفية التي يشارك فيها المتكلمَ. إذ لا بُدَّ أن تكون عنده بعض المبادئ الأخرى أو بعض المعلومات المتعلقة بالحقائق، أو شيء من التأليف بين المبادئ والمعلومات التي تُتيحُ له أن يتبينَ أنَّ المتكلّم عندما يقول «و هو ح» فهو يعني «وهو ر». فما هو هذا العنصر الإضافي؟

أظنّ أن للسؤال، في مجمل الأمر وأعمّه، جوابا بسيطا تمام البساطة. غير أن التوسع في هذا الأمر على وجه التفصيل سيستغرق مني كثيرا ممّا بقي من هذه التحليل. فالمبدأ الأساسي الذي تجري عليه جميع الاستعارات هو أن قول العبارة بمعناها الحقيقي وما يناسبه من شروط الصدق يمكن، بطرق مختلفة خاصة بالاستعارة، أن يستحضر في الذهن معنى آخر ومجموعة شروط الصدق المناسبة له. فالمشكل العويص في نظرية الاستعارة هو أن نفسر، على وجه الدقة، ماهية المبادئ التي يمكن وفقها أن يستحضرَ قولُ العبارة في الذهن، استعاريا، مجموعةً من شروط الصدق مختلفةً عن المجموعة التي يحددها معناها الحقيقي، وأن نصوغ تلك المبادئ صياغة دقيقة دون استخدام عبارات استعارية من قبيل «استحضر في الذهن».

من الغلط الشائع في موضوع الاستعارة

قبل السعي إلى رسم ملامح نظرية في الاستعارة أودّ في هذا القسم والذي بعده أن أعود إلى الوراء قليلا ناظرا في بعض النظريات القائمة. ويمكن تقسيم نظريات الاستعارة من أرسطو إلى اليوم، على وجه التقريب، إلى نوعين[1]. فنظريات المقارنة تذهب إلى أن الأقوال الاستعارية تتضمَّن **مقارنة** أو **مماثلة** بين **شيئين** أو أكثر (أرسطو؛ هنل[2]، 1965، على سبيل المثال)، وأمّا نظريات التفاعل

1 – أتّبعُ في هذا التصنيف بيردزلاي (Beardsley, 1962).
2 – Henle

الدلالي فتزعم أن الاستعارة تتضمَّن **تقابلا كلاميا** (بيردزلاي، 1962) أو **تفاعلا** (بلاك، 1962) بين **مضمونين دلاليين** هما مضمون العبارة المستعملة استعاريا
[86] ومضمون السياق الحرفي الحاف. وأظنّ أن كلتا/ النظريتين قاصرةٌ على أنحاء مختلفة، إذا سعينا إلى أخذهما بحذافيرهما، وإن كانتا تسعيان كلتاهما إلى أن تقولا قولا سديدا. وعلينا أن نستخلص ما فيها من سداد. ولكنني أحب أن أبيِّنَ، بادئ ذي بدء، بعضا مما تشتملان عليه من الغلط الشائع، وكذلك ما يقع من الخطإ الشائع في دراسات الاستعارة. وليس غرضي ههنا الجدال، ولكنّني أسعى إلى تمهيد السبيل لبسط نظرية في الاستعارة. ولنا أن نقول إن عُوارَ نظريات المقارنة هو أنّها تقصُرُ عن التمييز بين دعوى أن الكلام القائم على التشبيه جزء من **المعنى** في الكلام الاستعاري، ومن ثم، جزء من **شروط الصدق**، ودعوى أن الكلام القائم على المشابهة هو مبدأ **الاستدلال**، أو هو خطوة في عملية **الفهم** الذي ينتج المتكلمون على أساسه الاستعارة، وعلى أساسه يفهمها السّامعون (وسيأتي بسط الكلام على هذا التمييز فيما بعد). أما نظريات التفاعل الدلالي فقد بُسِط القولُ فيها ردا على ضعف نظريات المقارَنة، وليس لها من الحجج التي يُعتد بها إلاّ ما في النظريات المنافسة من المآخذ: وعُوارها هو قصورها عن إدراك قيمة التمييز بين معنى الجملة أو الكلمة، وهو معنى لا يكون استعاريا البتة، ومعنى المتكلّم أو القول، وهو معنى يمكن أن يكون استعاريا. فهي تسعى عادة إلى حصر المعنى الاستعاري في الجملة أو في بعض متعلقاتها. وإليك، على كل حال، ستةَ أخطاء أظنّ أنّه ينبغي التنبيه إليها.

كثيرا ما يقال إن الأقوال الاستعارية تتضمَّن تغييرا في معنى عبارة واحدة في الأقلّ. وأودّ القول إنّ الأمر في الاستعارة هو، إن شئت الدقة، بضد ذلك، فهي لا تتضمَّن أي تغيُّر في المعنى. أما من الناحية الزمانية، فإن الاستعارة تُحدِث حقّا تغيّرات دلالية، غير أنّه لمّا كان التغير الحاصل في المعنى حرفيا بحيث لا تعود الكلمة أو العبارة تعني ما كانت تعنيه من قبل، فإن العبارة، لهذا السبب عينه، لا تكون بعد ذلك استعارية. ونحن نعرف جميعا العمليات التي تصير بها عبارةٌ ما استعارةً ميتةً، ثم تصبح عبارة مسكوكة أو يكون لها معنى جديدٌ يختلف عن المعنى الأصلي. أمّا في القول الاستعاري الحقيقي فلا يوجد قول
[87] استعاري إلا لكون معاني العبارات لم تَتَغيَّر./ ويبدو أن الذين يذهبون هذا

المذهب يختلط عندهم معنى **الجملة** بمعنى **المتكلم**. فالقول الاستعاري يفيد حقّا معنى مختلفا عن معنى الكلمات والجملة، بيد أن ذلك لا يُعزَى إلى وجود تغيُّر ما في معاني العناصر المعجمية، بل مرده إلى أنّ المتكلّم يقصدُ بها شيئا آخر. ذلك أن معنى المتكلّم لا يطابق معنى الجملة أو الكلمة. ومن المهمّ الوقوف على هذه المسألة من قِبَل أن المشكلة الأمّ في الاستعارة هي تفسير الكيفية التي يكون بها معنى المتكلّم مختلفا عن معنى الجملة، والكيفيةِ التي يكون بها المعنيانِ مع ذلك مرتبطين. ومثل هذا التفسير متعذّر بتقدير أنّ معنى الجملة أو الكلمة قد تغير في القول الاستعاري.

وأيسر السبل التي تُبيِّن لك أنَّ الصيغَ الخام من أطروحة المقارنة صيغ فاسدة هو أن نُبين أن إنتاج الأقوال الاستعارية وفهمَها لا يُحتاج فيهما إلى شيئين للمقارنة بينهما. فإذا قلتُ على سبيل الاستعارة

4. (**عارة**) سلمى كتلة من جليد،

فأنا لا أسوِّر بالضرورة تسويرا متعلقا بكتل الجليد. و لا يلزم من قولي حرفيا أنّه

10. (∃**س**) (**س**كتلة من جليد)

بحيث أقارن سلمى**بِـس**. ويزدادُ هذا الأمر وضوحا إذا نظرنا في عبارات مستعملة على سبيل الاستعارة وليس لها ماصَدَق. فإذا قلتُ:

11. سلمى تنّين

فإنّه لا يلزَمُ من ذلك حرفيا أنَّه

12. (∃ **س**) (**س** تنين).

ولك أن تقف على هذا الأمر من طريق آخر بملاحظة أن الجملة المنفية لا تنحطُّ في الاستعارة عن الجملة المثبتة. فإذا قلتُ:

13. ليست سلمى**كتلة** من جليد،

[88] فإني أرى أنَّ قولي لا يستوجب هذا السؤال المُحالَ: أيّ/ كتلةٍ من الجليد هي تلك التي قارنت سلمى بها حتى قلت إنّها لا تشبهها؟ وما نظرية المقارنة في

أصلها الأصيل إلا نظريةٌ مضطربة فيما يتعلق بالطابع الإحالي للعبارات المستعملة على سبيل الاستعارة.

بيد أن هذا الاعتراض على منظّري المقارنة قد يبدو بسيطا بعض البساطة، ولكنّه يمهد السبيل إلى اعتراض أقوى وأشدّ بكثير. وتعامِلُ نظريات المقارَنة في الأكثر الأعمال كلام القائم على التشبيه باعتباره جزءا من المعنى، ومن ثمّ، جزءا من شروط صدق الكلام الاستعاري، وهذه النظريات صريحة في هذه المسألة ولو قليلا. فمن ذلك أن ميلر[1] (1979) صريحٌ كل الصراحة في اعتبار الأقوال الاستعارية أقوال مُشابَهة، والحقّ أن معنى الكلام **الاستعاري**، عند أمثال هؤلاء المنظرين، يؤديه دوما كلامٌ قائم على المشابهة. وعلى هذا فإني لا أكون، في زعمهم، قد صغت المشكل ولو صياغة صحيحة. وعندي أن مشكل تفسير الاستعارة (في صورتها البسيطة القائمة على موضوع ومحمول) هو تفسير الكيفية التي ينتقل بها المتكلّم والسّامع من معنى الجملة الحرفي «**و هو ح**» إلى معنى القول الاستعاري «**و هو ر**». غير أنّ هذا ليس معنى القول الاستعاري في زعمهم، بل إن معناه ينبغي أن يكون قابلا لأن يعبَّر عنه بكلام صريح في المشابَهة من قبيل «**و** تشبه **ح** بالنظر إلى **ر**»، ونظير هذا عند ميلر أن الكلام الاستعاري «**و هو ح**» ينبغي أن يحلل على هذا النحو: «توجد خاصية ما هي**خ** وخاصية ما هي **د** بحيث أنَّ كونَ **وخ** يشبه كونَ **ود**». وسيأتي بسط الكلام على هذا الرأي وعلى صياغته الدقيقة فيما بعد. ولكني أحب الآن أن أقولَ إن المشابهة وإن كانت تضطلع، في الغالب، بدور في فهم الاستعارة، فإنّ التقرير الاستعاري ليس بالضرورة **تقرير** مشابهة. وأبسط دليل على أن التقريرات الاستعارية ليست تقريراتِ مشابَهة دوما هو ما تقدم ذكره، فثمة تقرّيرات استعارية صادقة لا توجد بالنسبة إليها أشياءُ يُعَيِّنها لفظ ح، ومن ثمّ فإن الكلام الاستعاري الصادق لا يمكن أن يقتضي اقتضاء كاذبا وجود شيء يكوّن موضوع مقارنة. بل إنّ التقرير الاستعاري لا يكون بالضرورة تقرير مشابهة وإن وُجِدت أشياءُ للتشبيه بينها. وسأبين أنَّ للمشابهة علاقة بإنتاج الاستعارة وفهمها لا بمعناها./

Miller - 1

[89]

والدليل البسيط الثاني الذي يبين لك أن التقريرات الاستعارية ليست بالضرورة تقريرات مشابهة هو أن التقريرات الاستعارية غالبا ما تظل صادقة وإن تبين أن قول المشابهة الذي يقوم عليه الاستدلال المفضي إلى المعنى الاستعاري كاذب. فهَبْني قلت:

6. (**عارة**) رشيد غوريلا

ومعناه

6. (**شار**) رشيد فظٌّ وشكِسُ الطِّباعِ وميّالٌ إلى العنف وما جرى هذا المجرى.

وهبْ استدلالَ السّامع المفضي إلى 6 (**شار**) يقوم على الاعتقاد بأنّ

14. الغوريلا فظٌّ وشكِسُ الطِّباعِ وميّالٌ إلى العنف وما جرى هذا المجرى،

وعلى هذا فإنّ من شأن 6 (عارة) و14، في رأي القائلين بالمشابهة، أن يبررا الاستدلال المفضي إلى

15. رشيد والغوريلا متشابهان من وجوه عدة، فكلاهما فظ وشكِسُ الطِّباعِ وميّالٌ إلى العنف وما إلى ذلك

ومن شأن هذا، أن يكون بدوره جزءا من منوال الاستدلال الذي مكّن السّامع من أن يستنتج أنّي عنيت 6 (**شار**) عندما قلت 6 (**عارة**). ولكن لنفرِض أن البحث في السلوك الحيواني يُبيِّن، على ما قيل لي، أنَّ الغوريلا ليس فظا البتّة ولا هو شكِسُ الطباع ولكنّه في حقيقة أمره مخلوق نفور شرودٌ حسّاس تعروه نوبات من العاطفية. فهذا يُبيِّنُ بيانا لا شُبْهة فيه أن 15 كاذب لأن 15 تقرير يتعلق بالغوريلا تعلُّقَه برشيد. ولكن هل يدلّ ذلك على أنّي عندما قلت 6 (عارة) كان قولي كاذبا؟ لا شكّ في أنّه لا يدل عليه لأن ما قصدته هو 6 (**شار**)، و6 (**شار**) تقرير عن رشيد. ويمكن أن يظل صادقا بقطع النظر عن حقائق الأشياء المتعلقة بالغوريلا؛ وإن كان من البديهي أنّ ما نستعمله من العبارات لتأدية بعض المضامين الدلالية استعاريا يتوقف، في المعهود المتعارف، على صورة اعتبارنا للحقائق.

وإذا عبّرنا عن المسألة تعبيرا إجماليا قلنا إنَّ «رشيد غوريلا» كلام متعلق برشيد وحدَه، وليس متعلقا بالغوريلا تعلقا حرفيا البتة. ويصلح لفظ/ [90]

«الغوريلا» في هذا الموضع لتأدية مضمون دلالي ما غيرِ معناه الخاصِّ بواسطة جملة من المبادئ التي يتعين عليَّ ضبطُها لاحقا. غير أنَّ 15 كلامٌ يتعلق برشيد والغوريلا تعلقا حرفيا، ويكون صادقا إذا اشترك كلاهما في الصفات التي يزعم ذلك الكلام اشتراكهما فيها، وإذا اشتركا في ذلك فحسب. واعلَم أنّه قد يجوز كل الجواز أن يستعمل السّامع كلاما من قبيل 15 باعتباره خطوة في الطريق التي تنقله من 6 (**عارة**) إلى 6 (**شار**)، بيْدَ أنّه لا يترتب على هذه الحقيقة المتعلقة بـ**إجراءاته في الفهم** أن يكون هذا جزءا من **معنى قول المتكلّم** لـ 6 (**عارة**)؛ والحقّ أنّ كون هذا ليس جزءا من معنى القول أمرٌ تدل عليه حقيقة أنّ **الكلام الاستعاري** يمكن أن يكون **صادقا** وإن تبيّن أن الغوريلا يعدَمُ السماتِ التي استُعمِل ورود لفظة «غوريلا» في نقلها. ولست أزعُمُ أنّ التقرير الاستعاري لا يمكنُ أن يساوي **البتة**، في المعنى، الكلام القائم على المشابهة ـ فالمساواة وعدمها يتوقفان على مقاصِد المتكلّم ـ ؛ ولكنني أزعُمُ أنّه ليس من سمات الاستعارة الضرورية أن تساوي التقريراتُ الاستعارية في المعنى تقريراتِ المشابهة، وأنَّ ذلك ليس الغرضَ من استعمال الاستعارة حتما. وحجّتي بسيطة كلَّ البساطة، وهي أن الكلام الاستعاري والكلام القائم على المشابهة المناسبَ له لا يتساويان في المعنى، في كثير من الأحوال، لاختلافها في شروط الصدق. والفرق بين الرأي الذي أنكره والرأي الذي أقول به هو هذا: **تعني** 6 (**عارة**) بحسب الرأي الذي أنكره أن رشيد والغوريلا يتشابهان في بعض الوجوه. وبحسب الرأي الذي أذهبُ إليه يعملُ التشبيه باعتباره خُطّةَ فَهْم لا باعتباره مقوما من مقومات المعنى: ذلك أن 6 (**عارة**) تقولُ إنَّ لرشيد بعضَ السمات (وحتى تتبين ما هي اطلب السمات المقترنة بالغوريلا). ولا يحتاج لفظ المحمول ح البتّة، في تحليلي، إلى أن يَظهر حرفيا في صياغة شروط صدق الكلام الاستعاري.

ويصح مثل هذاالكلام، فضلا عن ذلك، على التشبيهات. فلو قلتُ:

16 . سمير يتصرف كالغوريلا

وهو قول لا يُلزمُني بصدق القول:

17 . الغوريلا هو بحيث يشبه سلوكه سلوك سمير/ [91]

لأن 16 لا يلزم فيه البتّة أن يكون متعلقا بالغوريلا، ولنا أن نقول إنّ الغوريلا في 16 في موضع ذكر استعاري. ولعلَّ هذه طريقةٌ نميّز بها بين التشبيهات المجازية وأقوالِ المشابهة الحرفية. فالتشبيهاتُ المجازيةُ لا تُلزِم المتكلّم بالضرورة بكلام حرفيٍّ قائم على المشابهة.

وعندي أن مذهب التفاعل الدلالي ليس أقلَّ تهافتا من سابقه. فمن التقديرات التي يقوم عليها القول بأن المعنى الاستعاري هو نتيجة تفاعل بين عبارة مستعملة على سبيل الاستعارة وعبارات أخرى مستعملة على سبيل الحقيقة: أنَّ جميع العبارات المستعملة على سبيل الاستعارة ينبغي أن تَرِد في جمل تشتمل على عبارات مستعملة على سبيل الحقيقية، وعندي أن هذا التقدير بيِّنُ الفسادِ. وهو، فضلا عن ذلك، تقديرتقوم عليه مصطلحاتُ كثير من دراسات الاستعارة المعاصرة. فقد قيل لنا، على سبيل المثال، إن كل جملة استعارية تشتمل على «فحوى» و«ناقل» (ريتشاردز، 1936) أو «إطار» و«بؤرة» (بلاك، 1962). ولكنْ ليس من الصحيح أنّه تُحفُّ بكل عبارة مستعملة على سبيل الاستعارة عبارات أخرى مستعملة على سبيل الحقيقة. ولننظر مجددا في مثالنا4: فبقولنا «سلمىكتلة من جليد» أحلنا على سلمى مستعملين اسمها العلم على سبيل الحقيقة، ولكننا لم نكن مضطرين إلى ذلك. وهَبْنا نحيلُ على سلمى على أنّها «الخبرُ السَّيِّئُ» وذلك حتى نستعمل استعارة مركّبة. فلنا حينئذ أن نقول على سبيل الاستعارة المركّبة:

18. الخبر السَّيِّئُ هو كتلة من جليد.

فإن تمسكتَ بأن لفظة «هو» لا تزال مستعملة على سبيل الحقيقة فإنّه من اليُسر بمكان صُنْعُ أمثلة عن تغيُّر ذي بالٍ من جهة سلمى بحيثُ نميل إلى القول، في استعارة مركّبة أخرى :

19. تجمَّد الخبر السَّيِّئُ فصاركتلة من جليد[1]

وقد يُعترضُ على الاستعارة المركّبة من الجهة الأسلوبية، غير أنّه لا يُمكنني أن أرى أنّها بالضرورة متهافتة منطقيا. ولا شكّ في أن أكثر الاستعارات ترد

1 - لا تتيح لنا العربية أن نقول: «تجمد الخبر السَّيِّئُ إلى كتلة من جليد» [المترجم].

في سياق عبارات تستعمل على سبيل الحقيقة، ويكون من الصعوبة بمكان فهمُها إن لم ترد في ذلك السياق. غير أنّه ليس من باب الضرورة المنطقية أن ترد كل عبارة مستعملة استعمالا استعاريا محفوفة بذكر عبارات أخرى على سبيل الحقيقة، والحقّ أنّ كثيرا/ [92] من أمثلة الاستعارة الشهيرة ليست كذلك. وعلى هذا فإنّه كثيرا ما يُسنَدُ إلى مثال راسل عن الجملة التي بلغت الغاية في الإحالة وفساد المعنى وهو قوله: «رباعيةُ الأضلاع تَشْرَب الإرجاء» تأويلٌ استعاري باعتباره وصفا لأي مؤتمر تعقده أربعُ قُوًى بعد الحرب عن نزع السلاح، ولكن ليس لأي كلمة، على هذا التأويل، موضع تذكر فيه على سبيل الحقيقة. ومُفادُ هذا أن معنى قول المتكلّم يختلف في كل كلمة، عن معنى الكلمة الحقيقي.

غير أن أخطر الإشكالات الواردة على أطروحة التفاعل الدلالي، ليس في اقتضائها اقتضاء فاسدا أنّ مواضع ذكر الكلمات ذكرا استعاريا ينبغي أن تحفّ بها جميعا مواضعُ ذكر حرفي لكلمات أخرى، بل مناطُهُ أنّه لا يَصِحُّ، في الأكثر الأعمّ، أن يكون معنى المتكلم الاستعاريَّ نتيجة لأي تفاعل بين عناصر الجملة بأي معنى حرفي من معاني «التفاعل»، ولو كان موضع الذكر الاستعاري واردا في سياق مواضع ذكر حرفية. ولننظر مرة أخرى في المثال 4. فلا وجود، في قوله على سبيل الاستعارة، لأي تفاعل بين معنى الموضوع الأصلي («سلمى») والموضوع الفرعي («كتلة من جليد»). ذلك أن «سلمى» اسم علم، وليس لهذا الاسم معنى على نفس النحو الذي يكون به لـ«كتلة من جليد» معنى. والحقّ أنّه كان في الإمكان استعمال عبارات أخرى لإنشاء الحَمْلِ الاستعاري نفسه. وعلى هذا فإن قولك:

20. الآنسة التميميّةُ كتلة من جليد

أو قولك:

21. تلك الفتاة التي هناك في الزاوية كتلة من جليد

يمكن أن يقالا بنفس معنى القول الاستعاري.

وما أستخلصه من ذلك هو أن أطروحة التشبيه بين الأشياء وأطروحة التفاعل الدلالي كلتيهما أطروحتان قاصرتان باعتبارهما نظريتين عامتين. ولو لزِمنا أن نشخِّص قصورَهما باستعمال مصطلحات فريغه، لقلنا إن أطروحة التشبيه تسعى

إلى تفسير الاستعارة باعتبارها نسبة بين الإحالات، وأن أطروحة التفاعل تسعى إلى تفسيرها باعتبارها نسبة بين المعاني والاعتقادات المقترنة بالإحالات. ويرى القائلون بالتفاعل، عن صواب، أن العمليات الذهنية والعمليات الدلالية التي
[93] تدخل في إنشاء الأقوال الاستعارية وفهمها/ لا يمكن أن تتضمَّن الإحالات في أنفسها، بل ينبغي أن تبقى في مستوى القصدية، ومعنى ذلك أنّه ينبغي أن تتضمَّن نِسَبًا في مستوى الاعتقادات والمعاني والتداعيات وما جرى هذا المجرى. إلا أنّهم يقولون بعد ذلك، مخالفين وجه الصواب، إن النِسَب المشارَ إليها ينبغي أن تكون نِسَبا من «التفاعل»[1] بين إطار حرفي وبؤرة استعارية، وهي نسب غير مفسّرة، ولكنها موصوفة استعاريا.

والغلطتان الأخيرتان اللتان أودّ الإشارة إليهما ليستا وجهين من وجوه القول الفاسد في الاستعارة، ولكنهما وجهان من وجوه القول السديد الذي يقصُرُ عن تمييز الاستعارة من القول الحرفي. وعلى هذا فإنّه يُقالُ أحيانا إن مفهوم التشابه يضطلع بدور ذي بال في تحليل الاستعارة، أو إنَّ الأقوال الاستعارية تتوقف في تأويلها على السياق. غير أن هاتين السمتين كلتيهما تصدقان على الأقوال الحرفية أيضا، على ما مرّ بنا متقدما. فعلى تحليل الاستعارة أن يبين الكيفية التي يضطلع وفقها المشابهة والسياق بدور في الاستعارة يختلف عن دورهما في القول الحرفي.

توسّع في نظريّة المقارنة

مِن سُبُل بلوغ نظرية الاستعارة فحصُ مواطن القوة ومواضع الوهن في نظرية من النظريات القائمة. والمُرشَّح الظاهر لدور مسمار جحا هذا هو وجه من وجوه نظرية المقارنة التي ترجع إلى أرسطو، والتي يمكن في حقيقة الأمر اعتبارُها على

1 – ولا تظهرُ أيُّ صياغة دقيقة للمبادئ التي يجرى عليها التعامل حتى في توضيح بلاك (1979) للتعامل بالنظر إلى «مركبات الاستلزام». ويبدو المثال المحسوس الذي يقدمه، وهو قوله: «الزواج لعبة مجموعها صفر»، شديد الشبه باستعارة المشابهة: «يشبه الزواج لعبة مجموعها صفر من قِبَلِ أنّه علاقة تضاد بين طرفين لا يستفيد فيها الواحد إلا على حساب الآخر». ومن العسير أن نتبين ما يُتَوقعُ أن يضيفه الكلام على التعامل إلى هذا التحليل.

الأرجح أطروحة الحس المشترك أي النظريةَ القائلة بأن كل استعارة هي في الواقع تشبيه حرفي حذفت منه أداة التشبيه ولم يفصَّل فيه وجه الشبه. ومن ثمّ فإنّ قولك على سبيل الاستعارة: «الإنسان ذئب» يعني حسَبَ هذا الرأي أن الإنسان يشبه الذئب في بعض الوجوه غير المفصلة؛ وقولك: «أنتِ شمسي» يعني «أنت عندي بمثابة/ الشمس في بعض الوجوه»، وقولك: «سلمى كتلة [94] من جليد» يعني «سلمى تشبه كتلة من جليد في وجوه لم تُفصَّلْ بعدُ».

وعلى هذا فإنّ المبادئ التي تجري عليها الاستعارة هي، حسب هذه النظرية، نفس مبادئ أقوال المشابهة الحرفية مضافا إليها مبدأ الحذف. فنحن نفهم الاستعارة باعتبارها صيغة مختصرة من التشبيه الحرفي[1]. ولما كان التشبيه الحرفي لا يقتضي أي معرفة مخصوصة خارجة عن اللغة حتى يُفهمَ فإن أكثر المعرفة الضرورية لفهم الاستعارة مضمَّنة على نحو قبلي في كِفاية المتكلّم والسّامع الدلالية، وذلك فضلا عن المعرفة الخلفية العامة بالعالم التي تجعل المعنى الحرفي مفهوما.

وقد وقفنا فيما تقدم على بعض عيوب هذا الرأي ولا سيّما كونَ هذه الأقوال الاستعارية لا يمكن أن تكون مساوية في المعنى لأقوال المشابهة الحرفية من قِبَلِ أن شروط الصدق في نوعَيْ الأقوال كثيرا ما تختلف. وينبغي أن نؤكد فضلا عن ذلك أنَّه من المهم لنظرية التشبيه أن تكون التشبيهاتُ الضمنيَّةُ المزعومةُ أقوالَ مشابهةٍ حرفيةً وإن كانت نظريةُ التشبيه هذه نظريةَ فهم استعاري تقابلُ نظريةَ المعنى الاستعاري. فإذا كانت الأقوال القائمة على التشبيه والتي يُتوقعُ منها أن تفسِّر الاستعارة هي نفسها أقوالا استعارية أو مجازية وقع تفسيرنا في الدور والتسلسل.

بيد أننا إذا نظرنا إلى هذا الرأي باعتباره نظرية في الفهم بدا لنا جليا أنّه يوجد عدد كبير من الحالات التي يمكن أن نبني فيها للقول الاستعاري جملةَ تشبيه تبدو في وجه من الوجوه مفسرةً للكيفية التي يُفهَمُ بها معناها الاستعاري. والحقّ أنّ تَرْك منطوق التشبيه تفصيلَ قِيَمِ ر مبهما قد يكون في حقيقة الأمر

1 – ما أعنيه بـ«التشبيه الحرفي» هو الكلام الحرفي القائم على المشابهةِ. ومن الممكن القولُ بقَصْرِ «التشبيه» على المقارنات غير الحَرْفية، ولكن ليس هذا هو العُرْف الذي آخُذُ به ههنا.

مزية من مزايا النظرية من جهة أن الأقوال الاستعارية كثيرا ما تكون مبهمة على هذا النحو تحديدا: ليس من الواضح **على وجه الدقة** ما يُقدَّرُ أن يكون ر عندما نقول إن «و هو ح» قاصدين على سبيل الاستعارة أن «و هو ر». وعلى
[95] هذا/ فقد ذكر كافل[1] (1976، ص ص. 78ـ 79) مثلا فيما فسّر به كلام روميو الاستعاري: «جولييت هي الشمس»، أن روميو يعني أن يومهُ يبدأ مع جولييت. بيد أنّه لولا سياق المسرحية المخصوص لمّا وقع هذا التأويل في خَلَدي البتة، ولبحثتُ عن خصائص أخرى للشمس لاستيفاء قيم ر في الصيغة. ولست أعترض بقولي هذا على شكسبير ولا على كافل لأن الاستعارة المشار إليها، شأنها في ذلك شأنُ أكثر الاستعارت، مطلقةٌ على هذا النحو تماما.

إلاّ أن نظرية التشبيه موردٌ لإشكالات عويصة وإن كانت نظريةً مغرية. فهي، بادئ ذي بدء، مغرقة في القصور، بل أقلُّ من قاصرة. ذلك أنّها ليست قاصرة عن إفادتنا بكيفية حساب قيمة ر على وجه الدقة فحسب، ولكنها، حتى الآن، قاصرة عن إفادتنا بأي كيفية لحسابها. ومعنى ذلك أن النظرية ما زالت عارية من أي قوة تفسيرية تقريبا، لأن مهمّة نظرية الاستعارة هي تفسير الكيفية التي يمكن بها للمتكلم والسّامع أن ينتقلا من «و هو ح» إلى «و هو ر»، وهي لا تفسر هذه العملية فتفيدَنا بأنها ينتقلان من «و هو ح» إلى «و هو ر» بأنْ يمرا أولا بمرحلة «و يشبه ح بالنظر إلى ر» لأننا لم نُخبَرْ عن الكيفية التي من المفترض أن نتبين بها ما نسنده من قيم إلى ر. إن التشابه محمول فارغ من قِبَلِ أن كل شيئين يتشابهان في وجه من الوجوه. وقولنا إنّه يلزمُ من الكلام الاستعاري «و هو ح» الكلامُ الحرفي «و يشبه ح» لا يحل الإشكال، بل يؤخره خطوة ليس غيرُ. وما مُشكل فهم التشبيهات الحرفية مع بقاء وجه الشبه غيرَ مفصل إلا جانبٌ من مشكل فهم الاستعارة. فكيف يُتَوَقَّعُ منا مثلا أن نعرف أن قولنا: «جولييت هي الشمس» لا يعني «جولييت قُدَّتْ من غاز في معظمها» أو «جولييت تبعدُ عن الأرض 90 مليونَ ميلٍ»، وكلتا الخاصيتين بارزة، وكلتاهما من سمات الشمس المشهورة.

1 - Cavell

وإليك اعتراضا آخَرَ: إنّه لمن الأهمية بمكان لأطروحة التشبيه أن يُحْمل التشبيه على الحقيقة. غير أنّه يبدو أنّه توجد أقوال استعارية كثيرة نعدَمُ فيها المشابهة الحرفية المناسبة بين و و ح. فإذا تمسّكنا بأن مثل هذه التشبيهات موجودة دوما كان ذلك بمثابة قولك إنّه علينا أن نؤوّلها على سبيل الاستعارة، وبهذا يقع تحليلنا في الدور والتسلسل. ولننظر في مثالنا 4، «سلمى كتلة من جليد». فلو كان علينا تَعدادُ مختلِف الصفات المميزة لكتل الجليد تعدادا حرفيا
[96] خالصا،/ لمّا صدقت أي صفة منها على سلمى. بل لو كان علينا أن نزيد إلى ذلك مختلف الاعتقادات التي للناس حول كُتَل الجليد لظلّت غير منطبقة على سبيل الحقيقة على سلمى. إنّه لا وجود البتّة لصنف من المحمولات، هور، بحيث تكون سلمى، على سبيل الحقيقة، مثل كتلة من الجليد بالنظر إلى ر حيثُ أنّ ر هو ما قصدنا حمله استعاريا على سلمى عندما قلنا إنّها كتلة من جليد. وبرودة العاطفة ليست خاصية من خاصيات كتل الجليد لأن كتل الجليد ليست من هذا الأمر بسبب البتة، فإن أراد بعضهم التمسك بأن كتل الجليد عديمة الإحساس على سبيل الحقيقة فإنّنا لا نحتاج إذن إلى أكثر من الإشارة إلى أن تلك الخاصية ما تزال غير كافية لتفسير معنى القول الاستعاري في 4، لأن الشُّعَلَ بهذا المعنى «عديمة الإحساس» أيضا، ولكنَّ قولنا:

22. سلمى شُعْلةٌ

له معنى استعاري يختلف تمام الاختلاف عن 4. زد على ذلك أنّه توجد تشبيهات كثيرة لا يُراد بها المعنى الحرفي. فقول القائل، على سبيل المثال: «حبيبتي مثل الوردة الحمراء، الحمراءِ»[1] لا يعني أنّه يوجد صنف من المحمولات الحرفية التي تصدق على حبيبتي وعلى الورود الحمراءِ، الحمراءِ معا وتُبِينُ عن مراد المتكلّم إذ قال إنَّ حبيبته مثلُ الوردة الحمراءِ، الحمراءِ.

غير أنّه ليس للقائل بالتشبيه أن يذعن على هذا النحو من السهولة. فقد يقول إن كثيرا من الاستعارات هي أيضا أمثلة على وجوه بلاغية أخرى. وعلى هذا فإنّ قولك: «سلمى كتلة من جليد» ليس مثالا على الاستعارة فحسب

1 - من مطلع قصيدة للشاعر الاسكتلندي روبرت بيرنز (1759 ـ 1796) Robert Burns [المترجم].

بل هو مثال على الغلو أيضا[1]. فمعنى القول الاستعاري مشتقّ حقّا من التشبيه: «سلمى مثل كتلة من الجليد»، ولكنّ الاستعارة والتشبيه كليهما يكونان عندئذ شاهدين من شواهد **الغلو**، فهما من باب المبالغة، والحقّ أن كثيرا من الاستعارات هي من باب المبالغة. فإذا أوَّلْنا الاستعارة والتشبيه، وفقا لهذا الجواب، على أنّهما غُلوّ ومبالغة كانا متكافئين.

زد على ذلك أن القائل بأطروحة التشبيه قد يستأنف كلامه قائلا: ليس زعمُنا أنَّ بعض الوجوه التي تشبه فيها سلمى كتلة من الجليد ستفصَّلُ استعاريا من باب الاعتراض على القول بالتشبيه من قِبَل أنّه يمكن أن نُعيِّنَ لكل واحد من هذه التشبيهات الاستعارية/ تشبيها آخر ضمنيا حتى نصل أخيرا إلى آخر [97] طبقة من التشبيهات الحرفية يقوم عليه الصَّرْحُ بأكمله. وعلى هذا يعني قولنا: «سلمى كتلة من جليد» أن «سلمى تشبه كتلة من الجليد» وهذا يعني أنّ«ها تشارك كتلة من الجليد في بعض السمات، ولا سيّما في كونها باردة جدا». ولكن لمّا كانت لفظة «باردة» في قولنا: «سلمى باردة جدا» استعارية أيضا، فلا بد من وجود مشابهة ضمنية تكون فيها حالة سلمى الوجدانية شبيهة بالبرودة، فإذا فصلنا هذه الوجوه أخيرا، تكون الاستعارة قد حُللت تحليلا كاملا.

والحقّ أن في هذا الجواب مستويين: الأول أن الجواب يشير إلى أن وجوها بلاغية أخرى كالغلو والمبالغة تتركب مع الاستعارة أحيانا، والثاني أنّه يُسلِّمُ بأن بعض التشبيهات التي يمكن أن تُقدَّمَ على أنّها ترجمات للاستعارة هي نفسها استعارية، ولكنّه يتمسّك بأن بعض الطرق التّكرارية في تحليل التشبيهات الاستعارية ستقودنا في النهاية إلى التشبيهات الحرفية.

فهل هذا الجواب ملائم حقا؟ لا أظنّ ذلك. ومورد الإشكال أنّه لا يبدو وجودُ أيِّ مشابهة حرفية بين الأشياء الباردة وذوي العواطف الفاترة من الناس، بحيث تبرر رأيَ من رأى بأننا إذا قلنا على سبيل الاستعارة بأن شخصا ما باردٌ، فإن ما نعنيه هو أنّه فاتر العاطفة. ففي أي الوجوه تحديدا يشبه الناس ذوو

1 - زد على ذلك أنَّ جريان عبارة «كتلة من جليد» مجرى المجاز المرسل في هذا المثال هو، في الأقل، محل جدل.

العواطف الفاترة الأشياء الباردة؟ يمكن أن يجاب عن هذا السؤال بجملة من الأجوبة، غير أنّها تورث جميعها فينا، في وجه من الوجوه، إحساسا بعدم الرضا.

ويمكن القول مثلا إنّه إذا كان أحدهم باردا جسديّا فإن ذلك يقيّد وجدانه بقيود ثِقَال. غير أن هذا ليس هو المقصود بالقول الاستعاري وإن صحّ. وعندي أن الجواب الوحيد عن سؤالنا: «ما هي العلاقة القائمة بين الأشياء الباردة والبشر ذوي العواطف الفاترة، والتي من شأنها أن تُسوِّغ استعمال لفظة «بارد» باعتبارها استعارة لانتفاء العاطفة؟» ليس سوى أن البشر يجدون مفهوم البرودة مقترنا في أذهانهم بانتفاء العاطفة وذلك بالنظر إلى الإدراك والإحساس والاستعمال اللغوي. فمفهوم كون الشيء باردا يقترن بانتفاء العاطفة، ليس غيرُ.

ويوجد من جهة أخرى دليل على أن هذه الاستعارة تجري في كثير من الثقافات المختلفة. فهي لا تختص/ بالمتكلمين بالإنكليزية (اطلب آش1958[1]). [98] زد على ذلك أنّها في طريقها إلى أن تصبح استعارة ميتة، بل ربما صارت بعدُ كذلك. وتجعلُ بعضُ المعاجم (اطلب معجم أكسفورد الإنكليزي[2]) انتفاء العاطفة معنى من معاني لفظة «بارد». واستعارة الحرارة للصفات الوجدانية والشخصية كثيرة الشيوع، في حقيقة الأمر، وهي ليست مأخوذة من أي تشابه حرفي ضمني. وعلى هذا جاز لنا الكلام على «النقاش الساخن» و«الترحيب الحار» و«الصداقة الفاترة» و«البرود الجنسي». ومثل هذه الاستعارات تُضعِفُ رأي من قال بالتشبيه إلا إذا أمكن للقائلين به أن يُنتِجوا ر حرفيا يشترك فيه ح و ورويكون كافيا لتفسير المعنى الاستعاري الدقيق المنقول.

ولـمّا كان من المحقَّقِ أن تكون هذه المسألة محل جدال فإنّه يحسن بنا أن نؤكد موضع الرِّهان على وجه الدقة. فأنا، بزعمي أنّه لا يوجد وجه شبه كافٍ لتفسير معنى القول، أدعي دعوَى وجوديةً سالبةً، ومن ثم فإني لا أدّعي دعوَى

1 - Asch

2 - OED. وقد جاء في **لسان العرب** لابن منظور، مادة (ب. ر. د): «وفي الحديث: إذا أبصر أحدكم امرأة فليأت زوجته فإن ذلك بَرْدُ ما في نفسه. قال ابن الأثير: «هكذا جاء في كتاب مسلم بالباء الموحدة من البَرْد فإن صحت الرواية فمعناه أن إتيانه امرأته يُبرِّد ما تحركت له نفسه من حَرِّ شهوة الجماع، أي يسكنه ويجعله بارداً»» [المترجم].

يمكنُ أن تقومَ عليها حُجَّة انطلاقا من النظر في عدد محدود من الأمثلة. بل على القائل بنظرية المشابهة أن يضبط أوجهَ الشبه وأن يبين كيف تَستوعبُ معنى القول. غير أنّه ليس من اليسير البتّة أن نتبين كيف يتأتّى له ذلك على نحو من شأنه أن يستوفي قيود نظريته نفسِها.

ولا شكّ في أنّ المرء يمكن أن يفكر في وجوه كثيرة يشبه بحَسَبها أيٌّ و أيّ ح، ومن ذلك، على سبيل المثال، الوجوهُ التي تُشبهُ وفقها سلمى كتلة من الجليد، كما يمكن أن يفكر في كثير من **الفاءات والقافات** بحيثُ يشبهُ كونُ سلمى **ف** كونَ كتلة من الجليد **ق**. ولكن هذا غير كاف. فمثلُ وجوه الشبهِ هذه التي يمكن ذكرها لا تَستوعبُ معنى القول، وإذا وُجدت وجوهٌ أخرى يمكنها استيعابه فهي ليست بالبديهيّة قطعا.

ولكن هب المرءَ استطاع بشيء من الدهاء أن يستنبط وجه شبه يمكنه استيعابُ معنى القول. فمجردُ كون الأمر يتطلب هذا القدر من البراعة لاستنباطه يجعل من المستبعد أن تكون المشابهة المبدأ الضمني للتأويل الاستعاري من جهة أن الاستعارة بينة لا يحتاج المتكلّم بالسليقة إلى تفسير معناها. فمعنى القول ووجوهُ الشبه واضحة جميعها في قولك «سمير خنزير»، ولكن معنى القول هو وحدَه الواضحُ في قولك: «سلمى كتلة من جليد». وإذن فأبسط الفرضيات هي أن هذه الاستعارة، شأنُها في ذلك شأنُ استعارات
[99] كثيرة أخرى أنا/ ناظر فيها، تجري على مبادئ أخرى غير المشابهة.

فإذا أخذنا في طلب هذه الاستعارات تبيّن لنا أنّها صنف كبير نوعا ما. فمن ذلك أن الاستعارات المكانية العديدة للمدة الزمانية لا تقوم على المشابهة الحقيقية. فما الذي يفعلهُ الزمان وما الذي فعلته الساعاتُ حتى يكونَ ذلك الفعلُ مثلَ الجريانِ أو الدبيبِ حقيقةً في قولك: «يجري الزمان» و«دَبَّتِ الساعات»؟ وقد يستهوينا القول بأنهما يمضيان، على الترتيب، سريعا وبطيئا. ولكن لا شكّ في أن قولك «مضى سريعا» وقولك «مضى بطيئا» استعارتان مكانيتان أخريان. وكذا القول في استعارة الذوق للطبائع، فهي لا تقوم على خصائص مشتركة. ذلك أنّنا نتكلمُ على «الشمائل الحُلوة» وعلى «الإنسان المُرّ» دون أن يلزَمَ من ذلك أنَّ للشمائل الحلوة والإنسان المُرّ سماتٍ حقيقية يشاركان فيها الطعمَين الحلو والمر بحيثُ تستوعب معنى القول الاستعاري.

ولا شكّ في أن الشمائل الحلوة والأشياء الحلوة كُلَّها سارّةٌ، ولكن الاستعارة تنقلُ أكثر من مجرد السرور بكثير.

ولبعض التداعيات الاستعارية من الرسوخ في طريقة إحساسنا بتمامها وكمالها ما نميل معه إلى القول بـ**لزوم** وجود المشابهة، بل ما يحملنا على القول بأن التداعيَ نفسه صورة من صور المشابهة. وعلى هذا نشعر بالميل إلى القول بأن مُضيَّ الزمان **يُشبه** الحركة في المكان **تماما**. ولكننا ننسى، عندما نقول هذا، أنَ «المُضيَّ» إنّما هو استعارة مكانية أخرى للزمان، وأن تقرير المشابهة تقريرا ساذَجا دَون تفصيلِ وجهِ الشبه: عارٍ من المعنى.

وأتَمُّ ما وقفت عليه من وجوهِ الرأي القائل بالتشبيه وأحكمُه الوجه الذي قال به جورج ميلر (1979). وسأستطرد بعض الاستطراد للنظر في بعض سماته المخصوصة. فميلر، شأنه في ذلك شأنُ آخرين من القائلين بالتشبيه، يرى أن معانيَ الأقوال الاستعارية يمكن أن يُعبر عنها على أنّها أقوالٌ قائمة على المشابهة. ولكنّه يقدم نوعا مخصوصا من الأقوال القائمة على المشابهة (وهو، من جهة أخرى، أشبه ما يكون بصياغة من صياغات أرسطو) باعتباره شكلَ «إعادة بناء» الأقوال الاستعارية. وعند ميلر أنّ الاستعارات التي لها صورة «**و هو ح**»، حيث **و و ح** مركبان اسميان، تكافئ جملا لها هذه الصورة:

23. (E**ف**) (E**ق**) (**يشبه** (**ف**(**و**)، **ق**(**ح**))).

وعلى هذا فإنّ قولنا، على سبيل المثال، «الإنسانُ ذئبٌ» يحللُ حسب ميلر على النحو التالي:/

[100] 24. توجد خاصيّة هي **ف** وتوجد خاصية هي **ق** بحيث يشبهُ اتصاف الإنسان بِـ**ف** اتصافَ الذئبِ بِـ**ق**.

وإذا كانت لدينا استعارات يُستعملُ فيها فعل أو صفة واقعة خبرا **ف** استعمالا استعاريا في جملة لها صورة «**س هوف**» أو «**يَـفـعـلُ س**»[1] فإنّه تكون للتحليل الصورة التالية:

1 - اليـاء والضمـة علامتان للفعل المضارع المرفوع وهو ما قابلنا به s علامةَ الفعل المسـند إلى الغائب في صيغة الحال البسطة simple present [المترجم].

25. (Eق) (Eص) (**يشبه** (ق(س)، **ف**(ص))).

وعلى هذا فإنّ قولنا، على سبيل المثال، «المشكلُ شائكٌ» يحللُ على النحو التالي:

26. توجد خاصية هي **ق** ويوجد شيء هو **ص** بحيث يشبهُ اتصاف المشكل بِـ**ق** اتصاف **ص** بالشائك.

وأظنّ أن لهذا التحليل جميعَ ما لنظريات التشبيه الأخرى من الهَنَاتِ، ومعنى ذلك أنّه يتوهمُ أن استعمال محمول استعاري يُلزِمُ المتكلّم بإقرار وجود أشياء يصدق ذلك المحمول عليها صدقا حقيقيا؛ وفيه تلتبس شروط صدق الكلام الاستعاري بالمبادئ التي يُفهم الكلام بمقتضاها؛ وهو يَقصُرُ عن إمدادنا بطريقة حساب قِيَم المتغيرات (وميلر يعي هذا المشكل، وهو يسمِّيه مشكل «التأويل»، ويراه مختلفاً عن مشكل «إعادة البناء»). ويدحض هذا التحليلَ حقيقةُ أنّه ليس لكل الاستعارات أقوالٌ حرفيةٌ ضمنيةٌ قائمة على المشابهة. غير أنّهُ ترد على هذا التحليل بعض الإشكالات الأخرى الخاصة به. وعندي أن أشدَّ المآخذ على تحليل ميلر هو أن للمضامين الدلالية في أكثر الأقوال الاستعارية، حسَب هذا التحليل، محمولاتٍ كثيرةً مبالغا فيها. والحقّ أن عددا قليلا من الاستعارات يفي فعلا بما يقدمه لنا من بنية صورية. ولننظر مثلا في قولنا: «الإنسانُ ذئبٌ». والرأي عندي أن هذا الكلام، على أكثر صيغ أطروحة التشبيه ترجيحا، يعيِّنُ شيئا من هذا القبيل:

27. الإنسان يشبه الذئب في بعض الوجوه **ر**.

ولنا أن نمثل ذلك بـ

28. **يشبه ر** (الإنسان، الذئب).

ويُطلَب من السّامع ألا يحسُبَ إلا مجموعة واحدة من المحمولات هي قيمُ **ر**. أمّا في تحليل ميلر فيُطلبُ من السّامع ألا يحسُبَ أقل من ثلاثِ مجموعات من/ المحمولات. ولما كانت المشابهة محمولا أجوف احتجنا إلى تبين الوجه [101] الذي يكون الشيئان متشابهين بمقتضاه حتى يكون لإخبارنا بأنهما متشابهان مضمون مفيد. وهذه هي صورة شكلته للقول الاستعاري السالف الذكر:

29. (E**ف**) (E**ق**) (**يشبه** (**ف**(الإنسان)، **ق** (الذئب))).

ولكي نكْمِل هذه الصيغة على نحو من شأنه تفصيلُ وجه الشبه علينا أن نعيد كتابتها على هذا النحو.

30. (E**ف**) (E**ق**) (E**ك**) (**يشبه ك**(**ف**(الإنسان)، **ق** (الذئب))).

غير أنّ إعادة الصياغة (30)، وصياغة ميلر الأصلية (29) تشتملان كلتاهما على عدد من متغيرات المحمول يجاوز الحدَّ. فإذا قلتُ: «الإنسانُ ذئبٌ»، فأنا لا أعني أن للأناسيِّ مجموعة من الصفات **تختلف** عن مجموعة الصفات التي للذئاب، بل أعني أن للفريقين مجموعةَ الصفاتِ نفسَها (وهذا، في الأقل، على تأويل أميل إليه في أطروحة المشابهة). أما حسب تحليل ميلر فإني أزعُمُ أن للإنسانِ مجموعةً من الصفاتِ هي **ف**، وأن للذئاب مجموعة مختلفة من الصفات هي **ق**، وأن اتصاف الإنسان بـ **ف** يشبه اتصاف الذئاب ب **ق** بالنظر إلى بعض الصفات الأخرى التي هي **ك**. وأنا أرى أن «إعادة البناء» هذه (أ) مخالفة للحدس، و(ب) لا مبرر لها، وهي (ج) تُنيطُ بالمتكلّم والسّامع مهمة حسابية متعذرة. فما عسى أن تكون هذه **الفاءات والقافات والكافات**؟ وكيف يُتَوقع من السّامع أن يُدرِكها؟ ولا عجب أن كانت معالجته لمشكل التأويل شديدة الإجمال. وتَرِد مثلَ هذه الإشكالات على تحليله لأشكال إعرابية أخرى للأقوال الاستعارية.

ويوجد صنف من الاستعارات أسميه «استعارات النسبة» قد يكون ما يُشبهُ تحليلَه أنسبَ له وأليقَ به. وعلى هذا إذا قلت:

8. حرثت السفينة البحر

أو قلت:

31. بورقيبة أبو بلاده

فإن القولين قد يؤوّلان باستعمال شيء شبيه بما يستعمله من صُور. فقد نعامل 8 على أنّها مكافئة لـ

32. توجد نسبة بين السفينة والبحر/ هي **ن** تشبه النسبة بين المحاريث والحقول [102] عندما تَحرُث الحقول؛

ويمكن أن نعامل 31 على أنّها مكافئة لـ

33. توجد نسبة بين بورقيبة وبلاده هي ن تشبه النسبة بين الآباء وذريتهم.

ومن اليسير كل اليُسر شكلنة 32 و33 على طريقة ميلر. غير أنّه يبدو لي أن في هذين التحليلين أيضا تَسَمُّحًا وميلا إلى مقاربته أكثر مما ينبغي: ذلك أن 8 لا يحيل على الحقول لا تصريحا ولا تلميحا، و31 لا يحيل البتّة على الذرية. فعلى أبسط وجه وأعلاه من أطروحة التشبيه يكافئ 8 و31

34. تفعل السفينة للبحر شيئا يشبهُ الحرثَ

و

35. يَنْزِل بورقيبة من بلاده منزلة شبيهة بمنزلة الأُبوّة

وما مهمةُ السّامع إلا حسابُ النسب المقصودة في الحالتين. ولا تجري المشابهة عموما، حسب تحليلي الذي سأبسُط فيه القول في القسم الموالي، باعتبارها جزءا من شروط الصدق، سواء كان ذلك على طريقة ميلر أو على الوجه الأبسط. بل إنّها تجرى، عندما تجري، باعتبارها خُطةً للتأويل. وعلى هذا فالطريقة التي تظهر بها المشابهة في تأويل 8 و31 يؤديها على سبيل الإجمال والاختصار والتلخيص

36. تفعل السفينة للبحر شيئا (وحتى تتبين ما هو جِدْ نسبةً تشبهُ الحرثَ)

و

37. يَنْزِل بورقيبة من بلاده منزلة ما (وحتى تتبين ما هي جِدْ نسبةً شبيهة بمنزلة الأبوة).

غير أنّه ليس على السّامع حسابُ أيِّ وجه من وجوهِ الشبه في هذه النِّسَب من قبَل أن هذا ليسَ هو/ ما قُرِّرَ، بل ما قُرِّرَ هو أن السفينة تفعل للبحر شيئا، وأنَّ [103] بَورَقيبة يَنْزِل من بلاده منازل معلومة. وعلى السّامع الوقوف على ما تفعله السفينة وعلى ماهيةَ المنازل التي ينزلها بورقيبة بالبحث عن نِسَبٍ شبيهة بـ**الحرث** و**الأبوَّة**.

واعلم في خاتمة هذا القسم أن أمر الاستعارة لا يخلو من حالين: إمّا أن يكون شديدَ العسر بالغَ الصعوبة أو يكون يسيرَ المأخذ سهلَ المتناوَل. ولو صحت نظرية التشبيه لهان الأمر لأنّه لا توجد عندئذ مقولة دلالية منفصلة للاستعارات،

بل توجد مقولة واحدة لـ**الأقوال المختزلة** بحيث تُحذف من الجُملَةِ المقولَةِ ألفاظُ التشبيه من قبيل الكاف و«كأنَّ». ولكنّ المؤسف أن نظرية التشبيه ليست صحيحة، ويبقى مشكل الاستعارة بالغ العُسر. وأرجو أن يكون تناولنا لنظرية التشبيه، الذي طال بعض الشيء، موضّحا في الأقل للوجوه التالية: أولها أنّه توجد استعارات كثيرة نعدَمُ فيها المشابهة الحرفية الضمنية الكافية لتفسير معنى القول الاستعاري. وثانيها أنّه وإن وُجد كلام حرفيٌّ مناسب من الأقوال القائمة المشابهة فإن شروط الصدق، ومن ثم معنى الكلام الاستعاري والكلام القائم على المشابهة، ليست نفسها في الأكثر الأعم. وثالثها أنّ ما ينبغي استخلاصه من نظرية التشبيه هو مجموعة من الخُطَطِ لإنشاء الأقوال الاستعارية وفهمها باستعمال المشابهة. ورابعها أن نظرية التشبيه لا تبين لنا طريقة حساب وجوه الشبه أو ما هي وجوهُ الشبه التي يقصدها المتكلّم استعاريا، وإن فُهِمت النظرية على هذا النحوِ أي باعتبارها نظرية تأويل أكثر من كونها نظرية في المعنى.

مبادئ التأويل الاستعاريّ

وقد حان الآن الوقت لكي نسعى إلى وضع المبادئ التي تُنتَجُ وفقها الاستعاراتُ وتُفهم. وَلْنُكررْ أنّ السّؤال الذي نسعى إلى الإجابة عنه هو، في صورته البسيطة، كيف يمكن للمتكلم أن يقول على سبيل الاستعارة «و هو ح» وأن يعنيَ «و هو ر» عندما لا تعني ح، على نحو واضح، ر؟ وأيضا كيف يمكن للسّامع الذي يسمع القول «و هو ح» أن يعرفَ أن/ المتكلّم يعني «و [104] هو ر»؟ إن الجواب المختصرَ الخاليَ عن الفائدة هو أنَّ قول ح يستحضرُ في الذهن معنى ر ومن ثَمَّ شروطَ الصدق المقترنة بـ ر على ما للأقوال الاستعارية من طُرُقٍ خاصة في استحضار أشياءَ أخرى في الذهن. غير أن هذا الجواب يظلّ عاريا عن الفائدة ما لم نَعْرف المبادئ التي يُستحضر القولُ وفقها المعنى الاستعاريَّ في الذهن، وما لم نتمكن من وضع المبادئ على نحو لا يُعتَمَد فيه على عبارات استعارية من قبيل «يستحضر في الذهن». وأظنّ أنّه لا يوجد مبدأ وحيد تجري عليه الاستعارة.

ويُشبهُ سؤالُ «كيف تجرى الاستعارة؟» بعضَ الشبَهِ سؤالَ «كيفَ يُذكّرنا شيءٌ ما بشيءٍ آخر؟» ولا يوجد جواب وحيدٌ على كلا السؤالين وإن كان من الواضح أنّ المشابهة تضطلع بدور ذي بال في الإجابة عن السؤالين كليهما. ووجها الاختلاف المهمان بينهما أن الاستعارات مقيَّدة ومطرِدة في حال واحدة. فهي مقيدة من جهة أنّه ما كُلُّ طريقة يجوز أن يُذكِّرنا بواسطتها شيءٌ ما بشيء آخر تصلح لأن تكون أساس الاستعارة؛ وهي مُطَّردة من قِبَلِ أنّه ينبغي أن تكون الاستعارات قابلة لأن تُبلَّغ من المتكلّم إلى السّامعِ بمقتضى نظام مشترك من المبادئ.

وَلْنتناول المشكل من جهة السّامع. فإذا أمكننا الوقوف على المبادئ التي يفهم وفقها السّامعون الأقوال الاستعارية فإنّنا نكون قد مضينا شوطا بعيدا في طريقنا إلى فهم الكيفية التي يمكن بها للمتكلمين إنشاءُ أقوال استعارية، من قِبَلِ أنّه على المتكلّم والسّامع أن يشتركا في جملة من المبادئ حتى يمكنهما التواصل. فهب السّامعَ سمع قولا من نحو «سلمى كتلة من جليد» أو «رشيد خنزير» أو «بلال باب إسطبل». فما هي المراحل التي ينبغي أن يقطعها حتى يفهم المعنى الاستعاري لمثل هذه الأقوال؟ ومن البديهي أنّ الجواب عن هذا السؤال لا يقتضي تعيين مجموعة من المراحل يقطعها السّامع عن وعي ودراية؛ بل على الجواب أن يقدم إعادة بناء عقلية لمناويل الاستدلال التي تقوم عليها قدرتنا على فهم مثل هذه الاستعارات. وليس لكل الاستعارات، من جهة أخرى، من البساطة ما للأمثلة التي سننظر فيها. بيد أنّ المنوال الموضوع لتفسير الأمثلة البسيطة ينبغي أن يبرهن على قابليته لتطبيق أشمل.

وأظنّ أنّ السّامع ينبغي أن يقطع ثلاث مجموعات من المراحل، في الأقل، وذلك بالنظر إلى الأنواع البسيطة من الأمثلة التي/ تناولناها. فلا بد أوّلا أن [105] تكون له خطة ما ليقرّر هل عليه أن يبحث عن تأويل استعاري للقول في المقام الأول أم لا؟ ولا بد ثانيا أن تكون له مجموعة من الخُطَط أو المبادئ لحساب قِيَم ر الممكنة عندما يقرّر البحث عن تأويل استعاري، ولا بد ثالثا أن تكون له مجموعة من الخُطَط أو المبادئ لحصرِ مجال الـراءات أي لتحديد الـراءات التي يُرجَّحُ أن المتكلّم يقررها لِـ و.

وهبْهُ سمع قول القائل: «سمير خنزير»، فهو خبير بأنّ هذا لا يمكن أن يُحمل على الحقيقة، وأنّه لو أراد حملَه عليها لكان قوله في غاية الفساد والتهافت. والحقّ أنّ هذا التهافت هو سمة كل ما نظرنا فيه من الأمثلة إلى الآنَ تقريبا. والعيوب التي تُنبِّهُ السّامع قد تكونُ الكذبَ الصُّراحَ أو الإحالةَ أو خرق قواعد الأعمال اللّغويّة أو خرق مبادئ التواصل في المحادثة. ويُلمِعُ هذا إلى خُطة تقوم عليها المرحلة الأولى:

إذا كان القول متهافتا عند حمله على الحقيقة فابحث عن معنًى للقول يخالف معنى الجملة.

وليست هذه هي الخُطة الوحيدة التي يمكن للسامع أن يقول اعتمادا عليها إنّه من الراجح أن يكون لقول ما معنى استعاري، ولكنها أكثر الخطط شيوعا بما لا يُدَانى. (وهي أيضا الخطة المعهودة المتعارفة في تأويل الشعر. فإذا بلغكَ أن صورةً بشرية على جرّةٍ إغريقية تُخاطَب على أنّها «عروسُ السكينة التي لم تُفتضَّ بعد» فأنت خبير بأنه يحسن بكَ أن تبحث عن معانٍ أُخَرَ)[1]. غير أنّه ما من شكّ في أنّه ليس شرطا ضروريا أن يكون القول الاستعاري متهافتا على كل حال إذا أُوِّلَ على سبيل الحقيقة. فقد كان من الممكن لديسرائيلي أن يقول على سبيل الاستعارة

5. (**عارة**)تسلقتُ الصَّارِيَ الزَّلِقَ إلى قمته.

وأن يكون قد تسلق فعلا صاريا زَلِقا إلى قمته. وتوجد قرائن أخرى متنوعة نعتمد عليها في تبين الأقوال الاستعارية. فنحن نترصد الاستعارات ونتصيّدها عند قراءة الشعر الرومنسي مثلا، وبعض من نعرفهم من الناس أميل من غيرهم مطلقا إلى استعمال الأقوال الاستعارية.

فإذا قَرَّرَ سامعنا أنَّ عليه أن يبحثَ عن/ معنى آخر فإنّ لديه جملة من المبادئ [106] التي يمكنه أن يحسب بها قيم ر الممكنة. وإنّي مُمِدُّكَ بقائمة هذه المبادئ عُقَيبَ هذا، ولكني أذكر لك الآن منها هذا المبدأ:

1 - يشير المؤلف في هذا الموضع إلى «قصيدة الجرّة الإغريقية» لكيتس Keats ومطلعها: «أنت يا «عروسَ السكينة التي لم تُفتضَّ بعد»، وقد ذكرت هذا صاحبة الترجمة الفرنسية [المترجم].

إذا سمعت قول القائل «و هو ح» ورُمتَ التوصل إلى قيم ر الممكنة، فابحث عن الجهات التي يمكن أن يشابه و ووفقها ح، ولكي تستوفيَ الوجه الذي يمكن أن يشابه و ووفقه ح ابحث عن السّمات البارزة والمشهورة والمميِّزة في الأشياء ح.

وقد يستحضر السّامع في هذه الحالة معرفته بالوقائع للتوصّل إلى مثل هذه السّمات من قبيل كون الخنازير سمينة ونهِمَة وقذرة يُتقزز منها وهلمّ جرّا. وتمدنا هذه الطائفة غير المحصورة من السمات بقيم ر الممكنة. غير أن كثيرا من سمات الخنازير الأخرى مميزة لها ومشهورة أيضا، فمن ذلك أن للخنازير شكلا مميَّزا وهُلْبا[1] مُميَّزا. وعلى هذا يحتاج السّامع إلى قطع المرحلة الثالثة حتى يفهم القول، وفيها يُضَيِّقُ من مجال الـراءات الممكنة. وقد يعتمد السّامع هنا أيضا خُططا متنوعة لتحقيق ذلك، ولكنّ أكثر الخطط استعمالا هي هذه:

عُدْ إلى لفظ الموضوع و وانظر في القيم التي يرجَّح أن تكون صفات لـ و، بل التي يمكن أن تكون صفات له أيضا، وذلك من بين قيم ر المرشَّحة الكثيرة.

وعلى هذا إذا قيل للسامع «سيارة سمير خنزيرة» فإنّه سيؤوّل هذه الاستعارة تأويلا مختلفا عن قولهم: «سمير خنزير». فقد يَحمِل القولَ الأولَ على معنى أن سيارة سمير تستهلك البنزين كما تستهلك الخنازير الطعام، أو أن لسيارة سمير شكلَ خنزير. ورغم أنّ الاستعارة هي، في وجه من الوجوه، نفسها في المثالين فإن لفظ الموضوع و يقيدها في كل مثال على نحو مختلف. وعلى السّامع استخدام معرفته بالأشياء التي يفيدها الموضوع ووالأشياء التي يفيدها المحمول ح للوقوف على القيم المرشحة المرجحة للحمل الاستعاري من بين قيم ر الممكنة.

واعلَم أن مأتى جانب لا بأس به من الخلاف بين نظريات التفاعل ونظريات موضوع المقارنة أنّه يمكن تأويلهما على أنّهما جوابان عن سؤالين مختلفين. ذلك أنّه يحسُنُ فهمُ نظريات موضوع المقارنة على أنّها سعي إلى الإجابة عن سؤال المرحلة الثانية: «كيف نحسِبُ قِيَمَ ر الممكنة ؟» أمّا نظريات التفاعل فيحسُنُ

1 - الهُلْبُ للخنزير بمثابة الشَّعَر للإنسان [المترجم].

فهمها على أنّها سعي إلى الإجابة عن سؤال المرحلة الثالثة: «كيف يُمكِنُ، بالنظر إلى مجال من قيم ر الممكنة، للعلاقة/ بين لفظ الموضوع و ولفظ المحمول [107] ح أن تحصرَ هذا المجال؟». وأظنّ أنّه من الغلط أن نصف هذه العلاقات باعتبارها «تفاعلات». غير أنّه يبدو من الصائب تقديرُ أنَّ لفظ الموضوع و ينبغي أن يضطلع، في الاستعارات، بدور من قبيل ما نظرنا فيه. وحتى نبين أن نظرية التفاعل كانت هي أيضا جوابا عن سؤال المرحلة الثانية لزِمنا أن نبين أنّه توجد قيم لـ ر يمكن تفصيلها بالنظر إلى و و ح معا، ولا يمكن تفصيلها بالنظر إلى ح فحسبُ؛ وعلينا أن نبين أنَّ و لا تحصرُ مجال الـراءات بل تخلُقُ في الحقيقية راءاتٍ جديدةً. ولا أظنّ أن هذا يمكن أن يُبيَّنَ ولكني ذاكرٌ لك بعض الإمكانات لاحقا.

أسلفتُ أنّه توجد مبادئُ متنوعة لحساب ر بالنظر إلى ح، أي مبادئُ متنوعة يستحضر وفقها قولُ ح، في الذهن، معنى ر على أنحاء خاصة بالاستعارة. وأنا على يقين بأنّي لا أعرف جميع المبادئ التي تجري هذا المجرى ولكن إليك جملةً منها (غيرَ مستقلٍّ بعضها عن بعض)، على سبيل الابتداء.

المبدأ الأول: الأشياء التي هي ح هي تعريفا ر. فالغالب أنَّ ر، إذا جرت الاستعارةُ، تكونُ خصيصَة بارزة من خصائص ح المُعرِّفة. وعلى هذا فإنّ قولك على سبيل المثال:

38. (**عارة**) سمير عملاق

تُحمَلُ على معنى

38. (**شار**) سمير ضخم

لأن العمالقة ضخامٌ تعريفا، وهذا هو ما يميزهم.

المبدأ الثاني: الأشياء التي هي ح هي عرَضًا ر. وههنا أيضا إذا جرت الاستعارة فإنّه ينبغي أن تكون رصفة بارزة أو مشهورة من صفات الأشياء التي هي ح. وعلى هذا فإنّ قولك:

39. (**عارة**) سمير خنزير

تُحمَلُ على معنى

39. (**شار**) سمير نهمٌ وسِخٌ يُتقزز منه، وهلمّ جرا.

والمبدآن الأول والثاني يربطان كلاهما الأقوالَ الاستعارية بالتشبيهات
[108] الحرفية، «سمير كالعملاق»، «سمير كالخنزير»/ وما إلى ذلك. ولنلاحظ، فيما يتصل بهذا المبدإ والمبدإ الموالي أن التغيرات الطفيفة في لفظ المحمول ح يمكن أن تكون سببا في اختلافات كبيرة في ألفاظ ر. ولك أن تنظُر في الفروق بين قولك: «سمير خنزيرٌ» و«سمير حَلُّوفٌ[1]» و«سمير خَنْتوشٌ[2]».

المبدأ الثالث: الأشياء التي هي ح كثيرا ما يُقالُ عنها أو يُعتَقدُ أنّها ر رغم أنّ المتكلّم والسّامع كليهما قد يعرفان أنّ ر لا تصدق على ح، وعلى هذا يمكن أن يُقالَ

6. (**عارة**) رشيد غوريلا

لِيَعنِيَ:

6. (**شار**) رشيد فظٌّ وشكِسُ الطِّباعِ وميّالٌ إلى العنف، وما إلى ذلك.

رغم أنّ المتكلّم والسّامع يعرفان أن الغوريلا في حقيقة أمره مخلوق نفور جَفَّالٌ، ولكن حلَقاتٍ من الأساطير المتعلقة بالغوريلا أرست تداعيات في الذهن من شأنها أن تُجرِيَ الاستعارة ولو كان المتكلّم والسّامع يعرفان أن هذه الاعتقاداتِ فاسدةٌ.

المبدأ الرابع: الأشياء التي هي ح ليست هي ر ولا هي مثلُ ر ولا يُعتَقدُ أنّها ر، غير أنَّ من الحقائق المقرّرة في خصوص إحساسنا، سواءٌ كانت محددة على نحو ثقافي أو طبيعي، أننا نُدرِكُ، فعلا، ارتباطا بحيث يقترن ح في أذهاننا بصفات ر.

وعلى هذا فإن قولك:

4. (**عارة**) سلمى كتلة من جليد

40. (**عارة**) أنا أَسْوَد المزاج

1 - اسم الخنزير في الدارجة التونسية [المترجم].
2 - ولد الخنزير في الدارجة التونسية[المترجم].

41. (**عارة**) مريمُ حُلْوَةٌ

42. (**عارة**) يحي مُرٌّ

43. (**عارة**) تثاقلت { زحفت / دبّت / الساعات / انسابت / تسارعتِ } ونحن ننتظر الطائرة.

هو عبارة عن جُمَلٍ يُمكنُ أن تُقالَ لتعنيَ على سبيل الاستعارة: أنّ سلمى
[109] باردة العاطفة؛ وأنّي غاضب ومنقبض الصدرَ؛ وأن مريم/ لطيفة طيّبة ودودٌ وما إلى ذلك؛ وأن يحي حقودٌ؛ وأنَّ مدة الساعاتِ بدت مختلفة الدرجات ونحن ننتظر الطائرة، رغمَ أنّه لا توجد مشابهاتٌ حرفيةٌ تقوم عليها هذه الاستعارات. وأنت ترى نزعة هذه التداعيات إلى التدرّج: درجاتُ العاطفة وطبقاتُ الوجدان، درجاتُ السرعة والمدةُ الزمانيةُ إلى آخره.

المبدأ الخامس: الأشياء التي هي ح ليست مثلَ الأشياء التي هي ر ولا يُعتَقدُ أنّها مثلُ الأشياء التي هي ر، غير أن الوضعَ الذي فيه ح يُشبِهُ الوضعَ الذي فيه ر. وعلى هذا فقد أقول لمن قد نالَ ترقية مُهِمَّةً:

44. (**عارة**) لقد أصبحتَ أرستقراطيا

لا أعني بذلك أنّه أصبحَ هو نفسه مثلَ أرستقراطي بل أعني أن منزلته الجديدة أو وضعه الجديد يُشبِهان وضعَ كونِ المرء أرستقراطيا.

المبدأ السادس: ثمة حالات يكون فيها ح و ر متحدين أو متقاربين في المعنى، غير أن أحدَهُما، وهو عادة ح، يكونُ محصورا فيما ينطبق عليه ولا ينطبق على و على سبيل الحقيقة. وعلى هذا فإنَّ «مَذِرَ»[1] لا يُقالُ، على سبيل الحقيقة، إلا على البيض، غير أنّه يجوزُ لكَ أن تقول على سبيل الاستعارة:

1 - «مَذِرَتِ البَيْضَةُ مَذَراً إذا غَرْقَلَتْ فهي مَذِرَةٌ، فَسَدَتْ ... وامْرَأَةٌ مَذِرَةٌ قَذِرَةٌ رائحتها كرائحة البيضة المَذِرَة

45. هذا الطعامُ مَذِرٌ

46. ذاك المجلسُ مذِرٌ

47. نفسُهُ مذِرةٌ

المبدأ السابع: ليس هذا مبدأ مستقلا بل هو طريقة في تطبيق المبادئ 1ـ6 على أمثلة بسيطة ليست على صورة «و هو ح» بل هي استعاراتُ نسبة أو استعاراتٌ ذاتُ صور إعرابية أخرى وذلك من قبيل الصور المشتملة على أفعال أو صفاتٍ واقعةٍ خبرا. ولننظر في استعارات نسبة مثلِ:

48. يلتهم سميرٌ الكتبَ

8. تحرُثُ السفينةُ البحر

31. كان بورقيبة أبا بلاده./

[110] ففي كل مثال من هذه الأمثلة قولٌ حرفي لمركبين اسميين يجاوران قولا استعاريا لِلَفْظِ نسبة (قد يكون فعلا متعديا كما هو شأن 48 و8، ولكنَّ هذا ليس بلازم على حدِّ ما هو في 31). وليست مهمّةُ السّامع الانتقالَ من «و هو ح» إلى «و هو ر» ولكنَّ مهمّتَهُ الانتقالُ من «ونسبةـح وَ» إلى «ونسبةـر وَ»[1]. والمُهمة الثانيةُ تختلف شكليا بعض الاختلاف عن المهمة الأولى من قِبَل أن مبادئَ المشابهة التي نظرنا فيها في الحالة الأولى، مثلا، تُمكِّن السّامعَ من العثور على صفة تشترك فيها أشياءُ الموضوع و والمحمول ح، وهذه الصفة هي ر. أما في الحالة الثانية فإنّه لا يسَعُ السّامعَ أن يجد نسبة مشتركة بل عليه أن يجد نسبة هي ر مختلفة عن النسبة ح ولكنها مشابهة لها في وجه من الوجوه. وعلى هذا فإن المبدأ الأول، مثلا، إذا طُبِّقَ على هذه الأمثلة، يمكن أن يصاغَ على هذا النحو:

... المذَرُ الفسادُ، وقد مَذِرَتْ تَمْذَرُ فهي مَذِرَةٌ، ومنه مَذِرَتِ البيضةُ أَي فَسَدَتْ ... ومَذِرَت نَفْسُه ومَعِدَتُه مذَراً وتَمَذَّرَتْ خَبُثَتْ وفسدت ... ويقال رأيت بيضة مَذِرَةً فَمَذِرَتْ لذلك نفسي أي خبُثت» (**لسان العرب**، مادة (م. ذ. ر)) [المترجم].

1 – هذه الصورةُ أليقُ بالجملة الاسمية منها بالجملة الفعلية في العربية، فالسامع ينتقل من «السفينة [= و] تحرُثُ [= علاقة ح] البحر [= وَ]»، وهو معنى الجملة، إلى «السفينة [= و] تمخُرُ أو تشُقُّ [= علاقة ر] البحر [= وَ]»، وهو معنى المتكلم. غير أننا آثرنا، في ترجمة هذه الأمثلة وما جرى مجراها، الجمل الفعلية على الاسمية مراعاة لما تُؤثِرُه العربية من التراكيب ما لم يُخِلَّ ذلك بالمقصود في النص الأصلي [المترجم].

النِّسَب ح هي تعريفا النِّسَب ر

فمن ذلك أنَّ **الحرثَ** يُحَدُّ، في بعض وجوهه، بأنه عبارة عن تحريك مادة على جانبي شيء حاد عند تحرك ذلك الشيء قُدُما؛ ورغم أن هذه المشابهة الحدِّية بين النِّسبة ح والنِّسبة ر من شأنها أن تمدنا بالمبدإ الذي يُتيحُ للسامع استنتاجَ النِّسبة ر فإن وجه الشبه لا يستوعبُ مضمون النِّسبة ر استيعابَ المشابهةِ مضمونَ لفظ ر في أبسط حالات «و هو ح». فمُهِمَّة السّامع في هذه الحالات هي التوصّل إلى نسبة (أو صفة) تشبه (أو تقترن بـ) النِّسبة أو الصفة التي تُفيدُها، على سبيل الحقيقة، العبارةُ الاستعارية ح؛ وتجري المبادئ لتُمكِّن السّامعَ من اختيار تلك النِّسبة أو الصفة بأن تُمدَّهُ بوجه على نحو يجوز معهُ أن تكون النِّسبةُ ح والنِّسبةُ ر متشابهتين أو مقترنتين.

المبدأ الثامن: حسَب دراستي للاستعارة يصبح ميلُنا إلى اعتبار الكناية والمجاز المرسل[1] حالتين خاصتين من حالات الاستعارة أو وجهين مجازيين مستقلين مسألةَ اصطلاح ومواضعة. فإذا قال قائل «و هو ح» قاصدا «و هو ر» فإن ح و ر يمكن أن يقترنا حسب علاقات من قبيل علاقة الجزء بالكل، أو علاقة المحلِّ بالحالِّ بل حسب علاقة الملبوس باللابس أيضا. ففي كل حالة، كما هو شأن الاستعارة نفسها، يَنْقُلُ المضمونُ الدلالي للفظ ح المضمونَ الدلالي للفظ ر بواسطة مبدإ من/ مبادئ التداعي. ولما كانت مبادئ الاستعارة [111] متنوعة بعض التنوع على كل حال فإنّي أَميلُ إلى اعتبار الكناية والمجاز المرسَل حالتين خاصتين من حالات الاستعارة وإلى إضافة مبادئها إلى قائمتي في المبادئ الاستعارية. ذلك أنّه في وسعي أن أسمي العاهل البريطاني على سبيل المثال بـ«التاج»، والفرع التنفيذي في حكومة الولايات المتحدة بـ«البيت الأبيض» باستخدام مبادئ التداعي المطردة. غير أنّه يبدو لي أنّ الادعاء بأنّ هذين الوجهين حالتان خاصتان من حالات الاستعارة ليس سوى مسألة اصطلاح ومواضعة

1 – جعلنا الكناية مقابلا لـ meronymy والمجاز المرسل مقابلا لـ synecdoche، رغم أن الظواهر التي يُعيِّنها كل واحد من المصطلحين الأعجميين لا تطابق تماما الظواهر التي يفيدها مقابله العربي. فمصطلح meronymy يعني وجها مجازيا يقوم على اللزوم والمجاورة والملابسة، ومن ثم فهو يقابل الكناية والمجاز المرسل القائم على علاقات السببية والمُسبَّبية والمحلية والحالِّية إلخ. أما مصطلحُ synecdoche فيُقصَدُ به وجه مجازي يقوم على علاقة التضمن، وهو يقابلُ من ثم المجاز المرسل القائم على علاقتي الجزئية والكُلية [المترجم].

كما تقدم. وإذا تمسك الصفويون بأن مبادئ الاستعارة ينبغي أن تُفصَل عن مبادئ الكناية والمجاز المرسل فليس لي أي اعتراض غير تصنيفي.

وقد يسأل سائل: أيوجد مبدأ تاسعٌ أم لا، زيادة على هذه المبادئ الثمانية؟ هل توجد حالات يمكن أن يحدُثَ فيها تداعٍ لم يوجد سابقا بين ح و ر بمجاورة و و ح في الجملة الأصلية؟ وعندي أن هذه الأطروحة هي أطروحة القائلين بالتفاعل. بيد أنّي لم أجد قطُّ مثالا مقنعا، بل لم أصادف تفسيرا ولو جزئيا يبيِّنُ ما عسى أن يكون المقصود بـ«التفاعل». فلْنَسْعَ إلى صُنعِ بعض الأمثلة، ولننظُر في الفروق بين قولنا:

49. صوت سمير { طين / حَجَر / زُجاجٌ }

وقولنا:

50. حجة كانط الثانية على الاستنباط المفارق كلُّها { طين / حجر / زُجاجٌ }

فالمجموعة الثانية تمدّنا على نحو جليّ بمعانٍ استعارية مختلفةٍ ـ أي قِيَم مختلفة من قيم ر ـ عن الثلاثي الأول. وقد يقول قائل إنّ مَرَدَّ ذلك ليس إلى أنّ مختلِف ألفاظ الموضوع و تحصرُ مجال الراءات الممكنة التي تُولِّدها ألفاظُ المحمول ح، ولكنّ مرده إلى أنّ مختلِفَ تأليفات و و ح تنشئ راءات جديدة. غير أن هذا التفسير يبدو غيرَ مُرجَّح. وإليك التفسيرَ الأجود: لنا جملةٌ من
[112] الارتباطات بألفاظ المحمول ح وهي «طينٌ» و«حجر»/ و«زجاج». ومبادئُ هذه الارتباطات هي المبادئ 1ـ7. ذلك أن ألفاظ الموضوع و المختلفة تحصر قيم ر على نحو مختلف لأن الراءاتِ التي تصدق على الأصوات يمكن أن تكون مختلفة عن الراءات التي تصدق على حُجَج الاستنباطات المفارقة. فأين التفاعل؟

ولمّا كان هذا القسم مشتملا على تحليلي للحمل الاستعاري فقد يحسُنُ بي تلخيص أهم مسائله. إذا اعتبرنا متكلما وَسامعا لهما من المعرفة المشتركة

باللغة والوقائع ما يكفي ليُتيحَ لَهُما إبلاغَ الأقوالِ الحرفية، فإن ما يلي من الخُطَطِ والمبادئ ضروريٌّ في انفصاله وكافٍ باجتماعه لِيُمكِّن المتكلمَ والسّامع من صياغة أقوال على صورة «و هو ح» وفهمَها، وفيها يعني المتكلّم على سبيل الاستعارة أن «و هو ر» (حيث ح≠ر).

فأوَّلُها أنّه ينبغي أن توجد خُطط مشترَكةٌ يمكن للسامع أن يُدرِك اعتمادا عليها أن القول لا يُراد به المعنى الحرفي. وتقومُ الخُطة الأكثر شيوعا ـ وليست هي الخُطَّةَ الوحيدة ـ على أن القولَ يكون بَيِّنَ الفساد إن حُمِل على الحقيقة.

وثانيها أنّه لا بُد من وجود بعض المبادئ المشترَكة التي تقرن لفظ المحمول ح (سواء تعلق الأمرُ بمعناه أو بشروط صدقه أو بمصداقِهِ إن وُجِدَ) بمجموعة من قِيَم ر الممكنة. ولُبُّ مشكل الاستعارة هو ضبط هذه المبادئ. وقد سعيتُ إلى ضبَط الكثير منها، ولكني على يقين من وجود مبادئ أخرى.

وثالثها أنّه لا بد من وجود بعض الخُطَطِ المُشتَرَكة التي تُمكِّن المتكلمَ والسّامعَ من حصر مجال قيم ر الممكنة في قيمة ر الفعلية، وذلك باعتبار معرفتهما بلفظ الموضوع و(سواء تعلق الأمرُ بمعنى العبارة أو بنوع المُحال عليه أو بهما معا). والمبدأ الأصلي في هذه المرحلة هو أن قيمَ ر الممكنة التي تُحدِدُ صفات المحمول و الممكنة هي وحدَها التي يمكنُ أن تكون قيم ر الفعلية.

الاستعارة والتهكم والأعمال اللّغويّة غير المباشرة

أودّ في الختام أن أقارن مقارنة موجَزة بين المبادئ التي تجري عليها الاستعارة والمبادئ التي يجري عليها التهكم والأعمالُ اللّغويّة غير المباشرة. ولننظر أولا في مثال من أمثلة التهكم. هبْكَ كسَّرت لتوِّك جرَّة لا تُقدَّرُ بثمن من الجِرارِ
[113] المنسوبة إلى كانغ شي[1]، و/هَبْني قلت لك على سبيل التهكم والاستهزاء[2]: «ما

1 - كانغ شي K'ang Hsi أو 1654 (Kangxi ـ1772): امبراطور صيني [المترجم].

2 - «واعلَم أن الشَّبَه قد يُنتزَعُ من نفس التضاد نظرا إلى اشتراك الضدين فيه من حيث اتصاف كل واحد منهما بمضادة صاحبه ثم يُنَزَّلُ منزلة شبه التناسب بواسطة تمليح أو تهكم، فيقال للجبان: **ما أشبهه بالأسد** وللبخيل **إنه حاتم ثان**» (السكاكي، مفتاح العلوم، 465)؛ «. . . ومن الأمثلة استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضاد وإلحاقه بشبه التناسب بطريق التهكم أو التمليح على ما سبق في باب

أحسنَ ما صنعتَ!» فهنا، كما هو الشأنُ في الاستعارة، يختلف معنى المتكلّم عن معنى الجملة. فما هي المبادئ التي تُخوِّلُ السّامع أن يستنتج أن المتكلمَ عنى «ما أقبحَ ما صنعتَ!» على حين أن ما سمِعَه هو جملة «ما أحسنَ ما صنعتَ!» إنّ الآلية التي يجري بها التهكم هي، على سبيل الإجمال والاختصار والتلخيص، أن القول إذا حُمِلَ على الحقيقة، يكونُ ظاهرَ المنافرةِ للمقام. ولما كان شديدَ المنافرة له كان السّامعُ مضطرا إلى إعادة تأويله على نحو يجعله ملائما، وأقربُ السبل إلى تأويله هو حمله على **نقيض** معنى صورته الحرفية.

ولستُ أُلوِّحُ البتةَ إلى أن هذا يستَوْعَبُ أَطْرَافَ الْكَلَامِ في التهكم. فالثقافات وما تفرَّع منها تختلف اختلافا شديدا في مدى ما تقدمه من القرائن اللّغويّة وغير اللّغويّة على الأقوال التهكمية ودرجة تلك القرائن. والحقّ أنّه توجد في العربية بعضُ المُنحنَيات التنغيمية المميزة التي تصاحب الأقوال التّهكمية. بيد أنّه من المهمِّ أن نرى أن التّهكم، شأنه في ذلك شأنُ الاستعارة، لا يتطلب أي مواضعة سواءٌ كانت غير لغوية أولا. وتكفي مبادئ المحادثة والقواعدُ العامّة لإنجاز الأعمال اللّغويّة لتزويدنا بمبادئ التهكم الأساسية.

ولننظر الآن في حالة من حالات العمل اللغويّ غير المباشر. فهَبْني قلت لك ونحن في مقام الجلوس المعهود المتَعارَفِ إلى مائدة العَشاء: «هل يمكنُك أن تُناولني الملح؟» فالمعهود في هذه الحال أن تحمل قولي على معنى «ناولني الملح من فضلك». ومعنى هذا أنّك تحمل الاستفهام عن قدرتك على أنّه طلَبُ إنجاز عمَلٍ. فما هي المبادئ التي يجري عليها هذا الاستدلال؟ يوجد فرق أساسي بين الأعمال اللّغويّة غير المباشرة من جهة والتهكم والاستعارة من جهة أخرى. ففي العمل اللغويّ غير المباشر يعني المتكلّم ما يقولُ، غير أنّه يعني، فضلا عن ذلك، شيئا آخر. فمعنى الجملة جزء من معنى القول ولكنّه لا يستوعب معنى القول. والمبدآن اللذان يجري عليهما الاستدلالُ، في صورتيهما المبسطة أشد التبسيط (اطلب سورل، 1975، والبابَ الثاني من هذا السفر لمزيد التوسع والتفصيل)، هما في هذه الحالة، على هذا النحو: الأول أنّه لا بُدَّ أن تكون للسامع بعض

التشبيه... كقولك: **إن فلانا تواترت عليه البِشارات بقتله ونهب أمواله وسبي أولاده**، ويُخَصُّ هذا النوع باسم الاستعارة **التهكمية** أو التمليحية» (م. ن.، 483) [المترجم].

الوسائل ليتبيَّنَ أن القول قد يكون عملا لغويا غير مباشر. ويفي بهذا المطلبَ، في السياق المذكور، أنّ الاستفهامَ عن رغبة المتكلّم يفتقر إلى أي مقصَد محادَثي،/ [114] ومن ثمَّ يُوَجِّه السّامع إلى البحث عن معنى آخر. والثاني أنّ السّامع لمّا كان يعرف قواعد الأعمال اللّغويّة، فإنّهُ يعرِفُ أنَّ الرغبة في مناولة الملح شرط تمهيدي للعمل اللغويّ الذي هو طلب إنجاز ذلك العمل. وعلى هذا فهو قادر على أن يستنتج أن الغالب على الظن أن يكون الاستفهام عن رغبته طلبا لإنجاز العمل. وتظهر مواطن الائتلاف والاختلاف بين الأقوال الحرفية والأقوال الاستعارية والأقوال التهكمية والأعمال اللّغويّة غير المباشرة في الرسم 2.

أما مدى قبولِ الأقوال الاستعارية لقول شارح حرفي يُوضَع بإزائها فهو مسألة تقتضي جوابا بديهيا. فإذا أُوِّلت على بعض الوجوه كان الجوابُ بداهة بالإثبات، وإذا أُوِّلت على وجه آخر كان بداهة بالنفي. فإذا أَوَّلْتَ المسألة بقولك: «هل يمكن العثورُ على عبارة من شأنها أن تُعَبِّر تعبيرا دقيقا عن المعنى الاستعاري المراد ر أي شروطِ صدق ر، أو ارتجالُ تلك العبارة، وذلك في أي قول استعاري من نوع «و هو ح» حيثُ يُقصَدُ أن «و هو ر»؟ فإنَّ الجواب عن هذه المسألة لا بد أن يكون بالإثباتِ يقينا. ويترتب بداهة على مبدإ الإبانة والتنصيص (اطلب سورل، 1969/2015) إمكانُ أن نجعل بإزاء كلِّ معنى مهما كان عبارة لغوية دقيقة.

وإذا أَوَّلْتَ المسألة على معنى «هل يمدنا كُلُّ لسان من الألسنةِ الموجودة بالوسائل الدقيقة للتعبير حرفيا عن كل ما نرومُ التعبيرَ عنه في أي استعارة من الاستعارات؟»، فمن البَيِّن أن الجواب يكونُ عندئذ بالنفي. والغالبُ أننا لا نستعمل الاستعارة إلا لكوننا نعدَمُ العبارةَ الحرفيةَ التي تُعبر تعبيرا دقيقا عن مقصَدنا. زد على ذلك أنّنا لا نقتصر في الأقوال الاستعارية على مجرد الإخبارِ بأنَّ «و هو ر»، بل نخبر بأن «و هو ر» من خلال معنى «و هو ح» على ما يبينه الرسم 2. فإنّه بهذا المعنى نشعرُ أن الاستعارات في وجه من الوجوه، غير قابلة، في أصلها الأصيل، لأن يوضع بإزائها قولٌ شارح. وهي غير قابلة لأن يوضع بإزائها قولٌ شارح لأن المضمونَ الدلالي الذي وقع في فهمِ السّامع للقول لن يُؤدَّى بدون استعمال العبارة الاستعارية.

وقُصارانا أن ننقُل في القول الشارح شروطَ صدق القول الاستعاري، ولكن القولَ الاستعاري لا يقتصر على مجرد نقل شروط صدقه. فهو ينقُلُ شروط صدقه
[116] بواسطة مضمون دلالي آخر،/ وليست شروطُ صدق هذا المضمون الدلالي جزءا من شروط صدق القول. والقوة التعبيرية التي نُحس بأنّها جزء من الاستعارات البديعة هي في جانب كبير منها عبارة عن سمتين. ذلك أنَّ على السّامع أن يقف على ما يعنيه المتكلّم ـ أي أنَّ عليه أن يُسهِمَ في التواصل بأكثرَ من مُجرَّد الفهم السلبي ـ وعليه أن يفعلَ ذلك من خلال مضمون دلالي آخرَ ذي صلةٍ يختلف عن المضمون الدلالي المُبلَّغ. وعندي أن هذا هو ما عناه الدكتور جونسون[1] إذ قال: إن الاستعارة تُقدم لنا فكرتين في فكرة واحدة.

1 - صموئيل جونسون (1709 ــ 1784) Samuel Johnson: أديب إنكليزي [المترجم].

القول الحرفي يقول المتكلّم و هو ح ويعني و هو ح وعلى هذا يجعلُ المتكلمُ الشيءَ ورائما تحت التصور ح، حيث ح = ر، فمعنى الجملة ومعنى القول يتطابقان. 	القول الاستعاري (البسيط) يقول المتكلّم و هو ح ولكنّه يعني على سبيل الاستعارة أنَّ و هو ر ويُتوصَّلُ إلى معنى القول من خلال معنى الجملة الحرفي. 	القول الاستعاري المطلق) يقول المتكلّم و هو ح ولكنّه يعني على سبيل الاستعارة طائفة لا حصر لها من المعاني،و هو ر1، و هو ر2 إلخ، ويُتوصَّلُ إلى معنى القول من خلال معنى الجملة الحرفي كما في القول الاستعاري البسيط. 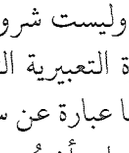
المعنى اللغوي غير المباشر يعني المتكلّم ما يقول ولكنّه يعني شيئاً آخر أيضا وعلى هذا يتضمّن معنى القول معنى الجملة ولكنّه يتعداه. 	الاستعارة الميتة يُتعاذى معنى الجملة الأصلي وتكتسب الجملة معنى حرفيا جديدا هو معنى القول الاستعاري السابق وهذا انتقال من الرسم البياني للقول الاستعاري المشار إليه آنفا إلى الرسم البياني للقول الحرفي. 	القول التهكمي يعني المتكلّم عكس ما يقول ويُتوصَّلُ إلى معنى القول مرورا بمعنى الجملة ثم بالعودة إلى عكس معنى الجملة.

[115]

معنى الجملة، ح

معنى القول، ر

الشيء، و

الرسم 2 مقارنة بيانية للعلاقات بين معنى الجملة ومعنى القول، وفيها يكونُ معنى الجملة: و هو ح، ويكون معنى القول: و هو ر، ومعنى ذلك أن المتكلّم يُلقي فيها بجملة تعني على سبيل الحقيقة أنَّ الشيء و يقع تحت التصور ح، ولكن المتكلم يعني بقوله أن الشيء و يقع تحت التصور ر.

الباب الخامس

المعنى الحرفي

I

يرتضي أغلب الفلاسفة واللسانيين تصورا مخصوصا لمفهوم معنى الكلمات والجمل الحقيقيِّ وللعلاقةِ بين المعنى الحرفي ومفاهيمَ دلالية أخرى نحو اللَّبس والاستعارة والصدق. وأُحِبُّ أن أناقش في هذا الباب مظهرا من مظاهر هذا الرأي الشائع، وهو الرأي القائل بأن المعنى الحرفي في كل جملة يمكن أن يُفهمَ على أنّه المعنى الذي يكون للجُملةِ بمعزِل عن أيّ سياق مهما كان. وسأبينُ أن مفهوم المعنى الحرفي لجملة من الجملِ لا يصدق، في الأكثر الأعمّ، إلا بالنسبة إلى مجموعة من الافتراضات السياقيَة أو الخلفية، وسأنظرُ أخيرا في بعض استلزامات هذا الرأي البديل. ويُعبَّرُ أحيانا عن الرأي الذي أنا ناقدُه بقولهم إنّ المعنى الحرفي للجملة هو المعنى الذي يكون لها في «السياق الصفر» أو في «انتفاء السياق». وسأبينُ أنّه لا يوجدُ شيءٌ من قبيل السياق الصفر أو انتفاء السياق لتأويل الجمل وذلك بالنظر إلى صنف كبير من الجُمل، وأننا، فيما يتعلق بكِفايتنا الدلالية، لا نفهمُ معنى هذه الجُمل وأمثالِها إلا بجعلها إزاء مجموعة من الافتراضات الخلفية المتعلقة بالسياقات التي يمكنُ أن تُقال فيها الجُملةُ على نحو ملائم.

وأبدأ بذكر ما أعُدُّه رأيا شائعا، على صورة مجموعة من القضايا:

للجُمَلِ معانٍ حقيقيةٌ. تُحدِّدُ معاني الكلماتِ (أو الوحداتِ الصرفية) المكوِّنةِ لَلجُملةِ والقواعدُ الإعرابيةُ التي تتركب وفقها هذه العناصرُ معنى

الجملة الحرفي تحديدا تاما. وقد يكون للجملة أكثر من معنى حرفي واحد (اللَّبس)؛ وقد يكون معناها الحقيقي متهافتا أو لا يقبل التأويل (فساد المعنى).

[118] يحتاج معنى الجملة الحرفي إلى أن يُميَّزَ تمييزا دقيقا/ مما يعنيه المتكلّم من الجملة عندما يقولها لإنجاز عمل لغوي، من قِبَل أنّ معنى قولِ المُتكلم قد يبتعدُ عن معنى الجملة الحرفي على أنحاء شتّى. فالمتكلمُ، على سبيل المثال، قد يريدُ، وهو يُلْقِي الجملة، معنى مختلفا عن المعنى الذي تفيدُه الجملة كما في الاستعارة؛ بل قد يعني عكس ما تفيده الجملة كما في التهكم؛ وقد يريدُ ما تعنيه الجملة ويقصدُ مع ذلك إلى شيء آخر كما في استلزامات المحادثة والأعمال اللّغويّة غير المباشرة. وفي الحالة القصوى قد يكون ما تفيده الجملة وما يعنيه المتكلّم شيئا واحدا بعينه. فقد يُلْقِي المتكلمُ مثلا في مقام مخصوص جملةَ «القطّ على الحصير»، ويعني على وجه الدقة وعلى سبيل الحقيقة أن القطّ على الحصير. وإن شئت الدقّة فإنّ كلمة «الحرفي» في عبارة «معنى الجملة الحرفي» هو من باب الحشو وفضول القول من قِبَل أن جميع أنواع المعاني الأخرى ـ أي معنى التهكم والمعنى الاستعاري والعمل اللغويّ غير المباشر واستلزامات المحادثة ـ ليست من خصائص الجملة البتّة ولكنها من خصائص المتكلمين وقولِ الجُمَل.

يُحدِّد معنى الجملة، في الجمل الواردة في الصيغة الإخبارية، مجموعةً من شروط الصدق؛ ومعنى ذلك أنّه يُحدِّدُ مجموعةً من الشروط بحيثُ يكون قولُ الجملة حرفيا لإلقاء خبر هو إلقاءُ خبر صادق، إذا وإذا فقط استُوفِيَت هذه الشروط. ومعرفة معنى مثل هذه الجملة إنّما هي معرفة شروط صدقها، حسب بعض الدراسات. وقد يكونُ معنى الجملة أحيانا بحيثُ تختلفُ شروطُ صدقه على نحو مطّرِد باختلاف سياقات قوله الحرفي. وعلى هذا فقد يقول قائلٌ جُملةَ «أنا جوعانُ»، في ظرف من الظروف، لإلقاء خبر صادق، وقد يقولها قائل آخرُ أو القائل نفسه في ظرف آخرَ لإلقاء خبر كاذب. فمثل هذه الجمل الإشارية أو ذات المحيلات الانعكاسية على الشواهد[1] تختلف عن الجمل من مثل «الثلج

1 – موضع الإشارية في الجملة المذكورة هو ضمير المتكلّم المفرد «أنا»، فالإشاريات indexicals هي الألفاظ المبهمة التي يتحدد معناها بالمقام من قبيل الضمائر وأسماء الإشارة وبعض الظروف. و«المحيلات الانعكاسية على الشواهد» token reflexive مصطلح استعمله رينخنباخ (Reichenbach, 1947) في معنى الإشاريات أو العبارات الإشارية indexical expression وسبب هذه التسمية أن الإشاريات «يمكنُ أنْ تُعرَّفَ بالنظر إلى عبارة «هذا

أبيض» وهي جمل لا تختلف شروط صدقها باختلاف سياق القول. بَيْدَ أنّه من المهم أن نلاحظ أن مفهوم معنى الجملة مستقل عن السياق استقلالا مطلقا، فالمعنى لا يتغير من سياق إلى آخر حتى في الجمل الإشارية؛/ بل لا يُحدِّدُ المعنى [119] الثابت على هذا النحو مجموعةً من شروط الصدق إلا بالنظر إلى سياق من سياقات القول. ومعنى الجملة الحرفي هو ما يكون لها من معنى بمعزلٍ عن أي سياق مهما كان. ويُلازِمُها ذلك المعنى في أي سياق قيلت فيه بقطع النظر عن التغيرات الزمانية.

وتُقدِّمُ مثلُ هذه الصورةِ المُجمَلةِ المتقدِّم ذكرُها مجموعة من الافتراضات التي تقوم عليها النقاشات الحديثة في «علم الدّلالة» و«التداولية»، وهي من الشيوع والرواج بحيثُ لا تكاد تمثل نظرية بأي حال من الأحوال، بل الصواب أنّها الإطار الذي ينبغي أن تُضبط فيه أي نظرية وأن تُزكّى. والحقّ أنّه وجدت شكوك تتعلق بمظاهر مختلفة منها. وقد ذهب بعض الفلاسفة إلى أنّ مفهومَ المعنى هذا هو مفهومٌ تجريبيٌّ قاصر نوعا ما وينبغي تعويضه ببدائل أكثر سلوكيةً تُضبَط باعتبار مناويل المثير والاستجابة للمتكلمين والسّامعين. وذهب بعضهم إلى أن هذه الصورة تُفضي إلى تقنين لا مُبرِّرَ له للمعاني باعتبارها ذواتًا قائمة برأسها. وأظُنُّ أن كلا هذين الاعتراضين ساقط، ولكنّي لن أخوض في المسألتين ههنا. زد على ذلك أنّه توجد في هذا الرأي الشائع بعض التنويعات المشتملةِ على أخطاءٍ فادحة بعض الفداحة، وأنا ذاكر منها واحدا وإن لم يكن هذا إلا من باب إزاحته عن طريقنا منذ البداية. ويتوهمُ بعضُ الفلاسفة واللسانيين أن التمييز بين الجملة والقول هو عين التمييز بين النوع والشاهد[1]، وأن الأقوالَ ما هي إلا شواهدُ الجُمَلِ. ثم إنّهم يظنون بعد ذلك أنّه

الشاهد» [أو «هذا المثال» «this token»] وفيها تحيلُ هذه العبارةُ إحالة ذاتية (انعكاسية) على الشاهد المستعمَلِ نفسه. وعلى هذا يمكن تعريفُ «أنا» في علاقته بـ«قائل هذا الشاهد» و«الآنَ» بالنظر إلى «الزمن الذي قيل فيه هذا الشاهد» و«هذا القلم» باعتبار «القلم المشار إليه بإيماءة مصاحبة لهذا الشاهد»، إلخ. » (Corazza, 2006, V, 593) [المترجم].

1 – الشاهد token هو ما يقابل النوع type، ومثال ذلك في الأصوات أنَّ «زَلْزَلَ» zalzala تتألف من ثلاثة أنواع من الأصوات هي الزاي والفتحة واللام، ولكنها تتألف من سبعة شواهد منها لتكرر الزاي واللام مرتين والفتحة ثلاث مرات. فالشاهدُ هو الفرد العيني والشخص المتحقق. وما يجعل «الشاهد» أقرب الألفاظ إلى مقابلة token أن اللفظ الإنكليزي قد يُستعملُ بمعنى العلامة والأمارة والدليل، وقد يستعملُ بمعنى العَيِّنَة

لمّا جاز أن يختلف معنى القول عن معنى الجملة فإنَّ شواهدَ الجملة تكتسب، في وجه من الوجوه، «معانيَ، في السياق، مختلفةً» عن معنى نوع الجملة المستقلِّ عن السياق. وأظُنُّ أن كلا مظهري هذا الرأي مجانبٌ للصواب. ومعنى ذلك أنّه من الغلط في المقولات الظنُّ بأنَّ الشاهدَ وقولَ الشاهد شيء واحد، ومن الغلط (المتفرع على الغلط السابق) الظنُّ بأنَّ الشاهدَ يكتسب معنى مختلفا عن معنى النوع عندما يختلف معنى القول عن معنى الجملة. وإذا احتجت إلى دليل
[120] لبيان أن هذا غلط فإنّه يكفي الإشارة إلى أن القول لا يمكنُ أن يكون/ هو الشاهد لأن القول الواحد قد تتعلق به شواهدُ كثيرةٌ كما هو حال من ينشر أقواله في صورة مطبوعة، وأن الشاهد الواحد يُمكِنُ أن يستعمل في إلقاء أقوال كثيرة كما هو، مثلا، حال من يحمل نفس علامة «قف» في مقامات عديدة. ولا جرَمَ أنّه يلزَمُ من كل قول إلقاء شاهد أو استعمالُه، ولكن القول ليس هو الشاهد، ومعنى الشاهد لا يختلف باختلاف معنى القول عن معنى الجملة. وإذا اطَّرَحْنا التغيرات الزمانية والسُّنَنَ الخاصة وما شابهها فإنّ معنى الشاهد هو معنى النوع دوما. فمعنى الجملة، سواء أكانت نوعا أو شاهدا، محتاج إلى أن نُميِّزه من معنى قول المتكلم، والتمييز بين الجملة والقول غَيْرُ التمييز بين النوع والشاهد.

فإذا أغفلنا ما تعلق بالمعنى من شكوك بيَّنتُها في خصوص الرأي الشائع، وإذا ضربنا صفحا عمّا يشتمل من صوره على أخطاء صريحة، فإنّي مُبيِّنٌ فيما يلي أنّ الرأي الشائع يخطئ في تقديم معنى الجملة الحرفي باعتباره مفهوما مستقلا عن السياق، وإن كان هذا الرأي صحيحا في أكثره (ولا سيّما في تأكيد التمييز بين معنى الجملة ومعنى القول). بل سأبينُ أن مفهوم المعنى الحرفي للجملة لا يصدق، في عدد لا يُستهانُ به من الحالات، إلا بالنظر إلى مجموعة من الافتراضات الخلفية. زد على ذلك أن جميعَ هذه الافتراضات الخلفية لا تتحقّق كُلّها ولا يمكن أن تتحقّق كُلُّها في بنية الجملة الدلالية على النحو الذي تتحقّق به، في بنية الجملة الدلالية، الاقتضاءاتُ وعناصرُ شروط صدق الجملة التابعة إشاريا.

أو المثال من العبارة اللّغويّة an instance of a linguistic expression، والشاهد في العربية كلام لمن يوثق بعربيّتهم يؤتى به إثباتا لقاعدة من قواعد النحو وغيرها، فهو مثال وكلام بعينه يُستدل به على ما هو أعمّ منه [المترجم].

وخُطّتي في إقامة الحجّة هي النظرُ في جمل تبدو أمثلة مؤيدة للرأي القائل بأن المعنى الحرفي مستقل عن السياق، ثم بيانُ أن تطبيق مفهوم معنى الجملة الحرفي في كل حالة يرتبط دوما بمجموعة من الافتراضات السياقية. ولننظر في جملة «القطّ على الحصير»، فلو كان لجملة ما معنى حرفي واضحٌ مستقل عن أي سياق لكان شأنُ هذا المثال المبتذل الذي لاكته ألسنة الفلاسفة كذلك. ولا
[121] شكّ في أنّه يشتمل على عناصر إشارية. فأنت تحتاج، في فهم/ قول الجُملةِ لإلقاء خبر، إلى أن تعرف القطّ والحصيرَ المحالَ عليهما والزمانَ والمكانَ اللذين يُقالُ فيها عن القطّ إنّه على الحصير. غير أن سمات الاقتضاء والإشارية التابعة للسياق هذه هي متحققةٌ بعدُ في عناصر الجملة الدلاليةِ، وإذا كانت هذه السمات غير واضحة في قول مخصوص من الأقوال فإنّه يمكننا دوما أن نجعلها أظهرَ بزيادة عناصر إشارية إلى الجملة ـ هذا القطّ الذي ههنا هو الآن على هذا الحصير الذي ههنا ـ ويجوز أيضا أن نحذف السمات الإشارية الصريحة وأن نستبدل بها الرسومَ وإحداثياتِ الزمان والمكان ـ القطّ الذي رسْمُه كذا وكذا هو على الحصير الذي وصفه كذا وكذا في زمان كذا ومكان كذا. وتشتمل الجملة، فضلا عن سماتها الإشارية، على معنًى وصفي ثابت لا يتغير تصلُحُ العناصر الإشارية لشدِّه إلى سياقات مخصوصة في أقوال مخصوصة. ويحدِّد هذا المضمونُ الوصفي الثابت شروطَ صدق الجملة، وتربط العناصرُ الإشارية تلك الشروطَ بسياقات قول مخصوصة. وفي وسعنا تمثيل هذا العنصر الوصفي على النحو التالي، وأنا أعتذر عن قلة البراعة في التصوير، (اطلب الرسم 3).

الرسم 3

فإذا كانت الأمور على هذا النحو أحسسنا بميل إلى القول إنّ القطّ على الحصير، وإلا فلا. وهذا ما تنطق به الجملة ـ إنّها تقول إن أشياءَ من قبيل القطّ والحصير هي في صورة العلاقة الموصوفة. وقد نسلّم طبعا بأن الجملة ليست

دقيقة دقة الصورة من قِبَل أن القطّ يجوز أن يكون مُقْعِيا على الحصير أو قائما عليه أو مستلقيا على جنبه الأخر ولا تزال شروط صدق الجملة مستوفاة؛ وقد نُسَلِّمُ أيضا بوجود مشكل الإبهام. وإذا كان نصف القطّ على الحصير ونصفُه
[122] الآخرُ خارجَه فربما/ لا ندري ما نقول، ولكن مثل هذا التسليم لا يُثيرُ أيَّ إشكال يتعلق بمفهومنا للمعنى الحرفي المستقل عن السياق.

ولكن هب الآن القطَّ والحصير في صورة العلاقات الموصوفة تماما إلا أنّهما يسبحان كلاهما طليقين في الفضاء الخارجي، وربما كان ذلك خارج مجرّة درب التبانه بالكلية. ويكون المشهدُ في مثل هذه الحالة موصوفا أتمَّ الوصف إذا أملنا الورقة أو جعلنا أعلاها أسفلها من قِبَل أنّه لا يوجدُ حقلُ جاذبية بحيث يكونُ الواحدُ منها فوق الآخرَ قياسا إليه. فهل مازال القطّ على الحصير؟ وهل كان حقلُ الجاذبية الأرضيُّ واحدا من الأشياء المرسومة في صورتنا؟

والقول السّديد عندي ـ وهو بمثابة تقريب أوّلَ للجواب عن هذه الأسئلة ـ أنَّ مفهوم المعنى الحرفي لجملة «القطّ على الحصير» ليس له مِصداقٌ واضحٌ إلاَّ إذا أنشأنا بعض الافتراضات الأخرى، في حال القطط والحُصُر السابحة في الفضاء الخارجي؛ ورغمَ أنَّ رسمنا الذي رسمناه لا يُصوِّرُ حقلَ الجَاذبيةِ الأرضيِّ فهو لا يتناوَلُ شيئا أو ينطبق عليه إلا قياسا إلى مجموعة من الافتراضات الخلفية شأنُهُ في ذلك شأنُ الجُملة.

وقد يُقالُ في الردِّ على هذا إنّه إذا كانت هذه حقّا افتراضات يقوم عليها مفهومُ معنى الجملة الحرفي، فلِمَ لا توضَّحُ أتمَّ توضيح باعتبارها شروط صدق إضافية للجملة؟ فقد تعامَلُ باعتبارها اقتضاءات إضافية على مذهب ستروسن، وإذا لم نرْضَ بمعاملتها معاملة شروط الصدق فقد تكون إشاراتٍ وتنبيهاتٍ إلى مدى انطباق الجملة. فكما لا ينطبق «أصلعُ» من جملة «ملك فرنسا أصلعُ»، حسب بعض الفلاسفة، إلاّ إذا كان لفرنسا ملك، كذلك يجوز القول إن جملة «القطّ على الحصير» لا يكون لها انطباق إلا على سطح الأرض أو قريبا منه أو في حقل جاذبية آخر شبيه به. غير أنَّ هذا يُمكِنُ إظهاره باعتباره جزءا من معنى الجملة شأنُه في ذلك شأنُ أي اقتضاء آخر. فما تعنيه الجملة حقّا يُعبر عنه قولنا: «القطّ على الحصير» (على سطح الأرض أو قريبا منه أو في حقل جاذبية آخر شبيه به). وربما عاملنا، بدلا من ذلك، هذا الشرط باعتباره إشارة

وتنبيها إضافيين إلى انطباق الجملة، غير أن الإشارات والتنبيهات جزء من المعنى
[123] الحرفي لأن من شأنها، في الأقل، أن تَبرُز تمام البروز في تحليل الجملة الدلالي./ وعلى هذا يُعبَّرُ عن الجملة بقولنا: «القطّ على الحصير (لا تنطبق هذه الجملة إلا على سطح الأرض أو قريبا منه أو في حقل جاذبية شبيه به)». ولكنّ هذه الأجوبة لا تحل إشكالنا لسببين في الأقل. أوّلهما أنّ انطباق الجملة انطباقا حرفيا لا يقتضي دوما حقل جاذبية. ومعنى ذلك أنّه من اليسير صنعُ أمثلة يصح فيها تمام الصحة أن يقال على سبيل الحقيقة إنَّ القطّ على الحصير وإن لم يوجد حقلُ جاذبية. فمن ذلك رؤيتنا سلسلة من أزواج القطط والحُصُر تسبح قُبالةَ نافذتنا ونحن مشدودون إلى مقاعد سفينتنا الفضائية في الفضاء الخارجي. ومن الغريب أنّها لا تَرِدُ إلا على هيئتين. فهي، من وجهة نظرنا، إما أن تكون كما صُوِّرت في الرسم 3 أو كما يمكنُ أن تصوَّرَ لو كان أعلى الرسم 3 أسفله. فإذا قلتُ لك: «ما الذي يجري الآن؟» قلتَ: «القطّ على الحصير». أَوَ لَمْ تقل ما عَنَيتَ على وجه الدقة وعلى سبيل الحقيقة؟

وثانيهما أنّه يظل لدينا عددٌ لا حصرَ له من الافتراضات السياقية الأخرى التي علينا أن نعالجها، وإن جعلنا جميعَ تلك الافتراضات المتعلقةِ بحقول الجاذبية ممثلة نوعا ما من التمثيل باعتبارها جزءا من مضمون الجملة الدلالي. ولننظر في هذا المثال: هب القطّ والحصير في العلاقات المكانية المصورة في الرسم 3، على سطح الأرض، غير أنّ كلّ واحد من القطّ والحصير معلق بسلسلة معقدة من الخيوط غير المرئية بحيث لا يسلِّطُ القطّ أيّ ضغط على الحصير وإن كان متصلا به اتصالا طفيفا. فهل ما زال القطّ على الحصير؟ يبدو لي مرة أخرى أنْ ليس للسؤال جوابٌ دقيق، وأنَّ هذا ليس سوى طريقةٍ أخرى للقول بأنه ليس لمعنى جملة «القطّ على الحصير» انطباقٌ واضح في السياق على النحو الذي خُصِّصَ به حتى الآن، وأنه من ثَمَّ، لا يحدِّد، إلى الآنَ، مجموعةً واضحة من شروط الصدق. ويبدو لي مجددا أنّه من اليسير علينا أن نستكمِلَ السياق لنجعل للجملة انطباقا واضحا. فهب أنّ القطّ والحصير جزءٌ من مشهد مسرحي. ودور الخيوط أن تسهل الحركة السريعة للّوازم لأنّه ينبغي تحريك القطّ من الكرسي إلى الحصير ومنه إلى الطاولة. فإذا صاح المخرج من وراء الركح قائلا: «أين هو الآن؟» أجاب مساعده بقوله: «القطّ على الحصير». أفلا يقول ما يعنيه على

وجه الدقّة وعلى سبيل الحقيقة؟ ومن اليسير صنعُ المزيد من الأمثلة عن التبعية
[124] السياقية لمدى انطباق/ معنى هذه الجملة الحقيقي. فهب الحصيرَ صُلبا صلابة الخشب قد أُدخِلَ في الأرضِيَّة من إحدى زواياه، وهب القطّ خُدِّرَ ووُضِعَ على هذه الهيئة بالنسبة إلى الحصير.

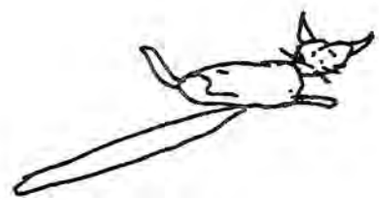

الرسم 4

فهل يفي هذا المقامُ بشروط صدق قولنا «القطّ على الحصير»؟ إنّي أحِسُّ مرة أخرى بالميل إلى القول إنّه ليس للسؤال جوابٌ دقيق حتى الآنَ، وأنّ المقام يفي حقّا بشروط صدق الجملة بالنظر إلى مجموعة من الافتراضات الإضافية، ولا يفي بها بالنظر إلى مجموعة أخرى. بيد أنّه ليس لهذا الاختلاف أي علاقة بالإبهام والإشارية والاقتضاء واللبس أو أيِّ عُدَّةٍ أخرى من مخزون النظرية «الدلالية» أو «التداولية» المعاصرة، على النحو الذي تُتَصوَّرُ به هذه المفاهيم تقليديا. فهب صاحبَ القطّ في الغرفة المجاورة وقد خدَّرتُ قطه وصلَّبتُ حصيره بمستحضري المُيبِّس الخاص دون دراية منه. فإذا سأل المالكُ من محلّه في الغرفة المجاورة قائلا: «أين القطُّ؟» أجبت بقولي: «القطّ على الحصير». فهل نطقتُ بالصدق؟ إني أميل إلى القول بأن جوابي مضللٌ في أحسن الأحوال، بل لعله ينبغي أن يوصف بكونه كذبة تنطوي على مكر ودهاء من قِبَلي أنّي أعرف أن ذلك ليس ما يفهمه المالك عندما يسمعُ قولَ جملة «القطّ على الحصير» ويؤوِّله على سبيل الحقيقة. ولكن لننظر الآن في وجه مختلف من المثال عينه. الحصيرُ على هيئته الصُّلبة المائلة كما في الرسم 4، وهو جزء من صف من الأشياء القائمة، على نحو متشابه، على زوايا غريبة، وهي لوحٌ ووتَدُ سِياجٍ وقضيب حديديٌّ إلخ. وهذه الحقائقُ معلومةٌ للمتكلم والسّامع

كليهما. ويقفز القطّ من بعض هذه الأشياء إلى بعضها الآخر. ومن البيِّن تماما
[125] ما عسى أن يكون الجواب الصحيح عن سؤال «أين القط؟»/ عندما يكون القطّ على الهيئة المصورة في الرسم4: فالقطّ على الحصير.

والغرض من هذه الأمثلة هو بسط ظلال الشكّ على هذه الأطروحة: لكلّ جملة غير ملتبسة[1] من قبيل «القطّ على الحصير» معنى حرفيٌّ مستقل عن السياق استقلالاً مطلقا يحدد لكل سياق ما إذا كانَ قولُ تلك الجملة في ذلك السياق صادقا أو كاذبا حرفيا.

والغرض من هذه الأمثلة أيضا هو تأييدُ هذه الفرضية البديلة: ليس لمفهوم معنى الجملة الحرفي، بالنسبة إلى صنف كبير من الجمل غير الملتبسة من قبيل «القطّ على الحصير»، انطباقٌ إلا بالنظر إلى مجموعة من الافتراضات الخلفية. وتختلف شروط صدق الجملة بالاختلاف الحاصل في هذه الافتراضات الخلفية؛ وليس للجملة شروطُ صدق محددةٌ باعتبار وجود بعض الافتراضات أو غيابها. وليس لهذه الاختلافات أيُّ صلة بالإشارية أوتغير المعنى أو اللبس أو استلزام المحادثة أو الإبهام أو الاقتضاء على النحو المعهود المتعارَفِ الذي تُتناول به هذه المفاهيمُ في الأدبيات الفلسفية واللسانية.

ولعلّه من الممكن أن نستبدل بالأطروحة القائلة إنّ المعنى الحرفي مستقل عن السياق أطروحةً أضعف: إذا كان من الجائز حقّا أن يوجد صنف لا يستهان به من الجمل التي لا يحدِّدُ معناها الحرفيُّ مجموعةً من شروط الصدق إلاّ بالنظر إلى جملة من الافتراضات الخلفية فـ(قد نرى) مع ذلك أنّه من الممكن تفصيلُ هذه الافتراضات، في كل جملة من هذا الصنف، على نحو تصير معه ثابتة في كل موضع ترد فيه الجملة ورودا حرفيا.

بيد أن ما سلف من أمثلتنا ألقى ظلالا من الشكّ حتى على هذه الأطروحة الأضعف من جهة أن شروط صدق جملة «القطّ على الحصير» مستوفاةٌ في كل سياق من السياقات «غير العادية» التي مرّت بنا على شرط أن يُستكمَلَ السياقُ

1 - لا شكّ في أنّه يمكن للمرء أن يتبيّن ضروبا من اللّبس حتى في هذه الجملة؛ فمن ذلك مثلا أنّ لفظة «cat» [أي ما يقابل «قط» في الجملة العربية] قد تستعمل أحيانا بمثابة عبارة شعبية تطلقُ على المزنجرات. غير أن هذا اللبس وما أشبهه ليس مما نحن فيه بسبيل.

غيرُ العادي ببعضِ الافتراضات الأخرى. وعلى هذا فإنّه لا وجود لمجموعة ثابتة من الافتراضات تحدّد مدى انطباق مفهوم المعنى الحرفي، بل إن الجملة يمكن أن تحدِّد/ شروطَ صدق مختلفة بالنظر إلى افتراضات مختلفة على صور لا علاقة [126] لها باللبس أو التبعية الإشارية للسياق أو إخفاق الاقتضاء أو الإبهام أو تغير المعنى على النحو الذي تُتَصوَّرُ به هذه المفاهيم تقليديا. زد على ذلك أن أمثلتنا توحي بأن الافتراضات لا تقبلُ التفصيل باعتبارها جزءا من مضمون الجملة الدلالي، أو باعتبارها اقتضاءات لانطباقيّة ذلك المضمون التصوري، ومردُّ هذا إلى سببين في الأقل. أولهما أنّها ليست مقرّرة ومحددة عددا ومضمونا، فلا نعلمُ البتّة الحد الذي نقف عنده في تفصيلنا، والثاني أن كل تفصيل لافتراض ينحو نحو إنتاج افتراضات أخرى، وهي افتراضات تحدد مدى انطباق المعنى الحرفي للجملة المستعملة في التفصيل. غير أنّه من المهم أن نشير إلى أنّ أمثلتي لا تعارض، حتى الآن، إلا الرأي القائل بوجود تفصيل للافتراضات الخلفية، جملةً جملةً، باعتبار هذه الافتراضات جزءا من التحليل الدّلالي لكل جملة، فأنا لم أتناول بعدُ مسألة إمكان تفصيل جميع الافتراضات التي يفهمُ المتكلمون بالنظر إليها المعانيَ الحرفية للجمل ويجرونها على ذلك النحو.

وأنت ترى أنّنا لم نستعمل سوى معطياتٍ محدودة جدا في صنع الأمثلة. ذلك أننا قصرنا النظر على التبعية السياقية لكلمة «على» كما جاءت في الجملة. ولو أردنا تناول «قِط» أو «حصير» لوجدنا من صورِ التبعيةِ السياقية ما لا يُدانَى قوة ووضوحا. ثُمَّ إنّنا لم نتصور تغيّرا في قوانين الطبيعة. فإني أرى أيضا، إن أبحنا لأنفسنا تشويش قوانين الطبيعة، أنّه في وسعنا التوصل إلى مطاعن أقوى بكثير على الرأي القائل بأنّ انطباق معنى الجمل الحرفي مستقل عن السياق استقلالا مطلقا.

II

إن ما يناسب مفهومَ شروط الصدق في الجملة الإخبارية هو مفهومُ شروط الامتثال في جملة الأمر أو شروط التحقق في جملة التمني[1]. وسينجُمُ الكثيرُ من

1 – المقصود بجملة التمني optative sentence في بعض الألسنة، كالإغريقية والسنسكريتية، الجملة المشتملة على صيغة فعليّة لها علامات خاصة. وهي لا تفيد التمني فحسب بل تدل أيضا على معانٍ من قبيل الرجاء والرغبة والإرادة والدعـاء، فترجمتها بـ«جملة التمني» هو من باب التغليب. والصيغة بهذا المعنى معدومة في العربية ويعبر

هذه المسائل نفسها إذا نظرنا في الجمل الواردة في صيغة الأمر وفي صيغ أخرى./ [127] فهَبْني دخلت مطعما معتزما أن أقول على وجه الدقة وعلى سبيل الحقيقة ما أعنيه، أي معتزما النُّطق بجمل أمر تعبر تعبيرا دقيقا عما أرغب فيه، فإنّي أبدأ بقولي: «أعطني همبورغر متوسطَ النضج بِصَلْصة الطماطم والخردل ولكن مع مُخَلَّلات خفيفة». وأولُ ما أبتدئ بالإشارة إليه أنَّ مقدارا هائلا من المعلومات الخلفية قد استحضرها المثالُ نفسه على النحو الذي وصفناه به حتى الآنَ ـ وتلك هي، على سبيل الابتداء، مؤسساتُ المطاعم والمال واستبدال الأطعمة الجاهزة بالمال، بأسرها. ومن العسير أن نتبين كيف يمكن أن تكون للجملة نفس شروط الامتثال تماما إذا لم توجد هذه المؤسسات، أو إذا قيلت الجملةُ نفسها في سياق مختلف تمام الاختلاف، كأنْ يقولَها، على سبيل المثال، كاهنٌ باعتبارها جزءا من صلاة[1]، أو يزيدَها رئيسٌ جديدٌ للولايات المتحدة في خاتمة قَسَم تنصيبه. غير أنّه قد يقول قائل إنَّ معنى «أعطى» الذي يَستهلُّ به هذا الفعل المعاملاتِ التجاريةَ معرَّف في جزء منه بهذه الأنظمة من القواعد التكوينية. فإذن هذا المقدار من التبعية السياقية متحقّق، في جانب منه، في بنية الجملة الدلالية. ومع التسليم بهذا ـ وليس من البديهي أنّه علينا التسليمُ به ـ فثمةَ افتراضات أخرى كثيرة يقوم عليها انطباق الجملة، وهي ليست بالافتراضات القريبة من التحقق في بنية الجملة الدلالية قربا ولو بعيدا. فهب على سبيل المثال أنّه قد جيء لي بالهمبورغر مُغلَّفا في متر مكعب من البلاستيك الصُّلب الذي يكون من المتانة بحيث يُحتاج في فتحه إلى مِثقَب[2]، أو هب الهمبورغرَ يمتد على مسافة مِيل وأنّه «يُسلَّمُ» إليَّ بهدم حائط المطعم وزحزحته إليّ من طرفه. فهل تحقق أمري: «أعطني همبورغر متوسطَ النضج بِصَلْصة الطماطم والخردل ولكن مع مُخَلَّلات خفيفة» أو حصل الامتثالُ له في هاتين الحالتين؟ أميل إلى الإجابة بالنفي، إذ لم يتحقق الأمر ولم يُمتثَلْ له لأن ذلك ليس هو ما عنيته بقولي الجملة قولا حرفيا (رغم أنّه من اليسير علينا أيضا أن نتصور اختلافا في افتراضاتنا الخلفية بحيث يجوز أن نقولَ إنّه قد حصل امتثال

عن فحواها باستعمال صيغ الفعل المختلفة: رحمهُ الله / يرحمُه الله / ليرحمْهُ الله / أرجو أن يرحمه الله [المترجم].

1 – ليس المثال المذكور غريبا تمام الغرابة عن سياق الصلاة، ففي الصلاة الربانية عند المسيحيين ما يشبهه، وهو قولهم: «أعطِنا خُبزَنا كَفافَ يومِنا» [المترجم].

2 – ذكر لي هذا المثال في الأصل هـ دريفوس في نقاش لقضية أخرى.

للأمر). ولكنّ عدم الامتثال للأمر ـ ومعناه أنّ/ شروط الامتثال في الجملة لم [128]
تُستوفَ بالنظر إلى هذا السياق ـ لا يدل على قصوري عن أن أقول ما أعنيه على وجه الدقة وعلى سبيل الحقيقة، وعلى أنّه كان عليَّ أن أقولَ: «أعطني همبورغر متوسطَ النضج بِصَلْصة الطماطم والخردل ولكن مع مُخَلَّلات خفيفة؛ ولا تُغلِّفْه بالبلاستيك، ولا تُعطِني همبورغر طوله ميل، من فضلك». ولو قلنا ذلك لاستحال علينا البتّة أن نقولَ ما نعنيه لأنّه سيكون ثمة دوما المزيد من المطاعن الممكنة على افتراضاتنا الخلفية، وهي مطاعن من شأنها أن تقودنا إلى القول بأن شروط الامتثال في الجملة لم تُستوفَ في سياق من السياقات. بل الظاهرُ عندي أنّه علينا أن نقول في مثل هذه الحالات إنّي قلتُ فعلا ما عنَيتُ على وجه الدقة وعلى سبيل الحقيقة، غير أنّ معنى جملتي الحرفيَّ، ومن ثم معنى قولي الحرفيَّ، لا ينطبق إلا بالنظر إلى جملة من الافتراضات الخلفية غير المتحققة في البنية الدلالية للجملة، وهي افتراضات لا يمكن أن يتحقق أكثرها فيها. ويوجدُ في هذه الحالات، على غرار حالات الصيغ الإخبارية، سببان يبيّنان لِمَ يتعذرُ أن تتحقّق جميعُ هذه الافتراضات الإضافية في البنية الدلالية للجملة، أوّلهما أنّها غيرُ محصورة العدد، والثاني أنّه متى جيء بمنطوق حرفي لهذه الافتراضات احتاج هذا المنطوق إلى افتراضات أخرى حتى يُفهَم.

ومن اليسير زيادةُ أمثلةِ تبعيةِ انطباق مفهوم المعنى الحرفي السياقية. فلننظر في جملة الأمر «أغلق الباب»: ما إن نسمَعُ هذه الجملة حتى نتصورَ، على الأرجح، مشهدا معهودا متعارَفا يكون لها فيه انطباق حرفي جليٌّ. فالسّامع والمتكلّم في غرفة. وللغرفة باب مفتوح يمكن تحريكه إلى إطارِه، ويدخُلُ مزلاجه في الإطار عند إغلاقه. ولكن ما إنْ نُغيّر هذا المشهد المنزليَّ تغييرا كليا حتى تَعدَمَ الجملةُ انطباقها. فهب المتكلّم والسّامعَ يسبحان مع باب وسط المحيط؛ أو هبْهُما يجلسان وحدهما في الصحراء الكبرى والبابُ معهما. فما هي شروط الامتثال لقولنا: «أغلِق الباب» في هذين المقامين؟ غير أنّه لقائل أن يقول إن معنى الجملة الحرفي رغم أنّه يَعدَمُ انطباقه في مثاليْ وسَط المحيط والصحراء الكبرى هذين، فإن الاقتضاءات من قبيل وجودِ غرفة وكون الباب في إطاره تُشْبه حقّا الاقتضاءات المعهودةَ لشروط الامتثال في/ هذه الجملة. فهي، في الأقل، يمكنُ [129]
أن تُفسَّرَ وتُفَصَّلَ. والجواب عن هذا أنّنا لم نكن أحسن حالا عندما فسّرناها

وفصلناها. هبْنا في المشهد المعهودِ المتعارَف، وأنّ المتكلّم ألقى جُملة «أَغلِقِ الباب» قائلا ما يعنيه على وجه الدقة وعلى سبيل الحقيقة. وهب السّامع يتقدم نحوَ الباب ويقتلع المُرَكَّبَ ـ من بابٍ وإطار ومُفَصَّلاتٍ ومِزلاج وما إليها ـ بأكمله من الحائط، ويقيمُ جميعَ تلك الأشياء وسَط الغرفة ثم يحرك البابَ على مُفَصَّلاته حتّى يُثَبَّتَ في الإطار. فهل أغلق الباب؟ أي: هل استُوفِيَت شروط الامتثال في الجملة؟ أميل إلى القول إنّنا، ونحن نلقي نَظرة وراءنا على الثُّلمة الواسعة التي تركها السّامع في الحائط، سنقول: لا، إن شروط الامتثال غير مستوفاة. ولكن قد يكون من اليسير كل اليسر، مرة أخرى، تنويعُ الافتراضات على نحو نقول معه إن شروط الامتثال في الجملة قد استُوفيت. ولا يبدو أنّه يوجد أي حد أعلى لقدرتنا على صنع مثل هذه السياقات الشاذة. هب السّامع ابتلع جميع تلك الأشياء من حائط وباب وإطار ومزلاج ثم حرّك الباب ليدخل في إطاره باعتبار ذلك جزءا من انقباض أمعائه التَّمَعُّجي أثناء عملية الهضم. فهل أغلق الباب؟ زد على ذلك أن ما استعملناه من جمل في ضبط الاقتضاءات ـ وهي أنّه توجد غرفة وأن للغرفة حيطانا وأن في أحد الحيطان، في الأقل، فرجةً ذاتَ إطار للباب ـ ستكونُ كما كانت الجملةُ الأصلية تماما موضوع الأنواع التبعية السياقية التي قصدنا بتلك الجمل إلى التخلص منها. غير أنّي أودّ القول إن المتكلم، في كل مثال من هذه الأمثلة، يقول، أو يمكن أن يقول، ما يعنيه على وجه الدقة وعلى سبيل الحقيقة. ولا صلة لهذا بكونه مُلبسا في كلامه أو مُبهِما أو متكلما بالمجاز عندما يقول: «أعطني همبورغر» أو «أغلق الباب». ولكن هذه الأقوال الحرفية لا تحدِّدُ مجموعةً من شروط الامتثال إلا بالنظر إلى جملة من الافتراضات السياقية. والافتراضات المختلفة قد تحدّدُ شروط امتثال مختلفة. وقد لا تكون لبعض الافتراضات أيُّ شروط امتثال البتّة وإن كانتِ الجملة، ومن ثمَّ القولُ، غير ملتبسيْن على الإطلاق، وهذا أمر ما فتئنا نذكره ونردده.

والحقّ أنّ مصطلحي «الافتراضات» و«السياقات» أنفُسَهما قد يُضلّلان إن هما أشعرا بأنه يمكن أن نُظهرَ في كل جملة جميعَ هذه الافتراضات على منوال/ [130]
مجموعة من البديهيات على نحو سعْي بيانو[1] وفريغه إلى إظهار افتراضات علم

Peano – 1

الحساب، أو على نحو ما يُظهِرُ مُنَظِّرٌ اقتصادي يبني منوالا اقتصاديا استنباطيا تكون افتراضاته على صورة مجموعة من البديهيات. ومع التسليم بأنّه يتعذر علينا أن نُفصِّل جُملةً جملةً الافتراضات التي يقومُ عليها فهمُ كل جملة وإجراؤها فهل لنا أن نفصل تفصيلا يشمل جميع الافتراضات وكل الأشياء التي نسلّم بها في فهمنا للغة؟ وهل في وسعنا إظهارُ طريقة إحساسنا بأكملها إظهارا تاما؟ يظهرُ لي أن الحجج في هذا المقال لا تُحدد الجواب عن هذا السؤال على هذا الوجه أو ذاك. فحقيقةُ تنوع الافتراضات وكونها لا تدخُلُ تحتَ الحصر وكونِ تفصيل بعضها ينحو نحو إنتاج افتراضات أخرى، بالنسبة إلى كل واحدة من طائفة كبيرة من الجمل، لا تدلُّ وحْدَها على أنّه يتعذر علينا تفصيل مجموعة بأكملها من شأنها أن تكون مستقلة عن التحليل الدلالي للجمل على الانفراد، ولكن متى اعتبرناها مجتمعة مكنتنا من تطبيق معنى الجمل الحرفي. ولا شكّ في أن الصعوباتِ العمليةَ في أي تفصيل من هذا القبيل صعوباتٌ هائلة، ولكن هل يحول دون هذه المهمّة عائق نظري ما؟ لبيان وجود هذا العائق كان علينا أن نبين أنَّ الشروط التي يمكن وفقها تمثيلُ الجمل ليست في حدِّ ذاتها قابلة لأن تُمثَّل كلها بواسطة الجمل. وربما كانت هذه الدعوى صادقة، ولكن لم يكن الغرض من دراستي أن أبيّن أنّها صادقة.

وتقودُ الآراء التي ذهبتُ إليها في شأن الجمل، على نحو بديهي، إلى النتيجة الموالية وهي أنّ ما قلته في شأن المعنى الحرفيّ يصدق أيضا على الهيئات القصدية[1] عموما. فمن يعتقد أن القطّ على الحصير أو يَتوقّعُ أن يؤتى إليه بهمبورغر متوسطِ النضج ليس له اعتقاد وتوقع إلاّ على أساس خلفية من «الافتراضات» الأخرى غير الصريحة. وكما أنّ المعنى الحرفي لجملة من الجمل يُحدِّدُ شروط صدق أو امتثال مختلفة بالنظر إلى مجموعات من الافتراضات المختلفة، فكذلك يكون للاعتقاد أو التوقّع/ شروط استيفاء مختلفة بالنظر إلى مجموعات من [131]
الافتراضات المختلفة. وليس من المستغرب حقّا وجودُ هذا التوازي بين المعنى الحرفي والهيئات القصدية، من قِبَلِ أن مفهومَ معنى الجملة الحرفي، هو في وجه

1 - أعني بـ«الهيئات القصدية»، في هذا الموضع، تلك الهيئاتِ الذهنيةَ الموجَّهَةَ إلى الأشياء أو هيئات الأشياء في العالَم أو المتعلقةَ بها وذلك نحوَ الاعتقادِ والرغبة. وهي تختلف عن الهيئات التي من قبيل الألم والإحساس بالدغدغة، وهي، بهذه الصفة، لا تُوجَّه إلى شيء أو تتعلق به.

من الوجوه، مفهومُ القصدية الوضعية[1] ومن ثم القصدية القابلة للإبلاغ: فهو ما يتيحُ للجملة أن تمثِّلَ تمثيلا علنيا يتناوله العيان والمشاهدة، إن جاز القول؛ على حين أن اعتقاداتي ورغباتي وتوقعاتي لا تمثل إلا شروط استيفائها، بقطع النظر عن كونها تُرْفَدُ بأشكال تعبير علنية أو لا. وجملة القول أنَّ التمثيل، سواء أكان لغويا أم لا، يجري في الأكثر الأعم على أساس خلفية من الافتراضات التي لا تمثيل لها أو يتعذر في أغلب الأحوال تمثيلُها تماما باعتبارها جزءا من التمثيل أو باعتبارها اقتضاءات له، وذلك للسببين اللّذين تقدم ذكرهما: فالافتراضات غير محصورة العدد، وكل سعي إلى تمثيلها سينحو نحو إنتاج افتراضات أخرى. ويوجد شبه قوي بالتمثيل التصويري بهذا الاعتبار الأخير، لأنّك لو طلبتَ وصفَ طريقة إسقاط صورتك على صورة أخرى، فإن الصورة الثانية ستتطلبُ أيضا طريقة إسقاط لم توصف بعدُ.

III

ومن المهمّ ألاّ نبالغ في اعتبار ما أنجزناه حتى الآن. فأنا لم أبيّن البتّة تبعيةَ انطباقيةِ مفهوم معنى الجملةِ الحرفي السياقيةَ، بل قدّمت بعض الأمثلة مع شيء من لطائف الإشارات إلى الكيفية التي نستطيع بها تعميم الظواهر المكتشفة في تلك الأمثلة. زد على ذلك أنّه لمّا كانت الأمثلة متعلقة بحالات غريبة، كان من العسير التيقن من حدسنا اللغويّ في وصفنا إيّاها. ومع التسليم بسداد رأيي في هذه الأمثلة، فقد نصادف جملا لا توجد بالنظر إليها مثل هذه التبعية السياقية. وربما بيَّن بعضهم مثلا أن جملة حسابية من قبيل «3 + 4 = 7» لا تتوقف على أيِّ افتراضات سياقية لانطباقية معناها الحقيقي. غير أنّه يبدو، حتى في هذه الحالة، أنّ بعض/ الافتراضات المتعلقة بطبيعة العمليات الرياضية [132]
من قبيل الجمع[2] ينبغي أن تُوضَعَ حتى ينطبق معنى الجملة الحرفي. وقد يقال في

1 - ما يعنيه المؤلف بـ«القصدية الوضعية» conventional intentionality قصدية اللغة المشتقة من قصدية المتكلّم الذاتية الأصلية غير الوضعية وهي قصدية مواقفه القضوية وأحواله النفسية من إرادة واعتقاد وما إليهما. وما يفعله المتكلّم عندما ينجز أعمالا لغوية إنّما هو شحن العلامات اللّغويّة بقصديته الأصلية وفرض تلك القصدية الأصلية عليها(Cf. Searle, 1983, 175) [المترجم].

2 - وعلى هذا فإن أ = 3 و ب = 4، ولكن أ + ب = 5 في مثال فيتغنشتاين (ب أ)

الجواب عن هذا، على طريقة أصحاب المذهب المنطقي[1]، إن هذه الافتراضات هي في وجه من الوجوه جزء من معنى الجملة. ومن شأن مثل هذا الرأي أن يثير الكثير من الجدل التقليديّ في فلسفة الرياضيات، ولن أسعى إلى بسط القول فيه ههنا. ويكفي أن نقول، طبقا لأغراض هذه الدراسة، إنّه ليس لمفهوم المعنى الحرفي المستقل عن السياق استقلالا تاما انطباقٌ عامٌ على الجمل. والظاهرُ حقّا أنّه يوجد فعلا قِسمٌ واسع جدا من الجمل التي يمكن أن نُعدِّيَ إليها أنواعَ الحجج المؤيدة للتبعية السياقية لانطباقية المعنى الحرفي التي سبق أن خضنا في شأنها.

وتوجد نتيجتان تدعوان إلى الارتياب قد يبدو أن هذه الأفكارَ تنطوي عليهما وأودّ اطِّراحَهما اطراحا بيِّنًا. أولاهما أنّي لا أقول إنّه ليس للجمل معانٍ حقيقيةٌ. فبيانُكَ أنّ الظاهرة س لا يُمكنُ أن تُعَرَّفَ إلا بالنسبة إلى ظاهرة أخرى هي ص لا يدل على عدم وجود س. وإذا مثلنا لذلك بمثال له شبه قوي بما نحن فيه قلنا إنّه إذا قال بعضهم إن مفهوم حركة جسم من الأجسام لا ينطبق إلا بالنسبة إلى نظام ما من الإحداثيات فإنّ القائل لا ينفي وجود الحركة. فالحركة، على نسبيّتها، لا تخرج عن كونها حركة. وكذلك إذا قلتُ إن المعنى الحرفي لجملة من الجمل لا ينطبق إلا بالنسبة إلى نظام إحداثياتِ افتراضاتنا الخلفية فإنّي لا أنكر أن للجُمَلِ معانِيَ حقيقية. فالمعنى الحرفي، على نسبيّته، لا يخرج عن كونه معنى حرفيا.

وإذ قد ثبت هذا فما المقصود بـ«الانطباق» عندما أقول إن المعنى الحرفي لجملة من الجمل لا «ينطبق» إلا بالنسبة إلى مجموعة من الافتراضات الخلفية؟ إنّه إنّما يعني ما أذكره لك، وهو أنّه توجد بعض الأعمال التي نريد من مفهوم المعنى أن يؤدّيَها إلينا. فهو يرتبط بنظريتنا في اللغة وبما نعتقده في اللغة من اعتقادات سابقة للنظرية، بجميع أنواع الطرق النظامية. فالمعنى مرتبط بما عندنا من مفاهيم تتعلق بشروط الصدق والاستلزام وعدم الانسجام والفهم وكثيرٍ من المفاهيم

1 - المذهب المنطقي logicism هو المذهب القائل بأن الرياضيات امتداد للمنطق وبأن المفاهيم الرياضية يمكن أن ترد إلى تصورات منطقية [المترجم].

الدلالية والذهنية الأخرى. وعلى هذا فأطروحة نسبية المعنى هي الأطروحة القائلة
[133] بأنه لا يسعُ المرء أن يجعل ضروب الارتباط هذه/ إلا في نسبة إلى نظام ما من الإحداثيات يتعلق بافتراضات خلفية. ففي شروط الصدق (أو شروط الامتثال في جمل الأمر)، على سبيل المثال، يترتب على القول بنسبيّة المعنى أن الجملة قد تحدِّد مجموعة من شروط الصدق بالنسبة إلى مجموعة من الافتراضات، وتحدِّد مجموعة أخرى من شروط الصدق بالنسبة إلى مجموعة أخرى من الافتراضات، وإن لم تكن الجملة ملتبسة ولم يكن مُتَعلَّقُ الاختلاف التبعيةَ الإشارية (ونظير ذلك أنّه يترتب على القول بنسبية الحركة أن الشيء الواحد في الزمان الواحد يمكن أن يتحرك في اتجاه ما بالنسبة إلى نظام ما من الإحداثيات وفي اتجاه آخر بالنسبة إلى نظام إحداثيات آخر وإن لم يكن يتحرك في اتجاهين مختلفين)، وبدون مجموعة ما من الافتراضات الخلفية لا تحدِّد الجملة مجموعة معينة من شروط الصدق البتة. والافتراضات الخلفية في أكثر الجمل التي من قبيل «القطّ على الحصير»، و«بلال في المطبخ» و«سيارتي إطارُ عجلتها مُفرَغٌ من الهواء»، هي من البساطة والشيوع بحيث لا نلتفت إليها البتّة. فهي تتطلب مجهودا واعيا لاستخلاصها وفحصها. وعلى ذكر استخلاصها قُلْ إنّها متى استُخلصت نَزع ذلك إلى إشعار الفلاسفة واللسانيين وعلماء النفس بالحرج والحيرةِ الشديدين - أو قُل على كل حال كانت تجربتي بهذه الصفة.

والنتيجة الثانية التي هي مَظِنَّة للريب والتي أطَّرِحُها اطِّراحا صريحا هي أنّ القول بنسبية المعنى الحرفي يهدِمُ نظام التمييزات المَقدَّمَة في تلخيصي الموجز للتفسير المتداول للمعنى في بداية هذا الباب، أو هو غيرُ ملائم في وجه من الوجوه لهذا النظام، أعني نظام التمييزات الذي يدور على التمييز بين معنى الجملة الحرفي ومعنى قول المتكلم، وفيه قد يبتعد معنى القول عن معنى الجملة الحرفي بطرق شتّى. ويبقى التمييز بين معنى الجملة الحرفي وبين معنى القول الاستعاري أو القول التهكمي مثلا على ما هو عليه. وكذلك يبقى التمييز بين الأعمال اللّغويّة المباشرة وغير المباشرة على حاله. والتغيير الذي تفرضه أطروحة نسبيّة المعنى على هذا النظام من التمييزات هو أننا نحتاج إلى تمييز الدور المخصوص لسياق القول في حالات الأقوال الاستعارية والأعمال اللّغويّة غير المباشرة والأقوال التهكمية واستلزامات المحادَثة عن الدور الذي تؤديه

الافتراضات الخلفية في تأويل المعنى الحرفي باعتبار الكيفية التي يضطلع وفقها
[134] السياق بدور في إنتاج/ الأقوال المذكورة وفهمها. زد على ذلك أنّه لا شيء في أطروحة نسبية المعنى الحرفي يُخالفُ مبدأ الإبانة والتنصيص وهو المبدأ القائلُ بأنّ كل ما يُمكنُ أن يُعنَى يمكنُ أن يُقال. وليس في ما أذهب إليه من القول بنسبية المعنى الحرفي، ولا في ما يترتب عليه، أنّه توجد معانٍ الأصلُ فيها أنّها غير قابلة لأن يُعبَّر عنها.

والغالب على الظن أن يَفزَعَ القائلون بنظرية المعنى الحرفي المطلق التقليدية إلى بعض الردود المألوفة اعتراضا على هذه الأمثلة المؤيّدة لأطروحة نسبيّة المعنى الحرفي، ولعله يحسن بنا أن نتفاداها حتى قبل أنْ تلوحَ مخايلُها. فلا التمييزُ بين الجملة والقول (بَلْهَ التمييزَ بين النوع والشاهد) ولا التمييز بين الإنجاز والكفاية يُنقذان أطروحة المعنى الحرفي المستقلّ عن السياق استقلالا مطلقا، حسب ما قدمناه من أمثلة مُخالفة. وقد تعلقت دراستي في جميع هذا الباب بالجُمل، ولم أدرس معنى الأقوال إلا عندما يطابق معنى القول معنى الجملة، أي عندما يعني المتكلّم على سبيل الحقيقة ما يقولُ، فحسبُ. وقد درستُ، فضلا عن ذلك، فهم المتكلّم لمعنى الجملة الحرفي باعتباره جزءا من كفايته الدلالية. والأطروحة التي قدّمتها هي أنّ المتكلّم لا يعرف كيفية تطبيق المعنى الحرفي لجملة من الجمل إلا على أساس خلفية من الافتراضات الأخرى وذلك بالنسبة إلى عدد لا يستهان به من الجمل باعتبار ذلك جزءا من كفايته اللّغويّة. فإذا صحّ ما ذهبتُ إليه ترتّب على هذه الرأي أنّه لا يوجد تمييز صارم بين كفاية المتكلّم اللّغويّة ومعرفته بالعالم، على أنّه توجد حجج أخرى عديدة تعضدُ هذا الموقف على كل حال. وكثيرا ما استعملتُ حُججا على صورة «ما عسى أن نقول لو... »، ولكن هذا لا يعني أننا لا ندرُسُ معانيَ الجملِ أو أننا لا نتناولُ الكفايةَ اللّغويّة.

[135] لِمَ كان من اللازم أن تكون الأمور على النحو الذي وصفتها به/ إذا سلّمنا جدلا بصحة وصفي؟ أيْ لِمَ لا يمكننا، على سبيل المثال، أن نقتصر على القول بأن معنى جملةِ «القطّ علَى الحصير» أو «ذلك الباب مغلقٌ» مستقل عن السياق استقلالا مطلقا؟ فالمعاني هي في حاصل الأمر عبارة عن مواضعة، وإذا قامت مثل هذه المواضعات حتى الآنَ على افتراضات خلفية فلِمَ لا نُنهي

هذه التبعية بمواضعة جديدة فلا تكون ثمّة بعد هذا تبعية كهذه؟ لا أعرف كيف أجيب عن هذه الأسئلة إلا بقولي إن المعنى الحرفي يتوقف على السياق توقفَ أشكال أخرى غير وضعية من أشكال القصدية عليه. ولا سبيل إلى إزالة التبعيّة في حالة المعنى الحرفي دون أن تُقطع الروابط بأشكال أخرى من القصدية، ومن ثم دون إزالة قصدية المعنى الحرفي تماما.

ولمّا كان الغالبُ على الظنّ أنّ الإدراكَ أوّلُ أشكالِ القصدية، أي الشكلُ الذي تتوقف عليه سائر الأشكال، فإنّه يحسن بنا أن نبدأ ببيان التبعية السياقية لمدى انطباق مضامين إدراكاتنا. فلتنظر في التجارب البصرية المميِّزة التي توجد عندما تقف موقفا تقول فيه: «أرى أنّ القطّ على الحصير». فإنّه لمّا تعلق الأمرُ بالمظاهر البصرية الكيفية الخالصة (ولست أعرف ألفاظا أحسن من «المظاهر البصرية الكيفية» تؤدي ما نحن بصدد الكلام فيه) لهذه التجارب كان من الجائز أن تكون أنتجَتْ الكثيرَ من هذه المظاهر أسبابٌ كثيرةٌ، في مقامات كثيرة. فكان يمكن تكون أنتجتها استثارَةُ المراكز البصرية في دماغي على نحو أختبر معهُ مظاهرَ بصرية تشبه تماما المظاهر التي أختبرها في تجاربي البصرية الحالية. غير أنّي أودّ القول إنَّ تجاربي البصرية الحالية، أي التجارب التي تُجيزُ لي القولَ بأنّي أرى أنَّ القطّ على الحصير، لها شكلٌ من القصدية ليس لتلك التجارب الأخرى بتقدير أنّي أعرف ما يجري في الحالتين؛ إذ أفترض، في تجربتي الحالية، أنّي أدرِكُ القطّ والحصير من موقف معلوم حيثُ يوجد جسمي؛ وأفترض أن هذه التجارب البصرية متوقفةٌ توقفا سببيا على هيئة
[136] الأشياء التي أدركها؛ وأفترض أنّي لا/ أنتصب على رأسي وأرى القطّ والحصير أعلاهما أسفلَهما، إلخ. ؛ وتنضاف جميع هذه الافتراضات إلى الافتراضات العامّة من قبيل أن أكون في حقل جاذبية، وألا توجد خيوطٌ تتعلق بالقطّ والحصير، إلخ. ثُمَّ إن قصدية التجربة البصرية تحدد مجموعة من شروط الاستيفاء. ولكن المظاهر البصرية الخالصة للتجربة لا تُنتجُ مجموعة من شروط الاستيفاء إلاّ على أساس مجموعة من الافتراضات الخلفية التي ليست هي نفسها جزءا من التجربة البصرية. فأنا لا أرى مثلا الموقف الذي أرى منه أنّ القطّ على الحصير، ولا أرى حقل الجاذبية الذي يوجد كلاهما فيه. غير أن شروط الاستيفاء التي يُحددها مضمون إدراكي تتوقف في جزء منها على مثل هذه الافتراضات. والحقّ أن

قصديةَ الإدراك البصري في هذه الحالة، وعلى نحو ما عليه الأمر في حالة المعنى الحرفي، لا تنطبق ولا تحدد مجموعة من شروط الاستيفاء إلا على أساس نظام ما من الافتراضات الخلفية. وعلى هذا يبدو أنّه لا سبيل إلى إلغاء تبعيّة المعنى الحرفي السياقية، فهي مُدْغَمَة في أشكال أخرى من القصدية يتوقف عليها المعنى الحرفي. وإذا استعرنا عبارة من فيتغنشتاين قلنا إن ما نسميه «رؤيةَ كون القطّ على الحصير» و«اعتقادَ أن القطّ على الحصير» إلخ. جزءٌ من نَحْو[1] «القطّ على الحصير». فلا سبيل إلى إلغاء التبعية السياقية لجملة «القطّ على الحصير» دون قطع الروابط بين هذه الجملة وبين إدراكِ أنّ القطّ على الحصير أو اعتقادِ أنّ القطّ على الحصير، وعلى مثل هذه الروابط يتوقف معنى الجملة.

1 - grammar

[137]

الباب السادس

الإحالي والإسنادي[1]

هل يوجد تمييز بين استعمالات الرسوم المحددة الإحالية والإسنادية؟ أظنّ أن أغلب الفلاسفة الذين تناولوا تمييز دونالن[2] (1966، و1968) من جهةِ نظرية الأعمال اللّغويّة، أي أولئك الذين يعتبرون الإحالة نوعا من العمل اللغوي، سينكرون وجود مثل هذا التمييز ويقولون إنّ الحالات التي يقدمها دونالن يمكنُ أن تفسر على أنّها شواهدُ على التمييز العام بين معنى المتكلّم ومعنى الجملة: فالاستعمالان المزعومان إحاليان كلاهما من جهة كونهما مثالين من أمثلة الإحالة على الأشياء، والفرق الوحيد هو درجة تصريح المتكلّم في قوله بمقاصده تصريحا تاما. والحقّ أنّ هذه الاعتراضاتِ وأمثالها كثيرةُ الدوران في الكتابات وفي التقليد الشفوي جميعا، غير أنّي لم أقف البتّة على صورة للاعتراض ترضيني كل الرضا. والمقصدُ الأسنى والغرض الأهم من هذا الباب هو السعي إلى تقديم هذه الصورة المرضية.

1 - ترجمنا attributive بـ«إسنادي» وكان من الممكن ترجمتها أيضا بـ«حملي» و«وصفي» و«خبري» لأن المسندَ والمحمولَ والصفةَ والخبَر واحدٌ: «... وبعض النّاس يسمّون الموصوف المُسْنَدَ إليه ويسمّون الصّفة مُسْنَدًا، وربّما سمّوا الصّفة الخبر والمُخْبَرَ به، والموصوف المخبر عنه. فقولنا «زيد» هو موصوف ومسند إليه، ومخبر عنه، و«ذاهب» هو صفة وخبر ومخبَر به ومُسند. . . وقد جرت العادة في صناعة المنطق أن يسمّى المعنى الموصوف والمسند إليه والمخبر عنه موضوعا، والمعنى المسَند والمعنى الذي هو الصّفة والخبر محمولا» (الألفاظ المستعملة في المنطق، 57)، ويقابَلُ المحمولُ والمسند بمصطلحين مترادفين في الأدبيات المنطقية الغربية هما / predicate prédicat وattribut/ attribute [المترجم].

2 - Donnellan

أ- بيان دونالن لهذا التمييز

يقدم دونالن التمييز اعتمادا على بعض الأمثلة التي يُفترض أن نكون قادرين على تعميمها. فهبنا عثرنا على جثة السّعيديّ مشوّهة، وقد قتله شخص لا نعرفه. فقد نقول «قاتل السّعيديّ مجنون» غيرَ قاصدين بـ«قاتل السّعيديّ» شخصا بعينه بل مَنْ قتل السّعيديّ **كائنا من كان**، فهذا هو الاستعمالُ الإسنادي. ولكن هبنا لاحظنا سلوك التميمي الغريبَ في قاعة المحكمة حيث يحاكَمُ بسبب قتله السّعيديّ، فقد نقول: «قاتل السّعيديّ معتوه» قاصدين بـ«قاتل السّعيديّ» الرجلَ الذي هناك في قفص الاتهام أي التميميَّ الذي يسلك سلوكا شديد الغرابة. ولا نعني في هذه الحالة الذي قتل السّعيديّ **كائنا من كان**، بل نعني رجلا **بعينه** هو الرجل/ الذي نراه أمامنا، وهذا هو الاستعمالُ الإحالي. ومن [138]
السمات الخطيرة في هذا التمييز أنّه ليس من المهمّ أن يصدق الرسمُ المحدّد الذي نستخدمه في الاستعمالات الإحالية، فعلا، على الشيء الذي نحيل عليه. فهَب الرجلَ الذي أمامنا لم يقتل السّعيديّ في حقيقة الأمر، وهب أنّهُ لم يقتل السّعيديَّ أحدٌ ولكنّه انتحر، فإن كلامنا يبقى مع ذلك صادقا، في بعض الوجوه على الأقل حسب دونالن، إذا كان الرجل الذي نحيل عليه معتوها. وإذ كنّا إنّما نستخدم العبارة في الاستعمال الإحالي لتعيين شيء سنقول في شأنه بعد ذلك كلاما على سبيل الصدق أو الكذب فإنّه لا يهمّ صدقُ العبارة على الشيء. ولكن إذا كان الرسم المحدد لا يصدق على شيء، في الاستعمال الإسنادي، فإن كلامنا لا يكون صادقا. ومن ثم يعترض دونالن على نظريتيْ راسل وستروسن في الرسوم المحددة بحجة قصور كلتا النظريتين عن تفسير الاستعمال الإحالي.

ويبدو أنّه يوجد فعلا تمييز بين هاتين الحالتين إذا احتكمنا إلى حدسنا. فما هو على وجه الدقة؟ لا يمدّنا دونالن في أي موضع بمجموعة من الشروط الضرورية والكافية لتشخيص كلِّ استعمال، ولكنّه يقدم ما يلي باعتباره تلخيصا للتمييز على النحو الذي ينطبق به على التقريرات:[1]

1 - (دونالن 1968، ص. 206) يقصر دونالن دراسته على الأخبار في الأغلب (على نحو ما سأفعله في هذا الباب)، ولكن الغرض من النظرية هو أن تنطبق أيضا على أنواع أخرى من الأعمال اللّغويّة، مع مراعاة الفوارق.

إذا استعمل المتكلّم م الرسم المحدد «الـφ»، على سبيل الإحالة فإنّه يوجد كائن ما هو ك (أو قل، في الأقل، إن المتكلّم يُقدِّر وجوبَ وجودِ هذا الكائن) يصدُقُ عليه ما يلي...

(1) يكون م قد أحال على ك سواءٌ كان ك حقا φ أو لا.

(2) يكون م قد قال عن ك كلاما صادقا أو كاذبا سواءٌ كان ك حقا φ أو لا (على شرط أن يكون كلُّ شيء متعلق بباقي العمل اللغويّ في موضعه).

(3) يكون م باستعماله «الـφ» للإحالة على ك قد افترض سلفا أو عنى ضمنا أن ك هو φ.

(4) عند نقل عمل م اللغويّ يصح أن يُقال إنّه أخبر بشيء عن ك، ويصحّ عند نقله/ استعمالُ عباراتٍ غيرِ «الـφ» أو مرادفاتِه للإحالة على ك. [139]

فإذا استُعمل الرسمُ المحدد استعمالا إسناديا لم يكن ثمة وجود للكائن ك (ولا يكون المتكلّم قد قدّرَ وجوبَ وجودِ هذا الكائن).

(5) غير أنّه يتبينُ أنَّ هذا التعريف ليس صحيحا تمام الصحّة على حد ما يذكره دونالن نفسهُ، لأن المتبادرَ أنّهُ مَوْردٌ لبعض الأنواع من الأمثلة المخالِفة التي يقر بها دونالن ولكنّه لا يعتبرها اعتراضا جديّا على نظريته. فهب السّعيديَّ مات ميتة طبيعية، غير أنّه اعتُدِيَ عليه قُبيْل موته وكانت بيِّنَةُ هذا الاعتداء هي التي قادتنا إلى إسناد الجنون إلى «قاتل السّعيديّ». وقد نقول في هذه الحالة إنّ كلامنا كان صادقا رغم أنّه لا شيء يستوفي الرسمَ المحدد «قاتلُ السّعيديّ». ومعنى هذا أنَّ لدينا في هذا الاستعمال الإسنادي حالةً تستوفي ما تقدم ذكره من الشروط (1)-(4) الموضوعة للاستعمال الإحالي، ومن ثم يبدو التمييز قابلا للطعن فيه. وإذا استبدلنا «القاتل» مكانَ «الـ» و«المعتدي» مكان «ك» فيما تقدم من الصيغ (1)-(4) فإنّ هذه الحالة تستوفي جميع الشروط التي تجعلها إحالية، وقد فرضناها إسنادية. فكيف نفسر هذه الأنواع من الأمثلة مع بقاء التمييز على حاله؟ وجوابُ دونالن أن مثلَ هذا النوع من الحالات «إخطافٌ»[1] وأنّها تظل

1 - إخطـافٌ near miss : «والإخطـاف: أَن ترميَ الرَّمِيَّة فتُخطىء قَرِيبا» (ابن منظور، لسان العرب، مادة (خ. ط. ف)) [المترجم].

مختلفة كل الاختلاف عن الاستعمالات الإحالية الحقيقية: «يحصُل الإخطاف في الاستعمال الإسنادي عندما لا يطابقُ شيءٌ الرسمَ المستعمل تمام المطابقة، ولكن بعض الأفراد يطابقُ فعلا رسماً ما قريبا من معنى الرسم المستعمل في وجه من الوجوه. غير أن ضربا مختلفا كل الاختلاف من «الإخطاف» يُعرَفُ بتبيُّن أنّ الفرد المخصوص الذي يروم المتكلمُ الإحالةَ عليه قد وُصِفَ على نحو يفتقر إلى شيء يسير من الدقة» (1968، ص. 209). وإنّما يجوز 'أن نخطئ بعيدا جدّا' في الحالات الإحالية فحسب.

بيد أن الأمثلة المخالِفة تظل محيّرة نوعا ما لأنّه ينبغي أن نكون قادرين، في الأقل، على أن نرجع القهقرى ونعيد كتابة الشروط (1)ـ(4) على النحو الذي تخرُج به هذه الحالات الإسنادية المُخْطِفَة من باب ما هو إحالي. وليس من اليسير قطعا أن نتبين كيف نصنعُ هذا دون أن نستعمل عباراتٍ مراوِغةً من قبيل «قريب في المعنى» أو «إخطاف»./ غير أنّي أسعى في هذا الموضع إلى تقديم [140] حجج دونالن وأدلّته في أحسن صورة ممكنة وعلى أكمل وجهٍ مُتاح، ولا أرومُ الاعتراض عليها. وهو يستعملُ في نقاشه للأمثلة المخالِفة الاستعارةَ التالية: يرمي المتكلّم في الاستعمال الإحالي إلى غرض بعينه، ويجوز أن يكون راميا إلى ذلك الغرض وإن أخطأهُ قريبا أو أخطأه بعيدا جدا (يجوز أن يكون كلامه صادقا على الشيء الذي يحيلُ عليه ولو كان الرسمُ المحددُ إخطافا أو انحرافا بيّنا عن الهدف). أمّا في الحالة الإسنادية فهو لا يرمي إلى غرض بعينه بل يرمي إلى «هذا الغرض أو ذاك لا على التعيين» (فلا يكون كلامه صادقا إلا إذا أصاب المرمى أو أخطأ قريبا). «وإذ قد عرفت هذا فإدخالُ الإخطافات في الاعتبار لا يطمِسُ التمييز، بل يساعد المرء على تبين ماهية هذا التمييز» (1968، ص. 210).

زد على ذلك أن دونالن حريص على تأكيد أنَّ التمييز ليس مجرد تمييز بين عدد الاعتقادات التي للمتكلم والسّامع في الشيء الذي يستوفي الرسم المحدد، إن وجد هذا الشيء. وليس هو مجرد تمييز بين أن يكون للمرء اعتقادات كثيرة في قاتل السّعيديّ في الحالة الإحالية وأن تكون له اعتقادات قليلة في الحالة الإسنادية. ففي وِسعي استعمالُ الرسم المحدد استعمالا إسناديا حتى عندما تكون لي اعتقادات كثيرة. وهَبْ، على هذا، أنّ لي اعتقاداتٍ كثيرةً في الرجل الذي أُقدِّرُ أنّه فاز بسباق إنديانا بوليس 500: كأن أعتقد

أن اسمَه عبدُ الله وأنه صهري إلخ. ويمكن مع ذلك أن أراهن رهانا تعبر عنه هذه الجملة: «الرجلُ الذي فاز بسباق إنديانا بوليس 500 قادَ سيارة ذاتَ محرِّكات توربينيّة». ولست أستعمل العبارةَ ههنا استعمالا إحاليا رغم أنّ لي الكثيرَ من الاعتقادات في الرجل الذي أُقدِّرُ أنّه يستوفي تلك العبارة. ويدلُّك على هذا أني قد أربح الرِّهان وإن لم يكن صهري الفائزَ بالسباق، وأنّي قد أخسر الرهانَ وإن كان يقودُ سيارة ذاتَ محرِّكاتٍ توربينية، ذلك أنّي لا أربح الرهان إلا إذا كان الفائزُ، كائنا من كان، يقود سيارة ذاتَ محرِّكاتٍ توربينية، وإذا كان يقود هذه السيارة فحسب.

وتقود هذه الأنواعُ من الأمثلة الأخيرة دونالن إلى القول بما أظنُّ أنّه أبعدُ دعاويه شأوا، وهي دعوى تتعلق بالشرط الرابع المتقدم ذكرُه: فالمتكلّم لا يحيلُ حقّا في الاستعمال الإسنادي بأيّ حال من الأحوال. أو قُل، بعبارة صورية، إنّه لا يجوز لنا، في الاستعمال الإسنادي، أن نقول إنّه أحالَ على ك، بل لا يجوز أن نقولَ إنّه أحالَ على شيء البتّة، وذلك عندما ننقُل استعماله الإسنادي لـ«لـφ » حيث تستوفي ك/ «الـφ ». ولتأييد هذه الدعوى تدبَّرْ هذا النوع [141] مِن الأمثلة: هب بعضَهم تنبأ سنة 1960 اعتمادا على معرفته بسياسة الجمهوريين بأن «المرشح الجمهوري للرئاسة سنة 1964 سيكون محافظا». وعلى هذا لمّا كان غولدْوتر[1]، وهو من المحافظين، قد صار مرشحا في خاتمة المطاف سنة 1964 أصبح الكلام صادقا، وكان الرسمُ المحدَّدُ المستعملُ استعمالا إسناديا صادقا على غولدْوتر. ويكون من الصحيح القول، على حدّ عبارة راسل، إن الرسم المحدَّد يُعين غولدْوتر. غير أن المتكلم، حسب دونالن، لم يُحِل على غولدْوتر ، ولا هو أحال حقّا (بمعنى تعيين شيء ما أو تشخيصه) على أيٍّ أحد، لأنّه لم يكن يعرف من سيكون المرشَّحُ للرئاسة، وما عناه هو أنَّ المرشح للرئاسة، كائنا من كان، سيكون محافظا. وللمتكلم في الاستعمال الإحالي، من جهة أخرى، صورة تقوم في ذهنه عن شخص بعينه أو شيء مخصوص، وإنّما لهذا السبب جاز لنا أن نقول، ونحن ننقل عمله اللغوي، إنّه أحال على هذا الشيء أو ذلك الشخص.

---

1 - Goldwater

وتوجد ثلاثُ سمات في تحليل دونالن لا بد لكل تحليل منافس، فيما يبدو لي، أن يعالجها:

1. يبدو جليا أنّه يوجد فرق واضح وضوحا حدسيا بين الحالات الإحالية والإسنادية. ولا بد من تفسير هذا الحدس.

2. ويدعمُ حدسَنا حقيقةُ أنَّ لأقوال الجمل المشتملة على استعمالات إحالية، في الظاهر، شروطَ صدق مختلفة عن الأقوال المشتملة على استعمالات إسنادية. فأي دليل آخرَ على اللبس يمكن للمرء أن يطلبه؟

3. يوجد سند إعرابي آخرُ لإجراء التمييز، إذ يبدو أن الاستعمالات الإسنادية تقبل إدارج عباراتٍ «كائنا من كان» و«مهما كان»، وذلك نحوُ: «قاتلُ السّعيديّ، كائنا من كان، معتوه».

II - تحليل بديل

إنَّ أيسر الطرق وأقربَ السبل عندي إلى مناقشة التحليل الذي كُنَّا بصدده هو أن أُقَدِّمَ تفسيرا بديلا وأن أبين السبب الذي يجعلني أرى أنّه يفضُلُ تحليل دونالن./

[142] كيف يَتَيَسَّرُ للمتكلمين أن يحيلوا على الأشياء على أيِّ نحو من الأنحاء؟ نَتوصَّلُ إلى الإحالة بواسطة وسائل إعرابية شتى منها أسماءُ الأعلام والرسومُ المحدّدة والخوالفُ[1] ويدخل في هذه أسماء الإشارة. ويكون المتكلمون قادرين على استعمال هذه الوسائل للإحالة على الأشياء بحكم نزولهم منها منازل

1 - «الخالفة» هي المصطلح الذي قابل به الفارابي ما يُفهمُ اليومَ من مصطلح pronom / pronoun في الأنحاء الغربية، إذ قال: «. . . فالخوالفُ نعني بها كلَّ حرفٍ مُعْجَم [أي حرفٍ بسيط من حروف المباني] أو كلَّ لفظ قام مقام الاسم متى لم يُصرَّح بالاسم، وذلك مثلُ حرف الهاء من قولنا «ضربَه» والياءِ من قولنا «ثوبي» والتاء من قولنا «ضربتُ» و«ضربتَ» وأشباهِ ذلك من الحروف المُعْجَمة التي تخلُف الاسم وتقوم مقامه؛ ومثلُ قولنا «أنا» و«أنت» و«هذا» و«ذلك» وما أشبه ذلك، وهي كلها تسمى الخوالفَ» (الألفاظ المستعملة في المنطق، 44). وقد سُمّيت خالفة لأنّها تخلفُ الاسم وتعوضه وتنوب عنه، وهذه هي نفسُ دلالةِ المصطلح الإغريقي antonymia اللّغويّة وترجمتِه اللاتينية pro-nomen وتشملُ الخوالفُ الضمائر وأسماء الإشارة والأسماءَ الموصولة وبعض أسماء الاستفهام، أما الضمائر فتقابل إجمالا ما يسمى خوالف الشخص personal pronouns / pronoms personnels. والشائع عند النحاة استعمال «الخالفة» بمعنى «اسم الفعل» لأن خالفة الفعل «خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (الصَّبّان، الحاشية، ج 3، ص 289). [المترجم].

معلومة. فمن ذلك أن المتكلّم قد يعرف الاسم العلم الموضوع بإزاء الشيء، وقد يعرف عن الشيء بعض الحقائق، وقد يتأتى له أن يراه في مجال بصره، وقد يكون جالسا عليه، إلخ. واعلَم أنّه توجد جملة من النظريات المختلفة في الفلسفة تتعلق بالكيفية التي تخوِّلُ وفقها هذه المنازلُ المختلفةُ التي ينزلها المتكلمون من الأشياء أن يحيلوا على الأشياء مستعملين هذه الوسائل الإعرابية المتنوعة. وليس غرضي في هذا الباب أن أستأنفَ الجدل بين هذه النظريات المختلفة، وعلى هذا سأسعى إلى اعتماد مصطلحات لا انحيازَ فيها إلى هذه النظرية أو تلك[1]. ولما كانت هذه النظريات تُجمع على وجوب وجود وسيلة لغوية ما يستعملها المتكلّم للإحالة على الشيء جاز لنا القول إنّ المتكلّم متى أحال وجب أن يكون له تمثيلٌ لغوي ما للشيء - وذلك نحو اسم العلم والرسم المحدَّدِ وما إليهما - ومن شأن هذا التمثيل أن يمثّل الشيء المحالَ عليه باعتبارٍ ما. فقولك «قاتلُ السّعيديّ» يمثل شيئا باعتبار كونه قاتلَ السّعيديّ، و«التّميميُّ» يمثل شيئا باعتبار كونه التميميَّ، و«ذلك الرجلُ الذي هناك» يمثل شيئا باعتبار كونه ذلك الرجلَ الذي هناك إلخ. وأرى أنّ بعض هذه «الاعتبارات» من قبيل تلك التي تتضمَّن العبارةُ عنها أسماءَ أعلام هي مَدعاةٌ لمزيد من التحليل. غير أنّي لمّا كنت أطلب في هذا المقام مصطلحاتٍ محايدةً ولا أسعى إلى الدفاع عن نظرية بعينها في الإحالة أو في أسماء الأعلام فإنّه يجوز لنا أن نغضَّ الطرْف عن هذا المشكل بالنظر إلى ما نحن بسبيله من المقاصد. ولنا أن نقول على سبيل الإطلاق إنّ كل إحالة هي باعتبار ما، وإن هذه نتيجةٌ مترتبة على/ [143] الرأي الذي تُجمعُ عليها النظرياتُ، وهو أن الإحالة تقتضي دوما تمثيلا لغويا للشيء المحال عليه، وإنّ هذا يتيحُ لنا، بالنظر إلى ما نحن بسبيله من المقاصد، ألا نُجوِّزَ الاعتباراتِ من قبيل كونِ الشيءِ قاتلَ السّعيديّ، أو كونه ذلك الرجلَ الذي هناك فحسبُ، بل نُجوِّزُ أيضا كونَه التميميّ أو كونَه يُسمى «التميميَّ». ويمكن أن نُجيزَ أيضا، في حالات قلّةِ الدراية اللّغويّة، ألا تدلّ العبارةُ التي

1 - قد نتبين، في خاتمة المطاف، استحالة الحصول على مصطلحات محايدة تماما، أي مصطلحات ليس فيها انحياز إلى نظرية من نظريات الإحالة المختلفة. ولكن لمّا كان دونالن لا يقدم التمييز بين الإحالي والإسنادي باعتباره تابعا لسائر نظريته في الإحالة فإنّ ما قد يكون من عدمَ ملاءمة المصطلحات التي سأستعملها في مناقشة تمييزه لسائر نظريته في الإحالة لا ينبغي أن يحول بيننا وبين فحص التمييز، على النحو الذي يقدمه به، فحصَ المُنصِف. وغرضي في هذا الباب أن أنظر في التمييز بين الإحالي والإسنادي لا أن أدرُسَ نظريته في الإحالة بأكملها.

يقولها المتكلّم دلالة دقيقة على الاعتبار الذي يقصد إليه. فقد يتوهم، مثلا، أنّ اسم السّعيديّ يُنطقُ 'الصعيدي' بالصّاد لا بالسين، وعلى هذا يكون قد أحال فعلا وفق اعتبار «قاتل السّعيديّ» عندما يقولُ عبارة «قاتل الصعيدي»، من قِبَلِ أن هذا الاعتبارَ هو المقصودُ بتمثيله اللغويّ وإن لم يهتدِ إلى السبيل القويم إلى الإبانة عنه. وينبغي تمييزُ مثلِ هذه الحالات عن الحالات الحقيقية للغلط في الهوية حيثُ يوجد حقّا التباس في الاعتبارات.

في فلسفة اللغة تمييز مألوف بين ما تعنيه جملة من الجمل أو عبارة من العبارات وما يعنيه المتكلّم عندما يقول تلك الجملة أو هذه العبارة. وليس مأتى فائدة هذا التمييز الحقيقةَ البديهية نسبيا ومؤدّاها أن المتكلّم قد يكون جاهلا بمعنى الجملة أو العبارة بلْ مأتاها أنّ معنى الجملةِ أو العبارةِ الحقيقيَّ قد لا يطابق معنى قول المتكلم ولو كانَ للمتكلم كفايةٌ لغوية تامة. ومن أمثلة هذا التباين المشهورةِ الاَستعارةُ، وفيها يقول المتكلّم شيئا ويعني شيئا آخر؛ والتهكم، وفيه يقول المتكلّم شيئا ويعني نقيض ما يقول؛ والأعمال اللّغويّة غير المباشرة وفيها يقول المتكلّم شيئا، ويعني ما يقول، ولكنّه يعني أيضا شيئا آخر. وأميّزُ في دراستي للأعمال اللّغويّة غير المباشرة (سورل، 1975ب والباب الثاني من هذا الكتاب) بين عملِ المتكلّم الأوّليّ المُضمَّن في القول وهو الذي لا يُعبَّرُ عنه حرفيا في قوله، وعملِه الثانوي المضمَّن في القول وهو الذي يعبر عنه حرفيا. ويُنجَزُ العملُ الأوّليّ المضمَّن في القول على نحو غير مباشر بواسطة تحقيق العمل الثانوي المضمَّن في القول. وعلى هذا فقد أطلب من رجُل أن يتنحّى عن قدمِي بقولي: «إنّك تدوس قدمي». فأنا ألقي في مثل هذه الحالات خبرا حرفيا مُفادُه/ أنَّ [144]
الرَّجُل يدوس قدمي، ولكني لا أقتصرُ على هذا، ذلك أن مقاصدي المضمَّنة في القول تنطوي على معنى الجملة التي ألقيها ولكنها تتجاوزها، لأنّي لا أعني: إنّك تدوس قدمِي، فحسب، بل أعني أيضا: تنحَّ عن قدمي من فضلك. فالمرءُ يُنجزُ في مثل هذه الحالات عملين لغويين في قول واحد لأنَّ العملَ الأوّليَّ المضمَّنَ في القول، وهو طلبي من الرجل التنحّيَ عن قدمي يُحقَّقُ تحقيقا غيرَ مباشر بواسطة تحقيق العمل اللغويّ الثانوي المضمَّن في القول، وهو الإخبار بأنه يدوس قدمي. أما الكيفيةُ الدقيقة التي يُنجَزُ وفقها العمل الأوّليّ بواسطة إنجاز

العمل الثانوي فهي على قدر من التعقيد، غير أنّه ينبغي أن يكون من البيِّنِ شيوعُ وقوع مثل هذه الأشياء ولو كان ذلك بالنظر إلى هذا المثال بمفرده.

إن ما يجري في حالات دونالن المسماة إحاليةً إنّما هو هذا: عندما يحيلُ بعضهم على شيء فقد تكون له أحيانا اعتبارات كثيرة يمكنه أن يحيل وفقها أو بمقتضاها على ذلك الشيء. غير أنّه يصطفي اعتبارا واحدا يحيلُ وفقهُ على الشيء. والاعتبارُ المصطفى عادة هو الاعتبارُ الذي يُقدِّرُ المتكلمُ أنّه يُمكِّنُ السّامعَ من تبيُّنِ الشيءِ نفسِه. وفي مثل هذه الحالات يعني المرءُ ما يقول، ولكنّه يعني أيضا شيئا آخر كما في الأعمال اللّغويّة غير المباشرة. وكل اعتبار في هذه الحالات صالحٌ بشرط أن يتيحَ للسامع تبيُّنَ الشيء. (بل ربّما تعلق الأمر بشيء يعتقد السّامع والمتكلّم كلاهما في عدم صدقه على الشيء كما في الحالة التي عرضها دونالن وفيها يحيل المتكلّم والسّامع على رجل باعتباره «الملك» وإن كانا يعتقدان أنّه غاصب). وعلى هذا يقول قائلٌ «قاتلُ السّعيديّ»، غير أنّه يعني أيضا ذلك الرجل الذي هناك، والتميميَّ، والمتهم بالجريمة، والشخصَ الذي يُخضعه وكيلُ الجمهورية الآن للتحقيق، والرجلَ الذي يأتي سلوكا شديد الغرابة، وما إلى ذلك. وإذا لم يجرِ الاعتبارُ المصطفى للإحالةِ على الشيء في هذه الحالات فقد يَفْزَعُ المرء إلى اعتبار آخر. **ولكن لاحظ في كل استعمال «إحالي» أنّه وإن كان يجوز أن تكون العبارةُ المستعملة فعلا غيرَ صادقة على الشيء المحال عليه، وكان الشيءُ من ثَمَّ غيرَ مستوف للاعتبار الذي أُحيلَ وفقهُ عليه فإنّه لا بُدَّ أن يوجدَ دوما اعتبارٌ آخرُ كان يمكن للمتكلم أن يُحيلَ وفقهُ على الشيء ويستوفيه هذا الشيءُ. ويكون هذا الاعتبارُ، فضلا عن ذلك، بحيثُ إذا لم يستوفه شيء لم يمكن أن يكونَ الخبر صادقا.** تدبّر على سبيل المثال الاستعمال الإحالي للرسم المحدد في/ «قاتلُ السّعيديّ معتوه» المقولِ على [145]
رجل يراه المتكلّم والسّامع كلاهما، فقد يتفقان في هذه الحالة على أن المتكلّم أخبر خبرا صادقا عن **ذلك الرجل**، أي الرجُل الذي يريانه وإن لم يستوف هو أو أيُّ أحدٍ آخرَ الرسم المحددَ: «قاتلُ السّعيديّ». وعلى هذا فلنفترض أنّ المتكلّم يستعين بالاعتبار الذي يفيدُه قولُنا: «الرجل الذي نراه كلانا»، فله حينئذ أن يقول: «الحقُّ أنّي عندما قلت «قاتلُ السّعيديّ» كنتُ أحيلُ على الرجل الذي كنا نراه كلانا، وهو الرجلُ الذي عنَيتُه سواءٌ قتل السّعيديَّ أمْ لاَ». ولكن هبهما الآنَ لا

يرَيان أحدا وأن التجربة كلَّها كانت من باب الهَلْوَسَة. فهل يجوزُ أن نظل على دعوانا بأنّ ما قاله المتكلّم كان صادقا؟ نُسلِّمُ بجواز ذلك على شرط أن يُمكِنَ للمتكلم الاستعانةُ باعتبار آخر من الاعتبارات. فقد يقولُ: «إنّ الرجل الذي عنَيْتُه حقّا هو الذي اتهمه وكيل الجمهورية بقتل السّعيديّ، رغم أنّه لم يقتل السّعيديَّ أحدٌ ورغم أننا لم نكن نرى أحدا، فعن ذلك الرجل قلت إنّه معتوه». ولكن لنفترض أنّه لا أحد يستوفي الاعتبار الذي يفيده قولنا «كونُه الشخصَ الذي اتهمه وكيل الجمهورية بقتل السّعيديّ»، فقد نُكرِّرُ الإجراءَ نفسَهُ ونظْفَرُ باعتبار آخرَ ولكننا سنكون في نهاية الأمر كمن يحرث في البحر. ومعنى ذلك أننا سننتهي في خاتمة المطاف إلى مظهر إذا لم يستوفه أحد لم يمكن للخبر أن يكون صادقا، وإذا استوفاه شخص وأحد كان صادقا أو كاذبا تبعا لكون ذلك الشخص معتوها أو لا. ويبدو لي حقّا أنّ هذه المسألة يمكنُ أن تُعمّم على جميع أمثلة دونالن عن الاستعمالات «الإحالية» للرسوم المحددة: لا بد من وجود اعتبار (أو مجموعة من الاعتبارات) بحيثُ إذا لم يستوفه (أو لم يستوفها) شيءٌ لم يمكن للخبر أن يكون صادقا، وإذا استوفاه شيءٌ ما كان الخبر صادقا أو كاذبا تبعا لكون الشيء الذي يستوفيه له الخاصيةُ المسندة إليه أو لا، وذلك بشرط أنّ تكون مقاصد المتكلّم من الوضوح بحيث يجوز لنا القول إنّه يعرف حقّا ما يقصدُ ورغم أن الشيء الذي «يعنيه» قد لا يستوفي الاعتبار المستفاد من العبارة التي يقولها أو ربّما لم يستوف ذلك الاعتبارَ شيءٌ على الإطلاق. وإنّي أقترح، قياسا على دراستي للأعمال اللّغويّة غير المباشرة، أن نسمّيَ هذا: الاعتبار **الأوّليّ** الذي تجري وفقهُ الإحالةُ، وأن أقابلَهُ/ بالاعتبار **الثانوي**. وإذا لم يستوف الاعتبار الأول شيءٌ لم يكن في ذهن المتكلّم شيءٌ، وإنّما هو يتوهمُ ذلك، فلا يجوزُ من ثم أن يكون خبرُه صادقا. والاعتبارُ الثاني هو كل اعتبار يُفصِحُ عنه المتكلّم في رسم محدد (أو عبارة أخرى) بحيث يقوله ضمانًا للإحالة على الشيء الذي يستوفي اعتبارَه الأوّليّ، غير أنّه لا يُقصد منه في نفسه أن يكون جزءا من شروط صدق الخبر الذي يسعى إلى إلقائه. ويترتب على هذا التحليل أنّه لا بدّ أن يكون لكل اعتبار ثانوي اعتبارٌ أوليٌّ، ويصدق هذا على جميع أمثلة دونالن. فكلُّ استعمال «إحاليٍّ» هو قولٌ لرسم محدَّدٍ يُفيدُ اعتبارا ثانويا، ولكل استعمال «إحالي» اعتبارٌ أوّلي ضمني. وعلى هذا فلتنظُرْ في هذا المثال المنقول عن دونالن. فقد أقول: «ذلك الرجلُ الذي هناك [146]

وفي كأسه الشمبانيا سعيدٌ». ولكن هب الرجلَ الذي هناك لم يكن له في كأسِه إلا الماءُ. فإنّه يبقى من الجائز أن يكونَ ما قلتُه صادقا **على ذلك الرجلِ الذي هناك** وإن لم يكنِ الرسمُ المحدَّدُ الذي استعملته لتشخيصه صادقا عليه. فالاعتبارُ الأوّليّ يفيدُهُ قولنا: «ذلك الرجلُ الذي هناك»، والاعتبارُ الثانوي يفيدُهُ قولنا: «ذلك الرجلُ الذي هناك وفي كأسه الشمبانيا». ولا يظهر الاعتبارُ الثانوي في شروط الصدق (إلا إذا تضمَّن الاعتبارَ الأوّليَّ)، أما الاعتبارُ الأوّليّ فيظهرُ في شروط الصدق: فإذا لم يستوفِ شيءٌ اعتبارَ كونِ ذلك الرجُلَ الذي هناك لم يكن الخبر صادقا. وليست أمثلةُ دونالن الإحاليةُ جميعُها سوى أمثلة يستعملُ فيها المتكلمُ رسما محددا يُفيدُ اعتبارا ثانويا تُجرَى وفقه الإحالةُ. ولكنَّ جوازَ قول الرسم المُحدَّدِ لإفادةِ أحدِ الاعتبارين الثانويِّ أو الأوّليّ لا يدُلُّ على وجود لُبس في الرسوم المحددةِ أو على وجود استعمالين مختلفين لتلك الرسوم أكثرَ مما يدلُّ جوازُ قولِ بعضهم جملةَ «إنّك تدوس قدمِي» على أن الجملةَ ملتبسة أو على أن لها استعمالين مختلفين وذلك إمّا على سبيل العمل الثانوي[1] المُضمَّنِ في القولِ لأطلب من بعضهم التنحيَ عن قدمي، أو على سبيل العمل الأوّليّ لمُجرَّدِ الإخبار بأنه يدوس قدمِي.

وكما يُنجزُ المرْءُ، في حالات العمل اللغويّ غير المباشر،/ العمَلَ الأوّليّ المضمَّن في القول بواسطة إنجاز العمل الحرفي الثانوي المضمَّن في القول، كذلك يُحقِّقُ، في الاستعمالات الإحالية للرسوم المُحدَّدة، عملَ الإحالة على شيء يستوفي الاعتبار الأوّليّ بواسطة تحقيق عملِ إحالة يفيدُ اعتبارا ثانويا. وتُصيبُ مقاصدُ المرءِ التواصليةُ الغرض، في كلتا الحالتين، إذا أدرك سامعُه القصدَ الأوّليّ اعتمادا على سماع العبارة التي تفيدُ القصدَ الثانويَّ. ويجوز في كلتا الحالتين أن يُفلحَ المرء في إبلاغ مقصَدِهِ الأوّليّ حتى في بعض الحالات التي يُداخِلُ فيها عملَه اللغويَّ الثانويَّ الخللُ والاضطرابُ على أنحاء شتى. فقد أُفلحُ في أن أطلُبَ منكَ أن تتنحى عن قدمي بقولي: «إنّك تدوس قدمِي» وإن لم تكن [147]

1 - لنلاحظ أنّ المؤلف اعتبر طلب المتكلّم من المخاطَب التنحي عن قدمه عملا ثانويا، ومجرد الإخبار بأنّه يدوس قدمَهُ عملا أوليا وهو عكسُ ما ذهب إليه فيما تقدم (اطلب ص. 143ـ 144 حسب ترقيم الكتاب الأصلي) في معالجة المثال نفسه، والصوابُ كلامه المتقدم، ويؤيدُه ما يأتي في الفِقرة الموالية [المترجم].

تَدوس قدمي ولكنّك تَقعد عليها. وقد أُفلحُ في الإحالةِ على الرجل الذي نراه كلانا بقولي: «قاتلُ السّعيديّ» وإن لم يقتلِ السّعيديَّ هذا الرجلُ ولا غيره.

والحاجة إلى أن يكون لكل خبر إحالي اعتبارٌ أوليٌّ إنّما هي الحاجة إلى أن يكون لكل خبر من هذا القبيل مضمونٌ قابل للتعيين. فإذا كانَ يُقدَّرُ أن يكون قولُنا: «قاتلُ السّعيديّ معتوه» إلقاء لخبر صادق وإن لم يكن الشخص المحالُ عليه قاتلَ السّعيديّ، فقد وجبَ عندئذٍ أن يكونَ مضمونُ الخبر مختلفا عن معنى الجملة. ولا يمكنُ أن يُعبَّرَ عن مضمون الخبر بقولنا: «قاتلُ السّعيديّ معتوه» من قِبَلِ أنَّ الخبر قد يكون صادقا وإن لم يوجد «قاتلُ السّعيديّ». فما هو مضمونُ الخبر؟ سيعيِّنُ الجوابُ عن هذا السؤال الاعتبارَ الأوّليّ. فإذا وقع تعيينُ الخبر ـ وذلك مقابلَ تعيين الجملةِ المقولةِ ـ وجب أن يُعيِّنَ هذا ذلك الاعتبارَ الذي تجري وفقهُ الإحالة والذي يدخل حقًّا في عداد شروط صدق الخبر. وهذه نتيجة مباشرة مترتبة على الشرط الذي مؤدّاه أنّه إذا كان الخبر صادقا فقد وجب أن يوجد تعيينٌ مَا ممكن لماهية الخبر الصادق على وجه الدّقة. ويدلُّكَ على وجود عملَيْ إحالةٍ مختلفين أوليٍّ وثانويٍّ مُتحقِّقَيْن في هذه الحالات أن سامِعي عندما يسمعني أقول في الحالة المسماة إحالية «قاتلُ السّعيديّ معتوه» قد يَرُدُّ على قولي بقوله: «قد أصبتَ في قولك/ إن الرجل الذي نراه كلانا معتوه، ولكنك أخطأتَ في اعتقادك أنّه قاتل السّعيديّ». فالسّامعُ، في مثل هذا الردّ، يقبل الخبر الذي أُلقيه وفقا للاعتبار الأوّلي ولكنّه يرفض إسناد الاعتبار الثانوي (الذي يعبر عنه قولنا: «قاتلُ السّعيديّ») إلى الشيء المحال وفقا للاعتبار الأوّلي (الذي يعبر عنه قولنا: «الرجل الذي نراه كلانا»). [148]

وينطبق هذا التمييز بين الاعتبارين الأوّليّ والثانوي على أسماء الأعلام أيضا. فهَبْني قلت: «يرسُمُ شكسبير في مسرحية **هاملت** شخصية هاملت على نحو أكثر إقناعا بكثير من النحو الذي يرسم به شخصية أوفيليا[1]»، ثمَّ هب شكسبيرَ لم يكتب **هاملت**، وهب هذه المسرحيةَ هي الوحيدة التي كتبها غيرُه حقّا من بين جميع المسرحيات المنسوبة إليه. فهل الخبر الذي أخبَرتُ به كاذب؟ ليس هذا ضروريا لأنّي قد أكون عنيت بـ«شكسبير» مؤلفَ

Ophelia - 1

هاملت ليس غيرُ. فقد كان من الممكنُ أن يعبِّرَ لفظ «شكسبير» عن اعتبار ثانوي وأن يكون الاعتبارُ الأوّليّ هو «مؤلفُ **هاملت**»، وما عَنَيْتُهُ ـ ومن ثم الخبرُ الذي ألقيتهُ ـ هو: «يرسم مؤلِّفُ **هاملت** شخصيةَ هاملت على نحو أكثر إقناعا من النحو الذي يرسم به شخصية أُوفيليا». ويجوز أن يكون هذا الخبر، شأنه في ذلك شأنُ أمثلة دونالن عن الاستعمالات الإحالية للرسوم المُحدِّدة، صادقا وإن لم تُعبِّر عنه تعبيرا دقيقا الجملة التي قلتُها، ويكون الخبر الذي ألقيتُه ـ مقتصرا على ما تفيده الجملةُ التي قلتها من اعتبارٍ ـ خبرا كاذبا.

إنّ ما يجري في استعمالات الرسوم المحدّدة المسماة إسناديةً إنّما هو هذا: تفيد العبارةُ المقولةُ الاعتبارَ الأوّليّ الذي تجري وفقهُ الإحالة. وعلى هذا لا يمكن للخبر المُلقى أن يكون صادقا إذا لم يستوف هذا الاعتبارَ شيءٌ، وإذا استوفى هذا الاعتبار شيءٌ واحدٌ كان الخبر صادقا أو كاذبا تبعا لكون الشيء الذي يستوفي ذلك الاعتبارَ له الخاصيّةُ المسندة إليه أو لا. وجماعُ القولِ أنَّ معنى المتكلّم ومعنى الجملة في الحالات الإسنادية واحدٌ. وفي أمثلة دونالن ينبغي أن تُفيد العبارةُ المقولةُ اعتبارا أوليا، وذلك لأحدِ سببين: فإمّا أن يكون هو الاعتبار الوحيد الذي في حوزة المتكلّم (المثال «الإسنادي» في حالة قتل السّعيديّ) ومن ثم الاعتبار الوحيد الذي يمكن للمتكلم أن يَضْمَن وفقه الإحالة، وإما أن يظهر اعتبارٌ واحد فحسبُ في تلك الحالات التي/ يكون فيها للمتكلم فيها اعتبارات كثيرة يمكنه أن يَضْمَن الإحالةَ وفقها (كما في مثال الفائز بالسباق)، بحيث يكون ظهور ذلك الاعتبار حاسما في شروط استيفاء العمل اللغويّ الذي ينجزه المتكلم، وهو الاعتبارُ الذي يقوله. فلنتدبر كل واحدة من الحالتين على التوالي. [149]

عندما عثرنا على جثّة السّعيديّ المشوهة ولم نعرف من قتله لم يكن لدينا أيُّ اعتبار (أو ربما كانت لنا اعتبارات قليلة جدا) للإحالة على الشخص الذي نروم إسناد الجنون إليه إلا اعتبارَ «القاتل». وإذا ضربنا صفحا عن حالات «الإخطاف» لم يُوجدْ سبيلٌ ظاهر إلىأن يختلف معنى قولنا عن معنى الجملة لأنّه لا يمكن لأي اعتبار آخر أن يجري على أنّه اعتبار أوّلي. وإن شئتَ أن تقف على هذا فلْتنظرْ في تنويع على مثال دونالن: هَبْني قُبَيْل أن أعثر على جثة السّعيديّ رأيتُ، أنا لا أنت، رجلا يفِرُّ راكضا من مسرح الجريمة. تقولُ وأنت ترى الجثة:

«قاتلُ السّعيديّ معتوه»، فأقول: «صدقتَ، هو معتوه بلا شكّ»، بل قد أقول: «صدقت، قاتلُ السّعيديّ معتوه بلا شكّ». وإذْ قَدْ عرفتَ هذا فإني أحب أن أبيِّن، خلافا لدونالن، أن قولكَ: «قاتلُ السّعيديّ» وقولي: «هو» و«قاتلُ السّعيديّ» يستعملان كلاهما للإحالة. وهما، فضلا عن ذلك، يستعملان للإحالة وفقا للاعتبار نفسِه. غير أنّ عبارتك تُفيدُ اعتبارا أوّليّا، أما عبارتي فقد تُفيدُ اعتبارا أوليا وربما لا تفيد. وقد أكون عنيتُ أيضا: «الرجلُ الذي قد رأيته يهرُبُ»، وقد أكونُ قصدتُ إسناد الجنون إليه وإن تبين أنّه ليس مسؤولا عن وفاة السّعيديّ. فلي اعتباران يمكن لكل واحد منهما أن يكون أوّليا، وليس لك إلا اعتبارٌ واحدٌ، ولمّا كان لكلِّ خبرٍ إحاليٍّ اعتبارٌ أوّليٌّ فقد وجب أن يكونَ الاعتبارَ الأوّليَّ الذي لخبرِكَ.

وللمتكلم في الرّهان على نتيجة سباق السيارات مجموعة بأكملها من الاعتبارات ولكنَّ اعتبارا واحدا يمكن أن يكون أوّليا لأنّ ما يناسب شروط استيفاء الرهان هو اعتبار واحد فحسب. ومن الجائز أن أراهن الرّهان نفسه مستعملا اعتبارا ثانويا للإحالة على الفائز، شرطَ أن يعرفَ المتكلمُ والسّامعُ أن الفائدة من الإحالة عليه إنّما هي أن يكون الفائزَ وأنَّ الرهانَ جُعِلَ وفق هذا الاعتبار. وعلى هذا إذا كنّا أنا وأنت كلانا نرى الرجل الذي نُقدِّرُ أنّه الفائز بالسباق فقد أراهنُ الرهان نفسه بقولي: «أراهنُ على هذا الفتى الذي كان يقود سيارة ذاتَ محرِّكات توربينيّة». فقولي: «هذا/ الفتى» يفيدُ ههنا اعتبارا ثانويا، [150] ويفيدُ قولي: «الفائز بسِّباق إنديانا بوليس 500» الاعتبارَ الأوّليّ. ويفي هذا المثالُ باختبارات دونالن من جهة كونه إحاليّا لأنّ الشخصَ الذي «عنيتُه» حقّا هو الفائزُ بالسباق بقطع النظر عن كونه «هذا الفتى» أوْ لا.

ولنا الآن أن نلخِّص الفروق بين تحليلي وتحليلِ دونالن. ففي تحليله استعمالان مختلفان للرسوم المحدَّدة، وواحد منهما فحسب هو استعمالٌ للإحالة. وعلى هذا ففي الرسوم المحدَّدة لَبْس رغم أنّه يُجوِّزُ أن يكون لَبسا «تداوليا» لا «دلاليا»[1].

1 – وعلى ذكر هذا أقول إنّه ليس من الواضح البتّة ما عسى أن يكونَ «اللبس التداولي». فقولك: «ذَرَّ قرنُ الغزالةِ» ملتبسٌ دلاليا [ذرَّ القرنُ والنبات ونحو ذلك: طلعَ أدنى شيء منه، وذرّت الشمسُ: طلعت؛ وقرنُ الشمس: أول ما يبدو منها؛ والغزالة: الشمس عند ارتفاعها]، وقولُه تعالى: «ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هُدًى للمتقين» [البقرة، 2] ملتبسٌ إعرابيا. لكن ما اللَّبسُ التداولي؟ فهلْ يُذهَبُ إلى أنَّ قولنا: «إنّك تدوس قدمِي»

وليس في تحليلي مثلُ هذا اللبس. وعندي أنَّ جميعَ أمثلته أمثلة يُستعمَلُ فيها الرسمُ المحدد للإحالةِ. والفرق الوحيدُ أنَّ الإحالةَ في الحالات المسماة إحالية تجري وفقا لاعتبار ثانوي، وأنّها تجري في الحالات المسماة إسنادية وفقا لاعتبار أولي. ولما وجب أن يكون لكلّ خبر مشتملٍ على إحالة اعتبارٌ أولي فإن المتكلمَ قد يكون أحال مع ذلك، في الاستعمال «الإحالي»، على شيء يستوفي الاعتبار الأوّليّ ، وإن لم تصدق العبارة المقولة والمفيدة لاعتبار ثانوي على ذلك الشيء، وربما لم تصدق على أي شيء آخر. واشتمالُ قول الجملة للإخبار بخبر على رسم محدّد مستعملٍ على أنّه اعتبارٌ أولي أو اعتبارٌ ثانوي يتوقف على مقاصد المتكلم. ومعنى ذلكَ أن الأمر يتعلقُ بالخبر الذي يُلقيه ولا يقتصر على الجملة التي يَلفِظ بها.

وإذ قد عرفت هذا فما هو شأنُ أقوى دعاوى دونالن بأن الاستعمالَ الإسنادي لا يحيلُ البتّة؟ إنّ الأساس الحدسيّ لهذه الدعوى هو أنّي لا يمكن، في مثل هذه الحالات وكما في قولي سنة 1960 «إنّ المرشح الجمهوري سنة 1964 سيكون محافظا»، أن أكون قد أحلت على غولدْوتر لأنّي لم أكن أعرف من عساه يكون المرشحَ الجمهوري. ذلك أنّه لم يكن ثمّة/ غرضٌ بعينه أرمي إليه، [151] على حد استعارة دونالن، ولم أُحِلْ من ثم على أحد. أمّا أنا فأتمسّكُ بأنّي كنت أحيلُ فعلا، فقد كنت أحيلُ على المرشح الجمهوري سنة 1964. غير أنّي لمّا لم أكن أعرف من سيكونُ المرشحَ الجمهوري من بين أناس شتى محتملين فإنّي لم أعرف من كنت أحيلُ عليه منهم. وقد أفادَ قولي: «المرشح الجمهوري سنة 1964» الاعتبارَ الأوّليَّ في إحالتي، وليس لي اعتبارات أخرَى يمكنني الإحالةُ وفقها. بيد أن هذه الحقائق لا تدلّ على أنّ قولي لم يكن إحاليا. وحتى تقفَ على هذا تصوَّرْ أنّي أقول الآنَ: «لقد كنت محقّا في ذلك العهد، سنة 1960، عندما تنبأتُ بأن المرشَّحَ الجمهوري سنة 1964 سيكون محافظا لأن المرشح الجمهوري سنة 1964 كان حقّا محافظا». ويبدو لي أنّ قولي السابقَ «المرشح الجمهوري سنة 1964» ليس أكثرَ إحاليّةً من قولي اللاحقِ ولا أقلَّ منه. فقد كنت أحيل في كلتا الحالتين على الشخص الذي هو حقّا غولدْوتر وإن لم يكن لي سنة 1960

ملتبسٌ تداوليا لأنّه قد يكون في بعض السياقات أكثرَ من مجرّدِ تقريرِ حقيقةٍ؟ فإن صحّ هذا كانت كل جُملة «ملتبسةً تداوليا» على الإطلاق. ولو كان لنا مفهوم «اللّبس التداولي» لوجب أن يكون لنا أيضا مفهوم «اتحاد المعنى التداولي» ولكن ليس لأي واحد من المفهومين، في حقيقة الأمر، معنى واضح البتة.

إلى معرفة ذلك سبيلٌ. وأهمُّ ما يحولُ دون تبيّن هذا الأمر، على ما يشيرُ إليه دونالن، هو أنّه إذا استعملَ إنسانٌ عبارةً لها صورةُ «الـ Φ» للإحالةِ، وإن قدَّرَ أنّ Φ هو ك، فإنّه يتعذر علينا أن ننقل عملهُ اللغويّ دائما على نحو قويٍّ راجح بأن نقول إنّه أحال على ك. وحتى إذا عرفنا أن غولدْوتر كان المرشح الجمهوري للرئاسة سنة 1964 فإنّه لا يسعنا دوما أن ننقل قولَ القائل لجملة مشتملة على «المرشح الجمهوري للرئاسة سنة 1964» بقولنا: «إنّه أحال على غولدْوتر». أمّا في الحالات المسماة إحالية فغالبا ما يبدو مثلُ هذا النقل سائغا. فإذا قال القائلُ جملة مشتملة على «قاتل السّعيديّ» وعرفنا أن الرجلَ الذي يعنيه هو التميميُّ أمكننا نقلُ عمله اللغويّ بقولنا: «لقد أحال على التميمي». ولا يتيسر لنا فعلُ هذا في الحالات التي يكون فيها قاتلُ السّعيديّ هو التميمي فحسب، بل في الحالات التي لا يكون فيها التميمي قاتلَ السّعيديّ أيضا.

وأظنُّ أنَّ لهذه الحقائق تفسيرا بسيطا كلَّ البساطة باعتبار التحليل المُتقدِّم وكذلك بالنظر إلى أنَّ الجُملَ التي لها صورة «أحال م على س»، والجملَ التي لها صورة «قال م إنّ س هو ح» هي عبارة عن سياقات مفهومية[1]. وليس استبدالُ العبارات المستعملة عادةً في الإحالة على الشيء الواحد،/ في الأكثر الأعمّ، [152] صورةَ استدلالٍ صَحيحةً في السياقات المفهومية. والسبب الذي يحملنا على الظنّ بوجود فرق بين ما يسمى بالحالات الإسنادية والإحالية هو أنّنا في الحالات الإحالية نعرف أنَّ للمتكلم اعتباراتٍ عدّةً كان من الجائز أن يُحيلَ وفقها على المحال عليه، وأننا أمْيَلُ إلى نقل عمله اللغويّ وفقا لاعتبار من الاعتبارات

1 – «يرى المناطقة عموما أن المقياس اللغويّ الذي يمكّننا من التعرف على سياقٍ ما «د أ» باعتباره سياقا مفهوميا intensionnel هو أنّه يتعذّر علينا أن نستبدل في مثل هذه السياقات «أ» بـ «ب» إذا كان أ هو ب، وأن نستنتج من ذلك أنَّ « د ب»، وهذا خلافا لمّا يجري في السياق المَاصَدَقي extensionnel حيث يجوز هذا الاستبدالُ دون تغيير قيمة الصدق» (Engel, *in* Davidson, 1980 / 1993, p. XIII, n. 1). فمن السياقات المَاصَدَقية التي لا يؤثّرُ معها في قيمة الصدق استبدالُ عبارة بأخرى مستعملة في الإحالة على الشيء الواحد قولي: «حطت مركبتي الفضائيةُ على سطح نجم الصباح»، فإذا استبدلت «نجم المساء» بـ«نجم الصباح» فقلتُ: «حطت مركبتي الفضائيةُ على سطح نجم المساء» لم يؤثر ذلك في قيمة صدق الجملة لأن نجم الصباح هو نجم المساء. أما في السياقات المفهومية (ومنها السياقات التي يُذكرُ فيها القصدُ والإرادةُ والاعتقاد والدواعي والأغراض) فيتعذرُ غالبا مثلُ هذا الاستبدال مع بقاء قيمة الصدق على حالها. فإذا قلتُ: «أطْرتُ مركبتي الفضائيةَ قاصدا نجم الصباح» فإنّه لا يصحُّ دوما استبدالُ «نجم المساء» بـ«نجم الصباح»، فقد أكون وجهتُ مركبتي الفضائية إلى نجم الصباح لأن قائدي نهاني عن الذهاب إلى نجم المساء، غيرَ عارف أنَّ نجم الصباح هو نجم المساء (Cf. Davidson 1980 / 2002, 104–115) [المترجم].

الأخرى خلافا لمّا عليه الأمرُ في الحالات «الإسنادية». فإذا قال القائلُ: «قاتل السّعيديّ معتوه» وعرفنا أنّه يعرف أنَّ قاتلَ السّعيديّ هو التميميُّ أو يعتقد ذلك، فإنّنا نكونُ أميلَ إلى نقل عمله اللغويّ بقولنا: «لقد قال إنَّ التميمي معتوه»، خلافا لما عليه الحال إذا لم يكن يعرف قاتل السّعيديّ عندما ألقى خبره. ولا جَرَمَ أننا إذا عرفنا الاعتبارَ الأوّليّ الذي أُجريت وفقهُ الإحالةُ صحَّ في الأكثر الأعم نقلُ خبر المُخبر وفقا لذلك الاعتبار (بقطع النظر عن العبارة التي استعملها فعلا وبقطع النظر عن صدق العبارة التي استعملها فعلا على الشيء الذي يستوفي اعتباره الأوّليّ أو عدم صدقها عليه) من قِبَل أن ذلك ينقُل المضمون الإحالي للخبر الذي ألقاه. والحقّ أنّ نقل ما يسمى بموضعيْ الذكر الإحالي والإسنادي كليهما يحتملُ كلتا القراءتين المفهوميةِ والماصَدَقيةِ. وعلى هذا إذا كان التميميُّ هو القاتل وسمع أقرانُه أن صاحب الشرطة قال على سبيل «الإسناد»: «قاتل السّعيديّ معتوه» فإنّه يجوز كلّ الجواز أن ينقلوا كلامه هذا إلى التميمي قائلين: «لقد قال صاحب الشرطة إنّك معتوه». وشبيهٌ بهذا وجودُ استبدال للاعتبارات في الحالات المسماة إحالية قد يكونُ غير مبرَّر. فهب، على هذا، أنّ بعضهم قال سنة 1910 لأمّ غولدْوتر عن غولدْوتر وهو آنذاك صبيٌّ: «السيدة غولدْوتر ، إن أصغر أبنائك يريدُ مزيدا من الحليب». ومن اليسير أن نتصور أن هذا يمكنُ أن يكون استعمالا «إحاليا». وقد يتبينُ أنَّ غولدْوتر الرضيعَ ليس أصغر الأبناء ويظل المتكلمُ مع ذلك عارفا بمن كان يتحدث عنه. وقد يبدو من شديد الغرابة، رغم ذلك، القولُ بأنَّ المتكلمَ كانَ يُحيلُ على المُرشح الجمهوري للرئاسة سنة 1964، أو نقلُ عمله اللغويّ بقولنا إنّه قال إنّ المُرشح الجمهوري للرئاسة سنة 1964 أرادَ مزيدا من الحليب. بيْدَ أنَّ لهذه الحقائق جميعِها صلةً بسماتٍ للسياقات المفهومية معروفةٍ حق المعرفة مأتاها أننا عندما ننقلُ إحالة شخص ما فإنّنا نكون في الغالب ملزمين، بنسب متفاوتة، بنقل الاعتبارات/ التي جرت وفقها الإحالةُ. ولا تدلُّ هذه الحقائق [153] على أنّ المتكلمَ لا يحيلُ في الحالات المسماة إسنادية، وما تدل عليه فعلا هو أنّه لمّا كانت كل إحالة واقعة وفقا لهذا الاعتبار أو ذاك فقد يكون من الغلط بل من الخطإ الصريح نقلُ إحالة على شيء وفقا لاعتبار لم يستعمله المتكلّمُ حقّا وما كان ليستعمله من جهة أنّه لم يكن له سبيلٌ إلى معرفة أنَّ الشيءَ المستوفيَ للاعتبارات التي أحال وفقها فعلا يستوفي الاعتبار الآخر أيضا.

III - بعض المشاكل المتبقية

1. مَن و ما

ما شأنُ اختبار «مَن»؟ ألا تدلُّ مجامعةُ الاستعمالات الإسنادية، على نحو بديهي للمركبات المشتملة على «مَن» و«أيٍّ» و«ما» أنَّ في التمييز شيئا آخرَ يتعدّى التمييز بين الاعتبارات الأوّليّة والثانوية؟ لا أظُنُّ ذلك، إذ يمكن، بادئ ذي بدء، للحالات البيِّنةِ «الإحاليّةِ» (أي التي تجري وفقا لاعتبارات ثانوية) أن تُجامع هذه المركّبات أيضا، كما في قولك مثلا: «ذلك الرجل ذو القُبّعة الغريبة الذي هناك، كائنا من كان، يحاول الدخول عنوة إلى سيارتنا!» فأنت ترى أنّ المثالَ بيّنٌ «الإحالية» من قِبَلِ أن المتحدَّثَ عنه قد لا يكون رجلا ذا قبعة غريبة ولكن، على سبيل المثال، امرأة ذات تسريحةِ شعر غير مألوفة. ويمكن مسى انطباق أسماء الاستفهام[1] هذا دوما بالنظر إلى جملة من الاهتمامات في سياق القول، شأنُها في ذلك شأنُ مفهومِ معرفةٍ من (أو ما) يكونُ شخصٌ ما (أو شيءٌ ما). فمن ذلك أنّي أعرف منَ هو هيدغر بالنظر إلى مجموعة من الاهتمامات، ولا أعرفه بالنظر إلى مجموعة أخرى. فلو سألتني: «من هو كلاوس هيدغر[2]؟» لأجبت مثلا بقولي: «هو النمساوي المختص في التزلج المتعرج الذي أحرز المرتبة الثانية بعد ستنمارك[3] في منافسة كأس العالم سنة 1977»؛ غير أنّه ليس لي أدنى معرفة به بالنظر إلى مجموعات أخرى من الاهتمامات. فلا يمكنني أن أميزه في صفٍّ من المشتبه فيهم ولا أن أخبرك عن أي واقعة من الوقائع البارزة في حياته مثلا. ولا جَرَمَ أنّه كان من المناسب كل المناسبة أن نقول، على سبيل المثال، عندما نَجَمَ هيدغر فجأة في المشهد سنة 1977: «هيدغر هذا الفتى، كائنا من كان، قد فاز بسباق آخر». فاستعمالُ «من» («ما»، «أي») في هذه الحالة والحالات السابقة/ يدل على جهل المتكلّم [154]

1 - الألفاظ التي ذكرها المؤلف وهي «whatever»، «whichever»، «whoever» وإن جاز استعمالها في الاستفهام فإنها في السياقات التي أوردها فيها المؤلف عبارة عن أسماء موصولة تفيد العموم indefinite relative pronouns وقد ترجمناها بـ«من» و«ما» و«أيّ» المستعملة في الاستفهام والشرط. والأول والثاني منها يستعملان أيضا اسمين موصولين مشتركين يفيدان الاستغراق والعموم [المترجم].

2 - Klaus Heidegger

3 - Stenmark

باعتبارات أخرى غير الاعتبار المستفاد من الجملة أو شكّه فيها أو تعطيله إياها. وترد هذه الاستعمالات وأمثالها أكثر ما ترد مع الاعتبارات الأوّليّة، إمّا لأننا لا نعرف في الأكثر الأعمّ أيَّ اعتبارات أخرى (كما في الاستعمال «الإسنادي» أي الأوّليّ لـ«قاتل السّعيديّ» مثلا)، أو لأنّنا عندما نعرف حق المعرفة اعتبارات أخرى يمكن أن نبين أنّها مُعطِّلة طبقا لغرض القول، فإنّها لا تكون جزءا من مضمونه (كما في قولك مثلا: «أراهنُ على أنّ الفائز بالسباق، كائنا من كان، استعمل سيارة ذاتَ محرِّكاتٍ توربينيّة»).

2. الإخطافات الإسنادية

نقف الآن موقفا يتيحُ لنا تبيُّنَ ما يجري في حالات الإخطاف التي عالجها دونالن. فليس من الواقعي في شيء أن نتحدث، وهذا ما كنت أفعلهُ، وكأنّ اعتقاداتِنا في العالم والاعتباراتِ التي نحيلُ وفقها على الأشياء تَرِدُ في حُزُم صغيرة مُنضَّدة في وِسعنا أن نسِمَها بأنّها اعتبارٌ أولي أو ثانوي. والحقُّ أنَّ اعتقاداتنا ترد في شبكات مشوّشة مضطربة بأكملها. وكلُّ موقف يُرجَّحُ أن نكون فيه قادرين على استعمال عبارة من قبيل «قاتل السّعيديّ» للإحالة اعتمادا على الملاحظة، يُرجَّحُ أن تكون لنا فيه أيضا اعتبارات كثيرة أخرى. وعلى هذا فإنّ عبارات نحوَ «المعتدي على السّعيديّ» و«الشخصُ الذي ترك هذا السلاحَ في مسرح الجريمة» و«الشخصُ الذي تُعزَى إليه آثارُ الأقدام هذه في مسرح الجريمة» وما إليها، قد تكون مرشَّحَةً لإفادة اعتباراتٍ أخرى كان يمكن أن تجريَ الإحالةُ وفقها، من قِبَلِ أنّه من المستبعدِ أن يكون لدينا أي دليل يستند إلى الملاحظة على وجود أي شخص يحالُ عليه باعتباره «قاتلَ السّعيديّ» ما لم يكن عندنا ذلك النوعُ من الأدلة الذي يمكِّنُنا من الإحالةِ وفقا لبعض هذه الاعتبارات الأخرى. والرّاجح أن تكون لنا مجموعة من الاعتبارات التي يمكن أن تجري وفقها الإحالة حتى في الحالات «الإسنادية»، فإن أعوزنا منها اعتبارٌ أمكننا أن نفزَع إلى الاعتبارات الأخرى على نحو ما نصنَعُ في الاستعمالات «الإحالية» تماما؛ ذلك أنّ ما كنا نعنيه حقّا هو، على سبيل المثال: «الشخصُ المسؤول عما شاهدناه». فلا يوجد، من ثمّ، خطّ فاصل صارم بين الإحالة وفقا لاعتبار أولي والإحالة وفقا لاعتبار ثانوي. فالمسألةُ لا تُثارُ عادة ما

دامت الأمور تسير على ما يرام. ولا نُضطرّ إلى ضبط ما عنيناه على وجه الدقّة وما
[155] كان اعتبارنَا الأوّليّ إلا عند حصول/ خلل ما كأن يتبين لنا مثلا أن السّعيديّ لم يُقتل حقّا وإنّما اعتُدي عليه.

3. إحالة المتكلّم والإحالة الدلالية

يتناول كريبكي[1] (1977) تمييز دونالن بأدوات تشبه بعض الشبه الأدوات التي استعملتها. غير أنّه يبدو لي أن تحليله واقع في ورطة، ولعله من المفيد أن نبيّن كيفية ذلك على وجه الدقة. فهو يقول إن التمييز حاصل بين **إحالة المتكلّم والإحالة الدلالية**. وتتطابق إحالةُ المتكلّم والإحالةُ الدلالية في الحالة الإسنادية لأن قصد المتكلّم إنّما هو الإحالة على الإحالة الدلالية. وقد تتطابق إحالةُ المتكلّم والإحالةُ الدلالية في الحالة الإحالية إذا عيّنَا كلاهُما الشيءَ نفسه على نحو ما يعتقده المتكلمُ، ولكنَّ هذا ليس بواجب؛ فإذا غَلَط المتكلّم جاز أن تختلف الإحالةُ الدلالية عن إحالة المتكلّم (ص. 264). ولا يمكنُ أن يكون تحليل كريبكي مستقيما تمام الاستقامة على ما هو عليه لأن المتكلمَ لا يحتاج في الاستعمال «الإحالي» ولو إلى الاعتقادِ في أنّ الشيء المحال عليه يستوفي الرسم الذي يستعمله، على نحو ما يبينه مثالُ دونالن الذي يُحالُ فيه على غاصب باعتباره «الملك». غير أنّ الفرق بين إحالة المتكلّم والإحالة الدلالية تشبه ما أستعمله من تمييز مألوف بين معنى المتكلّم ومعنى الجملة، وإنْ كان كريبكي يتوخى طريقة غريبة في التعبير عنه من قِبَل أنَّ الإحالة عمل لغوي خلافا للمعنى. ولا تحيلُ العباراتُ بالمعنى الذي يحيلُ به المتكلمُون مثلما أنّها لا توقِع الوعود ولا تُصدِرُ الأوامر. بيد أنّه يمكنُ أن نُبَرِّرَ هذا الإشكال تبريرا من البساطة بمكان إذا حلّلنا «الإحالة الدلالية» بالنظر إلى الاعتبارات التي يحدّدها المعنى الحرفي. وقد بدا كريبكي أولَ الأمر وكأنه يَهُمُّ بفعل هذا (ص. 263) ولكنّه انتقل بعد ذلك إلى محاولة تحليل إحالة المتكلّم والإحالة الدلالية كلتيهما بالنظر إلى نوعين مختلفين من المقاصد: «يؤدي الإحالةَ الدلاليةَ لمُعَيِّنٍ ما (دون إشاريات) في كلام شخص ما، قصدُ المتكلم **العامُّ** إلى الإحالة على شيء ما، متى استُعمل ذلك المُعَيِّنُ. وما يُحيلُ عليه المتكلّم يؤديه قصدٌ **خاصّ**

Kripke - 1

[156] في مقام ما/ للإحالة على شيء ما» (ص. 264، وما كتب بحروف غليظة من وضع كريبكي). وفي هذا الموضع يتورط التحليل. وليس عندي هذه المقاصد العامة وأمثالها المتعلقة بالرسوم المحددة بالمعنى الذي تكون لي فيه حقّا مقاصد عامة ومقاصد خاصة (كأن يكون لي قصد خاص هو أن أقود سيارتي إلى منّوبة غدا، وقصدٌ عام هو أن أقودها، حيثما قدتها في تونس، على يمين الطريق مَا لم يرد ما يخالف هذا الأمر). ولو كان استعمالي للرسوم الدلالية يقتضي مثل هذه المقاصد العامة لَلَزِمني أن أُكوِّن ما لا نهاية له منها من قِبَل أنّه لا حدَّ لعدد الرسوم الدلالية التي يمكنني استعمالها وفهمها في لغتي. ولتنظَر في هذا الرسم المحدّد (دون إشاريات): «الرجل الذي يأكل مشطورا في أعلى مبنى الامباير ستيت[1] على الساعة العاشرة صباحا في 17 حزيران 1953». يقول لنا كريبكي إن ما يحيلُ عليه هذا المُعَيِّنُ دلاليا في كلامي الشخصي يؤديه قصدي العامُّ إلى الإحالة على شيء ما، متى استُعمل ذلك المُعَيِّنُ. ولا يسعني إلاّ أن أقول إني لم أُبيِّت هذا القصد أبدا وما كان لي مثله، وأجازف بالحدس أنّك تَعدَمُه أيضا. إني أعرف ما تعنيه العبارة، وأعرف بمعرفتي هذه الشروطَ التي يكون من الصحيح وفقها استعمالُ هذه العبارة بقصد خاص إلى إنجاز عمل الإحالة اللغويّ بها. ومعنى هذا أنّي أعرف الشروط التي ينبغي أن يستوفيَها الشيءُ حتى يمكنَني الإحالةُ عليه من جهة أنّه يستوفي الاعتباراتِ التي تفيدها الرسومُ المحددة. غير أنّه ليس لي، فضلا عن معرفة المعنى وحيازتي مقاصدَ مخصوصةً في مقامات مخصوصة، أيُّ مقاصِدَ عامةٍ من النوع الذي يصفهُ كريبكي. وبتقدير أنّي بيّتُّ قصدا خاصّا في هذه الحالة فإنَّ ذلكَ لا يُجدي نفعا لأنّه سيظل ثمة ما لا نهاية له حقّا من الحالات الأخرى التي لا يكون لي فيها مثلُ هذه المقاصد العامة. فهَبْني ارتأيتُ قَصْرَ استعمالِ هذه العبارة على التميمي، فإنّه يكونُ لي حقّا عندئذ في كلامي الشخصي قصدٌ عامٌّ يمكنني أن أعبر عنه بقولي: «إن لي قصدا عاما إلى الإحالة على التميمي متى استعملت عبارة «الرجل الذي يأكل مشطورا في أعلى مبنى الامباير ستيت على الساعة العاشرة صباحا في 17 حزيران 1953» غير أنّ هذا لا يُعفيني مما لا حصر له من الرسوم المحدَّدة الأخرى التي ليس لي فيها مثلُ هذه المقاصد العامة. زد على ذلك أنّي لا أحتاج

The Empire State Building - 1

[157] إلى هذه المقاصد العامة/ وأمثالها لتفسير استعمالي للرسوم المحدّدة. إني أعرف معانيَ العناصر اللّغويّة وقواعدَ نظمها في عبارات أوسع منها. وتمكّنني هذه المعرفةُ من تبيُّنِ الاعتبارات التي يفيدها أي رسم جديد أسمعه أو أنشئه، وهذه المعرفة هي التي أستعملها بعد ذلك عندما أقولُ رسوما محدَّدة مخصوصة مع مقاصد مخصوصة للإحالة على أشياءَ مخصوصة في مقامات مخصوصة. فما هي المُهماتُ الأخرى التي يُتَوقَّع من المقاصد العامة أداؤها؟ وربّما قَصَرَ كريبكي عن تبيُّن أن التمييز الحقيقي قائم بين الاعتبارات الأوّليّة والثانوية التي تجري وفقها الإحالة لأنّه يسعى إلى تفسير تمييز دونالن المزعوم بالنظر إلى ما أراه نظرية في «المقاصد العامة» مجانبةً للصواب.

4. جهة الأشياء وجهة الكلام

يرى كثير من الفلاسفة أن التمييز بين الإحالي والإسنادي يرتبط ارتباطا وثيقا في بعض الوجوه بالتمييز بين **جهة الأشياء وجهة الكلام**، بل ربّما ذهبوا إلى أنَّ الثانيَ هو عينُ الأول. وأظنّ أنَّ التمييزين كليهما مزيّفان في أكثر أحوالهما. غير أنّه من المفيد أن نقف على السبب الذي يحمل الناس على الاعتقاد في وجود مثل هذه التمييزات (أي أنْ نقف على التمييزات الحقيقية التي تُسبِّبُ الاعتقادات في هذه التمييزات) وأن نتبين السبب الذي يحملهم على الظنّ بأن التمييزين المزعومين مرتبطان أو هما تمييز واحد. وأرجو أن أكون وضحت شكوكي في شأن الإحالي والإسنادي. وسيكون تناولي للتمييز بين جهة الكلام وجهة الأشياء أخصَرَ بكثير. ولن أسعى إلى ذكر الاستدلال بكماله، ولن تنطبق ملاحظاتي إلا على التمييز في صورته التي يُقدَّرُ أنّها تنطبقُ على الهيئات القصدية من قبيل الاعتقاد والرغبة وعلى ما يشتمل على الإحالة على الجزئيات من الأعمال اللّغويّة. وجُملةُ القول أنّي لن أُعنَى بالتمييز بين جهة الأشياء وجهة الكلام باعتبار انطباقه على السياقات الوجهية[1] أو تعلقه بالإحالة على الكائنات المجردة من قبيل الأعداد.

1 - modal contexts

أظنّ أن منشأ النظرية القائلة بوجود تمييز بين اعتقادات من جهة الأشياء واعتقادات من جهة الكلام (مثلا) هو الخلط بين سمات نقل الاعتقادات وسمات الاعتقادات المنقولة. فإذا عرفتُ أنَّ رالف[1] يعتقد أن الرجلَ ذا القبعة البُنّيّة الذي رآه هو جاسوسٌ، وعرفتُ أيضا أن الرجلَ ذا القبعة البنية هو ب. ج. أورتكت[2] فقد أنقل اعتقاده/ إمّا بقولي: «أمّا أورتكت فيعتقد رالف أنّه جاسوس» أو بقولي: «يعتقد رالف أن الرجلَ ذا القبعة البنية الذي رآه هو جاسوسٌ»[3]. ويُلزِمُني أولُ النَّقْلَين، باعتباري ناقلاً، بالإقرار بوجود شيء يَستوفي مضمونَ اعتقادِ رالف الإحاليَّ، أما الثاني فلا؛ ولنا أن نسمّيَ هذين النَّقلَين على التوالي: **نقلا من جهة الأشياء ونقلا من جهة الكلام**. غير أنّه لا يلزم مطلقا من وجود طريقين مختلفين في نقلِ اعتقادٍ ما وجودُ نوعين مختلفين من الاعتقاد المنقول. فاعتقادُ رالف واحد في الحالين. وإنّما الفرقُ في مدى عنايتي، باعتباري ناقلا، بالتزام القدر المستوفَى فعلا من شروط صدق اعتقاده. وجملة الأمر أنَّ التمييز بين جهة الأشياء وجهة الكلام تمييز بين طُرُق نقل الاعتقادات لا بين أنواع مختلفة من الاعتقادات.

[158] وأيسرُ السُّبُلِ إلى الوقوف على ذلك هو أن تتبيَّنَ أن التمييزَ الذي يمكنُ أن أجريَهُ، باعتباري ناقلا، عند نقل اعتقادات رالف ليس التمييزَ الذي يمكنُ أن يجريَه عند التعبير عن اعتقاداته. فهَبْهُ قال: «أمّا الرجلُ ذو القبعة البنيةِ الذي رأيتُهُ فأعتقد أنّه جاسوس» أو قال: «أعتقد أنَّ الرجلَ ذا القبعة البنية الذي رأيتُه جاسوسٌ»، تَجِدْ أنّه لا سبيل عنده إلى التمييز بين القولين. ويُشير مجموعُ الجملتين كلتيهما في الحقيقة عن مضمون واحد بعينه لاعتقاد رالف رغم أن عبارة «الرجل ذو القبعةِ البنيةِ» تقع، في الإعراب السطحي، خارج حيز «أعتقدُ» في إحدى الحالتين ولا تقع خارجه في الحالة الأخرى. وتزيد هذه الحالة وضوحا حالةُ الأخبار، فانْظُرْ في الخبرين اللذين ألقاهُما رالف في قوله

«الرجلُ ذو القُبَّعةِ البنيةِ الذي رأيتُهُ جاسوسٌ».

1 - Ralph

2 - B. J. Ortcutt

3 - والمثال مقتبس من كواين Quine (1956) طبعا.

وقوله:

«أمّا الرجلُ ذو القبعةِ البنيةِ الذي رأيتُهُ فهو جاسوس».

فشروط الصدق واحدة بعينها في الحالتين. والسبب الذي يُتيحُ للناقل إجراءَ تمييز لا يمكن لرالف أن يُجريَهُ هو أنَّ الناقلَ يمكن أن يُعيّن المقدارَ الذي سينقله مجرَّدَ نقلٍ من اعتقاد رالف والمقدارَ الذي سيلتزم به منه. فهو ينقل، عند النقل من جهة الكلام، المضمون بأكمله/ ولا يُلزِمُ نفسه بالإقرار بوجود شيء [159] يكون الاعتقادُ متعلقا به في الظاهر. وهو، عندما ينقل نقلا من جهة الأشياء من ذلك النوع الذي ذكرناه متقدما، لا ينقل إلا جزءا من الاعتقاد يعبر عنه قوله: «(هو) جاسوس»، ويلتزم بالإقرار بوجود شيء يتعلقُ به الاعتقاد في الظاهر، وإن لم يكن ذلك بالضرورة وفقا لنفس اعتبار رالف. غير أن رالف ملتزم بالأمر في جملته وفقا لاعتباراته الخاصّة به، وهذا ما يقومُ عليه اعتقاده أو خبره.

وقد أُهدِر قدرٌ كبيرٌ من الجهد في المسألة: فمتى يَلزَمُ من نقلِ عمل لغوي أو هيئة ذهنية وجودُ شيء يتعلق به العملُ أو الهيئةُ؟ ومتى يكونُ «[مثل هذا] النقل» شكلا صحيحا من أشكال الاستدلال؟ والجوابُ أننا إذا اقتصرنا على نقل مضمون الاعتقاد أو العمل، أي ما يعتقده المرءُ أو يقوله، فإنّه لا يكون صحيحا أبدا. فكيف جاز ذلك؟ إنّه لا يترتب على كون المرءِ على اعتقاد ما أو على إخباره بخبر ما أيُّ شيء يتعلقُ بالقدر المستوفَى من شروط صدق اعتقاده أو خبره. وقد يقول قائل كذلك: «متى يَلزَمُ من نقلِ اعتقاد إنسان صدقُ ذلك الاعتقاد؟» وليس لنا من جواب في الحالين إلا أن نقول: إن نقلَ كون المرءِ على اعتقادٍ ذي مضمون ما هو شأنٌ، ونقلُ المقدار الصادق منه شأنٌ آخرُ. فالنَّقلُ من النوع الأول لا يلزَمُ منه البتةَ نقلٌ من النوع الثاني.

ويوجدُ، علاوة على التمييز بين النقل من جهة الكلام والنقل من جهة الأشياء، تمييزٌ حقيقي بين الاعتقادات العامة والاعتقادات الخاصة على نحو ما يمثلُه الاعتقادان اللذان يمكنُ أن يُعبّرَ عنهما رالف إذا قال على التوالي: «ثمّةَ جواسيسُ (توجدُ جواسيسُ)» و«الرجلُ ذو القبعةِ البنّيةِ جاسوسٌ». غير أنّ هذا تمييز قائم برأسه مستقل عن نقل الاعتقادات المخصوصة من جهة الكلام ونقلها من جهة الأشياء.

وبذا يمكن أن نقف على العلاقات بين التمييز من جهة الأشياء ومن جهة الكلام والتمييز الإحالي والإسنادي: فلا وجود لكلا التمييزين على النحو الذي يوصفان به عادة في الكتابات. غير أنّه ثمّةَ بعضُ التمييزات الأخرى التي توجدُ فعلا وهي منشأ الاعتقاد الوهمي في هذين التمييزين. ذلك أنّه يوجد تمييز بين الإحالة وفقا للاعتبارات الأوّليّة والاعتبارات الثانوية، وتمييز بين نقلٍ للاعتقادات والأعمال اللّغويّة يُلزِمُ الناقل بالإقرار بوجود شيء محال عليه ونقلٍ لا يُلزمُه بذلك./ والصلةُ بين الإحالتين الأوّليّة والثانوية وبين النَّقْلِ من جهة [160] الكلام والنقل من جهة الأشياء هو أننا نميلُ أكثر إلى إنشاء نُقولٍ من جهة الأشياء للإحالات ذات الاعتبار الثانوي، وأنّنا نميلُ أكثر إلى إنشاء نقول من جهة الكلام للإحالات ذات الاعتبار الأوّليّ. لماذا؟ لأننا في نقل الإحالة ذات الاعتبار الثانوي نَعرِفُ أنَّ الاعتبارَ الفعليَّ الذي يُفيدهُ قولُ المتكلّم ليس ذا بالٍ بالنسبة إلى الخبر الذي أخبر به، ونعرف أنّ له اعتبارات أخرى كان يمكنهُ أن يُجري الإحالة وفقها. وعند نقلِ خبرٍ تَجري فيه الإحالةُ وفقا للاعتبار الأوّليّ على نحو صريح فإن النقل سيُغفِلُ شيئاً ذا بال بالنسبة إلى مضمون الخبر إذا لم نَنقُل الاعتبار الأوّليّ.

غير أن هذه ليست سوى نزعة غالبة، إذ يمكن أن توجد أيضا نُقولٌ من جهة الأشياء لإحالات ذات اعتبار أولي، ويمكن أن توجد نُقولٌ من جهة الكلام لإحالات ذات اعتبار ثانوي (وهذا نظير قولك، في الاصطلاح القديم، إن الاعتقاداتِ الإسناديةَ يمكنُ أن تكون من جهة الأشياء، وإنّ الاعتقادات الإحالية يمكنُ أن تكون من جهة الكلام، وإن كنت أبادرُ إلى التذكير بأنّي أطّرِحُ هذه الطريقة في التعبير عن المسألة)، وذلك على ما ذكرناه متقدما في تناولنا لشرط دونالن الرابع. وعلى هذا إذا علِمتُ أن صاحب الشرطة قال «على سبيل الإسناد»: «قاتلُ السّعيديّ معتوه»، وعرَفتُ أن التميميَّ هو قاتلُ السّعيديّ، فيجوز لي كلَّ الجواز أن أخبر التميميَّ بقولي: «يا تميميُّ، إنَّ صاحب الشرطة يعتقدُ أنّك معتوه»، بل يجوز لي أن أنقُل ذلك بقولي: «أمّا التميميُّ فإنّ صاحب الشرطة يعتقدُ أنّه معتوه». زد على ذلك أنّه في وسعي أنْ أنقُلَ عملَ رالف اللغويَّ بقولي: «قال رالف إنَّ قاتلَ السّعيديّ معتوه» لأنّه إنّما قال ذلك حقًّا، إذا علِمتُ أنَّ رالف قال على سبيل الإحالة: «قاتلُ السّعيديّ

معتوه» وأنه كان يعني بذلك التميميَّ، وإن كنت أعرفُ أنَّ التميميَّ ليس قاتلَ السّعيديِّ. وكلا النقلين مُضللٌ وإن كان صادقاً من قِبَلِ أنَّ السّامع قد يَحمِل، مُحِقًّا، نقلي الأوَّلَ على أنّ فيه تلميحا إلى أنَّ صاحب الشرطة قال عن التميميِّ، **وفقا لاعتبارِ «التميمي»**، إنّه معتوه، وهو لم يقُل هذا، وإنّما قال ما قال عنه وفقا لاعتبارِ «قاتل السّعيديّ»؛ وقد يُحملُ النقلُ الثاني على أنّ فيه تلميحا إلى أن الرجلَ الذي يعنيه رالف هو حقّا قاتل السّعيديّ، وليس هو كذلك، بل هو التميمي.

وأنت ترى، على ذكر هذا، أن صاحب الشرطة إذا قال وهو يذكرُ أمثلة عن تحصيل الحاصل: «قاتلُ السّعيديّ هو قاتل السّعيديّ» و«أصغرُ الجواسيس جاسوسٌ» فإنّه لا يسعُنا أن نقول للتميميِّ: «إن صاحبَ الشرطةِ يقولُ إنّك القاتلُ»، ولا أن نقولَ لبوريس[1]: «إن صاحبَ الشرطةِ يقولُ إنّك جاسوسٌ»، وإن عرفنا أن التميميَّ هو قاتلُ السّعيديِّ وأنّ بوريس هو أصغرُ الجواسيس./ فلِمَ [161] لا يجوزُ لنا هذا؟ ذلك لأنّ صاحبَ الشرطة، كيْ يقول شيئا ما عن شيء أحال عليه، لا بُدَّ أن يختلف ما يقولُهُ عن الاعتبارِ الذي يُجري وفقهُ الإحالةَ؛ وإلاّ فإنّه لا يكون لمّا قِيلَ مضمونٌ آخرُ غيرُ ذلك المضمونِ الذي يجعلُ ما قيل متعلقا بالمقول فيه.

5. راسل وستروسن

نشأت هذه الخصومة حول الإحالي والإسنادي برُمَّتِها من الجدل بين راسل وستروسن في شأن تحليل الرسوم المحدّدة. ويزعُمُ دونالن أن كلا الرجلين يُهمل الاستعمال الإحاليَّ، وأنه توجدُ تبعا لذلك مآخذ خطيرة على تحليلَيْهما. فإن صحَّ تحليلي فإنَّ تحليلَيْهما والخصومةَ بينهما تظل بعيدة عن مُتناوَلِ حُجَج دونالن. فتحليلَاهُما يفهمان حقّا على أنّهما يتعلّقان بحالات ليس فيها اعتبار ثانوي، وفيها يطابق ما يعنيه المتكلّم ما يقوله. ووجودُ حالاتٍ يعني فيها المتكلمُ أكثرَ مما يقوله، أي حالاتٍ تفيدُ فيها الجملةُ التي يَقولُها اعتبارا ثانويا تَجري وفقه الإحالةُ ولكنها لا تفيدُ الاعتبارَ الأوَّليَّ الذي يَدخُلُ في عداد شروط صدق الخبر، هو

Boris - 1

أمر ليس من الخصومةِ بين راسل وستروسن في شيء، وذلك من قِبَلِ أنّه توجد في مثل هذه الحالات جملةٌ ما (حاصلة أو ممكنة) تفيدُ الخبرَ الذي يلقيه المتكلمُ، وتكون هذه الجملة محلاّ لأحد تحليلين: تحليل راسل أو تحليل ستروسن.

[162]

الباب السابع

الأعمال اللّغويّة واللسانيات الحديثة

لقد بدا من الممكن، حتى عهد قريب جدّا، رسمُ حدّ، وإن كان مبهما، بين اللسانيات وفلسفة اللغة: فقد عالجتْ اللسانيات الوقائع التجريبية للألسنة البشرية الطبيعية، وتناولت فلسفة اللغة الحقائق التصورية التي ينهض عليها أيُّ لسان أو نظام تواصل مُمكِنَيْن. وبدت دراسة الأعمال اللّغويّة، في نطاق هذا التمييز، واقعةً على نحو واضح في جانب فلسفة اللغة. ومُعظم البحوث التي أُنجزت في الأعمال اللّغويّة، حتى السنوات القليلة الماضية، بحوث أنجزها فلاسفة لا لسانيون. بيد أن هذا كلَّه تغير مؤخرا. فما كان من اللسانيين إلا أن اندفعوا، في فترة الانتشار والتوسع الحالية، إلى مناطق فسيحة لم يعمل فيها، قبل ذلك، إلا الفلاسفةُ، فأضحت كتاباتُ فلاسفة من أمثال أوستن وغرايس وغيرهما في عِداد أدوات عمل اللساني المعاصر. ولا يسع فيلسوفَ اللغة إلا أن يرحّب بهذا التطور لأن اللساني يستثمر معرفته بوقائع الألسنة البشرية الطبيعية وكذلك بتَقنيات التحليل الإعرابي التي كانت غائبة في الماضي، على الأقل، من الكتابات الفلسفية الخالصة في اللغة. والتعاون بين اللسانيين والفلاسفة مثمر خصوصا في دراسة ما أراه واحدا من أهم المسائل في دراسة اللغة: كيف تتفاعل البنية والوظيفة؟ وتنطوي هذه المسألة، على مسائل أخرى من قبيل السؤال، مثلا، عن العلاقة بين مختلف أنواع الأعمال المضمَّنة في القول والأشكال الإعرابية التي تتحقّق بها في مختلف الألسنة البشرية الطبيعية. إلاّ أنّ إسهام اللسانيين في دراسة الأعمال اللّغويّة لم يكن كلُّه على نفس القدر من الفائدة. وأحبّ أن أتناول

[163] في هذا الباب مقاربتين شهيرتين/ تبدوان لي كلتاهما مجانبتين للصواب. وهما ما يسمى بالتحليل القائم على الحذف الإنشائي، ومصدرُه عمل جون ر. روس (لا سيّما مقاله «في الجمل الخبرية»، روس، 1970) ومقاربةُ مسلّمات المحادثة لدراسةِ الأعمال اللّغويّة غير المباشرة، وقد جاء أشهر عرض لها في مقال كتبه ديفيد غوردن وجورج لايكوف عنوانه «مسلّمات المحادثة» (1971). وتبدو لي هاتان النظريّتان كلتاهما تفسيرين خاطئيْن للمعطيات المتعلقة بالأعمال اللّغويّة. فكلتاهما ترتكب الخطأ نفسه ـ وإن كانت كل واحدة على طريقتها التي تختلف عن الأخرى تمام الاختلاف ـ إذ تسَلِّمان بتفسير أقوى مما ينبغي لشرح بعض الوقائع، والحال أنّه توجد قبلَهما نظرية في الأعمال اللّغويّة، موضوعةٌ لدواعٍ مستقلة بنفسها، من شأنها أن تفسر هذه الوقائع.

ولْنَقُلْ قبل البدء إنّه من الجائز كل الجواز ألاّ يظل أحد من المؤلِّفَيْن اللّذين أناقشهما على رضاه بالرأيين اللذين قالا بهما في هذين المقالين. غير أنّي لا أُعْنَى بسيرتَيْ هذين اللسانيَّيْن بل يعنيني بعضُ ما قدّماه من مناويل التحليل. وقد بدت مناويل التحليل هذه مؤثرة، على ما تبينه نظرة عجلى إلى بعض الكتابات اللسانية، ومن المهم فيما أرى دحضُها بقطع النظر عن كون صاحِبَيْها الأصليَّيْن مازالا على القول بها أو لا.

I

وأبدأ بمقال روس (1970). يقول روس إنَّ أطروحة هذا المقال «هي أنّه ينبغي تحليل الجمل الخبرية كما في (1) [انهارت الأسعار] على أنّها جمل إنشائية ضمنية، وأنه يجب اشتقاقها من بنى عميقة تشتمل على فعل رئيسي إنشائي ممثل تمثيلا صريحا» (ص. 223). ثم يمدنا روس بأربعَ عشْرةَ حُجةً إعرابيةً ليبيِّن أنّه يجب أن يكون لكل جملة خبرية فاعلٌ أعلى هو «أنا»، ومفعولٌ به ثانٍ هو «أنت»، وفعلٌ إنشائيٌّ ما، قد يكون مجرّدا، باعتباره الفعل الرئيسي في المركب الإسنادي الأعلى. ومن ثم فإنّ خلاصةَ دراستِه هي أن لكل جملة خبرية في الإنكليزية بنيةً عميقة صورتها: «أقول لك إنَّ ج» أو «أُخبِرُكَ أنَّ ج»، إلخ.
[164] زد على ذلك أنّه من اليسير توسيعُ/ ما يقدمه من أنواع الحُجج إلى ضروب

أخرى من الجُمل. والنتيجة التي نخلُص إليها في خاتمة المطاف (وإن لم يصرح بها في مقاله الأصلي) هي أن لجميع الجمل الإنكليزية فعلا رئيسيا إنشائيا في المركب الإسنادي الأعلى من بنيتها العميقة. يا لها من نتيجة رائعة! ولمّا بدا لي أنّ الحجج في مقاله الأصلي تَشِفُّ عن منوال استدلالي واحد فلن أنظر إلاّ في الحجة الأولى. فإذا نظرنا في أمثلة على هذه الشاكلة (هذه الأمثلة كلها مستمدة من مقال روس)[1]:

1 – Tom believed that the paper had been written by Ann and him himself (ظن توما أن المقالَ كتبَتْه آنْ وهو نفسُه)

2 – Tom believed that the paper had been written by Ann and himself (ظن توما أن المقالَ كتبَتْه آنْ ونفسُه)

3 – Tom believed that the paper had been written by Ann and them-*selves (ظن توما أن المقالَ كتبَتْه آنْ وأنفسُهما)

قادتنا هذه الأمثلة (وأمثلةٌ أخرى كثيرة)، على نحو بديهي، إلى صياغة هذه القاعدة:

4 – إذا تقدّم الضميرُ العائدُ الضميرَ المنعكسَ المؤكِّدَ أمكن حذفُ الأول إذا كان محكوما بمركب اسمي تربطه به علاقة عائدية.

ثم ينتقل بعد ذلك للنظر في أمثلة من قبيل:

5 – This paper was written by Ann and myself (كَتبَتْ هذا المقالَ آنْ ونفسي).

زد على هذا أنّه ينتقل بعد ذلك إلى تقديم سلسلة من الجمل بأكملها على منوال 1 وعلى منوال 5 اللذين يقول عنهما إن «طيف المقبولية» فيهما يتناسب تناسبا تاما أو متقاربا. لكن إن كانت 4 قاعدة صحيحة حقا، والأمثلة تُشعر بذلك قطعا، فعلينا، كي نفسر 5، أن نسلِّم بأن بنيته العميقة «تتضمَّن مركبا

1 – آثرنا تقديمَ الأمثلة في لغتها الأصلية وترجمَتها ترجمة شبه حرفية لأنَّ حذف المؤكِّد في العربية غير جائز على الأصح (اطلب ابن جني، **الخصائص** II، 379 **وحاشية الصبان** I، 294 ؛ III، 123)، بل إنّه لا يجوز في العربية «توكيدُ الضميرِ المرفوع المتصل بالنفس والعين إلا بعد تأكيده بضمير منفصل، فتقول: «قوموا أنتم **أنفسُكم أو أعيُنكم**» ولا تقول قوموا أنفسُكم» (**شرح ابن عقيل** I، 421). وعلى هذا يكون المثال 2 في العربية أقربَ إلى اللحن منه إلى الاستقامة [المترجم].

إسناديا إنشائيا أعلى تلغيه قاعدة الحذف الإنشائي بعد تطبيق القاعدة المذكورة في (4)» (ص. 228). ويقول أيضا إنّه سواءٌ كان التحليل الإنشائي صحيحا أو لا فإن هذه الأمثلة جميعا يجب أن تُفسَّر بنفس القواعد أو المبادئ.

وإني لأجد حجج روس في غاية اللطف والكِياسة. ولكن ما هي صورتها المنطقية على وجه الضبط؟ يبدو أنّ لها نفسَ الصورة المنطقية التي لبعض الحجج عينها المستعملة من قبلُ للبرهنة على وجود بنية إعرابية عميقة. فلننظر مثلا في هذه السلسلة:/ [165]

6 - اضرِبْهُ

7 - *اضرِبْكَ

8 - اضرِب نفسَكَ

9 - *ضَرَبَتْ نفسَهُ

10 - ضَرَبَ نفسَهُ

11 - ضربْتَ نفسَكَ

12 - *ضَرَبَ نفسَكَ

وقد ذهب القوم، في هذه المعالجات المُبكِّرة المتعلقة بالبنية الإعرابية العميقة، إلى أنّه لا بد من التسليم بورود ضمير مخاطَب هو «أنت» في البنية العميقة لجميع جمل الأمر حتى يُفسَّر ورود الضمائرِ المنعكسة في هذه الجمل؛ وحتى يتسنى لنفس القاعدة أن تفسّر توزُّع الضمائر المنعكسة على الجمل الخبرية وجمل الأمر. ولكن ما هي الصورة المنطقية لهذه الحجج، مرة أخرى؟

الظاهر أنّها هذه: أيًّا كان اللسان ل والصيغتان ف وق، إذا كانت ف وق تردان في الأكثر الأعمّ معا في البنية السطحية للجمل، وإذا كان ما يتعلق بالصيغة أو حضور إحدى الصيغتين يحدده نوعُ الصيغة الأخرى، ففي كلّ جملة ج ترِد ف في بنيتها السطحية ولا ترد فيها ق، توجد بنية عميقة ما لـ ج ترد فيها ق، ولكنها تحذف من البنية السطحية.

غير أنّه لا شكّ في أن هذا ليس صحيحا من جهة كونه صورةَ حجةٍ عامَّةً؛ ومعنى ذلك أنّه لا يلزَم البتّة من ورودِ ف وق معا في الأكثر الأعم وارتباطِهما

على بعض الأنحاء في البنية السطحية، أنّه متى غابت إحداهما وجب أن توجد الأخرى في البنية العميقة. ولا أحسَبُ أن لسانيا قد ذهب إلى القول بلزوم ذلك منطقيا، بَيْدَ أنّ هذا كان منوالامن الاستدلال بالغَ التأثير. لِمَ؟ لقد قيل لنا إن منوال الاستدلال يُتيحُ لنَا تفسيرَ المعطياتِ تفسيرا **أبسطَ**. فنحنَ لا نحتاج إلاَّ إلى قاعدة واحدة لتوزيع الضمائر المنعكسة، أمّا إذا لم نسلّم بورود عنصر ما في البنية العميقة احتجنا إلى قاعدتين. وما جعل منوال الاستدلال شديد الإغراء إنّما هو هذا الاحتكام إلى مفهوم حدسي للبساطة، غير أنّي أظنّ أنّ ظاهر البساطة هذا يقوم على افتراض لم يُنعَم فيه النظر وأودّ مناقشته في أثناء هذا الباب./

وصورة هذا الافتراض **أن القواعد التي تضبط توزيع العناصر الإعرابية ينبغي ألا تذكر إلا المقولاتِ الإعرابيةَ.** [166]

وقد يبدو من المحيّر اتهامُ اللسانيين المعروفين بإنكار استقلال الإعراب بالقول بمثل هذا المبدإ. غير أنّه من العسير أن نتبيّن الكيفية التي يبررون بها قبولهم بالتحليل القائم على الحذف الإنشائي أو بالحجج التقليدية (والمضطربة، في رأيي) ليبيّنوا أن لجمل الأمر فاعلا مخاطَبا محذوفا، إذا كانوا لا يقولون بذلك المبدإ.

وأحبّ قبل الاسترسال في مناقشة هذا الافتراض أن أذكر زوجا من الحجج الأخرى لم يرد في مقال روس الأصلي ولكنّه استُعمِل لاحقًا لتبرير التحليل الإنشائي: فلننظر في جمل مثلِ:

13 - صراحةً، أنت سكرانُ.

لا يبدو أن «صراحة» في 13 تجري مجرى مخصّص الفعل في الجملة خلافا لـ«ربّما» في قولنا:

14 - ربما ينزل المطر.

وقد ذهب قوم إلى أن 13 تقتضي منَّا، من الناحيتين الإعرابية والدلالية جميعا، تقديرَ فعل قول مضمر في البنية العميقة. وذلك لأن «صراحة» تجامع، من جهة الإعراب، في المعهود المتعارف، أفعال القول كما في قولك:

15 - أقرّ بحي صراحة بجرمه

ولكنها لا تجامعُ ضروبا أخرى من الأفعال كما في قولنا مثلا:

16 - *نزل المطر صراحة

ولأنّه لا يوجد، من جهة الدّلالة، شيء تخصصه «صراحة» في البنية السطحية لـ 13. فلا بد أن يكون الفعل الذي تخصصه شيئا آخر غير ما يوجد في بنيتها السطحية. وإذن فلا بدّ، من باب تمشِيَة الاستدلال، أن تكون بنيةُ 13 العميقةُ هي نفسُ البنية التي في جملٍ لها هذه الصورة:

17 - أنا فِعْل[1] لك صراحة: أنت سكرانُ.

ويتعلق قسم آخرُ من الحجج المؤيدة لتحليل الحذف الإنشائي بالمركباتِ الإسنادية المخصصة للفعل. ومثال ذلك قولك:

[167] 18 - لَمّا كنتَ على هذا القدر من العِلْمِ، فلمَ رحَل يحي؟/

وههنا ذهب القوم إلى أنّه علينا تقديرُ بنية عميقة شبيهةٍ بالبنية التالية حتى نفسّر ورود المركب الإسنادي المُخصص للفعل:

19 - لَمّا كنتَ على هذا القدر من العِلْمِ، فإني أسألُكَ (سائلُكَ) لِمَ رحَل يحي؟

وتقودُ هذه الحجج وحجج أخرى كثيرة جميعا إلى النتيجة نفسها. فلكل جملة في الإنكليزية وربما في كل لسان من الألسنة الأخرى فعلٌ رئيسيٌّ إنشائيٌّ في بنيتها العميقة. وقد نقدَ هذه الحججَ في تفاصيلها مؤلّفون كُثُرٌ، ولكنّي أظنّ أنّه لا أحد، حتى الآن، طعن في الافتراضاتِ الأساسيةِ التي تقوم عليها هذه الحجج. وأريد، قبل الشروع في هذا، أن أنبّه إلى ما يؤدي إليه تحليل الحذف الإنشائي من نتيجة ضعيفة مرجوحة حدسيا. وما يترتب عليها، في وجه مهم من وجوه «القول»، أنّه لا يمكنك أن تنجز عملا مضمنا في القول إلا بقولك إنّك تُنجزه من قِبَلِ أنَّ البنية العميقة لكل جملة تلقيها تشتمل على «فعل رئيسي إنشائي ممثل تمثيلا صريحا». وإني لأجد من العسير أن نتصور أنّه يمكن لأي حجج من هذا النوع الذي نظرنا فيه أن يقنعنا بمثل هذه النتيجة المجانبة للحدس.

وأظنّ أنّه يوجد تفسير أبسط بكثير للمعطيات، ولا يتضمَّن هذا التفسير سوى افتراض عناصرَ «تبررها على نحو مستقل» نظريةُ الأعمال اللّغويّة.

1 - هو فعل «قال» وما تصرف منه وجرى مجراه [المترجم].

ويُوشكُ روس أن يعتدَّ بهذا التفسير، ولكنّه لا يكادُ يأخذ به صراحةً. وإليك هذا التفسيرَ:

يوجد في كل مقام من مقامات الخطاب متكلم وسامع وعمل لغوي ينجزه المتكلم. ويشتركُ المتكلّم والسّامع في معرفة هذه الحقائق اشتراكهما في معرفة قواعد إنجاز مختلف أنواع الأعمال اللّغويّة. وتُتيحُ لنا هذه الحقائقُ وهذه المعرفةُ تفسيرَ بعض الأشكال الإعرابية دون أن تُجبرنا على التسليم بأنَّ لهذه الحقائق نفسِها وصفًا أو تمثيلا إعرابيين في البنية العميقة للجمل التي تُعين الحقائقُ على تفسيرها، فمن ذلك أنّ «صراحة» في 13 تقال على العمل اللغويّ المنجز في قول الجملة. وليس من الضروري أن نفترض أنّها تخصص أيضا فعلا من الأفعال، بل هي تصف العمل الذي ينجزه المتكلم، ولا يحتاج هذا العمل/ [168] إلى أن يمثله فعلٌ في أي موضع من البنية العميقة للجملة، ولا يمثله فيما نحن فيه فعلٌ، من قِبَلِ أنّه قد سلَفَ اشتراكُ المتكلّم والسّامع في العلم بوجود ذلك العمل. ونقف في قول 18 على جريان الظواهر نفسها. فالمتكلّم يستفهم وهو بفعله هذا يبينُ سبب استفهامه. وهذا التفسير في غاية الكفاية ولا يحتاج إلى شرط زائد مُفاده لزومُ وجودِ فعل من أفعال الاستفهام يقيده المركب الإسنادي المخصص للفعل. وهذا الضرب من الظواهر الذي يقرن فيه المتكلّم بين إنجاز العمل اللغويّ وبين بيان سبب إنجازه، في قول جملة واحدة بعينها، كثيرُ الشيوعِ عامُّ التصرف في الإنكليزية. فلننظر في:

20 - لا بد أن يكون في بيته الآن لأنّي رأيته في طريقه إليه منذ نصف ساعة.

فالمركب المبدوء بـ«لأنَّ» ههنا لا يُبيِّنُ داعيا أو سببًا لحقيقة كونه في البيت؛ فليست رؤيتي إياه هي التي جعلته يكون في بيته الآن، بل هي تبرر قولي إنّه لا بد أن يكون في بيته، بتقديم الأساس البرهاني الذي يقوم عليه قولي إياه واعتقادي فيه.

ويكاد روس يعتدُّ بهذا التناول، لكن لا على وجهه الأكمل، فهو يعتدّ بما يسميه «التحليل التداولي». ويقول روس إن هذا التحليل «يزعمُ أنّ بعض العناصر حاضرة في سياق العمل اللغويّ وأنّ العمليات الإعرابية يمكنها أن تحيل على مثل هذه العناصر». فالسياقُ يقدم الضميرَ «أنا» والضمير «أنت» وفعلا

إنشائيا، وجميعُها ««يحلّق في الفضاء» إن جاز القول» (روس، 1970، ص. 254 وما بعدها). وإنّه لمن الأهمية بمكان ألا يُسَلِّمَ تعريفُ روس للتحليل التداولي بوجود متكلمين وسامعين وأعمال، بل بوجود ألفاظٍ «أنا» و«أنتَ» والأفعال الإنشائية. ولكن لمّا كان التحليلُ التداوليُّ يفترضُ حضور الألفاظ فقد يبدو أنّه لا يختلف إلا اختلافا يسيرا عن تحليل الحذف الإنشائي الذي يقول به روس. والحقّ أنّه يقول: «من الجائز كل الجواز، بالنظر إلى هذا التشاكل [بين التحليلين الإنشائي والتداولي]، أن يسأل سائل عن الوجه الذي يختلف به التحليل التداولي عن التحليل الإنشائي: فلِمَ لا يكونان مجرَّد بديلين تمثيليين؟» وأظنّ أنّ الواحد منهما، على النحو الذي يقدمهما به، ليس سوى بديل تمثيلي للثاني، ولكنه، لهذا السبب عينه، لم يلتفت إلى/ الكلام على «السياق» الذي يُنجَزُ فيه العملُ [169] اللغوي: فالمتكلّم والسّامع والعمل اللغَويّ الذي ينجزه المتكلّم لا يُحلِّقون في الفضاء، بل هم راسخون في الأرض. وليست «العناصرُ» في التحليل الذي أقدمه ألفاظَ «أنا» و«أنت» والأفعال الإنشائية، بل هي المتكلمون والسّامعون والأعمال التي ينجزها المتكلمون. ولن يرومَ المرءُ البتَّةَ وضعَ «تحليل تداولي» من النوع الذي يَعتدُّ به روس إلاّ إذا رضي بالافتراض الذي يظلّ تَحكُّميًّا لا يستند إلى حجة، وهو الافتراضُ القائلُ بأنه لا يمكن للقواعد الإعرابية أن تذكر إلا مقولاتٍ إعرابيةً. وما أراه هو أنّه لا حاجة إلى تقدير ضمير المتكلّم «أنا» أو ضمير المخاطب «أنت» أو فعلٍ من الأفعال، لا في الفضاء ولا في البنية العميقة حالما نترك القولَ بهذا الافتراض، فلنا مُسَبَّقا تبريرٌ مستقلّ يحملنا على الاعتقاد بوجود متكلمين وسامعين وأعمال لغوية في مقامات الخطاب، وهذه العناصر هي التي يُحال عليها في صياغة القواعد الإعرابية المناسبة. وقد قيلَ لي (ذكر لي ذلك ديفد راير[1]) إن روس ربّما وقع في هذا الخلط لأنّه يرتكب مغالطة الاستعمال ـ التنصيص؛ ومعنى ذلك أنّه يخلط بين المتكلّم وضمير المتكلّم «أنا» الذي يحيل عليه، وبين السّامع وضمير المخاطب «أنت» الذي يحيل عليه، وبين الأعمال والأفعال التي تُعَيِّنُ تلك الأعمال. ولا شكّ في أنّ صياغة القواعد التي تذكُر المتكلمَ والسّامع والعمل**تستعمل** عبارات للإحالة على المتكلّم

David Reier - 1

والسّامع والعمل، ولكنّها تستعمل هذه العباراتِ ولا تُنَصِّصُ عليها[1]. وتتضمَّن صياغةُ القاعدة، على سبيل المثال، وحسَب ما أقترحه من تحليل، استعمالَ فعل يفيدُ عملا مضمَّنا في القول، لكنَّ الظنَّ بأن القاعدة تذكُرُ فعلا من الأفعال (أو تُحيل عليه أو تتعلق به) لن يكون إلا خلطا بين الاستعمال والتنصيص من أشنع أنواع الخلط. وأجد من العسير تصديقَ أن يكون روس قد ارتكب مثل هذا الخطإ الموغل في البدائية، بل الأرجح، فيما يبدو، القولُ بأنّه واقعٌ تحت سطوة الافتراض القائل بأنّه يجب ألاّ تُذكر إلا العناصرُ الإعرابية حتى تكون القواعد ملائمة. وأظنّ أنّ هذا هو السبب في أنّه عندما يقدّم «التحليل التداوليّ» لا يقدم تحليلا تداوليا البتة، بل تنويعا للتحليل الإعرابي.

ولكن أليس التحليلُ القائمُ على الحذف الإنشائي والتحليلُ القائم على حذف الفاعل من جمل الأمر أبسطَ، بكلِ ما في الكلمة من معنى، من البديل الذي أقترحه؟/ أظن أنَّ هذه النظرياتِ تُخفقُ في اختبار البساطة الذي تُقدمه [170] موسى أوكام[2]: ليس للنظرية أن تُقدِّرَ وجودَ كائنات أكثر من اللازم لتفسير الوقائع. ولمّا سبَق في علمنا أن مقام الخطاب يتضمَّن سامعا ومتكلما وعملا لغويا، كان من التعقيد الزائد إقحامُ عناصر إعرابية محذوفة تناسب هذه الكائناتِ. ولا يبدو هذا أبسطَ إلاّ إذا تمسّكنا بالمبدإ القائل بأن القواعد الإعرابية لا يمكن أن تذكر إلا المقولاتِ الإعرابيَّةَ. وما إن نترُكُ القولَ بهذا التقدير حتى تصبح نظريتُنا البديلة أبسط من وجهين: أوّلهما أننا نستعمل معرفة دلالية و«تداولية» مبرّرة على نحو مستقل؛ وثانيهما أننا لا نحتاج إلى تقدير عناصر إعرابية محذوفة. ولننظر في الكيفية التي يجري بها هذا في جمل الأمر. توجد قاعدةٌ مضمون قضوي موضوعةٌ لدواعٍ مستقلة بنفسها، وتتعلق بقسم التوجيهيات من الأعمال اللّغويّة مُؤدّاها أن المَضمونَ القضويَّ لعمل التوجيه يُسند إلى السّامع سلوكا ما في المستقبل (اطلب سورل، 1969 / 2015، ص. 116). وعلى هذا لمّا كانت صيغة الأمر في الإنكليزية هي الأداةُ القياسية الدالة على القوة المضمَّنة في القول للتوجيهيات، فإنّه يلزمُ من إلقاء صيغة الأمر إلقاء حرفيا إسنادٌ إلى السّامع على وجه الضرورة. فليس من الضروري إذن تقديرُ تمثيل

1 - اطلب الهامش ص. 121، هـ 1 فيما تقدم [المترجم].

2 - اطلب ص. 71 ، هـ 1 فيما تقدم [المترجم].

إعرابي إضافي للسامع، والإحالةُ على السّامع تتضمنها بعدُ قواعدُ الأعمالِ اللّغويّة المناسبةُ. ولا جَرَمَ أن قاعدة الضمير المنعكس تقتضي عنصرا مكرّرا، ولكنَّ ذلك العنصُرَ لا يحتاج إلى أن يكون حاضرا دائما في الإعراب. فالتّكرار الذي يُجيزُ الضميرَ المنعكسَ في قولك:

He hit himself

أي [حرفيا]: هو ضرَبَ نفسَهُ

موجودٌ في الإعراب لأن الفاعلَ والمفعولَ به مشتركان في الإحالة. أما في قولنا:

hit yourself

أي: اِضرِبْ نفسَكَ

فلا تَكرارَ في الإعراب من قِبَلِ أنّهُ لا حاجة إليه. ويلزَم من نظرية الأعمال اللّغويّة أن يُسند الفعلُ «ضَرَبَ»، إلى السّامع عند إلقاء هذه الجملة، ولكن لا يلزَم من ذلك أن يكون للجملة فاعل في الإعراب هو «أنتَ». بل الأصحّ أنّه ليس للجملة فاعلٌ في الإعراب لأنّه لا حاجة بها إليه باعتبارها أمرًا في الإنكليزية. ومن البديهيّ أن الألسنة/ لا تشبه كُلُّها الإنكليزية من هذا الوجه[1]. وليست المسألةُ أنّ نظرية الأعمال اللّغويّة تقتضي حذف لفظ الفاعل من جملة الأمر، ولكنَّ المسألةَ أن النظريةَ تفسر إمكانَ هذا الحذف. [171]

وأظنّ أنّ أشكال الاستدلال الذي نظرنا فيه ليست صحيحة، بل ليست أشكالَ استدلالٍ راجحةً قويةً من جهة الحدس. وأرى أنّها بدت مُغريةً بسبب بعض الافتراضات الضمنية المتعلقة بما يجب أن تكون عليه القواعد الإعرابية. ولمزيد بيانِ أنَّ في شكل الاستدلال أمرا مُريبا أحبُّ أن أنبّهك إلى ما من شأنه

1 - لنلاحظ أن العربية يمكن أن تتصرف خلافا للإنكليزية في المثالين، إذا اعتبرنا أن المقصود بحضور الضمير المكرر في الإعراب أن يكون ذلك الضمير ظاهرا. فلا يكون في المثال الأول تكرارٌ للضمير لو ترجمناه بقولنا: «ضرَبَ نفسَهُ»؛ ويجوز في المثال الثاني التكرارُ بأن نُظهر الضميرَ على سبيل التوكيد في العربية فنقولُ: «اِضرِبْ أنتَ نفسَكَ» [المترجم].

أن يترتب على التمسّك بشكل الاستدلال من نتائج مخالفة للحدس. فلننظر في جمل من غير الأمر قد يُسبَق فيها الفعل بعبارة «من فضلك»، ومثال ذلك:

21 - Can you please pass the salt ?

أي: «هل يمكنُك، من فضلك، أن تُناولني الملحَ؟» أو

22 - Will you please leave us alone ?

أي: «هل لك، من فضلك، أن تتركنا وحدنا !»

وعلى هذا لمّا كانت عبارةُ «من فضلك» تُجامعُ صيغة الأمر عادة كما في قولنا:

23 - من فضلك ناولني الملح

فإني أقدِّرُ أنَّ التمسُّك بشكل استدلال روس قد يضطرنا إلى القول بأنَّ لكل جملة من هذه الجمل بنيةَ أمرٍ عميقةً، ومن ثَمَّ، إلى القول بأنَّ الجملة التي لها هذه الصورة:

24 - هل يمكنك مع فعل إرادي

وهذه الصورة:

25 - هل لك مع فعل إرادي

ملتبسةٌ حقّا باعتبار أن لها بنية عميقة تجمع بين الأمر والإخبار. وهذا ما يبدو لي نتيجةً في غاية السقوط لا سيّما أنَّه يوجد تفسيرٌ بسيط جدا لوقوع عبارة «من فضلك» في جملِ غير الأمرِ من قبيل ما تقدم ذكره. وصورته أنّ هذه الجملَ كثيرا ما تستعمَل لإنجاز الطلب غير المباشر، وعبارة «من فضلك» تجعل الطلب أكثر تأدبا. ويمكن أن تُقحَم قبل الفعل الذي يفيد العمَل المطلوبَ تحقيقه. ولنا أن نبنيَ استدلالا بالخلف شبيها بهذا للجُمَل المشتملة على/ ضميرٍ عائد غيرِمسبوق بمركب اسمي. فهل علينا أن نذهب حقًّا في جملة من قبيل: [172]

26 - هُوَ سكرانُ

إلى القول بوجود مركب اسمي في البنية العميقة يكون عبارة عن سابقٍ للضمير «هُوَ»؟ يبدو أن التمسّك بأشكال الاستدلال التقليدية تضطرنا إلى هذه النتيجة.

ولْأَختِمْ شَطْرَ هذاالبابِ بالتمييز بين ما أذهب إليه وما لا أذهب إليه. فأنا لا أذهب إلى القول بأنه لا توجد حُججٌ قويَّةٌ على العناصر الإعرابية المحذوفة في البنية العميقة للجمل. فجملةٌ مثلُ

I met a richer man than Rockefeller – 27

أي «التقيتُ رجلا أغنى من روكفيلر»

تستمد لبسها، فيما يبدو على نحو جليّ، من وجود عنصرين محذوفين مختلفين ممكنيْن يناسبان

I met a richer man than Rockefeller met – 28

أي «التقيتُ رجلا أغنى من الرجل الذي التقاه روكفيلر»

I met a richer man than Rockefeller is – 29

أي «التقيتُ رجلا أغنى من روكفيلر نفسه».

وإنّما بسبب هذين الحذفين يمكننا استعمال 27 لقول شيئين مختلفين تمام الاختلاف يمثلهما 28 و29. ولكن في هذا الوجه من وجوه «قال»، إذا قلتُ إنّ الأسعار انهارت فأنا لا أقول أيضا إني أقول ذلك. وإنّها لنتيجة ضعيفة مرجوحة حدسيا أن تَحسَبَ أنّه لا يمكنني إنجاز عمل مضمَّن في القول إلا باستعمال جملة لها في بنيتها العميقة فعلٌ إنشائي صريح، والحججُ التي من شأنها أن تحملنا على القول بهذه النتيجة تفسّرها بيسر نظرية في الأعمال اللّغويّة سبق أن كان لنا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد في صحّتها.

II

وأنتقل الآنَ إلى الشطر الثاني من هذا الباب وهو مناقشةُ مقاربةِ مسلّمات المحادثة لدراسة الأعمال اللّغويّة غير المباشرة، وقد جاءت أشهرُ صيغة لها في المقال الذي كتبه غوردن ولايكوف. وسأتناول مقالهما حسَبَ هذه المطالب سعيا إلى الاختصار: (1) ما المشكلُ؟ (2) ما هو حله في رأيهما؟ (3) لِمَ كان حلا قاصرا؟ وأخيرا (4) سأسعى إلى اقتراح مقاربة بديلة/ من جهةِ نظرية الأعمال [173]
اللّغويّة؟ وأقولُ، على سبيل شيء من الاستباق، إن جِماعَ نقدي لمقاربتهما، هو أنّهما يقدمان الظواهر التي تحتاج إلى تفسير كما لو كانت هي نفسُها التفسيرَ.

والمشكلُ إنّما هو هذا: كيف يجوز للمتكلم أن يقول شيئا وأن يعنيَ ما يقولُ، وأن يعني مع ذلك شيئا آخر. فأنا أقول:

30 – هل الملحُ في مُتناوَلِكَ؟

أو

31 – أكون لك من الشاكرين لو تنحيت عن قدمي

ولكني لا أعني ما أقولُ فحسب، بل أعني أيضا: **ناوِلْني الملحَ** و**تَنَحَّ عن قدمي**. فالمقصَدُ الأوّليّ المضمَّنُ في القول، في مثل هذه الحالات، هو مقصَدُ طلبِ فعلِ شيءٍ ما، ولكن المقصد الحرفيَّ والثانويَّ المضمَّن من القول هو مقصدُ استفهامٍ أو خبر. فكيف يجوز للمتكلم أن يقصِدَ المقصَدَ الأوّليَّ غيرَ الحرفيِّ المضمَّنَ في القول، وللسامع أن يفهمَ المقصَدَ الأوّليَّ غيرَ الحرفيِّ المضمَّن في القول إذا كان كلُّ ما ألقاه المتكلّم إنّما هو جملة تفيد المقصدَ الثانوي الحرفي المضمَّن في القول؟ أما الوجه الثاني للمشكل فهو هذا: تبدو جمل كثيرة مما يشيع استعماله ويعُمُّ تصرُّفه في إنجاز الأعمال اللّغويّة غير المباشرة مرتبطةً على سبيل الاطِّرادِ بالمقصد الأوّليّ المضمَّن في القول الذي تستعمل تلك الجمل لأدائه على نحو غير مباشر. فلتنظر على سبيل المثال في سلسلة الجمل المتعلقة بقدرة السّامع على إنجاز العمل.

هل يمكنك أن تناولني الملح؟
هل في وسعك أن تناولني الملح؟
أقادر أنت على بلوغ ذلك الكتاب على الرَّف الأعلى؟
يمكنك الانصراف الآن
في وسعك أن تتنحّى عن قدمي.

فلجميع هذه الجمل استعمال عادي جدا باعتبارها طلبا غير مباشر ويمكن لبعضها أن يقترن بعبارة «من فضلك». زد على ذلك أنّها تبدو مرتبطة على نحو مطرد بقاعدة من القواعد التمهيدية المتعلقة بإنجاز قسم التوجيهيات من الأعمال المضمَّنة في القول، وهي القاعدة التي تنص على أنّه يجب على السّامع أن يكون قادرا على إنجاز العمل، وعلى المتكلّم والسّامع أن يعتقدا في قدرته على ذلك. أو لننظر في سلسلة من الجمل مثل/ [174]

أودّ منك أن تنصرف الآن
أريد منك أن تخرج من الغرفة
أكون لك من الشاكرين لو تنحيت عن قدمي
أكون في غاية العرفان بالجميل إذا كان في وسعك أن تنزِع قبعتك.

فهذه الأمثلة تتعلق جميعُها برغبة المتكلّم في أن يفعلَ السّامعُ شيئا ما. ورغبةُ المتكلّم في أن يُنجِزُ السّامع عملا أو إرادتُه ذلك هما، في نظرية الأعمال اللّغويّة، شرطُ الإخلاص على قسم التوجيهيات من الأعمال اللّغويّة. وتمدنا بمجموعةٍ ثالثةٍ من الأمثلة جملٌ من قبيل:

هل لك أن تخرج من الغرفة؟
هل لك أن تتكرّم بالانصراف الآن؟
هل ستستمرّ في إحداثِ كلِّ هذا الضجيج؟

وقِسْ على ذلك ما شاكله. وترتبط هذه الجمل جميعًا، مرة أخرى، بشرط في الأعمال اللّغويّة هو شرطُ المضمون القضوي، ومُفاده أن يسند المتكلّم إلى السّامع سلوكا في المستقبل. وعلى هذا يكون لنا في آن واحد مشكل عامّ يتعلق بتفسير الانتقال من المقصَد الحرفي المضمَّن في القول إلى المقصد الأوّليّ ، ويوجد صُلْبَ هذا المشكل مشكلٌ مختصٌّ ببيان الحقيقة التي مؤدّاها أن بعض المجموعاتِ من الجمل تبدو مرتبطة على نحو مطرد بالأعمال اللّغويّة غير المباشرة وبنظريتنا العامة في الأعمال اللّغويّة في حال واحدة[1]. فكيف لنا أن نبيِّنَ هذين المشكلين؟

إنّ الحلّ الذي يقترحه غوردن ولايكوف (1971) هوحقّا من البساطة بمكان. فهما يزعمان أن المتكلمَ يعرف مجموعة أخرى من القواعد تسمى مسلّمات المحادثة وذلك فضلا عما تقدم ذكره وجرى مجراه من قواعد إنجاز الأعمال اللّغويّة التوجيهية (القواعد التمهيدية، وقاعدتا الإخلاص والمضمون

1 – يوجد مشكل ثالث صورته أن الطلب غير المباشر في بعض الجمل مثلِ قولك: «هل ستستمرّ في إحداثِ كلِّ هذا الضجيج؟» ينفي المضمون القضوي.

القضوي): و«إنّما بواسطة مثل هذه المسلّمات يمكننا أن نجعل عملا لغويا ما يستلزم عملا لغويا آخر». فمن ذلك أنَّ مسلمة المحادثة هذه

سأل (أ، ب، قدرة (ب، س))*← طلب (أ، ب، س)

تُفيدُنا بأنه إذا سأل **أ** **ب** سؤالا فاسدا في شأن قدرة **ب** على إنجاز العمل المعيَّن في **س** فإن ذلك السؤال «يستلزم»[1] طلبا من **أ** لـ **ب** لإنجاز ذلك العمل. ومعنى ذلك أنّه/ يقدَّر في مسلّمات المحادثة هذه أن تكون قواعدَ إضافية يعرفها المتكلّم ـ السّامع، وهو ما يُجيزُه المرورُ بـ«الاستلزامات» المزعومة. [175]

فما هي صورة ما اقترحاه من حلّ للمشكل على وجه الدقّة؟ يبدو لي أنّها شيء يجري هذا المجرى: لقد وصفا منوالا للأعمال اللّغويّة غير المباشرة معروفا حقّ المعرفة ضمن قسم التوجيهيات في الأقلّ. ثم إنّهما يفترضان بعد ذلك أن المناويل هي نفسُها الحلّ من قِبَلِ أنّ مسلّمات المحادثة التي يعتمدانها لتفسير المعطيات تصدُرُ عن المناويل صدورا مباشرا. ومعنى ذلك أنّهما يكتشفان منوالا مُفاده أن المتكلّم يمكن أن يطلب من السّامع أن يفعل شيئا بأن يسأله عن قدرته على فعله. ولبيان ذلك لم يزيدا على أن أعادا وصفه بقولهما إن المتكلّم يعرف قاعدةً أو، على الأصح، مسلمةَ محادثة مؤدّاها أنّك إذا سألت سامعا سؤالا (فاسدا) عن قدرته على فعل شيء فقولك طلبٌ منه أن يفعله (أو هو «يستلزم» ذلك الطلب). زِد على ذلك أنّ هذا الخطأ يبدو لي شبيها كلَّ الشبه في صورته بالخطإ الذي أَنْسِبُه إلى روس. ففي كلتا الحالتين يُفتَرَضُ افتراضٌ غير لازم لتفسير المعطيات. ولنا، مُسبَّقا، في هذه الحالة نظرية في المحادثة من النوع الذي وضعه غرايس، ولنا نظرية في الأعمال المضمَّنة في القول من قبيل ما أُجمِلَ في كتاب **الأعمال اللّغويّة**، ونعرف أشياء عن قدرات المتكلّم والسّامع الاستدلالية والعقلية. فمن محضِ الارتجال وصِرْفِ التحكُّم أن نزعمَ أنّه يجبُ أن يكون للمتكلم ـ السّامع، فضلا عن كل هذه المعرفة، معرفةٌ زائدة بمجموعة من مسلّمات المحادثة. وجملةُ القول أنَّ تقنين مسلّمات المحادثة يبدو لي

1 – لا معنى للحديث، على سبيل الحقيقة، عن عمل يَلزَم منه عملٌ آخرُ. فاللزوم علاقة بين القضايا لا بين الأعمال، سواءٌ كانت أعمالا لغوية أو غيرَ ذلك.

غير ضروري ولا يقوم عليه البرهان. والحقّ أنّ الظواهر التي تشير إليها المسلّمات هي، على وجه الدقة، ما نحتاج إلى تفسيره، وهي في نفسها لا تمدّنا بالتفسير.

وأظنّ أنّ هذه الاعتراضات تصبح أوضحَ إذا تذكرنا التحليل البديل للأعمال اللّغويّة غير المباشرة المقدم في الباب الثاني من هذا السفر (سورل، 1975). فلننظر في أبسط أنواع الحالات: يقول لي أحدهم ونحن جالسان إلى مائدة العشاء:

أيمكنك أن تناولني الملح؟

فمن الواضح تماما أنّه لا يسألني فقط عن قدرتي على مناولته الملح اللّهم إلاّ
[176] إذا كانت الملابسات بالغة/ الخصوصية، بل هو يسألني أن أناوله الملح. وقولي:

طبعا، أستطيع أن أناولك الملح

ليس في نفسه جوابا ملائما. فكيف عرفت هذا؟ كيف أنتقل من معرفتي بأنه سألني عن قدرتي على أن أناوله الملح إلى معرفتي بأنه سألني أن أناوله الملح؟ وهذا السؤال: كيف أفهم العمل الأوّليّ المضمَّن في القول وكل ما قاله هو عمل ثانوي مضمَّن في القول؟ هو جزء من الإجابة عن هذا السؤال: كيف يمكنه أن **يعني** العمل الأوّليّ المضمَّن في القول وكلُّ ما قاله فعلا هو العمل الثانوي المضمَّن في القول؟ والجوابان اللذان أطرَحُهما هما: أولهما أن الجملة ملتبسة وأن لها في الحقيقة معنيين مختلفين، وثانيهما أنّه عليّ أن أعرف قاعدة أخرى أو مسلمة محادثة مُفادها أنّه متى سألني سائل نوعا من الأسئلة عن قدرتي على فعل شيء فإنّه يسألني في الحقيقة أن أفعله. والحقّ أنّي أظنّ أنّ هذا صحيح في جانب كبير منه من حيث هو تعميم. ومعنى ذلك أنّه متى سألك سائل، في ثقافتنا، بعض أنواع الأسئلة فإنّه يسعى عادة إلى أن يحملك على فعل شيء. إلاّ أنّ هذا هو التعميم الذي تحتاج نظريتنا إلى تفسيره. وإنّما الغلط هو أن نحسَب أننا فسرناه أو فسرنا أي شيء آخر بتسمية هذا التعميم «مسلمة محادثة».

ولن أعرض ههنا المراحل التي يحتاجها السّامع لاشتقاق العمل الأوّليّ غير المباشر المضمَّن في القول من العمل الثانوي الحرفي المضمَّن في القول، فقد فصّلنا فيها القول في الباب الثاني. وتتضمَّن الأدوات التي يحتاجها السّامع للاستدلال نظريةً في الأعمال اللّغويّة، ونظرية في المحادثة، ومعلوماتٍ خلفيةً تتعلق بالوقائع،

وقدُراتٍ عقليةً واستدلاليةً عامّةً. وكل واحدة من هذه مبرَّرة على نحو مستقل، ومعنى ذلك أنّ لنا دليلا، مستقلا تماما عن أيّ نظرية في الأعمال اللّغويّة غير المباشرة، على أنّ للمتكلم ـ السّامع هذه الجوانبَ من الكفاية اللّغويّة والعرفانية. والفرضية التي قُدِّمَت في الباب المذكور هي أن جميع الحالات يمكن تحليلها باستعمال هذه الأدوات دون أن تتضمَّن أي «مسلّمات محادثة».

ولنا أن نلخّص الفرق بين هذه المقاربة/ ومقاربة مسلّمات المحادثة على هذا النحو: [177]
تتفق المقاربتان كلتاهما على وجود جملة من التعميمات التي يمكن إجراؤها في شأن الأعمال اللّغويّة غير المباشرة وذلك من قبيل التعميمات التي تتيحُ للمرء أن يطلب من السّامع طلبا غير مباشر أن يفعل شيئا بأن يسأله عن قدرته على فعله. وينبغي أن تفسِّرَ هذه التعميماتِ، في تحليلي، نظريةٌ في الأعمال اللّغويّة تتضمَّن نظريةً في المحادثة، كما يفسرها الافتراض الذي مؤدّاه أن المتكلمين والسّامعين يعرفون أشياءَ عامة عن العالَم وأن لهم قدُراتٍ عامةً على التفكير. أما في مقاربة مسلّمات المحادثة فيرتقي كل تعميم إلى مصافّ القاعدة أو مسلمة المحادثة، ثم يُطلب منّا أن نقدِّرَ أن الناس يفهمون الأعمال اللّغويّة غير المباشرة لأنهم يعرفون هذه القواعد («وإنّما بواسطة مثل هذه المسلّمات يمكننا أن نجعل عملا لغويا ما يستلزم عملا لغويا آخر»). وليس في تحليلي من داع إلى الاعتقاد في وجود أي قاعدة من هذه القواعد لأن نظرياتنا القائمة سبق لها أن أبانت عن وجود الأعمال اللّغويّة غير المباشرة. والحقّ أنّه ليس للقواعد من قوة تفسيرية من قِبَلِ أنّها مجرد إعادة صياغة لمّا نحتاج إلى تفسيره.

زد على ذلك أنّ هذه القواعد التي يقولان بها غير ذات أثر. فلننظر على سبيل المثال في القاعدة التي ذكرناها قريبا. إنّها تقول، إذا جرّدناها من «شكلنتها»، إنّه متى سألتَ أحدهم سؤالا فاسدا عن قدرته على فعل شيء فإنّك تسأله أن يفعل ذلك الشيء. وهما يعنيان بـ«فاسد» أن الاستفهام لا يُقصَد تبليغُه إلى السّامع، ويسلِّمُ السّامع بأنّه لا يُقصَد تأديتُه إليه. ولكن مثل هذا الزعم لا يعدو أن يكون كاذبا فيما أرى. وعلى هذا إذا قلت:

هل يمكنك أكلُ الجذر التربيعي لجبل إفرست؟

فلا شُبهةَ في أنّي أكون قد سألتُ سؤالا فاسدا على مذهبهما لِعِلْمِي أنَّ المركب الاسميّ الأخيرَ يشتمل على خطإ مقوليّ، ومن ثم فإني لا أقصدُ إبلاغَ استفهام

حقيقي، وأُقدِّرُ أنّك تعرف ذلك. ولكن لا يترتب على ذلك البتّة ـ وليس من الصحيح ـ أنّ قولي ينقل طلبا أو يتضمنه أو «يستلزمه». ويجري مثل هذه الأمثلة المخالفة على كل مسلّمات المحادثة عندهما. ومما يجدر ملاحظته أيضا أنَّ الحالاتِ الفعلية للأعمال اللّغويّة غير المباشرة الموفّقة هي في الأكثر الأعم حالاتٌ يُنقل فيها العمل اللغويّ الثانوي الحرفي المضمَّن في القول، ولا يكون العمل الأوّليّ المضمَّن في القول/ موفّقا إلا لأن العمل الثانوي المضمَّن في القول [178] قد نُقِل وبُلِّغ.

وأودّ الآن أن أستخلص بعض النتائج العامة من مناقشة منوالَيْ التحليل هذين. فكلاهما يبدو لي وكأنّه يكشِف عن تصوّر خاطئ لمنزلة نظرية الأعمال اللّغويّة ضمن تحليل اللغة العام.

فمن الشائع أن نسمع الناس يقولون، متّبعين في ذلك تشومسكي، إنّ مهمّة اللسانيات هي تحديد جملة من القواعد التي تربط بين الصوت والمعنى. فكل لسان يمدّنا بمجموعة يُفترض أنّها لا متناهية، من السلاسل الصوتية الممكنة وبمجموعة أخرى، يُفترض أنّها لا متناهية، من المعاني الممكنة. ويُقدَّرُ في مكوناتِ النحو الصوتميّة والإعرابية والدلالية أن تُقدِّمَ مجموعات متناهية من القواعد التي يعرفها المتكلّم والتي تُتيحُ له الانتقال من الصوت إلى المعنى وبالعكس. ولا أرى هذه الصورة زائفةً بقدر ما هي مُوقعةٌ في الضلال البعيد، وهي موقعة في الضلال على أنحاء كانت لها عواقبها الوخيمة على البحث. وإليك صورةً تبدو لي أدقَّ: إنّ الغرض من اللغة هو التواصل. ووَحدة التواصل البشري في اللغة هو العمل اللغوي، من النوع المسمى بالعمل المضمَّن في القول. ومشكل نظرية اللغة (أو في الأقلّ واحد من مشاكلها المهمّة) هو وصف كيفية انتقالنا من الأصوات إلى الأعمال المضمَّنة في القول. فما الذي ينبغي إضافتهُ إلى اللَّغَطِ الذي يخرج من فمي، إن جاز القول، حتى يكون النطقُ به إنجازا لعمل الاستفهام أو الإخبار أو الأمر إلخ. وتُتيحُ لنا القواعدُ الانتقالَ من الوقائع الخام المتصلة بإحداث اللَّغَط إلى الوقائع المؤسّسيّة المتعلقة بإنجاز الأعمال المضمَّنة في القول في التواصل البشري. فإذا صحّ هذا فإنّ دور نظرية الأعمال اللّغويّة في النحو سيكون مختلفا تمام الاختلاف عمّا ذهب إليه القائلون بالإعراب التوليدي بل أكثرُ القائلين بالدلالة التوليدية. فليست نظريةُ الأعمال

اللّغويّة مُلْحقًا بنظريتنا في اللغة، أي شيئا يُودَعُ في حقل «التداولية» أو الإنجاز؛ بل إن نظرية الأعمال اللّغويّة ستضطلع لا محالة بدور رئيسي في نحونا من قِبَل أنّها ستتضمَّن جميع ما درج الناس على تسميته دلالةً وما درجوا على تسميته تداوليةً./

وستمدنا النظرية، فضلا عن ذلك، بجملة من القواعد لإنجاز الأعمال [179] المضمَّنة في القول، وهي القواعد التي قد تكون لها آثار في أقسام أخرى من نظريتنا اللسانية من قبيل الإعراب. ولا عجب أن تلزم من نظرية الأعمال اللّغويّة نتائجُ إعرابية من قِبَل أن هذه الأعمال هي علة وجود الجمل في حاصل الأمر. فالجملةُ إنّما يُتَكلَّمُ بها. واعتراضي على النظريتين اللتين ناقشتهما في هذا الباب هو أنّهما تقصُران كلتاهما عن استغلال موارد نظريات الأعمال اللّغويّة القائمة. فكلتاهما تُقدِّر حلا يقتضي إقحام عناصرَ زائدةً وغيرَ ضروريةٍ، عندما تُواجهان معطياتٍ مُشكِلةً. ومن شأن فهم دور الأعمال اللّغويّة فهما صحيحا في كل واحدة من النظريتين أن يمكّننا من تفسير المعطيات دون إقحام هذه العناصر الزائدة.

قائمة المصادر والمراجع

G.E.M. Anscombe (1957), *Intentions*, Blackwell.

Aristotle, *Rhetoric and Poetics*.

Asch (1958), "The metaphor: a psychological inquiry", *Person, Perception and Interpersonal Behavior*, Tagiori and Petrullo (eds.), Stanford University Press.

J. L. Austin (1962), *How to Do Things With Words*, J. O. Urmson (ed.), Oxford, Clarendon Press.

M. C. Beardsley (1962), "The metaphorical twist", *Philosophy and Phenomenological Research*, Vol. 22.

M. Black (1962), "Metaphor". In M. Black, *Models and Metaphors*.

– (1979), "More about metaphor", *Metaphor and Thought*, Andrew Ortony (ed.), Cambridge University Press.

S. Cavell (1976), *Must We Mean What We Say?*, Cambridge University Press.

Keith S. Donnellan (1966), "Reference and Definite Descriptions", *Philosophical Review*, Vol. 75.

– (1968), "Putting Humpty Dumpty Together Again", *Philosophical Review*, Vol. 77.

David Gordon and George Lakoff (1971), "Conversational Postulates", *Papers from the Seventh Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, Chicago.

H. Paul Grice (1975), "Logic and Conversation", *Syntax and Semantics, Vol. 3, Speech Acts*, Peter Cole and Jerry L. Morgan (eds.), Academic Press.

Paul Henle (ed.) (1965), *Language, Thought and Culture*, U. of Mich. Press.

David Holdcroft (1978), *Words and Deeds*, Clarendon Press, Oxford.

Saul Kripke (1977), "Speaker's Reference and Semantic Reference", *Midwest Studies in Philosophy*, Vol. 2.

G. Miller (1979), "Images and models, similes and metaphors", *Metaphor and Thought*, Andrew Ortony (ed.), Cambridge University Press.

W. V. Quine (1956), "Quantifiers and Propositional Attitudes", *Journal of Philosophy*, Vol. 53.

I. A. Richards (1936), *The Philosophy of Rhetoric*, Oxford University Press.

J. R. Ross (1970), "On declarative sentences", *Readings in English Transformational Grammar*, R. A. Jacobs and P. S. Rosenbaum (eds.), Ginn & Co., Waltham, Mass.

John R. Searle (1968), "Austin on Locutionary and Illocutionary Acts", *Philosophical Review*, Vol. 57.

– (1969), *Speech Acts*, Cambridge University Press.
– (1975a), "A Taxonomy of Illocutionary Acts", *Language, Mind and Knowledge, Minnesota Studies in the Philosophy of Science*, Keith Gunderson (ed.), University of Minnesota Press.
– (1975b), "Indirect Speech Acts", in P. Cole and J. L. Morgan (eds.), *Syntax and Semantics, Vol. 3, Speech Acts*, Academic Press.
– (1975c), "The Logical Status of Fictional Discourse", *New Literary History*, Vol. 6.
– (1975d), "Speech Acts and Recent Linguistics", *Developmental Psycholinguistics and Communication Disorders*, Annals of the New York Academy of Sciences, Vol. 263, Doris Aaronson and R. W. Rieber (eds.).
– (1978), "Literal Meaning", *Erkenntnis*, Vol. 13.
– (1979a), "Metaphor", *Metaphor and Thought*, Andrew Ortony (ed.), Cambridge University Press.
– (1979b), "Referential and Attributive", *The Monist*, Vol. 13.
Ludwig Wittgenstein (1953), *Philosophical Investigations*, Blackwell, Oxford.

[183]

فهرس المصطلحات والأعلام

(تحيل أرقام هذا الفهرس على صفحات النص الإنكليزي الأصلي المثبتة في هامش النص العربي)

آنسكومب، إليزابيث Anscombe, Elizabeth، 3
الإبانة والتنعيص (مبدأ ـ) ix، 114، 134
اتجاه المطابقة، 3 ـ 5، 12، 14 ـ 16، 18 ـ 20، 23
إحالة، xi، 8، 71، 73، 48هـ، 92، 93، (اطلب أيضا **استعمال إحالي للرسوم المحددة**)
قواعد، 72
المتكلم مقابل السامع، 155 ـ 157
نظرية، x، 142، 142هـ
إحاليـ(ـة)
استعمال إحالي للرسوم المحددة، 137 ـ 161
اعتقادات، 160
أخبار (أقوال، كلام statements)، 4 ـ 5، 7، 17، 30، 43، 56، 63، 65هـ، 158، 173، (اطلب أيضا **تقريرات**)
استعاريـ(ـة)، 88، 90، 94، 99 ـ 100
تقريريـ(ـة)، 25
جوابا عن عرض، 33 ـ 34
صدق الـ، 140، 145 ـ 147، 161، (اطلب أيضا، شروط، الصدق)
قائمـ(ـة) على المشابهة، 88 ـ 91، 94، 99، 103
قواعد إنشاء الـ، 71، 178

أدب مقابل تخييل، 58 ـ 59، 59هـ، 60
إدراك، 135 ـ 136
إرادة، 5، 14، 22، 51 هـ، 174
أرسطو، 85، 93، 99
استدلال، 159، 171، 175 ـ 176
مبادئ، 86، 113
مناويل، 104، 164 ـ 165
استعارة، vii، x، 30، 60، 69 ـ 118، 140، 143
بسيطة، 115
الذوق، 99
مبادئ الـ، 78، 85، 94، 98 ـ 99، 103 ـ 112
مركبة، 91
مطلقة، 115
مقابل معنى الجملة الحرفي (اطلب معنى، جملة حرفية مقابل قول المتكلم)
مكانية، 99
من الغلط الشائع في موضوع الـ، 85 ـ 93،
ميتة، مُماتة، بالية، 115
نسبة، 101 ـ 103، 109 ـ 110
النظريات القائمة في شأن الـ، 85 ـ 103
استفهام(ـات)، سؤال(ات)، 42 ـ 43، 46، 54 ـ 55، 57، 63، 168، 173، 178
بنعم أو بلا، 48
فاسد، 175، 177
استلزام (لزوم)، 174، 174هـ، 175، 177
أسماء أعلام، xi، 142، 148
اسم استفهام، 153
إسناد / حمل، xi، 2، 6، 24، 44
أستعاري، 83، 92، 106
حرفي، 78، 81
إسناديـ(ـة)

استعمال إسنادي للرسوم المحددة، 137 ـ 161
اعتقادات، 160
ألفاظ، 79
إشارية
تبعية، 133
جمل، 118 ـ 119
عناصر، 79، 120 ـ 121، 124 ـ 126، 155
إطار، 91، 93
اعتبارات (وجوه، مظاهر aspects)
الإحالة، 142 ـ 149، 151 ـ 157، 159 ـ 161
أولية، 145 ـ 155، 157، 159 ـ 161
بصرية كيفية، 135
ثانوية، 146 ـ 150، 153 ـ154، 157، 159 ـ 161
اعتقاد(ات)، 5، 12 ـ 13، 20، 130، 130هـ، 131، 140، 157 ـ 159
إسناديـ(ـة) مقابل إحاليـ(ـة)، 160
خاصـ(ـة) (مخصوصـ(ـة))، 159
عامـ(ـة)، 159
إعراب / علم الإعراب (= تركيب / علم التركيب)، 166، 170، 179
توليدي، 178
إعرابيـ(ـة) (= **تركيبيـ(ـة)**)
تحليل، 162، 169
عناصر، 169؛ محذوفة، 170، 172؛
توزيع الـ، 166
قواعد الـ (اطلب قواعد)
مقولات، 166، 169، 170
وسائل / أدوات، viii هـ، 142
أعمال تنبيهية، 68
أعمال صوتية، 68
أعمال لغوية

أنواع الـ x، 7، 137 (اطلب أيضا **أعمال مضمنة في القول**)
جدية مقابل تخييلية، 60، 70، 74 ـ 75
غير مباشرة، vii ـ xii، 30 ـ 57، 77، 81، 118، 134، 143 ـ 146، 163، 172 ـ 177
قواعد الـ، 44 ـ 45، 105، 114
مبادئ الـ، 112 ـ 113
مقابل التهكم والاستعارة، 113 ـ 115، 133، 143
نظرية الـ، vii، ix، 32، 34 ـ 35، 43 ـ 44، 47 ـ 49، 137، 163، 167، 170 ـ 174، 176 ـ 179
الأعمال اللغوية (سورل 1969)، xii، xiii، xii، 1، 5 ـ 6، 16، 31، 58هـ، 62، 65هـ، 68، 79، 114، 170، 175
افتراضات سياقية، 117 ـ 136، 168 ـ 169
إفصاحيات، viii، 15 ـ 16، 18، 23
أفلاطون، 61
اقتراح suggestion، 6، 42، 52
اقتضاء(ات)، 120 ـ 122، 124 ـ 126، 128، 131
على مذهب ستروسن، 122
ألستن، و. Alston, W.، 15
أمر / أوامر (order(s، 5 ـ 9، 11، 14، 21 ـ 23، 32هـ، 36، 58، 155، 178
أمري(ات)، طلبي(ات) imperatives، 36، 40، 49، 50 ـ 53، 126، 169 ـ 170
بنية عميقة، 171
جملة / جمل، 127، 128، 133، **165** ـ 166، 170 ـ 171
صيغة، 171
قوة، 39 ـ 40، 46
«أنا»، 23، 163، 168 ـ 169
«أنت»، 22 ـ 23، 163، 165، 168 ـ 169
إنشائي(ات)، (عمل / أعمال إنشائية)، 16 ـ 18، 36، 163
أفعال، 7، 13، 20، 22، 27، 45، 163 ـ 164، 167 ـ 169، 172
الإيقاعيات، 26
التحليل القائم على الحذف الـ، 163 ـ 164، 166 ـ 169

جمل، 20، 25
مركب إسنادي، 164
إنفاذيات (عمل / أعمال إنفاذي(ـة))، 1، 8، 10 ـ 11، 14
أوستن، ج. ل. Austin, J.L، ix، 1، 7 ـ 14، 17 ـ 18، 22، 24 ـ 25، 68، 162
إيقاعيات (عمل / أعمال إيقاعي(ـة)، viii، 5، 16 ـ 20، 24، 26
تقريري(ـة)، 20
بلاك، م. Black, M، 91، 93هـ
بنية سطحية، 165 ـ 166
بنية عميقة، ix، xii، 20 ـ 23، 26، 163 ـ 169، 171 ـ 172
بديلة، 31
خبرية / إخبارية، 171
طلبية، 57
بؤرة، 91، 93
بويد، جوليان Boyd, Julian، 14
بيانو، ج. Peano, G.، 130
بيردزلي، م. ك. Beardsley, M. C.، 85، 85 هـ
تبيينيات، عمل / أعمال تبيين(ـية)، 1، 8، 10 ـ 11، 13، 24 ـ 25
«تحليل تداولي»، 168 ـ 169
تحليل قائم على حذف الفاعل، 169
تخييل، vii، x ـ xi، 58 ـ 75
مقابل أدب، 58 ـ 59، 59هـ، 60
مقابل خطاب تخييلي، 74
مقابل كذب، 67
مقابل لاتخييل، xi، 61، 64 ـ 65، 72، 74
تداولي(ـة)
لبس، 150، 150هـ
نظرية، 119، 124، 178
تشبيه، 90، 96 ـ 97
استعاري، 94، 97

حرفي (حقيقي)، 93 ـ 94، 94هـ، 95، 97، 107
مجازي، 91، 94
نظرية الاستعارة القائمة على الـ، 94 ـ 96، 98 ـ 103
تشخيص(ـات) (diagnose(s)، 6 ـ 7، 24 ـ 26
تصنيف (تبويب)
الأعمال المضمنة في القول، ix، 1 ـ 29
الأفعال الدالة على التضمن في القول، ix، 9، 20، 28
أوستن، 8 ـ 12، 14، 22، 24 ـ 25، 68
تفسير(ات)، 4 ـ 5، 63، 65هـ
تقريرات، 3 ـ 5، 25، 54 ـ 56، 65، 65هـ، 69 ـ 71، 74، 79، 84، 89، 138، (اطلب أيضا أخبار)
استعارية، 88 ـ 90
قائمة على المشابهة، 88 ـ 90
قواعد، 62 ـ 63، 66
تقريريات، viii، 12 ـ 13، 18 ـ 21، 24 ـ 28، 79
تلميح(ـات)، ix، 30
تنغيم، مناويل، 42
تهكم، 30، 77، 81، 118
مبادئ، 112 ـ 113
علاقته بالقول الاستعاري والقول الحرفي والأعمال اللغوية غير المباشرة، 114 ـ 115، 133، 143
توجيه(ات) / أمر، أوامر (command(s)، 3 ـ 6، 8، 11، 14، 21 ـ 23، 32هـ، 48
توجيهيات، 13 ،viii ـ 14، 18 ـ 19، 21، 27 ـ 28، 32، 32هـ، 36، 38، 40، 42 ـ 46، 54، 170، 173 ـ 175
غير مباشرة، viii، 41، 44 ـ 45، 51 ـ 54؛
إنجاز، 36 ـ 39
جدي مقابل تخييلي، 60، 70، 74 ـ 75
جملة / جمل
إشارية، 118، 119

الأمر، 126، 128، 133، 165 ـ 166، 170 ـ 171
إنشائية، 20، 25
التمني، 126
خبرية، 163، 165
ذات محيل انعكاسي على الشاهد token reflexive، 118
الشاهد مقابل النوع، 119 ـ 120، 134
المعنى الحرفي مقابل قول المتكلم (اطلب معنى، جملة حرفية مقابل قول المتكلم)
غير الأمر، 171
جملة شاهد، 118 ـ 120، 134
جهة الأشياء مقابل جهة الكلام، 157 ـ 159
حجة، دليل، استدلال، 5، 8، 19
حذف ellipsis، 94 ،103
حُسْن مقابل قُبْح، 28
حُكْمِيّات، 1، 8، 10 ـ 11، 13، 24 ـ 25
خالفة / خوالف، 142
خبر(ـة)، إخبار(ـة)
بنية عميقة، 171
جمل، 163، 165
خطاب تخييلي، 58 ـ 75
باعتباره متميزا عن التخييل، 74
خطاب مقابل خطاب مجازي، 60
خطاب مجازي
مقابل خطاب تخييلي، 60
مقابل أقوال حرفية، 60
دريفوس، هـ Dreyfus, H، 127 هـ
دلالي(ـة)
إحالة، 155 ـ 157
بنية، 120، 127 ـ 128
تحليل، 122، 126، 130

عناصر، 121
كفاية، 134
لبس، 150، 150هـ
مضمون، 80 ـ 81، 85، 89 ـ 90، 100، 110، 114 ـ 116، 123، 126
نظرية، 119، 124
نظرية الاستعارة القائمة على التفاعل الـ 85 ـ 86، 91 ـ 92، 93هـ، 106 ـ 107، 111 ـ 112
دونالن، ك. س. Donnellan, K. S، 137 ـ 138، 138هـ، 139 ـ 141، 142هـ، 144 ـ 146، 148 ـ 151، 154 ـ 155، 157، 160 ـ 161
ذهن، فلسفة الـ vii
راسل، ب. Russell, B.، 92، 138، 141، 161
راير، د. Reier, D.، 169
رسوم descriptions، 4، 19، 63 ـ 64، 65هـ،
محددة، xi؛ استعمال الرسوم المحددة الإحالي مقابل استعمالها الإسنادي، xi ـ xii، 137 ـ 161
رسوم محددة (اطلب **رسوم**)
رغبة / رغبات، 5، 14، 130هـ، 131، 157، 174
روس، ج. ر. Ross, J.R، xii، 163 ـ 164، 166 ـ 169، 171، 175
ريتشاردز، إ. أ. Richards, I. A، 91
سترسون، ب. Strawson, P، 138، 161
سرد مسند إلى الغائب، 68
سرد مسند إلى المتكلم، 68 ـ 69
سياق، xi، 42، 79 ـ 80، 93، 117 ـ 129، 131 ـ 136، 151، 153، 157
مفهومي، 151 ـ 152
«عدم الـ»، xi، 117
«صفر»، 117
شَبَه عائلي، 59
شرطي subjunctive، 53 ـ 54
شروط

الإخلاص، 5، 12، 14 ـ 15، 19 ـ 20، 31، 44 ـ 45، 51، 54 ـ 56، 174
أساسية، 44
الاستيفاء، 131، 136، 149
الامتثال، 47، 126 ـ 130، 133
التحقق، 126
تمهيدية، 6، 31، 35، 44، 46 ـ47، 51، 54، 56، 114
الصدق، x، 78 ـ 81، 83 ـ 84، 84هـ، 85 ـ 86، 88، 90، 94، 100، 102 ـ 104، 112، 114، 116 ـ 126، 130 ـ 132، 141، 146 ـ 147، 158، 161
المضمون القضوي، 31، 35، 44 ـ45، 47، 51، 55 ـ 56، 174
النجاح، 44 ـ 45
شومسكي، ن. Chomsky, N، 77، 178
صادق مقابل كاذب، 13، 70، 125، 138، 140، 144 ـ 148، 159 (اطلب أيضا شروط، الصدق؛ صدق)
صدق، xi، 19، 117، (اطلب أيضا **صادق مقابل كاذب**)
شروط (اطلب **شروط**، الصدق)
القضية المعبّر عنها، 12، 15 ـ 16، 63
ضمير عائد، 164، 172
ضمير مخاطب، 165
طلب، 3 ـ 8، 13 ـ 15، 22، 30، 32، 32هـ، 36، 40هـ، 41 ـ 42، 44، 46 ـ 47، 50 ـ 51، 57، 63، 81، 114، 147، 173 ـ 175، 177
باب في / (قياس مطرد) idiomatic، 49
غير مباشر، 31، 38، 40 ـ 42، 45، 49، 54، 144، 171، 174 هـ، 177
طيف المقبولية، 164
عبارات
الاستعمال الاستعاري لـلـ x، 83 ـ 85، 91 ـ 92، 114
الاستعمال الحرفي لـلـ، 60، 85 ـ 89، 91 ـ 92، 104، 110، 114
إنشائية، 6
عبارة «أيّ» «whichever» clause، 153 ـ 154
عبارة «كائنا من كان» «Whoever» clause، 141، 153 ـ 154

عبارة «مهما كان» «Whatever» clause، 141، 153 ـ 154
عرض / عروض proposal، 6، 33 ـ 35، 40، 40هـ، 45
علم الدلالة، التوليدي، 178
غرايس، هـ ـ ب. Grice, H.P، 32، 50، 162، 175
غلو، مبالغة، 96 ـ 97
غوردن، د. Gordon, D، xii، 163، 172، 174
غير جدي مقابل غير حرفي، 60 ـ 61
غير حرفي مقابل غير جدي، 60 ـ 61
فحوى، 91
فرانك، دوروتيا Franck, Dorothea، 48هـ
فريغه، غ. Frege, G، xi، 12، 92، 130
فساد المعنى (إحالة)، 117
فندرفيكن، د. Vanderveken, D، xii
فيتغنشتاين، ل. Wittgenstein, L، vii، 29، 59، 67، 132هـ، 136
قصدية، vii، xi، xii، 93، 135 ـ 136
قواعد، 67، 174 ـ 179 (اطلب أيضا **مسلمات المحادثة**)
الإحالة، 72
الإخلاص، 62، 174
أساسية، 62
إعرابية (= تركيبية)، 117، 166، 169 ـ 171
الأعمال اللغوية، 44 ـ 45، 167، 169 ـ 170، 173 ـ 174
إنشاء الخبر، 71، 78
التقرير، 62 ـ 63، 66
تمهيدية، 62، 173 ـ 174
رابطة بين الصوت والمعنى، 178
القضية المعبّر عنها، 62
المضمون القضوي، 170، 174،
المعنى، 66 ـ 67، 178
منعكسة، 170

قول حرفي، 78، 80 ـ 81، 84، 110، 112 ـ 113، 118، 129، 170 (اطلب أيضا **معنى، حرفي**)
مبادئ، 79
مقابل أقوال استعارية وتهكمية وأعمال لغوية غير مباشرة، 114 ـ 115، 143
قول شارح، 83
كافل، س. Cavell, S، 95
كريبكي، ص. Kripke, S.، 157 ـ 155
كواين، و. ف. Quine, W. V.، 158، هـ
كيرنز، ج. Kearns, J.، 15
كيف نصنع الأشياء بالكلمات، 1، 17
لاتخييل مقابل تخييل، xi، 60 ـ 61، 64 ـ 65، 72، 74
لايكوف، ج. Lakoff, G.، vii، 163، 172، 174
لبس (إبهام)، 117، 124، 124هـ، 126، 129، 141، 146، 150، 171 ـ 172، 176
«تداولي»، 150، 150 هـ
«تركيبي»، 150 هـ
«دلالي»، 150، 150 هـ
لغة
ألعاب الـ، 67
فلسفةالـ، vii، x ـ xi، 132، 143، 162
نظريةالـ، 178
«لَم لا»، 52
ماصَدَق extension، xi،
معدوم، 87
ماصَدَق (مِصْداق، معنى إحالي denotation)، 84، 84هـ، 112، 141
مترادفات، 41، 49
مجاز مرسل قائم على علاقتي الجزئية والكلية synecdoche، 110 ـ 111
مجاز مرسل قائم على غير علاقتي الجزئية والكلية، كناية metonymy، 110 ـ 111
محادثة
مبادئ، 35، 46 ـ 47، 50، 105، 113

نظرية، 176 ـ 177
محادثيـ(ـة)
تعاون، 32، 34، 36، 48 ـ 49
مصادرات، 31 ـ 32، 46، 163، 172، 174 ـ 177
مردوخ، إ. Murdoch, I.، 61 ـ 65، 68، 70 ـ 72
مركبات الاستلزام، 93هـ
مركبات مصدرية، 23
مركب إسنادي مخصص للفعل (عبارة ظرفية)، 166 ـ 168
مركب بـ«لو»، 53 ـ 54
مركب مبدوء بـ«لأنّ»، 168
مركب موصولي بـ«أنْ»، 15، 23
مسرحيات، 68
مسكوكة / مسكوكات، (عبارة / عبارات مسكوكة)، 40، 40هـ، 41، 49 ـ 50، 86
طلبية، 49، 51 ـ 52
مشابهة، شبه، 81، 85 ـ 86، 90، 93، 95، 98، 101 ـ 104، 110
أقوال / كلام قائمـ(ـة) على المشابهة، 88 ـ 90، 99 ـ 100، 103
حرفية (حقيقية)، 91، 94، 94هـ، 95، 97 ـ 100، 103، 109 (اطلب أيضا **تشبيه**، حرفي)
مضمّنـ(ـة) في القول
أثر، 30
أعمال، vii ـ ix، 1 ـ 3، 7، 9، 11، 13 ـ 14، 18 ـ 19، 28، 30 ـ 31، 45 ـ 46، 58، 63، 67 ـ 68، 162، 175، 178؛ أنواع، viii، viiiهـ، ix، 1 ـ 9، 12 ـ 20، 63، 65؛ أولية، 33 ـ 34، 36، 43، 143 ـ 144، 146 ـ 147، 176 ـ 177؛ ثانوية، 33 ـ 34، 143 ـ 144، 146 ـ 147، 176 ـ 178؛ حرفية، 33 ـ 34، 43، 176 ـ 177؛ صنف ممثل لـ، viiهـ، 65، 65هـ1؛ غير مباشرة (غير حرفية)، 34 ـ 36، 41، 43، 49، 53، 55، 176؛ مزعومة، 65، 67 ـ 74؛ مقابل أفعال دالة على التضمن في القول، 10، 12، 27 ـ 28
أفعال دالة على الـ، ix، 2، 7، 12، 20، 25، 28، 169؛ مقابل أفعال إنشائية، 7

غرض / أغراض، viii ـ ix، 2 ـ 5، 10، 12 ـ 13، 15 ـ 16، 19، 27، 29، 34، 46 ـ 47؛ الفروق في الـ، 2 ـ 3، 8؛ أولي، 35، 40، 43، 48، 173 ـ 174؛ ثانوي، 48، 173؛ حرفي، 35، 173 ـ 174 ؛ شدة، 5، 28
قصد (مقصد، نية)، 5، 9، 14، 30 ـ 31، 65 ـ 66، 75، 144
قوة / قوى، vii، ix، 1 ـ 7، 13، 16 ـ 18، 30 ـ 31، 34، 42 ـ 43، 52، 70، 79، 170؛ طلبية / أمرية، 39 ـ 40، 46؛ غير طلبية / أمرية، 40؛ غير مباشرة، 40
منطق، xii
مضمون، 147، 159 ـ 161
إحالي، 158
مضمون قضوي، vii، viiهـ، ix، 3 ـ 4، 6، 8، 14 ـ 18، 20، 25 ـ 28، 30، 174هـ (اطلب أيضا، شروط، المضمون القضوي)
سلبي، 22
قاعدة الـ، 170، 174
معنى، 46، 86، 90، 112، 119، 155
الجملة الحرفية مقابل قول المتكلم، viii، xii، 30، 33 ـ 34، 42، 52، 76 ـ 78، 80 ـ 84، 86 ـ 88، 90، 92، 104 ـ 105، 112 ـ 115، 118 ـ 120، 133 ـ 134، 137، 143، 148 ـ 149، 155، 161
حرفي، xi، 30، 33، 40 ـ 42، 49، 66 ـ 67، 81، 83 ـ 85، 94، 117 ـ 136، 155؛ نسبية المعنى، 132 ـ 134
مواضعات المعنى مقابل استعمال المواضعات، 49
مغالطة / أغلوطة الاستعمال ـ التنصيص، 169
مقاصد
عامة، 155 ـ 157
خاصة / مخصوصة، 155 ـ 157
منعكسـ(ـة) (**ضمير / ضمائر**)، 165، 170
مؤكِّد، 164
«**من فضلك**»، 171، 173
مواضعات، 134 (اطلب أيضا **قواعد**)
أفقية، 66 ـ 68، 73

عمودية، 66، 73
مؤسسات غير لغوية، 7، 18
موسى أوكام، 40، 53 ـ 54، 170
ميلّر، ج. Miller, G.، 88، 99 ـ 102
ناقل، 91
نظرية الاستعارة القائلة بالمشابهة، 85 ـ 103، 106
نظرية منوال، xii
نقل exportation، 159
نقل / نقول، (نقل خبر report(s))، 2، 6، 9، 157، 159
من جهة الأشياء مقابل من جهة الكلام، 158، 160
هنل، ب. Henle, P.، 85
هولدكروفت، د. Holdcroft, D.، ix
هيئات قصدية (حالات نفسية، حالات ذهنية)، 130، 130هـ، 157
وجوه مجازية، 110
وحدات صرفية (صرافم، صياغم) 117
وصفيات، قول / أقوال وصفيـ(ـة) constative(s)، 17
وعد / وعود، 2 ـ 5، 7 ـ 9، 14، 17 ـ 18، 22 ـ 23، 44، 54، 58، 63، 155
وعديات (عمـل وعدي / أعمال وعديـة)، viii، viiiهـ، 1، 8، 10، 14، 18 ـ 19، 22، 35، 44، 53 ـ 54
غير مباشرة، 54 ـ 56
«**يريد**» would، 41، 52 ـ 54
«**يمكن / يستطيع** could»، 41، 52 ـ 54

ثبت المصطلحات

عربي ـ فرنسي ـ إنكليزي

	عربي	فرنسي	إنكليزي
1	اتجاه المطابقة	direction d'ajustement	direction of fit
2	اتحاد المعنى (تواطؤ)	univocité	univocality
3	إحالة	référence	reference
4	إحالي	référentiel	referential
5	إخطاف	coup mal ajusté	near miss
6	إدراك	perception	perception
7	إرادة	volonté, volition	want, will, volition
8	استدلال	argumentation, inférence	argument, reasoning, inference
9	استدلال بالخُلْف (دليل الخُلْف، برهان الخلف)	reductio ad absurdum, raisonnement par l'absurde	reductio ad absurdum, proof by contradiction
10	استعارة	métaphore	metaphor
11	استعارة الذوق	métaphore gustative	taste metaphor
12	استعارة مركبة	métaphore multiple	mixed metaphor
13	استعارة مطلقة	métaphore ouverte	open ended metaphor
14	استعارة مكانية	métaphore spatiale	spatial metaphor

dead metaphor, trite metaphor	métaphore morte, métaphore éteinte, métaphore banale	استعارة ميتة، استعارة مُماتة، استعارة بالية	15
métaphore relationnelle	relational metaphor	استعارة نسبة	16
entreaty	adjuration	استعطاف	17
use	usage (emploi)	استعمال	18
subjunctive use	emploi conditionnel	استعمال شرطي	19
question	question	استفهام، سؤال	20
tag question	question sur l'auxilliaire	استفهام مؤكِّد، استفهام عن المساعد	21
entailment	implication	استلزام (لزوم)	22
interrogative pronoun	pronom interrogatif	اسم استفهام	23
predication	prédication	إسناد، حمل	24
attributive	attributif	إسنادي	25
indexical	indexical	إشاري	26
frame	cadre	إطار	27
aspect	aspect	اعتبار، وجه، مظهر	28
belief	croyance	اعتقاد	29
syntax	syntaxe	إعراب، علم الإعراب (تركيب، علم التركيب)	30
syntactical	syntaxique	إعرابي (= تركيبي)	31
declaration	déclaration	إعلان، تصريح	32
assumption, postulation	assomption, postulation	افتراض (تقدير)	33
expressives	expressifs	إفصاحيات	34
suggestion, suggesting	suggestion	اقتراح	35
presupposition	présupposition	اقتضاء	36
commitment	engagement	التزام، تعهد	37
polite request	demande polie	التماس	38

insisting	insistance	إلحاح	39
imperative (n.)	impératif (n.)	أمر، طلب	40
imperative (adj.)	impératif (adj.)	أمري، طلبي	41
performance	accomplissement	إنجاز، تحقيق	42
performative(s) (n.)	(.performatif(s) (n	إنشائيات، عمل/أعمال إنشائية(ـة)	43
performative (adj.)	performatif (adj.)	إنشائي	44
application	application	انطباق	45
applicability, range of application	applicabilité, champ d'application, domaine d'application	انطباقية، مجال الانطباق	46
exercitives	exercitifs	إنفاذيات	47
declarative	déclaratif	إيقاعي	48
declarations	déclarations	إيقاعيات، عمل / أعمال إيقاعية	49
paradigm	paradigme	باب، مثال	50
imperative idiom	idiotisme impératif	باب في الطلب	51
surface structure	structure de surface	بنية سطحية	52
deep structure	structure profonde	بنية عميقة	53
focus	foyer	بؤرة	54
etymological	étymologique	تأثيلي (من جهة أصول الكلمات)	55
expositives	expositifs	تبيينيات	56
warning	avertir, avertissement	تحذير	57
fiction	fiction	تخييل	58
pragmatic	pragmatique	تداولي	59
welcome	paroles de bienvenue	ترحيب	60
similie	comparaison	تشبيه	61
diagnose	diagnostic	تشخيص	62
identification	identification	تشخيص، تعريف	63
announcement, announcing	annoncer	تصريح	64

taxonomy, classification	taxinomie, classification	تصنيف، تبويب	65
conception	conception	تصور	66
conceptual	conceptuel	تصوري	67
correlation	corrélation, interdépendance	تضايف	68
begging	supplication	تضرع	69
conversational cooperation	coopération conversationnelle	تعاون محادثي، تعاون في المحادثة	70
insinuation	insinuation	تعريض	71
characterization	caractérisation	تعريف، وصف معرِّف، وصف	72
boast	vantardise	تفاخر	73
interaction	interaction	تفاعل، تعامل	74
lament	lamenter, lamentation	تفجع	75
assertion	assertion	تقرير	76
assertives	assertifs	تقريريات	77
hypostatization	hypostase	تقنين (أقنمة)	78
prediction	prédiction	تكهن	79
hint	allusion	تلميح	80
mention	mention	تنصيص	81
intonation	intonation	تنغيم	82
irony	ironie	تهكم	83
ironical	ironique	تهكمي	84
congratulation, felicitation	compliment, félicitation	تهنئة، مباركة	85
command	commandement, injonction	توجيه (أمر)	86
directives	directifs	توجيهيات	87
pleading	imploration	توسل	88
optative sentence	phrase optative	جملة التمني	89
de re	de re	جهة الأشياء	90

de dicto	de dicto	جهة الكلام	91
argument	argument	حجة، دليل	92
deletion, ellipsis	effacement, ellipse	حذف	93
literal	littéral	حرفي (حقيقي)	94
maxim	maxime	حكمة	95
verdictives	verdictifs	حُكْمِيّات	96
property	propriété	خاصية، صفة	97
pronoun	pronom	خالفة	98
statement	affirmation (constatation, déclaration)	خبر، إخبار، قول، كلام	99
declarative (assertive)	déclaratif (assertif, énonciatif)	خبري، إخباري	100
modify	modifier	خصص، (قيد، حور)	101
figurative speech	discours figural	خطاب مجازي	102
category mistake (category error)	erreur de catégorie	خطأ مقولي (غلط في المقولة)	103
reason (motive)	raison (motif)	داع (باعث)	104
prayer	prière	دعاء، صلاة	105
semantics	sémantique	دلالة، علم الدلالة	106
definite description	description définie	رسم محدد	107
desire	désir	رغبة	108
bet	pari	رهان	109
antecedent	antécédent	سابق	110
cause	cause	سبب	111
behabitives	comportatifs	سلوكيات	112
defective question	question défectueuse	سؤال فاسد	113

context	contexte	سياق	114
token	occurrence	شاهد، مثال، فرد متحقق	115
strength	intensité	شدة	116
sincerity condition	condition de sincérité	شرط الإخـلاص (شرط صدق النية)	117
conditions of satisfaction, conditions of success, felicity conditions	conditions de satisfaction, conditions de réussite	شروط الاسـتيفاء، شروط النجاح، شروط التوفيق	118
obedience conditions	conditions d'obéissance	شروط الامتثـال، شروط الانصياع، شروط الطاعة	119
fulfillment conditions	conditions de réalisation	شروط التحقق	120
truth conditions	conditions de vérité	شروط الصدق	121
preparatory conditions	conditions préparatoires	شروط تمهيدية	122
thanking	remerciement	شكر	123
category	catégorie	صنف، مقولة	124
phonological	phonologique	صوتمي	125
mood	mode	صيغة	126
indicative mood	mode indicatif	صيغـة الإخبـار، صيغـة إخبارية	127
imperative mood	mode impératif	صيغة الأمر	128
anaphoric pronoun	pronom anaphorique	ضمير عائد	129
potential	potentiel	طاقة كامنة	130
request, asking	requête, demande	طلب، سؤال	131
pleasure	plaisir	طيب النفس، سرور	132

proposal, offer	proposition, offre	عرض	133
cognitive	cognitif	عرفاني	134
node	nœud	عقدة	135
generative semantics	sémantique générative	علم الدلالة التوليدي	136
phatic act	acte phatique	عمل تنبيهي	137
phonetic act	acte phonétique	عمل صوتي	138
speech act	acte de langage	عمل لغوي	139
indirect speech act	acte de langage indirect	عمل لغوي غير مباشر	140
illocution, illocutionary act	illocution, acte illocutoire ((illocutionnaire	عمل مضمّن في القول	141
opaque	opaque	غامض	142
point	but	غرض	143
hyperbole	hyperbole	غلو، مبالغة	144
extra-linguistic	extra-linguistique	غير لغوي	145
defective	défectueux	فاسـد، متهافـت، مختـل، مضطرب	146
higher subject	sujet dominant	فاعل أعلى، (= مسـند إليه مهيمن)	147
tenor	teneur	فحوى	148
hypothesis	hypothèse	فرْضية	149
nonsense	non-sens	فساد المعنى (إحالة)	150
auxiliary	auxiliaire	فعل ناقص ، فعل مساعد	151
determinable	déterminable	قابل للتحديد	152
sincerity rule	règle de sincérité	قاعدة الإخـلاص (صدق النية)	153
constitutive rule	règle constitutive	قاعدة تكوينية	154

intention	intention	قصد، مقصد، (= نية)	155
intentionality	intentionalité	قصدية	156
imperative force	force impérative	قوة طلبية، قوة أمر	157
illocutionary force	force illocutoire ((illocutionnaire	قوة مضمّنة في القول (قوة إنشائية)	158
utterance	énonciation	قول	159
paraphrase	paraphrase	قول شارح	160
idiomatic	idiomatique	قياس مطرد	161
constraint	contrainte	قيد	162
falsehood	fausseté	كذب	163
lying	mentir, mensonge	كذب	164
competence	compétence	كفاية	165
indirection, indirectness	indirection, indirectivité	كلام غير مباشر، دلالة غير مباشرة، استعمال غير مباشر	166
nonfiction	non-fiction	لاتخييل	167
ambiguity	ambiguïté	لبس (إبهام)	168
term	terme	لفظ	169
denotation, extension, referential meaning	dénotation, extension	ماصَدَق، مِصْداق، معنى إحالي	170
expressibility principle	principe d'exprimabilité	مبدأ الإبانة والتنصيص (مبدأ قابلية التعبير)	171
univocal	univoque	متحد المعنى (متواطئ)	172
concept	concept	متصوّر	173
variable	variable	متغير	174
metonymy	métonymie	مجاز مرسل قائم على غير علاقتي الجزئية والكلية، كناية	175
synecdoche	synecdoque	مجاز مرسل قائم على علاقتي الجزئية والكلية	176

conversation	conversation	محادثة	177
absurd	absurde	محال، غير معقول	178
determinate	déterminé	محدد	179
adverb	adverbe	مخصص الفعل، (ظرف، حال (...	180
(noun phrase (NP	syntagme nominal ((SN	مركب اسمي (م اس)	181
higher clause	proposition dominante	مركب إسنادي أعلى، (جملة صغرى مهيمنة)	182
adverbial clause	proposition adverbiale	مركب إسنادي مخصص للفعل، (عبارة ظرفيّة)	183
that clause	proposition en que	مركب موصولي بأن	184
idiom, idiomatic expression	idiotisme, expression idiomatique	مسكوكة، عبارة مسكوكة	185
postulate	postulat	مسلمة، مصادرة	186
subject	sujet	مسند إليه (فاعل، مبتدأ)	187
similarity	ressemblance	مشابهة، شبه	188
coreferential	coréférentiel	مشترك في الإحالة، شريك إحالي	189
infinitive	infinitif	مصدر (فعل في صيغته غير المصرفة)	190
illocutionary	illocutoire (illocutionnaire)	مضمّن في القول	191
propositional content	contenu propositionnel	مضمون قضوي	192
systematic	systématique	مُطّرِد، مُنتظِم، مُتّسق	193
imperative meaning	sens impératif	معنى طلبي، معنى الأمر	194
fallacy, sophism	sophisme	مغالطة، أغلوطة	195
object	objet	مفعول به	196

indirect object	objet indirect	مفعـول بـه ثـان، مفعول بحرف الجر	197
intensional	intensionnel	مفهومي	198
situation	situation	مقام	199
antecedent	antécédent	مقدم، شرط، جملة الشرط	200
ambiguous	ambigu	ملتبس (مبهم)	201
relevant	pertinent	مناسب	202
reflexive (pronoun)	réflexif (pronom)	منعكس (ضمير)	203
emphatic reflexive (pronoun)	réflexif emphatique (pronom)	منعكس مؤكِّد (ضمير)	204
convention	convention	مواضعة، اصطلاح	205
Occam's razor	rasoir d'Occam	موسى أوكام	206
marker, indicator, indicating device	marqueur, indicateur	مؤشر، واسـم، أداة مشيرة، أداة دالة	207
felicitous, successful	réussi, heureux, satisfaisant	ناجح ، موفق	208
vehicle	véhicule	ناقل	209
advise	aviser, conseiller	نصح	210
interaction theory of metaphor	théorie de l'interaction de la métaphore	نظريـة الاسـتعارة القائلة بالتفاعل	211
comparison theory of metaphor	théorie comparative de la métaphore	نظريـة الاسـتعارة القائلة بالمشابهة	212
model theory	théorie modèle	نظرية منوال	213
report	rapport	نقل، نقل خبر، (إفادة)	214
gerundive (nominalization) transformation	nominalisation infinitive	نقل إلى المصدر	215

type	type	نوع، ضرب عام	216
state of affairs	état de choses	هيئة الأشياء	217
intentional state	état intentionnel	هيئة قصدية، حالة نفسـية، حالة ذهنية	218
fact	fait	واقعة، حقيقة	219
factual	factuel	واقعي، متعلق بالوقائع	220
respect of the similarity	aspect de la ressemblance	وجه الشبه	221
trope	trope	وجه مجازي	222
morpheme	morphème	وحدة صرفية، صرفم	223
occurrence	occurrence	ورود (وقوع)	224
constative(s)	constatif(s)	وصفيّـ(ـات)، قول/ أقوال وصفيّـ(ة)	225
promise	promesse	وعد	226
commissives	promissifs	وعديات	227

المدخل الإنكليزي
إلى ثبت المصطلحات

absurd	178
adverb	180
adverbial clause	183
advise	210
ambiguity	168
ambiguous	201
anaphoric pronoun	129
announcement, announcing	63
antecedent	110
antecedent	200
applicability, range of application	46
application	45
argument	92
argument, reasoning, inference	8
aspect	28
assertion	75
assertives	76
assumption, postulation	33
attributive	25
auxiliary	151
behabitives	116
begging	68
belief	29
bet	109
boast	73
category	124
category mistake (category error)	103
cause	111
characterization	72
cognitive	134
command	86
commissives	227
commitment	37
comparison theory of metaphor	212
competence	166
concept	174
conception	66
conceptual	67
conditions of satisfaction, conditions of success, felicity conditions	118
congratulation, felicitation	85
constative(s)	225
constitutive rule	154
constraint	162
context	114
convention	205
conversation	177
conversational cooperation	70
coreferential	189
correlation	68

dead metaphor, trite metaphor	15
diagnose	62
declaration	32
declarations	49
declarative	48
declarative (= assertive)	104
de dicto	91
deep structure	53
defective	146
defective question	113
definite description	107
deletion, ellipsis	93
denotation, extension, referential meaning	170
de re	90
direction of fit	1
directives	87
desire	108
determinable	152
determinate	179
emphatic reflexive (pronoun)	204
entailment	22
entreaty	17
etymological	55
exercitives	47
expositives	56
expressibility principle	171
expressives	34
extra-linguistic	145
fact	219
factual	220
fallacy, sophism	195
falsehood	163
felicitous, successful	209
fiction	58
figurative speech	102
focus	54
frame	27
fulfillment conditions	120
generative semantics	136
gerundive (nominalization) transformation	212
higher clause	182
higher subject	147
hint	80
hyperbole	144
hypostatization	78
hypothesis	149
identification	63
idiom, idiomatic expression	185
idiomatic	161
illocution, illocutionary act	141
illocutionary	191
illocutionary force	158
imperative (n.)	40
imperative (adj.)	41
imperative force	157
imperative idiom	51
imperative meaning	194
imperative mood	128
indexical	27
indicative mood	127
indirection, indirectness	166
indirect object	197
indirect speech act	140
infinitive	190

insinuation	71
insisting	39
intensional	198
intention	155
intentionality	156
intentional state	218
interaction	74
interaction theory of metaphor	211
interrogative pronoun	24
intonation	82
ironical	84
irony	83
lament	75
literal	94
lying	164
marker, indicator, indicating device	207
maxim	95
mention	81
metaphor	10
metonymy	175
mixed metaphor	12
model theory	213
modify	101
mood	126
morpheme	223
near miss	5
node	135
nonfiction	167
nonsense	150
obedience conditions	119
object	196
Occam's razor	203
occurrence	224
opaque	142
open ended metaphor	13
optative sentence	89
paradigm	50
paraphrase	160
perception	6
performance	42
performative(s) (n.)	43
performative (adj.)	44
phatic act	137
phonetic act	138
phonological	125
pleading	88
pleasure	132
point	143
polite request	38
postulate	186
potential	130
pragmatic	59
prayer	105
predication	24
prediction	79
preparatory conditions	121
presupposition	36
promise	226
pronoun	98
property	97
proposal, offer	133
propositional content	192
question	20
reason (motive)	104

المدخل الفرنسي إلى ثبت المصطلحات

absurde	178
accomplissement	42
acte de langage	138
acte de langage indirect	140
acte phatique	137
acte phonétique	138
adjuration	17
adverbe	180
affirmation (constatation, déclaration)	103
allusion	80
ambigu	201
ambiguïté	169
annoncer	64
antécédent	110
antécédent	200
applicabilité, champ d'application, domaine d'application	46
application	45
argument, argumentation	92
argumentation, inférence	8
aspect	28
aspect de la ressemblance	222
assertifs	77
assertion	76
assomption, postulation	33
attributif	25
auxiliaire	151
avertir, avertissement	57
aviser, conseiller	210
but	143
cadre	27
caractérisation	72
catégorie	124
cause	111
cognitif	134
commandement, injonction	86
comparaison	61
compétence	165
compliment, félicitation	85
comportatifs	112
concept	173
conception	66
conceptuel	67
condition de sincérité	117
conditions de réalisation	120
conditions de satisfaction, conditions de réussite	118
conditions de vérité	121
conditions d'obéissance	119
conditions préparatoires	122
constatif(s)	225
contenu propositionnel	192
contexte	114
contrainte	162
convention	205
thanking	123
that clause	184
token	115
trope	222
truth conditions	121
type	216
univocal	172
univocality	2
use	18
utterance	159
variable	174
vehicle	209
verdictives	96
want, will, volition	7
warning	57
welcome	60
reductio ad absurdum, proof by contradiction	9
reference	3
referential	4
reflexive (pronoun)	203
relational metaphor	16
relevant	202
report	214
request, asking	131
respect of the similarity	221
semantics	106
similarity	188
similie	61
sincerity condition	117
sincerity rule	153
situation	199
spatial metaphor	14
speech act	139
statement	99
state of affairs	217
strength	116
subject	187
subjunctive use	19
suggestion, suggesting	35
surface structure	52
synecdoche	176
syntactical	31
syntax	30
systematic	193
tag question	21
taste metaphor	11
taxonomy, classification	65
tenor	148
term	169

factuel	220
fait	219
fausseté	163
fiction	58
force illocutoire (illocutionnaire)	158
force impérative	157
foyer	54
hyperbole	144
hypostase	78
hypothèse	149
identification	63
idiomatique	161
idiotisme, expression idiomatique	185
idiotisme impératif	51
illocution, acte illocutoire (illocutionnaire)	141
illocutoire (illocutionnaire)	191
impératif (n.)	40
impératif (adj.)	41
implication	23
imploration	88
indexical	27
indirection, indirectivité	166
infinitif	190
insinuation	71
insistance	39
intensionnel	198
intensité	116
intention	155
intentionalité	156
interaction	74
intonation	82
ironie	83
ironique	84
lamenter, lamentation	75
littéral	94
marqueur, indicateur	207
maxime	95
mention	81
mentir, mensonge	164
métaphore	10
métaphore gustative	11
métaphore morte, métaphore éteinte, métaphore banale	15
métaphore multiple	12
métaphore ouverte	13
métaphore relationnelle	16
métaphore spatiale	14
métonymie	175
mode	126
mode impératif	128
mode indicatif	127
modifier	101
morphème	223
nœud	135
nominalisation infinitive	216
non-fiction	167
non-sens	150
objet	197
objet indirect	197
occurrence	115
occurrence	224
opaque	142
paraphrase	160
pari	109
paroles de bienvenue	60
perception	6
performatif(s) (n.)	43
performatif (adj.)	44
pertinent	202
phonologique	122
phrase optative	89
plaisir	132
postulat	186
potentiel	130
pragmatique	59
prédication	24
prédiction	78
présupposition	36
prière	105
principe d'exprimabilité	171
promesse	226
promissifs	226
pronom	95
pronom anaphorique	129
pronom interrogatif	23
proposition adverbiale	183
proposition dominante	182
proposition en que	184
proposition, offre	133
propriété	97
question	20
question défectueuse	113
question sur l'auxilliaire	21
raison (motif)	104
rapport	214
rasoir d'Occam	206
conversation	177
coopération conversationnelle	70
coréférentiel	189
corrélation, interdépendance	68
coup mal ajusté	5
croyance	29
déclaratif	48
déclaratif (assertif, énonciatif)	100
déclarations	49
de dicto	91
défectueux	146
demande polie	38
dénotation, extension	170
de re	90
description définie	107
désir	108
déterminable	152
déterminé	179
diagnostic	62
directifs	87
direction d'ajustement	1
discours figural	102
effacement, ellipse	93
emploi conditionnel	19
engagement	37
énonciation	159
erreur de catégorie	103
état de choses	217
état intentionnel	218
étymologique	55
exercitifs	47
expositifs	56
expressifs	34
extra-linguistique	145

reductio ad absurdum, raisonnement par l'absurde	9
référence	3
référentiel	4
réflexif (pronom)	203
réflexif emphatique (pronom)	205
règle constitutive	154
règle de sincérité	153
requête, demande	131
remerciement	123
ressemblance	188
réussi, heureux, satisfaisant	208
sémantique	106
sémantique générative	136
sens impératif	194
situation	299
sophisme	195
structure de surface	52
structure profonde	53
suggestion	35
sujet	187
sujet dominant	147
supplication	69
synecdoque	176
syntagme nominal (SN)	181
syntaxe	30
syntaxique	31
systématique	193
taxinomie, classification	65
teneur	147
terme	169
théorie comparative de la métaphore	212
théorie de l'interaction de la métaphore	211
théorie modèle	213
trope	222
type	216
univocité	2
univoque	172
usage (emploi)	18
vantardise	73
variable	174
véhicule	209
verdictifs	96
volonté, volition	7

المراجع المعتمدة في الترجمة

(نقتصر على ذكر المراجع التي نصّصنا على عناوينها في المقدمة أو في الهوامش)

I ـ باللسان العربي

ـ ابن تيمية. (ت. 728هـ) / د. ت.، **الرد على المنطقيين**، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ـ ابـن جني، أبو الفتح عثمان (ت. 392هـ) / د. ت.، **الخصائص**، 3 أجزاء، تحقيق محمد علي النجار.

ـ ابن سـينا (ت. 428هـ) / د. ت.، **المنطق** (وثيقة إلكترونية، موقع الوراق: http://www.alwarraq.com).

ـ ابن عَقيل، أبو عبد الرحمان بهاء الدين عبد الله (ت. 769 هـ) / 1996. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالـك**، ط 1، تحقيق محمود مصطفى حَلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ ابـن منظور الإفريقي، جمال الديـن محمد بن مُكرّم ق 7 هـ / 1988. **لسـان العرب المحيط**، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة يوسـف خياط، 6 أجزاء، دار الجيل & دار لسان العرب، بيروت

ـ الأحمد نَكَري، عبد النبي بن عبد الرسول. 1760 / 1975، **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء**، 4 أجزاء، ط 2، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

ـ الأسـتراباذي، (ت. 688 هـ) / 1996، **شرح الكافية**، 4 أجزاء، ط 2، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي.

ـ التهانوي، محمد علي بن علي. 1745 / 1996، **كشـاف اصطلاحات الفنون**، مجلدان، حققه رفيق العجم وجماعته، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

ـ الجرجاني، علي بن محمد علي (ت. 816 هـ) / 1991، **التعريفات، ضبطه وفهرسه** محمد بن عبد الحكيم القاضي، ط 1، دار الكتاب المصري & دار الكتاب اللبناني، القاهرة & بيروت.
ـ خياط، يوسف. 1988. **معجم المصطلحات العلمية والفنية**، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت.
ـ الرّازي، أبو بكر محمد بن زكريا (ت. 313هـ) / 1982، **رسائل فلسفية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
ـ السعدي، شكري. 2013، **مقولة الحدث الدلالية في التفكير اللغوي: بحث في الأسس الدلالية للبنى النحوية**، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
ـ السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، (ت 626هـ) / 1987، **مفتاح العلوم**، تحقيق نعيم زرزور، ط. 2، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ سورل، جون، **الأعمال اللغوية**، 1969 / 2015، ترجمة أميرة غنيم ومراجعة محمد الشيباني، المركز الوطني للترجمة بتونس.
ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت. 911هـ) / 2012 ، **عقود الجمان في علم المعاني والبيان**، حققه وضبطه عبد الحميد ضحا، ط. 1، دار الإمام مسلم للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
ـ الصّبّان، أبو العرفان محمد بن علي. ق 18 / 1997، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، 4 أجزاء، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ الفارابي، أبو نصر (ت. 339 هـ) / 1994. **الألفاظ المستعملة في المنطق**، (وثيقة إلكترونية، موقع الوراق: http://www.alwarraq.com).
ـ فيتغنشتاين، لودفيغ، 1953 / 2007، **تحقيقات فلسفية**، ترجمة عبد الرزاق بنور، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
ـ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الحنفي (ت. 1094هـ) / د. ت. **الكليات**، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
ـ المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني (ت. 421هـ) / 2003، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق غريد الشيخ، دارالكتب العلمية، بيروت.
ـ موشلر، جاك وريبول، آن، 1994 / 2010، **القاموس الموسوعي للتداولية**، ترجمة مجموعة من الأساتذة والباحثين، إشراف عزالدين المجدوب ومراجعة خالد ميلاد، المركز الوطني للترجمة، تونس، ص. 67.

ـ موشلر، جاك وريبول، آن، 1998 / 2003، **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل**، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني ومراجعة لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

II ـ بالألسنة الأعجمية

- Anscombe, Elizabeth. 1958. *Intention*. Oxford, Blackwell.
- Cruse, Alan. 2006. *A Glossary of Semantics and Pragmatics*, Edinburgh University Press
- Crystal, David. 2008. *A Dictionary of Linguistics and Phonetics*, 6th edition Blackwell Publishing, USA.
- Davidson, Donald. 1980 / 2002. *Essays on Actions and Events*, Oxford University Press Inc., New York.
- Davidson, Donald. 1980. *Actions et événements*, trad. franç. Pascal Engel. PUF, Paris, 1993.
- Corazza, E. 2006. « Indexicality: Philosophical Aspects » *Encyclopedia of Language and Linguistics*, 2nd ed, Elsevier Ltd, vol. V, p. 593.
- French, Peter A., Uehling, Theodore Edward & Wettstein, Howard K. (ed.). 1981. *Contemporary Perspectives in the Philosophy of Language*, Vol. 1. University of Minnesota Press.
- Grice, H. P. 1957. «Meaning». *The Philosophical Review*. Vol. 66, No. 3. pp. 377388–.
- Hare, R. M. 1952. *The Language of Morals*. Oxford: Clarendon Press.
- Lalande, André, 1926 / 1996. *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*, PUF. Paris.
- Langacker, Ronald W. 2008. *Cognitive grammar A Basic Introduction* . Oxford University Press. USA.
- Lyons, John. 1977. *Semantics II*, Cambridge University Press, Cambridge.
- Parsons, Terence. 1980. *Nonexistent objects*. Yale University Press, New Haven and London.

- Reichenbach, Hans. 1947. *Elements of Symbolic logic*. New York: Free Press.
- Ricœur, Paul. 1990. *Soi-même comme un autre*. Editions du Seuil. Paris.
- Russell, Bertrand. 1912 / 1985. *The Problems of Philosophy*. 12th impression, Oxford University Press.
- Searle, John, 1982, *Sens et expression, études de théorie des actes de langage*, trad. franç. Joëlle Proust, Minuit, Paris.
- Searle, John. 1983. ***Intentionality***. Cambridge: Cambridge University Press, p. 178.
- Strawson, P. F. 1959 / 1996. *Individuals. An Essay in Descriptive Metaphysics*. Methuen, London.
- Strawson, P. F. 1959 / 1973, *Les individus. Essai de métaphysique descriptive*, Trad. fr. A. Shalom & Paul Drong, Seuil, Paris.
- Wittgenstein, Ludwig. 1921 / 1974. *Tractatus Logico-Philosophicus*. English translation by D. F. Pears and B. F. McGuinness. Revised edition. Routledge & Kegan Paul Ltd, London.

طباعة دار سنيب لابراس
الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر
17 نهج، غاربلدي - تونس
الهاتف : 066 341 71 - الفاكس : 280 332 71
commercial@lapresse.tn